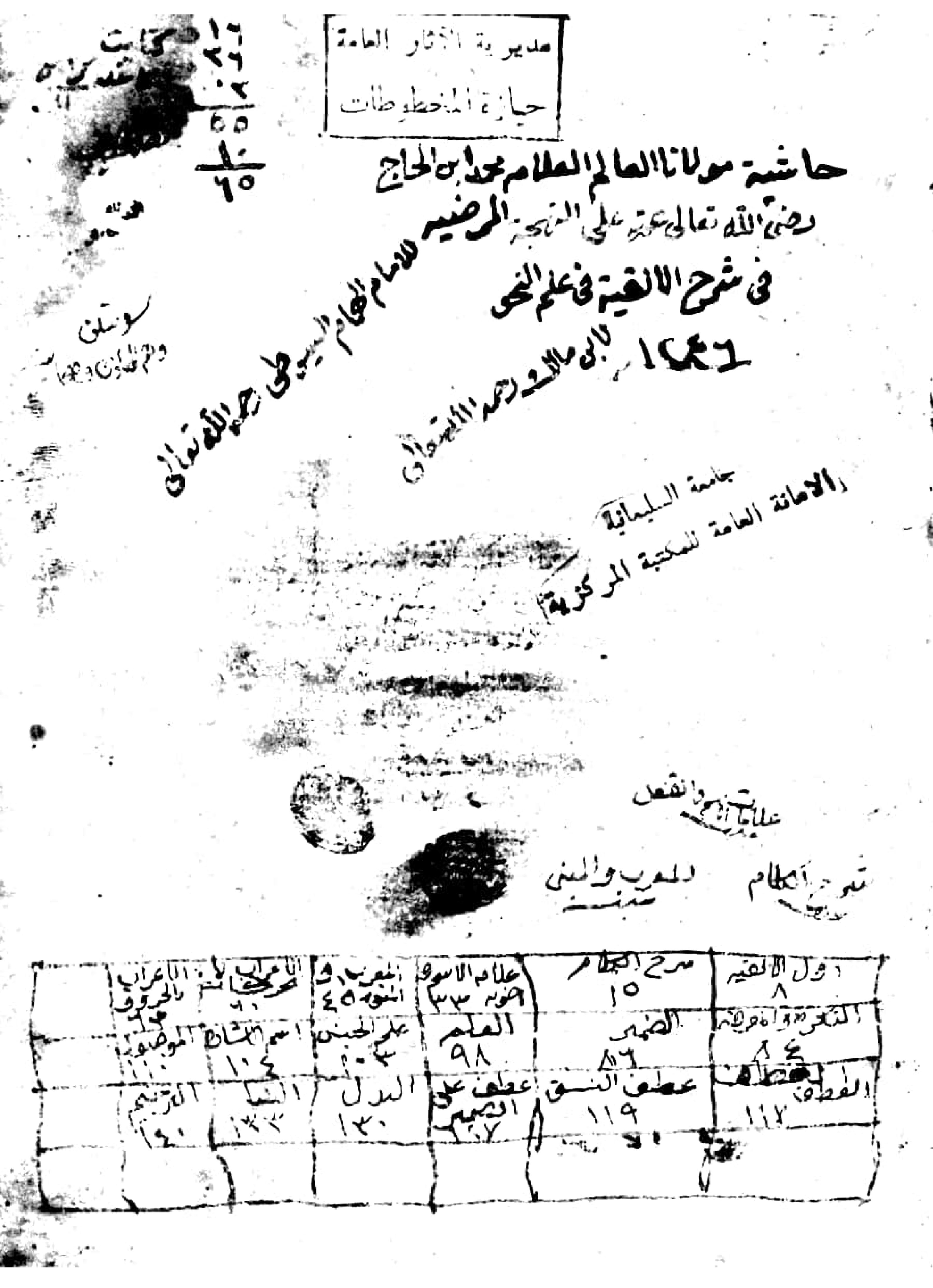


حاشية مولانا العالم العلام محمد ابن الحاج
رضي الله تعالى عنه على البهجة المرضية للامام الهمام السيوطي رحمه الله تعالى
في شرح الالفية في علم النحو
لابن مالك رحمه الله تعالى

١٢٤٦

علامات الاسم والفعل

شرح الكلام — المعرب والمبني

اول الالفية ٨	شرح الكلام ١٥	علامات الاسم ٣٣	المعرب والمبني ٤٥	الاعراب ٦١	الاعراب بالحروف
النكرة والمعرفة [illegible]	الضمير ٨٦	العلم ٩٨	اسم الجنس ١٠٣	اسم الاشارة ١٠٤	الموصول ١١٠
العطف ١١٢	عطف النسق ١١٩	عطف على الضمير ١٢٧	البدل ١٣٠	النداء ١٣٣	الترخيم ١٤٠

بسم الله الرحمن الرحيم • وبه نستعين

الحمد لله الذي اليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه • ونصب لمن خفض نفسه لاوامره ونواهيه مناصب العزة وفيها يكنه و يفتح لمن جزم العقد وصرف القصد اليه ابواب رحمته وفيها يدخله واصلي واسلم على نبي علا على العذار وحه وجسمه ليعرب نعته وحاله وسما بسناه على الورى اسمه وفعله وبنى على الفتح ادعيته ونصب على المدح شيمه • وعدى شوقه الى افعال القلوب ولا يحذف فاعله • و على اله واصحابه المنسوب اليهم جموع الفضائل ما خطر لصرفي اعلاله ولنحوي شاهده اما بعد فيقول الفقير قليل البضاعة كثير التناعة محمد المعروف بابن الحاج • اعاذه الله من التعسف واللجاج • ان ازهر روض ارى في الطروس معز وسما الشرح الوجيز الذي من كثر محاكاتها خار منكوسا اعني به البهجة المرضية في شرح الالفية ولقد ابدع فيه مؤلفه واعجب • وصقد التطر فيه وصوب • فلله دره فيما ابدعه • وما اشار اليه من اللطائف وكتمه • هذا هو الامام المجمع على جلالته زهدا وورعا • والمتضلع في جميع فنون العلوم اصولا وفروعا • فكم من علوم شيدها لم يتقدمه فيها باني • وايس الزمان ان ياتي له بثاني • علامة الورى مجتهد الامة • قامع البدع مفتي الفرق عامة • زكي الشريعة عمدة الحفاظ • سابق فرسان المعاني والالفاظ • ومصداق ذلك انه عد له اربعمائة وستون مؤلفا • وبعضها مبتكرة وحسنها ظاهر وما اخفى • جلال الدين ابو الفضل عبد الرحمن بن العلامة كمال الدين السيوطي الشافعي تغمدها

الله

الله بالرحمة والرضوان ٭ واسكنهما اعلى فراديس الجنان ٭ لكنه خبيص
من اللفظ يطابن من المعنى لفرط الايجاز ٭ حتى كاد ان يعد من الا
حاجي والالغاز ٭ ولقد طال ما اتعبت في تتبع شوارده عيوني ٭ و
اعملت فيها يدي وفكري وظنوني ٭ ولم ازل من زمن الطلب اعتني
بمطالعتها قديما وحديثا ٭ وابتغي في تحصيل ما دثر منها سعيا حثيثا ٭
الى ان وفقني الله تعالى من فضله بغير استعانة بمعلم بحسن عقيدتي
وصدق محبتي للشارح على مطالعة الجم الغفير ٭ مما الفه الشارح في هذا
العلم وغيره بحيث لم يفتني بحمد الله تعالى من دقائق ذلك الشرح الوجيز
سوى ما لم اشعر به من الشاذ اليسير ٭ وعلقت عليه ما بقاتعالي
قرت بها اعين الطلبة ٭ وتزاحمت على تناولها ايدي الرغبة ٭ الا
انها لكونها خرجت مستعجلة من كناسها ٭ كانت عاطلة من حليها ٭
ولباسها ٭ فعزمت على تدوينها وجمعها ٭ مع تنقيحها وزيادة كثير من
الفوائد عليها ٭ وانضمام امور مهمة اليها ٭ مع التجانب من الايجاز المخل ٭ و
الاطناب الممل ٭ حرصا على التقريب لفهم قاصديه ٭ وارواء لعطش
وارديه ٭ لكن يعوقني عوائق الزمان ٭ والتقلب باستيلاء الهموم على
الاخوان ٭ والتلهف لفقد هذه الاقلام ٭ بايدي المهرة الاعلام
وكون التاليف صار هزوا بين الانام ٭ لان انفسهم مجبولة على تقليد
الماضين ٭ ومجادلة المعاصرين ٭ وقد قالوا المعاصرة حجاب ٭ وسوء
الظن به سبيل الصواب ٭ وما احسن قول الزركشي رحمه الله ٭ قل
لمن لا يرى المعاصر شيئا ٭ ويرى للاوايل التقديما ٭ وقد كان هذا القديم
حديثا ٭ وسيبقى هذا الحديث قديما ٭ وقول غيره ٭ ان الفتى بكر

فضل الفتى نتيجا ولوما فاذا ما ذهب منا حوجر الدهر الى نكتة يكتبها
عنه ماء الذهب ثم اشار الى ان اضمم على ذلك بعض الاعزة
ممن هو كلحي و من اشراع الشرع ولو ضاق الذرع
وقصر الباع فشرعت فيه بحو قلة بحسبلة سنجلانا وبا معه التعرض
لكلام الناظم منها يحتاج الى كشف الغيم وان ارمز لقول الشارح
ش وللناظم ن والله على تتميم ما نويته قدير ولاجابة ما رجوته
جدير وبيده التوفيق ولديه يلهم التحقيق ش بسم الله الرحمن الرحيم
الكلام في البسملة مشهور لكن نذكر لك بعض ما يتعلق بايضاح اعرابها
لكثرة الخطا فيها من المؤلفين الذين لا يد لهم في النحو فنقول قال
ابن هشام جملة البسملة ان قدر ابتدائي بسم الله فاسمية وهو
قول البصريين او ابتدئ فجملة فعلية وهو قول الكوفيين والزمخشري
وهو المشهور في التفاسير والاعاريب انتهى وقال خالد الازهري
ان بسم الله متعلق بمحذوف اتفاقا فقدره البصريون ابتدائي و
الكوفيون ابتدئ واعترضه بعض المحققين بان البصريين يقدرون
ابتدائي فبعضهم يجعله مبتدأ محذوف الخبر وبسم الله متعلقا به
كما قاله والتقدير ابتدائي بسم الله ثابت وبعضهم يجعله مبتدأ وبسم
الله متعلقا بالخبر اي ابتدائي كائن بسم الله انتهى قلت وكلام ابن هشام
السابق يحتمل الوجهين ومراد الازهري بالاتفاق اتفاق البصريين
والكوفيين لقول الرملي في شرح الزبد ان الباء في البسملة زائدة فلا
حاجة الى متعلق او للاستعانة او المصاحبة متعلقة بمحذوف وهو
اسم فاعل خبر مبتدأ محذوف او فعل اي اؤلف او ابدأ او حال من فاعل

الفعل

قوله وحاصل الاعتراض انه لا يجب عند جميع البصريين ان يتعلق بسم الله بما قدروه البصريون من ابتدائي كما فهم بقوله بعضهم ولو لم يجعله بعضهم الا بالخبر بل هو قول لبعضهم وهو ان ابتدائي مبتدأ ويكون كلها قولا بمحذوف اي ابتدائي او نحوه منه

قوله فعلى الاول بسم الله منصوب المحل وعلى الثاني مرفوعه منه فيقول ان ابتدائي تمام الخبر المحل الغنامة منه

قوله والاسم على هذا خبر لمبتدأ محذوف كما اول ما افتتح به محذوف او مناحية اسمه منه

الفعل المحذوف اي ابدؤ مستعينا بالله او مصدر مبتدا خبره محذوف
اي ابتدائي بسم الله ثابت ولا يضر على هذا حذف المصدر وابقا
معموله لانه يتوسع في الظرف والجار والمجرور ما لا يتوسع في غيرهما
انتهى واما اولئك المؤلفون فقالوا ان بسم الله متعلق بالفعل عند
البصريين وباسم الفاعل المحذوف خبر ابتدائي المقدر عند الكوفيين
ولعل منشا وهم اولهم الخلاف بينهما في نحو زيد في الدار من ان البصريين
يقدرون الفعل والكوفيون يقدرون اسم الفاعل وما درى ان
هذا الخلاف غير الخلاف في خصوص البسملة ثم وقع فيه الباقون
تقليدا للقلة التدرب ش احمدك اللهم اي اصفك بجميع صفاتك
يا الله اذ الحمد هو الوصف بالجميل كما قاله الزمخشري في الفائق وكل من
صفاته جميل ورعاية جميعها ابلغ في التعظيم المراد باحمدك اذ المراد به
ايجاد الحمد لا الاخبار بانه سيوجد وكذا القصد بالحمد لله الصيغة التي
الثناء على الله تعالى بانه مالك لجميع الحمد من الخلق لا الاعلام بمضمونه
الذي هو المراد من الجملة الخبرية كذا ذكره الجلال المحلي في شرح جمع الجوامع
وقال في تفسيره هل المراد بالحمد لله الاعلام او الثناء عليه تعالى بمضمونه
او كلاهما احتمالات افيدها الثالث انتهى وبه يجاب عن قول الزركشي
التحقيق ان هذه الجملة خبرية لفظا ومعنى لان الاخبار عن الحمد حمد
وهو معنى حقيقي لها ولا يعدل عنه الا لصارف ولا صارف انتهى وشيخنا
لهذا زيادة ايضاح واختار الشارح ما ذكره على احمد الله الاخصر منه
للتلذذ بخطابه ونداآته وعدل عن الصيغة الشائعة المبدو بها كتاب
الله وسوره الى ما قاله لانه ثناء بجميع الصفات برعاية الابلغية

وحاصل الجواب انه لا نسلم انه لا صارف عن المعنى الخبري بل الصارف هنا عن المعنى ... كون استعماله في الثناء اشهر ... كون المعنى الثالث افيد ... كون الجملة من الصيغة المشهورة ... يصلح ... في الاصول او بلاغة صح

كما تقدم والحمد لله ثناء بواحدة منها اي الثناء عليه تعالى بانه مالك
لجميع الحمد من الخلق كما يدل عليه لام الاستغراق ولام الملك وان لم
يراع الابلغية المذكورة في احمدك بان يراد الثناء ببعض الصفات فذلك
البعض اعم من هذه الواحدة لصدق البعض المبهم بها وبغيرها الكثير
فالثناء به ابلغ من الثناء بها في الجملة ايضا نعم الثناء بها من حيث تفصيلها
بالتنصيص على بعض الصفات اي المالكية اوقع في النفس من الثناء به
كذا حققه الجلال المحلي في غير موضع واخذ البلقيني من ابتداء القران الابتداء
بالحمد لله انه ابلغ صيغ الحمد ويمكن ان يفرق بان كلام الله قديم غير متجدد
فالاسمية الدالة على الاستمرار انسب بكتاب الله تعالى بخلاف سائر الكتب
فانها من النعم المتجددة فناسب ان يؤتى فيها بما يدل على التجدد وهو
الفعل لاخذ الحدث المقترن بالزمان المتجدد فيه فتامل قال الكافيجي
والمراد بكون حمد العباد لله تعالى مع ان حمدهم حادث وهو تعالى قديم لا يقوم
الحوادث به تعلقه به تعالى ولا يلزم من التعلق القيام فلا اشكال
انتهى والاوضح ان يقال ان اللام للملك والاختصاص فهو من قبيل لله
ما في السموات وما في الارض شيء على نعمك جمع نعمة بمعنى انعام لانه
الفعل الجميل الاختياري لا النعمة بمعنى المنعم به وعلى للتعليل على حد قوله
تعالى ولتكبروا الله على ما هداكم اي لانعامك قال ابن ابي شريف
وهذا اوضح من جعل على صلة احمدك بمعنى في اي في مقابلة نعمك وقيل
على على معناها من الاستعلاء اشارة الى تفخيم الحمد فكانه استعلى على
النعم فسترها ورده السبكي بان الحمد من جملة النعم وان ارادة الاستعلاء
على النعم مخل بالادب ثم النعمة لغة الملائم للطبع مطلقا وهو الموافق للاستعمال

في الش

في اكثر النصوص واصطلاحا الملائم الذي يحمد عاقبته ومن ثم قالوا
لا نعمة لله على كافر وانما تمتعه بمتاع الدنيا استدراج من الله له يزداد
به عذابه كالعسل المسموم وانما حمد على النعم لا مطلقا لان الاول واجب
اذ شكر المنعم واجب بالشرع والثاني مندوب وثواب الواجب اعظم
قاله المحلي في شرح جمع الجوامع شرح والالاء اصله الآء بهمزتين جمع الأء
بفتح الهمزة واللام وبالقصر وقد تكسر الهمزة او الي بكسر فسكون فيا اخر
او الى والكل جمع على افعال وظاهر كلامه الترادف وقال بعضهم بالتغاير
فالنعم هي الظاهرة والالاء هي الباطنة كمكارم الاخلاق شرح واصلي ادعو
بالرحمة المقرونة بالتعظيم وخص الانبيا بلفظها فيكره استعمالها منا في
غيرهم الا تبعا تمييزا لمراتبهم والحق بهم الملائكة في ذلك لمشاركتهم لهم
في العصمة شرح واسلم اي ادعو بالسلامة من كل افة منافية لغاية
الكمال وذكره مع الصلوة للامر بهما في الاية ولكراهة افراد احدهما
عن الاخر والسلام على غائب غير نبي وملك في غير المراسلة به مكروه
الا تبعا كما في الارشاد وغيره واما المخاطب فيسن السلام عليه كمؤمن حي
اوميت وآثر الوصل في جملة الصلوة تنبيها على تميز ما يتعلق به تعالى
بالتابعية والفصل بين البسملة والحمدلة تنبيها على كون كل منهما مقصودا
بالذات وجملتا احمدك واصلي خبريتان لفظا انشائيتان معنى ولا
يصح ابقاؤهما على خبريتهما محضا لان المراد باحمدك ايجاد الحمد لا الاخبار بانه
سيوجد كما مر وصرح به الشارح في احمد ربي في النظم وكذا المراد باصلي
ايجاد الصلوة لا الاخبار بانها ستوجد كما صرح به الجلال المحلي في شرح
خطبة جمع الجوامع لان المقام مقام التعظيم وكماله انما يحصل بالايجاد

زعم

لا الاخبارين المذكورين لكن جوز بعض المحققين في جملة الحمد لله كونها
انشائية معنى او خبرية كما هو اصلها لحصول الحمد على التقديرين
لكن بطريق اللزوم على الثاني اذ من لازم الاخبار عن الحمد بانه مملوك
له تعالى وصفه تعالى بانه مالك وذو التبجيل قطعا فيكون الوصف به
حمدا لا بطريق المطابقة وقد مر تجويز المحلي في جملة الحمد لله ارادة
الاعلام او الثنا او كليهما فلعل الثالث مبني على ارادة الحقيقة والمجاز
معا وهو جائز على ما عليه الشافعي ورجحه المحلي والشارح وغيرهما
في الاصول واما جملة الصلوة والسلام فقال بعض المحققين انها
خبرية لفظا انشائية معنى وجعلها خبرية معنى ايضا قياسا على الحمد
لله فاسد لان الاخبار بثبوت الحمد يستلزم حمدا والاخبار بثبوت
الدعا لا يستلزمه انتهى فقد علمنا ان هذا التفصيل انما هو في جملتي
الحمد والصلوة الاسميتين لان الاخبار بالثبوت انما كان فيهما واما
نحو احمدك فالاخبار فيه انما هو بانه سيوجد كما مر لا بالثبوت فلا يصح
ان يقال في كلام الشارح يصح ابقاء جملة الحمد على الخبرية معنى بخلاف
جملة الصلوة لان الاخبار بثبوت الحمد يستلزم حمدا والاخبار بثبوت
الدعا لا يستلزمه كما قاله المحشي لانهما جملتان فعليتان ثم اعلم ان المطلوب
بالدعا له صلى الله عليه وسلم امر زائد على ما حصل له في كل وقت فان
نعم الله تعالى لا نهاية لها لا طلب اصل الصلوة لانها حاصلة بصلوة الله
وملائكته عليه فقولنا اصلي واسلم من استعمال العام في الخاص بقرينة
ان طلب الحاصل غير معقول وقيل ان الدعا له صلى الله عليه وسلم امر تعبدي
لا لكمال الطالب وتعظيم المطلوب له وقيل المراد بالصلوة تعظيم المصلي

ونسب الى ال الشام التشريك القياس كليهم
وقد يقال لا اخلاف لان بعدهما
تنبيه على الادب في القصد ويعني
اخبار عن كرامته نقاوة وعدم
تناهي افضاله منه

عليه

عليه وارادة الخبر له وارتضاه الغزالي واستحسنه الزركشي في شرح
جمع الجوامع فأتت اغرب القاضي ابو بكر بن العربي في العارضة
فقال الذي اعتقده ان قوله صلى الله عليه وسلم من صلى علي صلوة
صلى الله عليه بها عشرا ليس لمن قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
وانما هو لمن صلى وسلم عليه كما علم من النص ونحا تقي الدين السبكي
نحوه فقال ان احسن ما يصلي به عليه صلى الله عليه وسلم هي الكيفية
الواجبة في التشهد فمن اتى بها فقد صلى عليه بيقين وكان له الجزاء
الوارد في احاديث الصلوة عليه ومن اتى بغير لفظها فهو في شك مما
ذكر لانهم قالوا كيف نصلي عليك قال قولوا اللهم الى اخره وقد استحب
النووي وغيره ان يلتزم في الدعوات والاذكار ما ورد عنه صلى الله
عليه وسلم وكذا الصلوة عليه ولكن وسع غيرهم في ذلك لاختلاف
الروايات في الكيفية المامور بها وتنويعها واختلاف طرقها بالزيادة
والنقص في ذكر النبوة والامية والعبودية والرسالة وفي ذكر من
يصلى عليه من الال والذرية والاولاد ولمخالفة ما ورد عن الصحابة
والسلف الصالح من الفاظ الصلوة للكيفيات الواردة عنه صلى
الله عليه وسلم ولتواطئ المؤلفين من المحدثين والفقهاء على الصلوة
عليه في كتبهم بلفظ صلى الله عليه وسلم ولفظ عليه الصلوة والسلام ٥
ش وعلى الى اصله اهل بدليل اهيل ابدل الهاء همزة توصلا الى
الالف ثم ابدلت الهمزة المثلاث قلب الهاء ابتداء الفا لم يثبت في موضع
اخر حتى يقاس عليه واما قلبها همزة فشايع كما في ماء اصله موه وضعف
بان النقل الى الالف خلاف قاعدتهم فانهم وقيل اصله اول لتصغيره

رتبته الى تصغير

على اوبل ايضا ولا يستعمل الا في الاشراف حقيقة او صورة ثم الال كما فسر
به في كلام الناظم اقاربه المؤمنون من بني هاشم وبني المطلب فذكر
الاصحاب والتابعين بعده من عطف العام على الخاص وفي اعادة
على على الال نوع استقلال الصلوة نظير ما قالوا في قوله تعالى
ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم من ان على يدل على استقلال الختم
على سمعهم والمنهي عنه تمام الاستقلال ش وصحبه بفتح الصاد ويجوز
كسرها اسم جمع لصاحب عند سيبويه وجمع له عند الاخفش والصحابي
من اجتمع به صلى الله عليه وسلم مؤمنا ومات على الاسلام على الاصح وفي
بعض النسخ واصحابه جمع صاحب كاشهاد جمع شاهد في قوله تعالى يوم يقوم
الاشهاد وبه يرد قول الجوهري ان فاعلا لا يجمع على افعال ش والتابعين
اي تابعيهم والتابعي من لقي الصحابي فيحصل له الفضل بمجرد ذلك لان
لرؤية الصالحين اثرا لا سيما الصحابة ش الى يوم لقاء لك متعلق بالتابعين
اي الى قرب الساعة قال صلى الله عليه وسلم لا تزال طائفة من امتي ظاهرين
على الحق حتى ياتي امر الله وهو في الصحيحين بطرق وامر الله الساعة كما صرح
بها في بعض الطرق وقيل الريح التي تقبض ارواح المؤمنين قبل قيام الساعة
وتلك الطائفة قال البخاري هم اهل العلم اي لابتداء الحديث في بعض
الطرق بقوله من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين وقيل اهل السنة والجماعة
ويحتمل ان يتعلق باصلي واسلم ويحمل التابعين على المعنى اللغوي فيشمل
كل تقي من امته صلى الله عليه وسلم فيفيد الكلام تابيد الصلوة والسلام
على النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعده بلقائه تعالى وهو البعث او الرؤية ش
هذا اشارة الى المرتب الحاضر في الذهن ولا يستقيم الاشارة الى الحاضر

في الذهن

في الذهن ولا يستقيم الاشارة الى الحاضر في الخارج الا ان يراد به الاشارة
الى نقوش الكتابة دون الالفاظ ودون معانيها ودون المركب من الثلاثة
او الاثنين منها ولا يخفى ارتياب هذا المقام مع بعده لان الحاضر
من النقوش لا يكون الا شخصا معينا ومن البين ان ليس المراد وصف
الشخص ولا تسميته باسمه بل الغرض وصف نوعه وتسميته وهو نقوش
الكتاب الدالة على تلك الالفاظ المخصوصة الموضوعة بازاء المعاني المخصوصة
اعم من ان يوجد ذلك النوع في ضمن ذلك الشخص او غيره مما يشاركه في
ذلك المفهوم ولا شك انه لا حضور لهذا النوع الكلي في الخارج فالاشارة
الى الحاضر في الذهن مطلقا تقدم الديباجة ام لا هذا ملخص ما حققه
الدواني في حواشي التهذيب وهو نفيس وسيأتي ما له تعلق به ان شاء
الله تعالى ش شرح وهو الكشف لغة من شرحت الغامض اذا فسرته
واصطلاحا الفاظ مرتبة مخصوصة دالة على معان مخصوصة على ما
عليه المحققون وسندهم ان الكتاب عبارة عن الالفاظ اي لانه يقال
قرأت الكتاب وحفظته والمقروء والمحفوظ هو الالفاظ ويعارضه انه
يقال كتبت الكتاب اذا كتبت النقوش وان لم يتلفظ بشيء وكذلك بعته
وحملته ونحو ذلك الا ان يكون الثاني مجازا بتسمية الدال باسم المدلول
وفيه ان المتبادر من اطلاق الكتاب هو النقوش والتبادر امارة الحقيقة
ولعل لذلك قال بعض المحققين وفيما قاله السيد الشريف من ترجيح
الالفاظ في مسمى الكتاب بحث ش لطيف من اللطافة هي في الاصل رقة
القوام وكون الشيء شفافا لا يحجب البصر عن ادراك ما وراءه ولعل المراد
به هنا انه صغير الحجم بديع الصنع وفي النهاية يقال لطف به وله بالفتح

يلطف لطفا اذا رفق به واما الطف بالضم فمعناه صغر ورق ش
يهدي الهداية قد تستعمل بمعنى الارشاد الى طريق يوصل الى المطلوب
وقد تستعمل بمعنى الايصال الى ما ذكر والاولى وظيفة الانبيا عليهم الصلوة
والسلام والثاني خاص بالله تعالى والاطلاق وعليهما لعله باشتراك
معنوي بان وضعت للقدر المشترك بينهما اي الدلالة لمن يلطف على سلوك
سبيل الصواب حصل الوصول ام لا كما بينه مبسوطا في صدر حواشي
العصامية ش الى معالم المناهج معلم وهو الاثر الذي يستدل به على الطريق
كما في الصحاح اي يرشد ذلك الشرح الطالب للادلة الى ما تعلم هي به ش
لابحاث جمع بحث وهو لغة الفحص والمراد هنا اثبات النسبة الايجابية او السلبية
للمحكوم عليه بل المسائل لا المعنى المتعارف منه وهو الاعتراض ش ريح التحقيق
تفوح شبه التحقيق بذي الرائحة الطيبة استعارة بالكناية واضاف الريح
اليه تخييلا واثبت له تفوح ترشيحا قال بعضهم التحقيق اثبات المسئلة بدليلها
واثباتها بدليل اخر تدقيق والتعبير عنها بفايق العبارة الحلوة ترقيق وبمراعاة
علم المعاني والبيان في تركيبها تنميق والسلامة فيها من اعتراض الشرع توفيق
في القاموس فاح المسك فوحا وفوحانا انتشرت رائحته ولا يقال في الكريهة
انتهى ش نكت بضم النون وفتح الكاف جمع نكتة وهي الدقيقة سميت بها
لتاثيرها في النفوس من نكت في الارض اذا ضرب فاثر فيها بقضيب
او نحوه فنكت الكلام دقائقه التي تحتاج في استنباطها الى تامل ش بالنهجة
في الصحاح النهجة بفتح النون الطريقة الواضحة وفي حديث العباس لم يمت رسول
الله صلى الله عليه وسلم حتى تركهم على طريقة ناهجة اي واضحة بينة تنبيه
مهم قال الشارح في شرح الكوكب ان من المهم معرفة اسماء الكتب اي

من غير

من الاول قيل هي من الاعلام واورد بعضهم على القول بانها من الاعلام الشخصية
تعدد المسمى لها في الواقع باعتبار تعدد نسخ الكتاب الواحد واجاب
شيخنا العلامة الكافيجي بان التحقيق انه لا يعتبر في تشخص الكتاب خصوصية
المحل فحينئذ يكون المسمى واحدا في الواقع اي وهو الكلام المؤلف المنظوم
الذي صدر عن المؤلف على الترتيب الذي وضعه وهو شيء واحد في الواقع
وان تعددت محاله المكتوب فيها قال وقد يجاب بانه وضع الاسم
لعين ما نسخه المؤلف ثم نسخ لما وضع عنه وضعا شخصيا لاتحاد بينهما اتحادا
تاكيد كقولك جاء زيد انتهى قلت الجواب الاول يلزم كون مسمى الكتاب
الكلام المخصوص والالفاظ المخصوصة والثاني يلزم كون مسماه النقوش
المخصوصة فالوضع على التقديرين شخصي فهي من الاعلام الشخصية
عنده واختاره بعض المحققين فقال ان اسم الكتاب موضوع لامر
واحد ملحوظ بخصوصه كعلم الشخص والتعدد باعتبار المحل تدقيق
فلسفي لا يعتبره ارباب العربية وقال بعضهم هي من الاعلام الجنسية واختاره لابن الفتنة
الجلال الدواني فقال في حواشي التهذيب بعد ما قرر ان المشار اليه
بهذا في الديباجة هو المرتب الحاضر في الذهن ومن ههنا علمت ان اسامي
الكتب من اعلام الاجناس عند التحقيق فتفطن انتهى ينبه بهذا الى ما
قرره من ان الكتاب اما الالفاظ او المعاني او النقوش وكل منها غير
موجود في الخارج اما الاولان فظاهر حالهما واما النقوش فلان المراد
كما مر تسمية نوع النقش وهو كلي غير موجود في الخارج والتشخص في علم
الشخص لا بد ان يكون خارجيا لا ذهنيا كما صرحوا به وقد اشتهر ان اسامي
الكتب اعلام فلما بطل كونها اعلاما شخصية ثبت انها اعلام اجناس هذا
اتمام.

تقدير كلامه وايضاح مرامه واما اسماء العلوم فقد قيل انها اسماء
اجناس قال التاج السبكي في منع الموانع وههنا بحث شريف وهو
ان هذه الاجناس الموضوعة للعلوم كالفقه والنحو والطب هل هي مما
صار علما بالغلبة او هي من المنقولات العرفية للوالد فيه احتمالان قال والثاني
اقوى لان العلم بالغلبة يتقيد بما اذا كان معرفا بال كالمدينة او بالاضافة
كابن عمر ونحن نجد في العرف انه لو قال القايل فلان يعرف فقها ونحوا
وطبا فهم منه معانيها الخاصة فدل على انها موضوعة لها مع التنكير كما
يفهم من دابة مع التنكير ذوات الاربع قال ثم اذا ثبت انها منقولة فهي
اسماء اجناس لا اعلام اجناس لوجهين احدهما انها تقبل ال ولو كانت
اعلاما لما قبلتها والثاني انه قد ثبت ذلك في دابة اذ ليست بعلم فلتكن هذه
مثلها انتهى قلت وفيه انها اشتهرت بانها اعلام كما مر وانه لا مانع من قبول
العلم ال الزائدة للمح الوصل كما في نحو الحسن وانه لا نسلم انها موضوعة لها
مع التنكير لم لا يجوز ان يكون الوضع لها مقرونة بال وفهم المعاني منها
مع التنكير لو سلم كفهم المسمى من العلم بعد الترخيم وان العلمية الجنسية
انسب ببعض اسماء العلوم كاصول الفقه رعاية للمناسبة بين المعنى الثاني
والمعنى التركيبي الاصلي في التعريف فليجعل الكل على وتيرة واحدة كما قاله
السيد الشريف وقيل انها اعلام اجناس وقيل اعلام اشخاص هذا والذي
ينقدح في خاطري ان التحقيق ان اسماء العلوم كالنحو والفقه موضوعة للمسائل
او للتصديق بها اي ادراك نسبتها التامة او للملكة الحاصلة من تكرار المسائل
كما قالوا حقيقة كل علم مسائله او التصديق بها والكل غير موجود في الخارج
فان دقق النظر الى تعددها وافرادها في الذهن بتعدد محالها اللفظية او الخطية

فاعلام

فالعلوم اجناس ولا مانع من اعتبار اهل العربية مثل ذلك الا ترى انهم
يقولون كل واو وقعت رابعة فصاعدا وكل واو تحركت وانفتح ما قبلها و
نحو ذلك مع ان تعدد نحو الواو انما هو بتعدد المحل وان نظر الى انها
في الحقيقة شيء واحد فالعلوم اشخاص فان قلت تعين الموضوع له في علم
الشخص لا بد ان يكون خارجيا كما سبق قلت يمكن ان يقال نزل التعين
الذهني في وضع هذه الاسماء منزلة التعين الخارجي فيكون التشخص
في علم الشخص اعم من ان يكون ذهنيا او خارجيا كما صرح به بعض
المحققين فان قلت ان كل علم لم يزل قليلا ثم يزداد شيئا فشيئا حتى لا فكاك
والواضع انما وضع الاسم لما حضر عنده قلت ما حصل بعد الوضع
من المسائل انما هي لواحق وتتمات له فهي داخلة تحت المسمى ويوضح ما
ذكرنا تسمية الوالد ولده وقت ولادته ثم يكبر ويزداد شعره وظفره ولا
تتغير العلمية الشخصية ويجري هذا التحقيق بعينه في اسماء الكتب الا ان
يختار انها موضوعة للنقوش لا الالفاظ او المعاني او المركب ويحمل تغاير
النقوش في محالها من النسخ المتعددة اظهر من تغاير العلوم في محالها
ولعل المحقق ابن حجر مال الى هذا فقال التحقيق ان اسماء الكتب في حيز
علم الجنس واسماء العلوم في حيز علم الشخص واطنبنا في هذا المبحث لان
تحقيقه على هذا الوجه الذي تفردت به بعونه تعالى من النفائس مثل
انه خبر معين بالكسر على الاستئناف البياني وبالفتح على التعليل كما في قوله
تعالى انا كنا من قبل ندعوه انه هو البر الرحيم قرئ انه بالوجهين ولنشرف
كتابنا بذكر نبذ يسير من احوال البهية واخلاقه العلية فنقول كان الشيخ
جلال الدين السيوطي رحمه الله على مذهب السلف الصالحين من العلماء

الفاسلين والاكابر من العارفين وكان له رضي الله عنه مكاشفات غريبة وخوارق وعلوم جمة ومصنفات كثيرة وقد وجد من مؤلفاته اربع مائة وستون وانتشرت مؤلفاته في البلاد الحجازية والشامية والحلبية وبصرى والروم وبلاد التكرور والمغرب والهند واليمن وغيرها كما قاله الشيخ عبد الوهاب الشعراوي وقد الف الشيخ عبد القادر الشاذلي جزء في مناقبه فقال كان الشيخ جلال الدين مجبولا على الخصال الحميدة من صفاء الباطن وحسن الاعتقاد زاهدا ورعا مجتهدا في العلم والعمل ولا يتردد الى احد من الامراء والملوك وغيرهم مدة حيوته رضي الله عنه وكان يظهر كل ما انعم الله تعالى عليه من العلوم والاخلاق الا ما امر بكتمه عملا بقوله تعالى واما بنعمة ربك فحدث وكان من لا يعرف نيته يقول فلان عنده دعوى عريضة وكان رضي الله عنه يقول قد رزقني الله تعالى التبحر في سبعة علوم التفسير والحديث والفقه والنحو والمعاني والبيان والبديع على طريقة العرب والبلغاء لا على طريق المتاخرين من العجم واهل الفلسفة قال ودون هذه السبعة في المعرفة اصول الفقه والجدل والصرف والفرائض والانشاء والترسل والقراءة والحساب والطب وكان رضي الله عنه يقول قد بلغت الكمال في جميع الات الاجتهاد المطلق المنتسب وصرحت بذلك تحدثا بنعمة الله عز وجل لا فخرا بالدنيا واي فخر للدنيا حتى يطلب تحصيلها بالفخر وقد قرب الرحيل وبدا الشيب وذهب العمر ولو اني اردت ان اكتب في كل مسئلة مصنفا يحتوي على ادلتها وتفاصيلها لفعلت ذلك بفضل الله تعالى لا بحولي وقوتي وقال الشيخ شمس الدين الداودي عاينت الشيخ وقد كتب في واحد ثلثة كراريس



تاليفا وتحريرا وكان مع ذلك يملي الحديث وكان رضي الله عنه يجتمع
بالنبي صلى الله عليه وسلم يقظة قال الشيخ عبد القادر الشاذلي رايت
بخط الشيخ جلال الدين ورقة كتبها لبعض اخوانه حين ساله ان يقضي
له حاجة عند السلطان الغوري فقال يا اخي اني ارى النبي صلى الله عليه
وسلم يقظة ولخاف ان اجالس الغوري فيحجب عني عقوبة لي ولكن اسال
لك النبي صلى الله عليه وسلم فقلت له يا سيدي كم رايت النبي صلى الله عليه وسلم
يقظة فقال بضعا وسبعين مرة وقد الف كتابا سماه تنوير الحلك
١٥ في امكان رؤية النبي والملك وذكر فيه من كان يجتمع بالنبي صلى الله عليه وسلم
يقظة لا في المنام من الصحابة والاولياء والعلماء وقال رايت النبي صلى الله
عليه وسلم يقظة فقال لي يا شيخ الحديث فقلت يا رسول الله من اهل الجنة
انا فقال نعم فقلت من غير عذاب يسبق فقال لك ذلك ومناقبه
كثيرة مشهورة مات رحمه الله تعالى سحر ليلة الجمعة تاسع عشر جمادى
الاول سنة احدى عشر وتسعمائة وكان مرضه سبعة ايام واستكمل من العمر
احدى وستين سنة وعشرة اشهر وثمانية عشر يوما ودفن خارج باب
القرافة وقبره ظاهر يزار وعليه قبة عظيمة رضي الله تعالى عنه ونفعنا
ببركته امين هو بسم الله الرحمن الرحيم بدا بالبسملة ولم يلتفت الى
ما قيل ان الشعر لا يبدا بها لان محله ليس هذه الالفية وشبهها لانها
اشتملت على النحو وهو من افضل العلوم فهي احق بالبداءة بها من كثير
من العلوم مرقال لم يقل يقول كما قال ابن معطي في الفيته تنزيلا للمستقبل
الموجود منزلة الماضي الواقع على حد اتى امر الله فلا تستعجلوه وسياق
العليا جزيا في تاخرها عن الالفية حتى يكون قال على اصله كما قيل الا ان كلف

ش بن عبد الله الى ثلاثة كما صرح به بعض الشراح وترجموه بانه امام
الادب في وقته وحامل لوائه ذو التصانيف المفيدة ولد بجيان
سنة ستمائة او احدى وستمائة وقال الهواري سنة ثمان وتسعين
وخمسمائة واتقن النحو واللغة والقراءة وسمع الحديث وتردد في البلاد
الى ان سكن دمشق حتى توفي بها سنة اثنين وسبعين وستمائة رحمه الله
تعالى وقد نشر علما جما قيل وكانت وفاته ثاني عشر شعبان ودفن
بالصالحية قال الهواري ولما ورد من الاندلس واستقر بالشام انتقل
الى مذهب الشافعي رضي الله تعالى عنه وهو من مالك قطع النعت عن
منعوته وجعله خبرا لضمير وانما يجوز ذلك حيث يكون المنعوت معلوما
بدون النعت كما صرح به الناظم في باب النعت قال الشاطبي هذه صفة
بيان والاكثر في نعوت البيان الاتباع والقطع فيها جائز وان كان قليلا
انتهى فلعل الناظم مشى هنا على القليل او اراد بكون المنعوت معلوما
بدون النعت هنا ما هو اعم من ان يكون حقيقة او ادعاء ش الاندلسي هو
على ما في بعض النسخ بهمزة مفتوحة ونون ساكنة فدال مهملة مفتوحة
فلام مضمومة فسين مهملة مخففة بلاد بالمغرب قاله السمعاني في الانساب
ش الجياني مولدا هو بفتح الجيم والياء المثناة المشددة من تحت مدينة
بالاندلس مر ربي بسكون الياء فقط للوزن وبفتح الهاء من الله ش
بالجميل اي بكل جميل ويجري فيه ما قدمناه ش ما يجب لله اي على من
الشكر على ما انعم به ومنه الالهام لتأليف هذا الكتاب والاقدار عليه وفيه
الاداء بالبعض لعدم وفاء العبد بشكر جميع نعمه تعالى ثم بعد الحمد اشارة
الى انه مصليا حال مقدرة اي مستقبلة لتعذر جمع الحمد والصلوة في زمان

واحد

واحد والمعنى احمد حال كوني مقدرا في نفسي ان اصلي بعد الحمد كمررت
برجل معه صقر صائدا به غدا ويمكن ان يقال ان الحمد وان كان مقدما
لكن يستمر الى زمان الصلوة او ان العرف يقدر زمانهما واحدا كما يقال
في هذا الحال فلان ياكل ويمشي مع ان زمان الاكل والمشي ازمنة في
الحقيقة ش اي الرحمة اي المقرونة بالتعظيم لا مطلقا لعطف الرحمة
على الصلوة في قوله تعالى اولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة والاصل
في العطف التغاير بين المعطوف والمعطوف عليه ش انسان اي حر
ذكر على ما عليه الجمهور من عدم كون العبد والانثى نبيا وقد اختلف
في نبوة اسوة اشهرهن مريم عليها السلام قال السبكي في الحلبيات
ويشهد لنبوتها ذكرها في سورة مريم مع الانبيا وهو قرينة قال وقد
اختلف في نبوة غيرها كحوى وام موسى واسية وسارة ولم يصح عندنا
في ذلك شيء انتهى وفي الاماني المنسوبة لنور الدين الشهيد وما كانت
نبيا قط انثى ولا عبد ومخص ذو اختلال ش فرسول ايضا وان لم
يكن له كتاب ولا نسخ لشرع من قبله وهذا الفرق هو المختار وقيل هو
انسان اوحي اليه بشرع وامر بتبليغه وان لم يكن له كتاب او نسخ لبعض شرع
من قبله فان كان له ذلك فرسول ايضا فالنبي اعم من الرسول على القولين
ونقل الكمال بن الهمام ان المحققين على ترادفهما وهما بمعنى الرسول على
الاول المشهور ورد لمخالفته للاحاديث الصحيحة في عدد الانبيا ش
بالتشديد فعيل بمعنى الفاعل اي مرتفع الرتبة او المفعول اي مرفوعها
ش من النبوة ضبطه الجلال المحلي بفتح النون وسكون البا وقيل بضم
النون والبا مع تشديد الواو ش وبالهمز في شرح الهمزية وبهنية صلى الله عليه

وسلم عن المهموز بقوله لا تقولوا يا نبئ الله بالهمز بل قولوا يا نبي الله بلا
همز لانه قد يجيء بمعنى الطريد فخشي صلى الله عليه وسلم سبق هذا المعنى
الى بعض الاذهان فلما قوي الاسلام وتواترت به القراءة نسخ النهي عنه
لزوال سببه وفي النهاية لابن الاثير ان رجلا قال له يا نبئ الله فقال
لا تنبر باسمي فانما انا نبي الله قال الجوهري يقال نبأت من ارض الى ارض
اذا خرجت من هذه الى هذه قال وهذا المعنى اراد الاعرابي بقوله يا نبئ
الله لانه خرج من مكة الى المدينة فانكر عليه الهمز لانه ليس من لغة قريش
وبهذا يظهر وجه اخر للنهي المذكور من النباء في النهاية النبي فعيل
بمعنى فاعل للمبالغة من النبا اي الخبر لانه انبأ عن الله تعالى اي اخبر
ويجوز فيه تحقيق الهمز وتخفيفه اي بان يقلب ياء ويدغم الياء فيها
كما فعلوا في الذرية والبرية من مخبر عن الله تعالى ظاهره ضبط مخبر
بكسر الباء فيكون النبي فعيلا بمعنى فاعل كما صرح به في النهاية لكن اختار
الشارح عدم اشتراط التبليغ في النبي كما مر فحينئذ لا يلزم كونه مخبرا بالكلية
فلا يوجد فيه وجه التسمية ويمكن تنزيل كلامه على ما هو انسب بما
اختاره بان يضبط مخبر بفتح الباء فيكون النبي فعيلا بمعنى المفعول
اي المنبأ اي المخبر اليه بالوحي على لسان الملك او دونه فيطرد وجه
التسمية من بينا اذ هو الفرد الكامل واختار الناظم النبي على ما هو
في اكثر النسخ على الرسول لانه اكثر استعمالا وموافقة لاية يصلون على
النبي من رواه الترمذي ورواه ابن ماجه ايضا عمر وائلة وقال في
حديث رواه الترمذي ايضا بسند حسن ان الله خلق الخلق فجعلني
في خير فرقهم ثم تخير القبائل فجعلني في خير قبيلة ثم تخير البيوت فجعلني

في خير

وفي رواية انا معشر قريش لا ننبر والنبر همز الحرف ولم يكن قريش تهمز في كلامها ولما حج المهدي قدم الكسائي يصلي بالمدينة فهمز فانكر اهل المدينة عليه وقالوا تنبر في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم بالقران انتهى

في خير بيوتهم فانا خيرهم نفسا اي روحا وذاتا وخيرهم بيتا اي
اصلا لانه جاء من طيب الى طيب الى ان وصل الى صلب عبد الله بنكاح
لا سفاح ش اسمعيل بن ابراهيم الخليل عليهما السلام قيل كان اولاد
ابراهيم ثلثة عشر وكان اسمعيل من بينهم مرشدا الى ما يليق الحجاز
ش كنانة بكسر الكاف اسم لعدة قبائل ابوهم كنانة بن خزيمة وفي
بعض النسخ بني كنانة ش قريشا وابو قريش النضر بن كنانة وسموا
قريشا لانهم كانوا يتجرون ويقرون للتجارة وهو تصغير قرش
والقرش الكسب والجمع او لعظم امرهم وقوتهم اذ قيل القريش دابة ان م
عظيمة في البحر لا يقربها شي ش من بني هاشم فشرف اجداده
به صلى الله عليه وسلم واحسن ما قيل في تفضيل الولد على الوالد
قوله كم من اب قد علا بابن ذوي شرف كما علا برسول الله عدنان
ش اختار خلقه اي مخلوقه واختار الاول بمعنى الابراز والايجاد
مجازا عبر به اشارة الى ان خالق العالم باختياره فهو الخالق المختار
الفعال لما يريد والثاني بمعنى الاصطفاء وهكذا ايضا اي ش
فاختار منهم فيه تغليب العقلاء الذكور على غيرهم ش ثم اختار
بني ادم كرره تنويها بشرف بني ادم ولدفع ايهام رجوع الضمير في منهم
العرب الى الخلق لا الى بني ادم فانهم وقس ش تام ازل خيارا من خيار
وهذه الاحاديث من جملة ما استدل به الشارح على نجاة والدي النبي
صلى الله عليه وسلم وقد الف فيها مؤلفات ثم لما ساق كثيرا
من الاحاديث التي تدل على الاصطفاء والخيرية لنسبه صلى الله عليه وسلم
قال ومن المعلوم ان الخيرية والاصطفاء والاختيار والافضلية لا تكون

مع الشرك انتهى قال ابن حجر في شرح الهمزية لك ان تاخذ من هذه
الاحاديث ان اجداد النبي صلى الله عليه وسلم ليس فيهم مشرك لان
الكافر لا يقال في حقه مختار ولا كريم لا سيما انما المشركون نجس انتهى
فان قلت ثبت وصف الكافر بالاختيار والاصطفاء في الاحاديث
المذكورة وغيرها كما في حديث الطبراني فاختار منهم بني ادم ثم
قال فاختار منهم العرب الحديث ولا يخفى شموله للكافر وكما في قوله
تعالى ولقد كرمنا بني ادم قلت لعل معنى اختيار بني ادم والعرب
وقريش الى اخره اختيار خيارهم ومؤمنيهم في الحقيقة وذكر غيرهم
بتبعيتهم فصح انه لا يقال للكافر مختار ولا كريم بالاستقلال للاية المذكورة
ونظير ذلك ان الله تعالى سمى القران نذيرا للبشر ونذيرا للعالمين
وفي الحقيقة انما هو نذير للمؤمنين كما قال تعالى انما تنذر من اتبع الذكر
وخشي الرحمن بالغيب وكما قال هدى للمتقين وموعظة للمتقين الى غير
ذلك من الايات والله اعلم ش اقاربه المؤمنين كما قاله الشافعي لمجموع
احاديث صحيحة منها انه صلى الله عليه وسلم قسم سهم ذوي القربى وهو
خمس الخمس بينهم تاركا منه غيرهم من بني عمهم نوفل وعبد شمس وقال
صلى الله عليه وسلم ان هذه الصدقات اوساخ الناس وانها لا تحل لمحمد
ولا لال محمد ومما استدل به البيهقي على ان اسم الال للقرابة خاصة لا لعامة صح
المؤمنين حديث كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا ضحى اتى بكبشين فذبح
احدهما عن امته من شهد بالتوحيد وشهد له بالبلاغ وذبح الاخر
عن محمد وال محمد وقيل ال الرسول صلى الله عليه وسلم كل تقي لحديث ال محمد كل تقي
رواه تمام في فوائده من حديث شيبان وروى نافع ابو هرمز والديلمي



عن انس رضي الله عنه قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم من ال
محمد فقال كل تقي من امة محمد ولفظ الديلمي فقال ال محمد كل تقي
ثم قرا ان اولياؤه الا المتقون وعن علي رضي الله عنه قلت يا رسول
الله من ال محمد قال كل تقي قال الحافظ السخاوي في المقاصد الحسنة
واسانيده كلها ضعيفة ولكن شواهده كثيرة وقال بعض المحققين
ان اله بالنسبة الى الزكوة والفي اقاربه المؤمنون وفي مقام الدعا
كل تقي واختاره النووي وينبغي حمل كلام الناظم عليه ليشمل الاصحاب
ش من بني هاشم والمطلب هما اخوا نوفل وعبد شمس والاربعة
اولاد عبد مناف بن قصي واعلم ان في لفظ المؤمنين وبني من بني
هاشم تغليب المذكر على المؤنث ش بفتح الشين مفعول المستكملين ان كان
متعديا ويجوز ضمها على انه نعت ثان للاول قصر للوزن والمفعول
للمستكملين محذوف اي المستكملين المجد او نحوه واقتصر الشارح على
الاول قيل لانه الوارد عن الناظم في الفية متعلق باستعين على التضمين
اي واستعين الله شارعا او مستخبرا في الفية او المجاز في الحرف بان
يكون في بمعنى على لان الاستعانة تتعدى بعلى قال تعالى والله
المستعان على ما تصفون واعانه عليه قوم اخرون او على لغة قليلة
تستعمل الاستعانة بفي ش نظم ارجوزة اشار الى حذف المضاف وموصوف
الفية ليظهر تانيثها بالتاء والارجوزة افعولة من الرجز وهو احد البحور
الستة عشر المبنية في علم العروض واجزائه مستفعلن ست مرات
وقد يعرض لها الخبن وهو حذف الثاني الساكن فيصير متفعلن
فينقل الى مفاعلن لعدم وزن الاول في كلامهم والطي وهو حذف

هو عم عبد المطلب بن هاشم انتهى
يعبد المطلب لكونه لازما لخدمته
منه

الرابع الساكن فيصير مستعلن والقطع وهو هنا الكف وهو حذف
السابع الساكن مع اسكان ما قبله فيصير مستفعل فينقل الى مفعولن
وقد اجتمع الثلاثة في هذا البيت وتقطيعه واستعي متفعلن ن الله في
مستفعلن الفية مفعولن مقاصد ن متفعلن بحوية مستعلن بحوية
مفعولن وسمي هذا البحر رجزا قال الخليل لاضطرابه والعرب تسمى الناقة
التي ترتعش فخذاها رجزا وقيل لتقارب اجزائه وقلة حروفه والراجز
هو الذي ينظم من هذا البحر ش الف بيت ان كان مجموع الشطرين بيتا
ش كل شطر بيت قولان والمشهور الاول قيل والمصنف نص على انها
الف بيت فوجب الحمل على الاول ش ذلك اي البناء المذكور ش كما قيل اي
بانه تقدم ش كما سياتي في محله من وجوب حذف علامة التثنية و
الجمع في التثنية تقول في التثنية الى زيد وزيدين زيدي ش اي مهماته
تفسير لمقاصد قال الشارح في النكت اعترض عليه بان هذا مناقض
قوله اخر الكتاب نظما على جل المهمات اشتمل والمقاصد هي المهمات لان
عبارته هنا تدل على انها حوت جميعها على ما هو مقتضى عموم الاضافة وثم
تدل على انها حوت جلها اي معظمها هذا ولم يتعرض للجواب اصلا
ولكن اجاب بعضهم بان المهمات اعم من المقاصد فيكون جل المهمات
هو المقاصد وبان هذا يغتفر في باب الترغيب في العلم خصوصا في الخطب
وبحذف المضاف فيها اي جل مقاصد النحو بقرينة كلامه اخر ش بها اي
النحو ش المرادف من الترادف وهو التوالي والتتابع وسمي اللفظان
مرادفين لترادفهما على معنى واحد كالانسان والبشر قال الشارح ووقوع
المترادفين في الكلام هو الصواب وعليه الجمهور وانكر وقوعهما احمد بن

فارس

فارس الفز و بني احد النحاة على طريقة الكوفيين وثعلب امام الكوفيين
في النحو وفالا منا اوهم الترادف ماول على التغاير بالصفة كالانسان
والبشر الاول باعتبار النسيان والانس والثاني باعتبار بدو البشرة
علم العربية وهو ما يحترز به عن الخلل في كلام العرب لفظا اوكتابة
وقسموه الى اثنى عشر قسما اللغة والصرف والاشتقاق والنحو والمعاني
والبيان والعروض والقافية والخط وقرض الشعر وانشاء الرسائل
والخطب والمحاضرات ومنه التواريخ واما البديع فقد جعلوه ذيلا
لعلم البلاغة لا قسما براسه وقد تعد باربعة عشر بناء على جعل القراءة
منه وعد البديع قسما براسه قيل وقد يطلق علم العربية ويراد به
النحو الشامل للصرف كما هنا وفي الدرة ان العربية علم واضافة العلم
اليه من اضافة العام مطلقا الى الخاص للتبيين كشجر الاراك ويسميها
البيانيون بيانية ومقتضى كلام بعضهم انها بمعنى من البيانية ومقتضى
كلام النحاة انها بمعنى اللام لاشتراطهم في الاضافة البيانية ان يكون
بين المضاف والمضاف اليه عموم من وجه كخاتم فضة ش المطلق صفة
احترازا ليخرج ثمانية العلوم العربية ش اعرابا وبناء منصوبان على
التمييز اي من جهة الاعراب والبناء قال الشارح في شرح النقاية يخرج
بهما وبما قبلهما علم التصريف والخط اذ يبحث فيهما عن جملة الكلام منها
لا اخر لكن من حيث التصحيح والاعلال لفظا والابقاء والحذف رسما ش ذواتها
اي الكلم وعرف الشارح في النقاية الصرف بانه علم يبحث عن ابنية الكلم واحوالها
صحة واعتلالا فقد لابنية الكلم بقوله اي ذواتها كاوزان الاسم والفعل
بانواعها والمصدر والصفات وما يتعلق بها وفسر الاحوال بقوله كالزيادة

والحذف والابدال والادغام وجعل الكل هنا راجعة الى الذوات
وابن الحاجب ادخل الكل في الاحوال فقال التصريف علم باصول تعرف
بها احوال ابنية الكلم التي ليست باعراب ولعل ما في النقاية انتهى فاعرف
ش صحة واعتدالا اخرج بذلك سائر العلوم وما تقرر من اطلاق
النحو على الصرف ايضا هو العرف القديم وسلكه الناظم وكونه
مقابلاً للصرف عرف حادث قاله القاضي زكريا وانما قدم الناظم
النحو في البيان مع ان النحو يبحث فيه عن الاحوال والصرف يبحث فيه
عن الذوات كما علم من كلام الشارح ومعرفة الذوات اقدم من معرفة
العوارض لان الحاجة اليه اهم ش اي فيها اشار الى ان الباء بمعنى في
كقوله تعالى ونجيناهم بسحر ش لانها مرجع فهم في القاموس فهمه كفرح
فهما وفهامة عرفه بالقلب وهو فهم ككتف سريع الفهم ش من غوامض
المسائل من اضافة الصفة الى الموصوف والغامض من الكلام خلاف
الواضح والمسئلة ما يستدل على اثبات محموله لموضوعه في العلم فمن
حيث انه يسئل عنه يسمى مسئلة ومن حيث انه يطلب يسمى المطلوب ومن
حيث انه يبحث عنه يسمى المبحث واختلاف العبارات لاختلاف الاعتبارات
ش قليل الحروف كثير المعنى في القاموس اختصره اوجزه واوجز
كلامه قلله انتهى فالاختصار والايجاز بمعنى وفي شرح العباب
لابن حجر ترادفهما هو المشهور ش ولا بدع دفع لما يستغرب من كون
الايجاز سببا لسرعة الفهم لان المعروف ان الكلام يبسط ليفهم ويوجز
ليحفظ ش وهو مذكر عند الله اذ يتبادر منه ان عبد الله المكرم
غير المربي لان الاتيان بالظاهر موضع المضمر خلاف الظاهر واعلم ان

معنى

معنى دون في الاصل ادنى مكان من الشيء اي اقرب مكان منه لكن مع
انحطاط يسير لان دون نقيض فوق فهو ظرف مكان مثل عند الا انه
ينبئ عن دنو كثير وانحطاط قليل يقال هذا دون ذلك اذا كان
احط منه قليلا ومنه تدوين الكتب لانه ادناء البعض من البعض
ودونك هذا اي خذه من ادنى مكان منك فبين دون والدنو
اشتقاق كبير لتناسبهما في المعنى واختلافهما في ترتيب الحروف ثم استعير
للتفاوت في الاحوال والرتب المعنوية تشبيها لها بالرتب الحسية فقيل
زيد دون عمرو في الشرف ثم اتسع فيه فاستعمل في كل تجاوز حد الى
حد وتخطي امر الى امر وان لم يكن تفاوت وانحطاط وهو بهذا المعنى
قريب من غير قال الشاعر يا نفس ما لك دون الله من واق
اي ان تجاوزت وقاية الله لم يقك غيره شرح والوعد في الخير والايعاد
في الشر قال الشاعر واني وان اوعدته او وعدته لمخلف ايعادي
ومنجز موعدي ولكن هذا الوصف مدحا في الانسان اتفق العلماء
في منع الاخلاف في وعد الله تعالى واختلفوا في الايعاد هل يجوز اخلافه
من الله تعالى والاصح المنع لقوله تعالى ما يبدل القول لدي شرح اذا
لم يكن قرينة فان وجدت جاز ان يستعمل الوعد في الشر كقوله تعالى
النار وعدها الله الذين كفروا ولم اجد استعمال الايعاد في الخير بقرينة
شرح بجب الوجازة في القاموس هذا جب هذا اي بعدده وقدره
انتهى وفي بعض النسخ بحسن الوجازة شرح بان لا يعترض عليها حمل
الرضى على عدم الاعتراض مجازا بقرينة قوله بغير سخط من ذكر
الملزوم وهو الرضى بمعنى المحبة وارادة اللازم وهو عدم الاعتراض

وعدم اظهار العيب كما قال الشاعر: عين الرضى من كل عيب كليلة * ولكن عين السخط تبدي المساويا * والرضى اي عدم الاعتراض يكون مع السخط ودونه فاندفع ما يتوهم من ان كلام الناظم يقتضي جواز اجتماع الرضى مع التسخط مع انهما ضدان مر يسخط هو بضم السين وسكون الخاء على غير القياس كما سياتي ويجيل على ما في القاموس ضد الرضى والمعروف في النظم هو الاول ش يشوب اي يخالطه ش الزواوي نسبة الى زواوة بلدة بالمغرب ولد بها سنة اربع وستين وخمسمائة ورحل الى دمشق وسكن بها مدة واشتغل عليه خلق كثير فيها ثم سافر الى مصر وتصدر بالجامع العتيق لاقراء الادب الى ان توفي بالقاهرة اواخر ذي القعدة سنة ثمان وعشرين وستمائة ودفن بقرب الامام الشافعي مر حايز تفضيلا اي حائز صفة هي سبب تفضيلي اياه فهو من اقامة المسبب مقام السبب اذا التفضيل فعل المصنف وابن معطي ليس بحائز له اذ الحائز للشيء من يضمه الى نفسه ش شر ع الحديث البخاري لا ياتي زمان الا والذي بعده شر منه واخرج الطبراني عن ابن عباس رضي الله عنهما قال ما من عام الا ويحدث الناس بدعة ويميتون سنة حتى تمات السنن وتحيى البدع شي وعرفا العرف كما ذكره السراج البلقيني ما قبلته العقول وتلقته الطباع السليمة ولا شك ان الطباع السليمة حاكمة بان من كان عهده قريبا منه صلى الله عليه وسلم اقرب افضل في الجملة ش وهو ايضا مصدر من اض اذا رجع يحذف عامله وجوبا سماعا وقد يقع بين العاملين ومعموله كقام زيد وقام ايضا عمرو ولا يستعمل الا مع شيئين ولو تقديرا بخلاف جاء زيد ايضا بينهما توافق

في العامل

في العامل بخلاف جاء ومات ايضا ويمكن استقلال كل منهما بالعامل
بخلاف اختصم زيد وعمرو ايضا ذكر المحقق بن حجر في الجهاد نعت
كاشف ان كان الثناء مختصا بالخير ومخصص ان كان مشتركا بين الشر
والخير والاكثرون على الاختصاص بالخير ويدل للثاني قوله صلى الله
عليه وسلم حين مرت بجنازتان فاثني الناس على احدهما خيرا وعلى
الاخرى شرا هذا اثنيتم عليه خيرا فوجبت له الجنة وهذا اثنيتم عليه
شرا فوجبت له النار ويمكن ان يقال ان الحديث من باب المشاكلة المذكورة
في البديع نحو وافرة نعت لهبات قيل الافصح وافرات لان هبات جمع
قلة وان كان ما ذكره صحيحا بتاوله بالجماعة قال الاشموني الافصح في جمع
القلة مما لا يعقل وفي جمع العاقل مطلقا المطابقة نحو الاجذاع انكسرت
ومنكسرات والهندات والهنود انطلقن ومنطلقات وفي جمع الكثرة
مما لا يعقل الافراد نحو الجذوع انكسرت ومنكسرة انتهى وعندي انما
ذكره الناظم لا باس به لقوله تعالى ام لكم ايمان علينا بالغة الى يوم القيمة
وقوله تعالى بما اسلفتم في الايام الخالية وقوله تعالى ايضا رهبانا
خاشعة وغيرها لان جمع القلة في جميعها غير مطابقة شرح خبرية اي
لفظا انشائية معنى كما يدل عليه تفسيره شرح لحديث ابي داود من حديث
حمزة الزيات عن ابي اسحق السبيعي عن سعيد بن جبير عن ابن عباس
عن ابي بن كعب رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا دعى
بدا بنفسه وقال رحمة الله علينا وعلى موسى الحديث بل هو في صحيح
مسلم في قصة موسى مع الخضر عليهما السلام قال وكان يعني النبي صلى
الله عليه وسلم اذا ذكر احد من الانبياء بدا بنفسه وقال رحمة الله علينا

شرح الكلام

وعلى انحي كذا امر الكلام وما يتالف منه ففيه حذف مبتدأ ومضافين اولهما خبر المبتدأ والتقدير هذا باب شرح الكلام كما ذكره الشارح وحذف المبتدأ مع القرينة شايع كقوله تعالى لم يلبثوا الا ساعة من نهار بلاغ اي هذا بلاغ كما في اية اخرى هذا بلاغ للناس وكقوله تعالى سورة انزلناها اي هذه سورة واما حذف المضافين فكما في قوله تعالى فقبضت قبضة من اثر الرسول اي من اثر حافر فرس الرسول وفي قوله تعالى كالذي يغشى عليه من الموت اي كدوران عين الذي وقس على هذا التقدير جميع الابواب الاتية وفعل ذلك حتى يحتاج الى التقدير اختصارا كما حذف ابن الحاجب جميع التراجم في الكافية لذلك وحذف الشارح فيما بعد لفظ الشرح في التقادير كقوله مثلا هذا باب المعرب والمبني لظهوره والضمير في يتالف للكلام وفي منه لما الواقعة على الكلم الثلاث الاسم والفعل والحرف رعاية للفظ ما اولان الكلم اسم جنس يجوز تذكيره وتانيثه ويتالف مطاوع التاليف وهو اخص من التركيب اذ التاليف ماخوذ من الالفة فلا بد ان يكون بين اجزاء المؤلف مناسبة بخلاف التركيب ومشى عليه السيد الشريف في حاشية الكشاف وذهب في حاشية القطب الى الترادف وفي بعض التعاليق لابن هشام في بعض النسخ يتالف وفي بعضها يأتلف والاولى احسن لدلالتها صريحا على الانفعال الناشئ عن فعل الفاعل اشارة الى احتياج التاليف الى معالجة وكلاهما احسن من يتركب لان التاليف اخص اذ هو تركيب وزيادة وهي وقوع الالفة والتناسب بين الجزئين انتهى قال ابن هشام ولقد احسن الناظم في تراجم هذا

الكتاب

الكتاب اذا وردهما نثرا بخلاف ابن معطي اذ جعلها في الفيته نظما فاستغرقت
كل ترجمة بيتا او نصفه قال الشارح في النكت وترجم ابن هشام في
الشذور للاعراب وما بعده دون الكلام والكلمة واقسامها لانها
من المقدمات وهو احسن انتهى واعترض بعضهم على هذه الترجمة
بانها شاملة لجميع الكتاب وذلك لانه قدر هذا باب احكام الكلام
ورده ابن هشام بان هذا الزم على تقديره وهو خطا فانه لم يتكلم في
هذا الباب على شيء من الاحكام بل على شرح الكلام وما يتالف
منه قال الشارح في النكت ويؤيده انه صرح بهذا المضاف بعينه في التسهيل
فقال باب شرح الكلمة والكلام وفي الكافية الكبرى فقال شرح
الكلام وما يتالف منه قيل وانما لم يقدر الشارح لفظ الحدا لشمول
المعنى لانه لا يكون بدون الجنس والفصل القريبين وفيه انه
لا ينحصر التقدير في الحد فليكن التعريف ولا يتوجه عليه ما ذكره
على ان حدود النحاة وغيرهم من علماء الشرع كما صرح به ابن هشام
ليست حقيقية يراد بها الكشف التام عن حقيقة المحدود وانما الغرض
بها تمييز الشيء ليعرف انه صاحب هذا الاسم وهذا الغرض لا يخل به
الجنس البعيد ونحوه بل انما قدر لفظ الشرح موافقة لما صرح به في
غير هذا الكتاب كما مر بقي انه قدم في التسهيل التعرض للكلمة على الكلام
وكذا فعل ابن الحاجب وابن هشام وصاحب اللب مراعاة لكون الكلمة جزءا
وهو انسب بالتقديم ويجاب عن صنيع الناظم هنا بان الكلام هو المقصود
بالذات اذ به يقع التخاطب فكان تقديمه اهم ثم اعلم ان من حاول
علما ينبغي ان يتصوره بحده او رسمه ليكون على بصيرة في طلب ما يتطلبه

فيه وان ينظر موضوعه وهو ما يبحث في ذلك العلم عن العوارض
اللاحقة له وان يعرف غايته وهي الثمرة الخ لاجلها يطلب العلم ليصون
سعيه عن العبث قال ابن هشام وقد وفى ابن عصفور في مقربه لهذه
الامور واكثر النحويين مهمل للجميع ولا سيما الناظم فلم يتعرض لذلك في
شيء من كتبه قال الشارح وهذا الذي اورده على ابن مالك وارد عليه
في الشذور والقطر والجامع انتهى قلت ولقد احسنوا في اهمال هذه
الامور لطول المباحث المتعلقة بها لا سيما الموضوع اذ يحتاج الى تعريفه
بما مر وبيان كيفية البحث وبيان العوارض وكيفية اللحوق وغيرها ولان
محل بسطها ارباب المعقول ولانه اشتهر ان النحو يبحث فيه عن اي شيء
وفائدته اي شيء لكن ينبغي التعرض لتعريف العلم في كتاب لم يقصد غاية
ايجازه ليتميز عند الطالب اجمالا ... كلامنا خرج بالاضافة المدلول
بها على الكلام الاصطلاحي الكلام اللغوي فانه في اللغة له معان
ذكرها الشارح في شرح الفريدة الخط ومنه تسمية ما بين دفتي المصحف
كلام الله والاشارة المفهمة ومنه ان لا تكلم الناس ثلاثة ايام الا رمزا
اي الا اشارة لان الاصل في الاستثناء الاتصال والمفهوم من حال الشيء
كقوله: شكى الي جملي طول السرى ❊ مهلا رويدا فكلانا مبتلى ❊ اذ الجمل
لا ينطق وانما يفهم من حاله ما ذكروا التكليم ومنه قوله: قالوا كلامك
هندا وهي مغضبة ليشفيك قلت صحيح ذاك لو كانا ❊ قال وفي كلام
بعضهم ما يقتضي ان اطلاقه على هذا حقيقة وحديث النفس ومنه
قول الاخطل ان الكلام لفي الفؤاد وانما وقول عمر رضي الله عنه زورت
في نفسي كلاما وما يتكلم به مفيدا او لا عليه حديث ان هذه الصلوة لا يصلح

بها

فيها شيء من كلام الناس قال وقد اختلف في هذا والذي قبله
هل هو حقيقة او مجاز على ثلاثة مذاهب احدها وهو الذي صححه
في الارتشاف وغيره انه في الخامس مجاز وفي السادس حقيقة والثاني
عكسه والثالث مشترك بينهما انتهى ورد على الارتشاف بان اطلاق
الكلام على القائم بالنفس حقيقة بل نقل بعضهم اجماع اهل السنة عليه
وانما الخلاف في ان اطلاقه على اللفظي حقيقة ايضا فيكون مشتركا
اولا فيكون مجازا قيل لا حاجة الى الاحتراز عن الكلام اللغوي لانه فهم
من قوله في الخطبة مقاصد النحو بها محوية ان كتابه في احكام النحو واجاب
ابن حجر رحمه الله بمنع اغناء ذلك عن الاضافة لانهم يذكرون في النحو
ما ليس منه استطرادا كقول الناظم وكلمة بها كلام قد يؤم فهذا وضع
لغوي ليس من النحو في شيء وقال ابن جماعة هي لتقرير ما سبق لا للاحتراز
وقال ابن هشام في بعض تعاليقه على الالفية لا ينبغي ان يجعل هذه
الاضافة للاحتراز من العلوم اذ كل ذي فن انما يتكلم باعتبار اصطلاح
اهل فنه بل يقال انها لافادة ان للكلام معنيين اصطلاحيا وغيره
لكن قال في بعض تعاليقه على التسهيل لك ان تعترض على عبارة
التسهيل حيث لم يقل الكلام في اصطلاح النحاة لانه اعترض على ابن الحاجب
حيث لم يقل الكلمة اصطلاحا انتهى وهذا يقتضي الحاجة الى
هذه الاضافة وقال ابن الصايغ لم يكتف بما سبق ان وضع كتابه في
اصطلاح النحويين فاوضح ذلك بالتصريح في اول مسائله ثم استغنى
عن ذلك في كل ما وقع فيه المخالفة في الاصطلاح قال ولا يرد ان الاضافة
لا تدل على الاصطلاح كما قيل لانها للملابسة او بمعنى عنده انتهى وهذا يوافق

ما قاله ابن جماعة شـ معاشر منصوب على الاختصاص جمع معشر وهو
الجماعة من الناس على ما في الصحاح وفي القاموس المعشر كمسكن
الجماعة واهل الرجل والجن والانس شـ صوت الصوت عند اهل
الحق كيفية حاصلة بمحض خلق الله تعالى عند وصول الهواء المتكيف
بكيفية الصوت بسبب القرع الذي هو امساس عنيف او القلع الذي
هو تفريق عنيف بشرط مقاومة المقروع القارع والمقلوع القالع
وقد يعرض للصوت كيفية بها يتميز صوت عن صوت في الحدة والثقل
تميزا في نفس المسموع ثم الحرف هي تلك الكيفية العارضة عند ابن سينا
واختاره البيضاوي في الطوالع والصوت المعروض عند جمع من
المحققين ومجموع العارض والمعروض عند بعض وفي شرح المقاصد
وكانه اشبه بالحق شـ معتمدا اي من شانه ذلك او في قوته ليشمل ما
ينطق به الجمادات في المعجزات والكرامات والضماير المستترات وما
ذكره احسن من قول بعضهم صوت مشتمل على بعض الحروف لانه رد
بنحو واو العطف مما هو على حرف واحد فانه الشي لا يشتمل على نفسه
قاله الشارح في النكت شـ على مقطع الفم اي مخرج الفم وانواع المخارج
منحصرة في الحلق واللسان والشفة ويعمها الفم وهي سبعة عشر عند
الخليل لانه عد الجوف منها مخرجا لحروف المد واللين واختاره الجزري
في المقدمة وقال شارحه في تعريف الحرف هو صوت معتمد على مقطع
محقق او مقدر ليشمل حروف المد واللين اذ ليس لها مخرج محقق بل مقدر
وهو جوف الفم وعند سيبويه ستة عشر باسقاط الجوف واختاره
ابن الحاجب وسمي المخرج مقطعا لانقطاع الصوت فيه في الصحاح

مقطع

قوله او في قوته ... بحيث لا يعتمد على بعض المخارج ... منه

بان يختلف الصوت باختلاف الكيفية ... والمسموع ... كذا في شرح المقاصد ... منه

مقطع الرمل حيث ينقطع فيه ولا رمل خلفه انتهى قالوا اذا اردت
معرفة مخرج الحرف فسكنه وادخل عليه الهمزة فحيث انقطع صوته
فذاك مخرجه ولكنه مع التشديد اظهر قيل والمقطع حرف مع
حركة او حرفان ثانيهما ساكن على ما صرح به ابن سينا والفارابي انتهى
وهذا اصطلاح الحكماء وبورده اهل الكلام في كتبهم فقالوا الحرف
صامت ومصوت والمصوت مقصور هي الحركات وممدود هي المدات
والصامت مع المصوت المقصور يسمى مقطعا مقصورا ومع المصوت
الممدود مقطعا ممدودا مثل لَ ولا وهذا مع عدم صحة ارادته في هذا
المقام كما لا يخفى على المتأمل بعيد عن مرام الشارح فانه قال نحن معاشر
المحدثين نتحاشى عن التعبير عن شيء باصطلاح المناطقة وقيل في تعريف
اللفظ ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما ورده شارح لب الكافية
بانه تعريف دوري لا يندفع بما يقال في امثاله ان الاول اصطلاحي والثاني
لغوي ش فخرج به اورد عليه ان اللفظ جنس لا يخرج به شيء لانه للدخول
والاخراج انما يكون بالفصل ويجاب بانه مجاز بذكر الملزوم وهو الخروج
وارادة اللازم وهو عدم الدخول ولا يتاتى هنا ما يقال ان الجنس والفصل
اذا كان بينهما عموم من وجه جاز الاحتراز بكل منهما عما يدخل في الآخر لان
المفيد بالمعنى الذي ذكره الشارح اخص مطلقا والاوضح ان يقال وتبصدير
حد الكلام باللفظ علم ان نحو الدوال خارج عن الكلام لان الجنس يؤتى
به لشمول افراد المحدود ش وعبر اي باللفظ هنا قال الناظم في شرح
الكافية القول اولى لانه اخص اذ لا يقع على المهمل على الصحيح بخلاف اللفظ
لوقوعه عليه وعلى المستعمل وقد اعترض ابو حيان على الالفية بذلك وقال

ان الاتيان بالجنس القريب اولى من البعيد قال الشارح في النكت
قال ابن هشام الجواب ان حدود النحاة وغيرهم من علماء الشرع
ليست حقيقية يراد بها الكشف التام عن حقيقة المحدود وانما الغرض
بها تمييز الشيء ليعرف انه صاحب هذا الاسم وهذا الغرض لا يخل به
استعمال الجنس البعيد ونحوه مما يحترز عنه اهل العقليات وانما وقعت
هذه الاعتراضات في كتب النحو من جهة متاخري المشارقة الذين نظروا
في تلك العلوم ولم يراعوا مقاصد ارباب الفنون ثم على تقدير صحته
فانا نمنع اولا كون القول اخص ونقول بل هما سواء وهو قول ابن جني
فلا مزية لاحدهما على الاخر ثم اذا سلمنا انه اخص وهو قول الجمهور
فنقول انما يلزم العدول اليه لو سلم استعماله عن معارض ولكنه معارض
بانه استعمل في الراي كثيرا غالبا حتى صار كالحقيقة فاستعماله في الحد
كاستعمال المشترك وهو مذموم في الحدود انتهى ش على الراي والا
عتقاد نحو قول ابي حنيفة رضي الله عنه اي رايه وهذا قول الاشعري
اي اعتقاده فهو كالمشترك وقد وجب صون الحد عنه ويجاب بان استعمال
القول في غير اللفظ الدال على معنى غير حقيقي كما يدل عليه ما مر في كلام
ابن هشام من قوله حتى صار كالحقيقة وقوله كاستعمال المشترك واللفظ
اذا اطلق يتبادر منه الحقيقي فكيف مع القرينة وهي هنا حالية فالقول
اولى كما اختاره في الكافية ومشى عليه الشارح في الفريدة والكوكب
والنقاية تتمة قال ابن الانباري ويطلق القول بمعنى اقبل ومال
واستراح وغلب وبمعنى الراي والمذهب وبالمعنى المصدري وقال ابن
الاثير في النهاية العرب تطلق القول على غير الكلام باللسان وانشد

وقالت

وقالت له العينان سمعا وطاعة اي اومات ومنه الحديث سبحان
الذي تعطف بالعز وقال به اي احبه واختصه بنفسه ثم جعلوه
عبارة عن جميع الافعال فتقول قال بيده اي اخذه وقال برجله
اي ضرب بها او مشى وقال براسه اي اشار وقال بالماء على يده اي
قلب وقال بثوبه اي رفعه انتهى ش جنس قريب وهو مع فصله
القريب حد تام وهو اولى من الناقص ش لعدم اطلاقه على
المهمل اذ هو اللفظ الدال على معنى عند الجمهور ش بخلاف اللفظ
لانه جنس بعيد يطلق على المهمل والمستعمل فالتعبير بالقول اولى
كما تقدم تقريره واعلم ان الحد التام والناقص والجنس القريب
والبعيد والفصل اصطلاحات للمناطقة يطلب تفصيلها في كتبهم
واهل العربية يذكرون الجنس ويريدون به ما يعم اشيا قال ابن هشام
كل شيء عم اشياء سمي في اللغة جنسا سواء اتحدت حقايق افراده او
اختلفت انتهى فان كان لشيء جنسان فالبعيد اعم والقريب اخص
كما مر في وجه اختيار الناظم القول على اللفظ في الكافية ويقولون
للفصل القيد والمخرج ونحو ذلك ويريدون بالحد التعريف مطلقا
من غير فرق بين ان يكون بالذاتيات او العرضيات لان غرضهم التمييز
كما مر عن ابن هشام لا بيان كنه الماهية تنبيه عبر الناظم في
التسهيل بقوله ما تضمن من الكلم اسنادا مفيدا مقصودا لذاته وقال
في شرحه انه اولى من اللفظ لما تقدم ومن القول لانه يطلق على
الراي والاعتقاد فاختلفت عبارته في كتبه الثلاثة تنبيه اخر اللفظ
في عبارة الناظم مصدر بمعنى المفعول اي الملفوظ كهذا خلق الله فهو

جنس صالح للقليل والكثير فاندفع ما اورده ابو حيان ان اللفظ
جمع لفظة واقل الجمع ثلاثة فيلزم ان لا يكون كلاما الا ما وجد
فيه الثلاث وليس كذلك ش اي معنى معنى يحسن السكوت
عليه نقل الشارح في الهمع ان المراد بحسن السكوت عليه ان لا يكون
محتاجا في افادة السامع كاحتياج المحكوم عليه الى المحكوم به او عكسه
فلا يضر احتياجه الى المتعلقات من المفاعيل ونحوها انتهى قيل
فعليه ان الكلام هو المسند والمسند اليه وما عداهما خارج لكون
لكون الفائدة تتم بهما وبعضهم ذهب الى ان الكلام هو المجموع منهما
ومن المتعلقات انتهى وفيه انه لا نص فيه على ما ذكر اذ يصدق
على مجموع ضربت زيدا مثلا انه ليس محتاجا في افادة السامع كاحتياج
المحكوم عليه الى المحكوم به او عكسه ولا يضر احتياجه الى سائر المفاعيل
مثل يوم الجمعة في داره ولا يلزم من نسبة الافادة الى المجموع ان يكون
لكل جزء دخل فيها بالمعنى المذكور وظاهر كلام الناظم هنا وفي
التسهيل وكلام ابن الحاجب حيث قال الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد
دخول الفضلات في الكلام قال الرضي كان عليه ان يقول ما تضمن
كلمتين واكثر واجاب النجم سعيد بان تعرضه لبيان اقل ما لا بد منه
لا ينفي الزيادة فاشتمال ما ذكر على اكثر من كلمتين لا يضر واجاب صاحب
المتوسط بانه لا يصدق على ما تركب من ثلاث كلمات انه يتضمن كلمتين
فقط ولهذا قال ما تضمن دون ما تركب قال ابن هشام اقل ما يتألف
منه الكلام اسمان كزيد قائم وفعل واسم كقام زيد ومنه استقم
فانه مؤلف من فعل الامر والضمير المستتر فيه واعترض عليه بان

زيد

زيد قائم من ثلثة لوجوب تحمل المشتق ضمير المبتدا ولو اريد اسمان ملفوظان لم يصح قوله ومنه استقم ويمكن ان يقال ان اسم الفاعل مع فاعله مفرد كما حقق في محله فلا يعد كلمتين بخلاف نحو استقم نعم ظاهر كلام الزمخشري حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين اسندت احدهما الى الاخرى يقتضي خروج الفضلات قال شارح لب الكافية والحق في ذلك التفصيل فان كان الفضلات مغايرة كالاستثناء يكون ركنا من الكلام يتوقف الاسناد على ذكره والا فلا اذ لو تحقق الاسناد قبل المغير لزم التناقض في الاستثنا المتصل ووقوع الطلاق على جميع النسا والعتق على جميع العبيد في قول القائل جميع نسائي طوالق الا فاطمة وجميع عبيدي معتوقون الا زيدا او اللازم باطل والملزوم مثله انتهى ش والمراد سكوت المتكلم اذ السكوت ضد التكلم وهو صفة المتكلم فكذا ينبغي ان يكون السكوت صفته واشار بعدم ايراده بصيغة التمريض الى ترجيحه وصرح به في شرح الفريدة ووجه الثاني ان المتكلم اذا لم يكمل كلامه يسئله السامع عن تمامه فاذا اكمله فقد حسن سكوت السامع عليه ووجه الثالث كلا التعليلين ش وخرج به ما لا يفيد قبل استثني من غير المفيد المحال كحملت الجبل فانه كلام نص عليه سيبويه ومال اليه في شرح التسهيل وجزم به ابو حيان قال الشارح في النكت انكر الخفاجي في كتابه سر الفصاحة على النحاة تخصيص الكلام بالمفيد وقال انه مجرد اصطلاح لا دليل عليه واطال في تقرير ذلك كما بينته في شرح جمع الجوامع وحاصل الجواب عنه امر تواضع عليه النحاة ولا مشاحة

فيتعين بان الكلام ما فوق الواحد وكونه سمي [illegible] من الاشتقاق وفيه ان الكلمة كما قيل [illegible] عن الاشتقاق [illegible] الا ان يقال انا نمنعها [illegible] باعتبار الجزئية

في الاصطلاح انتهى واجاب بن جني في الخصائص بان الاشتقاق قد
قضى به لان الكلام ماخوذ من الكلم وهو الجرح والتاثير وانما
يحصل التاثير بالتام المفهوم دون غيره قال ومما يو يستك بذلك
ان العرب لما ارادت الاحاد من ذلك خصت باسم له لا يقع الا على
الواحد وهو قولهم كلمة قال وتقاليبها الستة تدل على الشدة والقوة
فالكلم الجرح والكال تمام الشي واللكم الضرب بمجموع اليد والملك
السلطنة والقدرة وملاك الامر ما اعتمد عليه واملكنا العجين و
ملكناه اجدت عجنه وملكت البير اجتمع ماوها ش مثلا اي اذكر
مثلا او حال كونه مثلا وهو بمعنى المثال والمثل اي التشبيه وهو جزئي
يذكر للايضاح القاعدة والشاهد جزئي يذكر لاثباتها فهو اعم مطلقا من
الشاهد فليس المراد هنا المثل الذي يشبه مضربه بمورده ش واثني
اي الناظم ش منه اي صح الكلام ش في شرح التسهيل والتسهيل كتاب
للناظم لخصه من الفوائد ولذلك سماه تسهيل الفوائد والفوائد كتاب
جامع جدا ليس في النحو اجمع منه قال الشاعر سعد الدين يمدح المصنف
ويشير الى هذا الكتاب ان الامام جمال الدين فضلة الهه ولنشر العلم
اهله املى كتابا يسمى الفوائد لم يزل مفيد الذي لب تاملة فلم يكن
مثله في النحو يجمعها ان الفوائد جمع لا نظير له قال الشارح في النكت
وسعد الدين شاعر مشهور له ديوان وهو محمد ولد محي الدين بن عربي
الصوفي المشهور صاحب الفصوص وغيرها الذي تكلم فيه الفقها ونسبوه
الى الاتحاد والله اعلم بسر برته وحقيقة حاله وقد كان ولده هنا
يجتمع بابن مالك والنووي وغيرهما من الائمة انتهى ش عن سيبويه هو

ابو

هو ابو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر بضم القاف الشيرازي مولى
للحارث بن كعب بن عمرو اخذ عن الخليل بن احمد واشتهر بسيبويه
مركب من سيب وبه وهو لفظ فارسي والسيب التفاح وويه الرائحة
والعجم يقدمون المضاف اليه في الكلام كما صرح به ابن حجر وغيره
فالتقدير رائحة التفاح لقب به لذكائه وقيل لانه كان حسن الوجه
ووجنتاه كانهما تفاحتان وقيل للطافته لان التفاح من لطيف
الفاكهة وقيل لانه اعتاد شم التفاح وكان اعلم الناس بالنحو كانه اوحي
اليه ولد بالبيضاء وهي قرية من قرى شيراز وله كتاب في النحو نحو من الف
ورقة قال السيرافي ما سبقه بمثله من قبله ولا لحقه من بعده اذا
قيل في العربية ذكر في الكتاب فالمراد كتابه وفيه يقول الزمخشري
الا صلى الاله صلوة صدق على عمرو بن عثمان بن قنبر فان كتابه لم يغن
عنه بنو قلم ولا ابناء منبر وكان شابا جميلا نظيفا قد تعلق من كل
علم بسبب وضرب فيه بسهم مع حداثة سنه وبراعته في النحو وكان
في لسانه حبسة وقدم الى العراق من البصرة فناظر الكسائي واصحابه
بها بحضرة وزير الرشيد في نحو مائة مسئلة منها مسئلة الكسائي
قد كنت اظن ان العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو هي او اياها
فاجاب سيبويه بالرفع فقال لا يجوز النصب واجازهما الكسائي
وافترقا على ذلك بعد شغب وكلام كثير واعطاه الوزير ابو علي
يحيى بن خالد البرمكي عشرة الاف درهم صلة وصرفه مكرما الى
فارس ولم يعد الى البصرة فاقام بها يسيرا ثم مات غما بالذرب
سنة ثمانين ومائة وله ثلث وثلثون سنة وقرئ على قبره لسليمان

نقل الشارح من السخاوي انه قال قال شيخنا ابو اليمن الكندي ان سيبويه انما قال ذلك لان الثاني لا ينتصب الا بعد الصحة قال السخاوي لم اسمع في هذه المسئلة احسن من كلام الكندي ولا ابلغ منه

الذرب بالتحريك داء يصيب المعدة ولا تهضم الطعام قاله في النهاية منه

ابن يزيد العدوي: زهل الاحبة بعد طول تزاور ونأى المزار فاسلوك واقشعوا: تركوك اوحش ما تكون بقفرة لم يونسوك وكربة لم يدفعوا: قضى القضاء وصرت صاحب حفرة عنك الاحبة اعرضوا وتصدعوا: كذا في طبقات ابي عبد الله الزبيدي وقيل توفي بالبيضاء وقيل بالبصرة سنة احدى وستين ومائة وقيل بمدينة ساوة سنة اربع وسبعين ومائة وقيل بشيراز ودفن بها داخل المدينة بمحلة تعرف بمحلة الباهلي شن بمفيد ما لا يجهله احد يفهم منه ان المراد بالمفيد في الجملة اي في بعض الاوقات ولبعض الاشخاص لان ما لا يجهله احد ليس الا البديهيات المعلومة لكل احد كالنار حارة اذ لو اريد بالمفيد ما افاد السامع ما يجهله كما قيل لزم في كل ما علم مدلوله حتى كلام الله تعالى ان لا يكون كلاما ولا يقول به عاقل فلذا دفع ما ذكره ابو حيان من انه يلزم ان يكون الشيء الواحد كلاما وغير كلام اذا خوطب به من يجهله واستفاد مضمونه ثم خوطب به ثانيا قال الشارح في الفريدة واحسن حدود الكلام واخصرها قول مفيد مقصود قال في النكت وفي قوله الشذور في حده قول مفيد مقصود امر وهو ان ابن هشام قال في تعليقه على الالفية قد اورد عليها اشتراط القصد والجواب انه منطو تحت اشتراط الافادة لان المحرر في حد المفيد انه ما يحسن السكوت عليه مما هو مقصود ولم يعلم بالضرورة ثبوت معناه ولا نفيه ليخرج بالقيد الاخير نحو السماء فوقنا والنار حارة وعلى هذا يكون قوله في الشذور مقصود زيادة على الحد ولهذا حذفه في الجامع واقتصر على قوله قول مفيد انتهى فتحرر من هذا النقل ان

للشارح

للشارح امور كون القصد داخلاً تحت اشتراط كونه مفيداً فلا حاجة
الى ما سيذكره من انه اشار الى اشتراط القصد بقوله كما ستعلم
كما يأتي بما فيه وكون تعريف المفيد الذي نقله الشارح عن شرح
الكافية غير محرر وكون معنى المفيد ما لم يعلم بالضرورة ثبوته ولا
نفيه اي يكون مفيداً في الجملة كما ذكرنا وكون اخصر الحدود قول
مفيد ولهذا قال ابن هشام في الاوضح الكلام في اصطلاح النحويين
عبارة عما اجتمع فيه امران اللفظ والافادة ثم فسر المفيد بما يحسن
السكوت عليه وكانه قصر المسافة في تفسير المفيد هنا لما قال ان
المفيد بالمعنى المذكور يستلزم القصد اذ حسن سكوت المتكلم يستدعي
ان يكون قاصداً لما تكلم به انتهى فظهر منه ان من اسقط قيد القصد
يكتفي بالاستلزام ومن ذكره صرح باللازم توضيحاً ش فليس بكلام
عند المصنف وجماعة اذ لا يفيد لاحد لكونه بديهياً قال شارح لب
الكافية واستدلوا على ذلك بقول سيبويه الكلام يطلق على الجملة
المفيدة ورد بان الظاهر ان مراد سيبويه اشتمالها على النسبة التامة التي
يحسن السكوت عليها انتهى قال بعضهم والصحيح انه كلام وفاقاً لابي حيان
وقطعنا بصدقه يحقق كونه كلاماً لان الصدق من صفات الخبر والخبر
قسم من الكلام قلت وهذا دليل واضح لان جميعهم عرفوا الخبر بما يحتمل
الصدق والكذب قالوا اي بالنظر الى ذاته ومفهومه فلا يضر كون الخبر
معلوم الصدق او الكذب بالنظر الى الخارج وبعضهم يفيد التعريف
بقوله لذاته فقد صرحوا بدخول معلوم الصدق او الكذب في الخبر واتفقوا
انه قسم من الكلام ولهذا لم يتعرض الشارح فيما رأينا من كتبه لاخراج نحو

لان فعل غير المكلف لا يوصف بحسن ولا قبح كما صححه الشارح وغيره في الاصول وانما قال رد البيضاوي في المنهاج ان الحسن ما لم ينه عنه فيدخل فيه فعل غير المكلف

النار حارة كما نعرض لاخراج ما لم ينطق به نحو النائم من الكلام فان قلت
التعريف المذكور للخبر انما ذكره المنطقيون وعلماء البيان فللنحويين
مخالفتهم وتخصيص الكلام بالمفيد قلنا ممنوع لان ابن هشام ذكره
في كتبه النحوية ولو سلمنا فلا يظهر التفاوت بين البيانيين والمنطقيين
وبين غيرهم في مثل هذا الامر اذ لا تعلق له بالاعراب وهم ايضا يبحثون
عن القضايا العربية فان قلت غايته انه اصطلاح على اخراج نحو النار
حارة عن الكلام وقد سبق انه لا مشاحة فيه قلنا محل قولهم لا مشاحة
في الاصطلاح كما صرح به ابن حجر وشارح اللب حيث ادعت الحاجة للوضع الاصطلاحي
ضرورة والا فلا يعقل ويؤيد ما ذكرنا ما سبق نقله عن سيبويه من
دخول المحال في الكلام نحو حملت الجبل اذ لا فرق بين معلوم الصدق
ومعلوم الكذب انتهى كما فعل الجزولي كغيره حيث قالوا الكلام هو
اللفظ المركب المفيد بالوضع قيل وجمهور الشارحين فسروا الوضع هنا
بالقصد وهو ان يقصد المتكلم افادة السامع للاحتراز عن نحو
كلام النائم والاقل منهم فسروه بجعل اللفظ دليلا على المعنى قال
الشارح في النكت واختلف في تفسير الوضع فمنهم من فسره بالقصد
قال ابن هشام وعليه المتاخرون لانه اوضح ومنهم من فسره بوضع
العرب قال الشاطبي ولا بد من هذا القيد لئلا يدخل الكلام العجمي
انتهى ليس لنا لفظ مفيد اي بالافادة المصطلح عليها وهو ما يحسن
السكوت عليه انتهى وهو غير مركب ولا نقض بنحو نعم في جواب ازيد
قائم لان الصحيح ان الكلام هو الجملة المقدرة بعده لا هو قال المحشي
ولا يخفى عليك ان دلالة المفيد على المركب التزامية وهي مهجورة في التعاريف

انتهى

انتهى ويجاب بان اهل العربية يتسامحون في ذلك لان غرضهم
تميز المعرف باي وجه كان كما سبق واما المناطقة فلما كان قصدهم
من التعريف بيان الماهية ببيان اجزائها قالوا لا تكفي دلالة الالتزام
ش واشار الى اشتراط قيل الاشارة لغة الافهام بنحو اليد وفي
عرف البيانيين الكناية عن الشيء بوسائط قليلة خفية وهو هنا غيره
بمعنى قصد وقد قدمنا انه لا حاجة الى هذا الاشتراط فتذكر
لكن للشارح ان لا يسلم استدعاء مفيد للقصد كما قاله ابن هشام
ولو سلم فليس ظهور اغناء مفيد عن القصد مثل ظهور اغنائه عن اشتراط
كونه مركبا فاحتاج الى التصريح باشتراط القصد ش ونحوهما
ممن جرى على لسانه ما لا يقصد كالسكران واعلم انه اعتبر القصد
في الكلام لخروج ما ذكر جمع كثير وجزم به الناظم وهو مختار الشارح
كما صرح به في كتبه متنا وشرحا وممن اعتبره ابن هشام فذكره في المغني
والشذور واسقطه من الجامع والاوضح والقطر اكتفاء بالمفيد وبعضهم
لم يعتبره وصححه ابو حيان واختاره شارح اللب فقال لا يخفى انه لا ضرورة
الى اخراج ما ينطق به نحو النائم قال ابو حيان لا يشترط في الكلام قصد
المتكلم بل الشرط ان يكون على هيئة التركيب الموضوع في لسان العرب
انتهى تنبيه صحح الشارح في الكوكب وشرح جمع الجوامع في العربيات
شرط الكلام صدوره من ناطق واحد ونقله بعضهم عن الناظم فلو قال
واحد زيد والاخر قائم مثلا كان كلامين في احدهما المسند محذوف
بقرينة الثاني وفي الاخر المسند اليه محذوف بقرينة الاول ش اعطاء
الحكم بالمثال قيل قوله كما ستعلم في موضع النعت لمفيد على تقديره كونه من تمام

الحد وخبر مبتدا محذوف على تقدير كونه مثالاً بعد تمام الحد ويفهم
من كلام الشارح انه مثال من جهة وتمام الحد من جهة فافهم وانما
يشير قوله كما ستقم الى اشتراط القصد لوجوب صدوره عن قصد
وليس كذلك لجواز ان ينطق به نحو الساهي ويمكن ان يجاب بان
صيغة الامر في الاغلب ينطق بها من له قصد وتيقظ او ان المراد باستقم
ما هو المذكور في قوله تعالى فاستقم كما امرت وهو صادر عن قصد
لا محالة وفيه بعد قال الشارح في النكت وما ذكرنا اولى من قول بن قاسم
انه تمثيل بعد تمام الحد ومن قول بن الناظم انه اشارة الى الفائدة
التي يصح السكوت عليها لانها المراد حيث اطلقت ومن قول بن الصائغ
انه بيان لانقسام التركيب الاسنادي الى تقديري ولفظي وانه لم يمثل
للثاني لظهوره ورايته في نسخة بدل كاستقم منتظم وهي غريبة وان
صحت فهي اشارة الى القصد لا محالة لان ما لم يقصد غير منتظم ويحتمل
الاشارة الى التركيب انتهى تنبيه ذكر بن قاسم ان حد بن الحاجب
في الكافية على راي من لا يشترط في الكلام الافادة ولا القصد بل التركيب
الاسنادي خاصة قال الشارح في النكت قلت وفيه نظر لان بن الحاجب
قال في شرح الوافية ونعني بالاسناد الحكم على احد الجزئين بالاخر
على وجه يفيد المخاطب ما ليس عنده وهذا كما ترى معتبر للافادة ولهذا
قال بن هشام في شرح التسهيل الاسناد عند بن الحاجب نسبة احد
الجزئين الى الاخر لافادة المخاطب وعند بن مالك تعليق خبر بمخبر
عنه او طلب بمطلوب منه فهو عنده اعم من المفيد ولذا احتاج بعد
ذكره في التسهيل الى اشتراط الافادة ولم يحتج اليه بن الحاجب انتهى تنبيه

لم يذكر

لم يذكر الناظم اقسام الكلام وكذا ابن الحاجب فى الكافية وتعرض
لها ابن هشام في الشذور فقال وهو خبر وطلب وانشا قال الشارح
فى النكت كذا في غالب النسخ رايت في نسخة معتمدة عليها خط المصنف
مضروبا على الطلب وكتب المصنف في الحاشية بخطه ما نصه الصواب
انقسام الكلام الى خبر وانشاء لانه اما ان يكون محتملا للتصديق والتكذيب
اولا الاول الخبر والثاني الانشاء وعلى هذا فالطلب قسم من الانشاء لا قسيم
له وقد كنت ذكرت ان الاقسام ثلثة طلب وخبر وانشاء موافقة لابن
الحاجب وغيره من النحويين ثم رايت ان الرجوع الى التحقيق اولى وهو
قول الحذاق من اهل العربية وقول اهل البيان قال الانشاء هو الذي
اتحد معناه مع النطق بتركيبه كبعت واشتريت واقسمت بالله ومن ذلك
قم ولا تقم لان معناهما الطلب وهذا المعنى حاصل بمجرد التلفظ بهما
وقول القائل ان القيام المامور به في قولك قم لا يقع الا فى المستقبل ولا ثبت
حال ليس بشيء لان المستقبل امتثال الامر وليس الكلام فيه بل الكلام
في مفهوم قم ومفهومه طلب القيام والطلب حال ومتعلقه مستقبل
لا ان الطلب مستقبل فافهموه انتهى ومشى على هذا ابو حيان وابن
هشام فى الجامع وخالف في شرح اللمحة فقال انقسام الكلام الى
الثلثة هو الصحيح انتهى ما فى النكت ش بكونه لذاته قال المحشي قال
بعض الفضلاء وهذا القيد غير محتاج اليه لان الجملة المقصودة للغير
ان اعتبرت منضمة لذلك الغير لم تفد اذ لا يحسن السكوت عليها وان
اعتبرت مستقلة كانت كلاما ولهذا قل من يذكر هذا القيد انتهى ويمكن
ان يقال ان الجملة المقصودة للغير وان لم تفد في الحال لكنها مفيدة

وهو ما يفيد بالوضع طلبا الا الاستفهام والامر والنهي منه

في الاصل فالتقييد بقوله لذاته يدفع توهم ان المراد بمفيد اعم من
الحال والاصل كما يجوز اطلاق الجملة من قال بترادفهما مع الكلام على
الشرط والصلة ونحوها باعتبار الاصل ومن حذف قيد لذاته
نظر الى المتبادر من لفظ مفيد وهو الافادة في الحال ش بجملة الصلة
ونحوها زال الذي كمل اخلاصه فان كل اخلاص جملة مقصودة لايضاح
الموصول تنبيه كثر الاختلاف في الكلام والجملة هل هما مترادفان
ام لا وجزم ابن هشام في تعليقه بالترادف ورجح في المغني انها اعم منه
فقال الكلام هو القول المفيد بالقصد والمراد بالمفيد ما دل
على معنى يحسن السكوت عليه والجملة عبارة عن الفعل وفاعله كقام زيد
والمبتدا وخبره كزيد قائم وما كان بمنزلة احدهما نحو ضرب اللص
واقام الزيدان وكان زيد قائما وظننته قائما وبهذا يظهر لك انهما
ليسا مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس وهو ظاهر قول صاحب المفصل
فانه بعد ان فرغ من حد الكلام قال ويسمى الجملة والصواب انها اعم منه
اذ شرطه الافادة بخلافها ولهذا تسمعهم يقولون جملة الشرط جملة الجواب
جملة الصلة وكل ذلك ليس مفيدا فليس كلاما انتهى وقد نازعه
بعضهم وادعى ان الصواب ترادفهما قال ابن جني في كتاب التعاقب
ينبغي ان تعلم ان العرب قد اجرت كل واحدة من جملتي الشرط وجوابه
مجرى المفرد لان من شرط الجملة ان تكون مستقلة بنفسها قائمة برأسها
وهاتان الجملتان لا تستغني احديهما عن اختها فجرتا لذلك مجرى المفردين
اللذين هما ركنا الجملة وقوامها وقال الشيخ محب الدين ناظر الجيش الذي
يقتضيه كلام النحاة تساوي الكلام والجملة في الدلالة كلما صدق احدها

[illegible marginal notes]

صدق

صدق الآخر فليس بينهما عموم وخصوص واما اطلاق الجملة على
ما ذكر من الواقعة شرطا او جوابا او صلة فاطلاق مجازي
لان كلا منها كان جملة قبل فاطلقت الجملة عليه باعتبار ما كان كاطلاق
اليتامى على البالغين نظرا الى انهم كانوا كذلك وقال الشيخ بهاء
الدين بن النحاس في تعليقه على المقرب الفرق بين الكلام والجملة
ان الكلام يقال باعتبار الوحدة الحاصلة بالاسناد بين الكلمتين
وتسمى الهيئة الاجتماعية وصورة التركيب وان الجملة يقال باعتبار
كثرة الاجزاء التي يقع فيها التركيب لان لكل مركب اعتبارين الكثرة
والوحدة فالكثرة باعتبار اجزائه والوحدة باعتبار هيئته الحاصلة
في تلك الكثرة والاجزاء تسمى مادة والهيئة الاجتماعية صورة وممن
ذهب الى الترادف ضياء الدين بن العلج صاحب البسيط في النحو كتاب
نفيس كما نقله الشارح عنه والاندلسي شارح المفصل قال الدماميني
والترادف مقتضى ظاهر كلام ابن الحاجب ايضا قال الشارح رحمه الله
والانصاف في هذا ما ذكره بدر الدين الدماميني وحاصله ان المسئلة
ذات قولين وان كل طائفة ذهبت الى قول انتهى فليس توهيم بعض
لغيره باعتبار اصطلاحه اولى من توهيم ذلك الغير له باعتبار اصطلاحه
ولا مشاحة في الاصطلاح هذا تقرير كلام الدماميني نعم لاحدى الطا
ئفتين ان يرجحوا اصطلاحهم بكونه اكثر موافقة للمعنى اللغوي فنقول
معنى الجملة ينبئ عن الاجتماع على اي وجه كان ومعنى الكلام لكونه مشتقا
من الكلم ينبئ عن التأثير في النفوس كما مر والتأثير يناسب الاسناد
التام المقصود لذاته فهو اخص من الجملة والله اعلم ش والجزء فال

2

المحتوي وفيه نظر اذ الحكم فيها والشرط قيد لها نبه على ذلك التفتازاني
في شرح المفتاح والرضي لما قيد الاسناد المعتبر في الكلام بالمقصود
لذاته اخرج الاسناد الذي في الجملة القسمية لانها لتوكيد جواب
القسم والذي في الشرطية لانها قيد للجزاء قال فجزاء الشرط وجواب
القسم كلامان بخلاف الجملة الشرطية والقسمية انتهى وفرق العلامة
الكافيجي بين جملة الجزاء المقيدة لشرط متحقق الوقوع نحو جئتك
اذا طلعت الشمس فهي كلام وبين المقيدة بمشكوك فيه كقام عمرو
من قولك ان قام زيد قام عمرو فليست بكلام قال لانه لا يتصور الجزم
به ما دام الشك في الشرط فلا يصح السكوت عليه بخلاف الاول نعم
الجزم بالتعليق بين الجملتين حاصل فمجموعهما كلام اتفاقا لوجود الفائدة
فيه وان سلبت عن كل واحدة على الانفراد انتهى قال التفتازاني
في شرح التلخيص الشرط في عرف اهل العربية قيد لحكم الجزاء مثل
المفعول ونحوه فقولك ان جئتني اكرمك بمنزلة قولك اكرمك وقت
مجيئك اياي ولا يخرج الكلام بهذا التقييد عما كان عليه من الخبرية
والانشائية بل ان كان الجزاء خبرا فالجملة الشرطية خبرية نحو ان جئتني
اكرمك وان كان انشاء فانشائية نحو ان جاءك زيد فاكرمه بخلاف
المنطقيين فان الكلام عندهم مجموع الشرط والجزاء المحكوم فيه بلزوم
الثاني للاول انتهى ورده السيد الشريف في حواشي المطول فقال
ان اهل العربية لا يخالفون المنطقيين في هذا والشارح اغتر بظاهر
كلام السكاكي فنسبه الى اهل العربية وقولهم كلم المجازاة تدخل على جملتين
لسببية الاولى ومسببية الثاني يدل على ان الاسناد منعقد بينهما والقطع

نصيف

بصدق الشرطية مع كذب التالي في الواقع ولو كان الخبر هو التالي
لم يتصور صدقها مع كذبه ضرورة استلزام انتفاء المطلق انتفا
المقيد واعترض عليه الجلال الدواني في حواشي التهذيب بعد
ما قرر كلام التفتازاني فقال التقييد بالشرط يفيد ان ثبوت
التالي على تقدير المقدم ولا يلزم من انتفاء ثبوت التالي بحسب نفس
الامر انتفاؤه على التقدير نظيره انك اذا قلت زيد قائم في ظني لم تكذب
بانتفاء قيام زيد في الواقع بل بانتفائه في ظنك وما ذكرتم من
استلزام انتفاء المطلق انتفاء المقيد مسلم لكن لا نسلم ان المطلق ههنا
منتف في الواقع بل المنتفي في الواقع هو قيام زيد في نفس الامر وليس
ذلك مطلقا بالنسبة الى قيام زيد في الظن فان ذلك المطلق
بالنسبة اليه هو قيام زيد ماخوذا بحيث يمكن تقييده بنفس
الامر او الظن او غير ذلك وذلك المطلق ما انتفى لتحققه في ضمن
هذا الفرد اعني قيام زيد في الظن انتهى اقول قد تقدم النقل
من ابن جني والشيخ محب الدين ان جملتي الشرط والجزاء لا تستغني احدهما
عن الاخرى فجرتا مجرى المفردين اللذين هما ركنا الجملة ونقل الشارح
ايضا عن ضياء الدين في البسيط ان جملتي الشرط والجواب لا تفيد احدهما
بدون الاخرى وهذا يؤيد ما قاله السيد ان اهل العربية لا يجعلون
المنطقيين في هذا لان هؤلاء من اكابر النحاة وهم اعلم بمذهب النحاة
من غيرهم فلعل الشارح رحمه الله مشى على هذا ولذا قال لمجموع الجملة الصلة
والجزاء واما اعتراض الدواني فراجع الى دليل السيد والامر فيه هين
واما الرضي فلعله تبع ظاهر كلام السكاكي ايضا على ان نقل هؤلاء

قال ابن السراج في الاصول حرف الشرط يربط جملة بجملة نحو ان يقم زيد يقعد عمرو وقال ابو الحسن بن ابي الربيع في شرح الايضاح كلام الشرط ترتبط ... ونحو هذا ذكر الاندلسي في شرح المفصل وابن جني وابن الصائغ في تذكرته وابن فلاح في مغنيه وظاهر هذه العبارات ان جملتي الشرط لا تفيد احدهما بدون الاخرى كما نص اولئك الائمة منه

الاكابر يقدم على نقل الرضي كما قاله المحققون فان قلت اذا كان
الاسناد ضعف ابين الجملتين فلا يكون الاسناد اليه خاصا بالاسم
لكنهما في التاويل مفردان كما اشار اليه بن جني بقوله لجريانهما
مجرى المفردين اللذين هما ركنا الجملة مر واسم وفعل ثم حرف
الكلم اعترض عليه ابو حيان بانه قسم الكلم الى غير اقسامه لان الثلاثة
اقسام للكلمة لا اقسام للكلم فانها الاسماء والافعال والحروف
واجاب بن قاسم بانه من تقسيم الكل الى اجزائه مثل السكنجبين خل
وعسل لا من تقسيم الكلي الى جزئياته وانما يلزم صدق المقسم على
كل من اقسامه في الثاني لا في الاول قال الشارح في النكت والذي
عندي في تقرير كلام المصنف ان الكلم هنا يراد به الجمع بمعنى الكلمات
كما عبر به غيره وكانه قال الكلمات التي يتالف منها الكلام الثلاثة
لا غيرها والاوجه عندي في اعرابه انه اسم مبتدأ وليس بنكرة فان
الكلمة اذا اريد لفظها تكون اسما معرفة وان كانت بخلاف ذلك
كقولك من حرف جر فمن هنا مبتدأ وهي اسم ومعرفة وان اخبرت
عنها بانها حرف جر كما سياتي تحقيق ذلك قريبا ان شاء الله تعالى
والكلم جزء وقد افاد الحصر تعريف الجزئين كما تقرر في علم البيان
ولذلك اثبت في الشرح بضمير الفصل فقلت واسم وفعل ثم حرف
هي الكلم التي يتالف منها الكلام لا غيرها كما دل عليه الاستقراء فتامل
هذا التقرير فانه شيء لا تراه مسطورا انتهى والتحقيق الذي اراده
بقوله سياتي هذا واذا قلت ضرب فعل ماض فضرب في هذا التركيب
اسم مسماه لفظ ضرب الدال على الحدث والزمان وكيف يتصور بقاؤه

وفيه انه يلزم ان يكون الكلم نحو زيد قام اسم وفعل زيد وكذا قولهم فيه انه اسم وحرفا زاد ابو حيان الكلام زيد وان تمام اجزائه منه

قال في النكت ثم بعد حين عثرت في نسخة رايت بعضه لابن هشام ان الناظم تعالى فقال الكلام اختار جمع الكلمات ارادوا بيان ان الكلمات في الثلاثة ولا تقول النحاة الكلمات اسم وفعل وحرف وارادوا بالاثنان الذي يسمى في الاصطلاح كلمة وفهم من هذا الطريق المرضي لان المتقدمين ان الكلم اسم جنس جمعي يفرق بينه وبين واحده بالتاء كما زعم ابن انتهى منه

في المثال

في المثال المذكور على فعليته وهو لا يشعر بحدث ولا زمان ولا يقتضي فاعلاً ويحكم على موضعه بالرفع على الابتداء، قال الرضي فان قيل اذا كان نحو من وضرب في قولك من حرف جر وضرب فعل ماض اسمين فكيف اخبرت عنهما بان الاول حرف والثاني فعل وهل هذا الا تناقض قلت لم يرد ان من في هذا التركيب حرف وضرب فعل بل المعنى ان من اذا استعملت في المعنى الذي وضعت له او لا نحو خرجت من الكوفة حرف وكذا ضرب فعل ماض في نحو ضرب زيد الى هنا كلام الشارح اذا عرفت هذا فالذي عندي هو انه اذا اريد باسم وفعل وحرف في كلام الناظم الفاظها فقط لا يصح ان يخبر عنها بانها الكلم التي يتألف منها الكلام لا غيرها كما ذكره الشارح لانها وان صح ان يقال تلك الالفاظ من الكلم لكن لا يصح ان يقال هي الكلم التي يتألف منها الكلام اذ لا يتألف منها ولا يقال اسم فعل وفعل حرف ونحو ذلك مع ان ظاهر كلامه يقتضي ذلك بل انما يتألف من مسماها الاصلي ولو اريد لفظ اسم الى اخره هي الكلم التي يتألف منها اذا استعملت في معناها كما نظيره قلنا لا يصح ايضا اذ لا يتألف من نفس تلك الالفاظ استعملت في معناها او لا ويمكن ان يقال ان المراد لفظ اسم الى اخره هي الكلم التي يتألف من مدلولها الكلام على حذف مضاف ولا يخلو عن تكلف بقي ان الاغلب في الالفاظ اذا اطلقت ان يراد معانيها لا نفس الالفاظ الا اذا لم يصح الحكم عليها الا باعتبار اللفظ نحو ضرب فعل ماض لا يصح الحكم عليه الا باعتبار لفظه فتذهب اليه وفي كلام الناظم ليس كذلك لصحة الحكم على اسم باعتبار معناه وكونه نكرة حكم اخر يتعلق بالاعراب.

لا يجعل دليلاً على اعتبار لفظه فالاحسن عندي ابقاء اسم وما
بعده على معناه ولا يضر كونه نكرة لاشتهار معناه في الاستعمال
قال المحقق ابن الهمام كثير من النكرات يتعين معناها في الاستعمال
فيصير كمعنى المعرفة لا يتغايران الا في اصل الوضع انتهى ولما سيأتي
عن قريب تعريفه اولكون المراد به العموم كتمرة خير من جرادة تنبيه
مهم يتضح به ما ذكره الشارح رحمه الله وما ذكرنا ذهب التفتازاني
الى ان كل لفظ موضوع لمعنى فهو موضوع لنفسه في ضمن ذلك الوضع
فالوضع الاول قصدي والثاني ضمني وخالفه السيد الجرجاني لانه
يحضر اللفظ بنفسه في مقام لا يصح الحكم عليه باعتبار معناه فلا حاجة
الى الوضع له ولكل مرجع قال ابن الحاجب في المنتهى اكثر ما يطلق اللفظ على
مدلوله مغاير وقد يطلق والمراد اللفظ نحو زيد مبتدا اي زيد انتهى
وادعى بعضهم انه حينئذ من قبيل العلم قال الرضي وهو عندهم من قبيل
المنقول لانه نقل من مدلوله الذي هو معنى الى مدلول هو اللفظ قال
العلامة المحقق كمال الدين محمد الشهير بابن الهمام الحنفي رحمه الله ولي
بحث مكتتب من نحو عشرين سنة مع القائلين بهذا الوضع وحاصله
ان الحاجة ههنا ليست الا الى مجرد التعبير عن اللفظ وقد حصل بنفسه فان
امكن بطريق المجاز كان اولى لانه بطريق الوضع يثبت به معنى الاشتراك
والمجاز خير منه وبيانه هذا بانا اذا قلنا زيد مبتدأ مثلا فقبل ذكر
الخبر يتبادر ارادة معنى غير لفظ الى ان يذكر المسند فيرى غير صالح الا
اللفظ فيحكم به حينئذ للقرينة اللازمة للمسند فتبادر معنى على التعيين من
مجرد الاطلاق ظاهر في عدم تعدد الوضع للمعاني المتعددة وقد امكن

جعله

جمله مجازا علاقته الاشتراك في الصورة فيكون كاطلاق لفظ الفرس
على المثال المنقوش في حائط ولو تنزلنا عن هذا وقلنا انه وضع
لنفسه لا يوصف باعتبار هذا الوضع بكونه معرفة[٣] ولا نكرة بل الالقاب
الاصطلاحية انما يوصف بها اللفظ باعتبار الوضع للمعنى المغاير
لان ذلك الوضع هو القصدي واما هذا الوضع فقد صرح من قال
به من المحققين بانه ليس بوضع قصدي ولذا صرح بانه لا يكون اللفظ
به مشتركا فلما تعدد الوضع ولم يكن مشتركا علم انه لم يعتبر في اطلاق
الالقاب الاصطلاحية الا الوضع القصدي نعم هذا لا ينفي تعين
المعنى والعلم به لان المنفي هو الاصطلاحي ارايت لو لم يسم كل نوع باسم
خاص اصلا كما كان عند العرب قبل حدوث الاصطلاح اما كان يصح
مبتدا اصلا ولذا جعلنا نحو زيد مرادا مجرد لفظه مبتدا مع نفي الحكم
بكونه معرفة ولا نكرة ثم الجمل الكثيرة اذا اريد لفظها فهي من قبيل المفرد
الجامد ولذا لا يتحمل ضميرا الى هنا حاصل كلامه وهو نفيس جدا
ولذا طولنا المقام به ثم كما دل عليه الاستقراء قال الشارح في التدريب
الكلمة اما اسم[٤] واما فعل واما حرف ولا رابع لها والادلة على ذلك ثلاثة
احدها الاثر المروي عن علي كرم الله وجهه اخرجه ابو القاسم الزجاجي
بسنده اليه الثاني الاستقراء التام من ائمة العربية كابي عمرو والخليل
وسيبويه ومن بعدهم الثالث الدليل العقلي ولهم في ذلك عبارات
احسنها كما قال ابن هشام قول بعضهم ان الكلمة اما ان يصح اسنادها
الى غيرها اولا فان لم يصح فهي الحرف وان صح فاما ان يقترن باحد الازمنة
الثلاثة اولا ان اقترنت فهي الفعل والا فهي الاسم قال ابن هشام وهذا

[٣] لان انواع المعارف محصورة وليس هذا منها منه

[٤] قال الشارح في التدريب نقلا عن ابن هشام في شرح اللمحة اجمع الا من لا يعتد بخلافه على انحصار الكلمة في الثلاثة وقال ابو جعفر ابن صابر انها اربعة احدها اسم الفعل وسماه الخالفة منه

الطريقة احسن من التي سلكها ابن الحاجب لان فيها دعوى دلالة الاسم
والفعل على معنى في اللفظ وهذا يقتضي بظاهره قيام المسميات
بالالفاظ الدالة عليها وذلك محال وهذا وان كان جوابه ممكنا
الا انه اقل ما فيه الايهام ودعوى دلالة الحرف على معنى في غيره وهذا
وان كان مشهورا بين النحويين الا ان الشيخ بهاء الدين ابن النحاس
نازعهم في ذلك وزعم انه دال على معنى في نفسه وتابعه ابو حيان في شرح
التسهيل انتهى ووصف الاستقراء بالتام بناء على العرف اذ يقال
لمثله في العرف استقراء تام واما ما قيل انه ناقص لاحتمال العقل وجود
رابع كما ذهب اليه بعض في اسم الفعل فعلى اصطلاح اخر غير المتكلم
لهذا الفن قال الشارح في شرح القرهية وقد اختلف في اول من وضع
النحو وفي سبب وضعه فروى ابو القاسم عبد الرحمن بن اسحق الزجاجي
بسنده عن ابي الاسود الدؤلي قال دخلت على امير المؤمنين علي بن ابي
طالب رضي الله عنه فرايته مطرقا متفكرا فقلت فيم تفكر يا امير
المؤمنين قال اني سمعت ببلدكم هذا لحنا فاردت ان اصنع كتابا في اصول
العربية فقلت ان فعلت هذا احييتنا وبقيت فينا هذه اللغة ثم اتيته بعد
ثلث فالقى الي صحيفة فيها بسم الله الرحمن الرحيم الكلام كله اسم وفعل
وحرف فالاسم ما انبأ عن المسمى والفعل ما انبأ عن حركة المسمى والحرف
ما انبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل ثم قال لي تتبعه وزد فيه ما وقع
واعلم يا ابا الاسود ان الاشياء ثلاثة ظاهر ومضمر وشيء ليس بظاهر
ولا مضمر وانما تتفاضل العلماء في معرفة ما ليس بظاهر ولا مضمر قال
ابو الاسود فجمعت منه اشياء وعرضتها عليه فكان من ذلك حروف النصب فذكرت

منها

(هامش) وله كتب كثيرة ومات بنهاوند سنة سبع وثلاثين وثلثمائة

(هامش) هو صاحب علي رضي الله عنه ومن وجوه اولاده واسمه ظالم بن عمرو بن جندل بن سفيان بن عدي بن كعب بن كنانة الكناني البصري وكان من نحاة البصريين في العربية وكان من اول من نقط المصحف وهو اول من وضع العربية ... ومات سنة تسع وستين في طاعون الجارف وهو ابن خمس وثمانين سنة كذا في طبقات ابي عبد الله الزبيدي وقيل وفاته كانت ... ومات ... احدى ... منه

منها ان وان ولن ولعل وكان ولم اذكر لكن فقال لي لم تركتها فقلت لم احسبها
منها فقال بلى هي منها فزدها واخرج ابو بكر محمد بن قاسم الانباري في اماليه
والحافظ ابو القاسم بن عساكر في تاريخ دمشق عن ابي مليكة قال قدم اعرابي
في زمن عمر رضي الله عنه فقال من يقرئني مما انزل الله تعالى على محمد صلى الله
عليه وسلم فاقرأه رجل براءة فقال ان الله بريء من المشركين ورسوله
بالجر فقال الاعرابي اوقد برئ الله من رسوله ان يكن الله بريئا من رسوله
فانا ابرأ منه فبلغ عمر مقالة الاعرابي فدعاه فقال يا اعرابي اتبرئ
من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا امير المؤمنين اني قدمت المدينة
ولا علم لي بالقران فسالت من يقرئني فاقراني هذا سورة براءة فقال
ان الله بريء من المشركين ورسوله فقلت اوقد برئ الله من رسوله
ان يكن الله برئ من رسوله فانا ابرء منه فقال عمر رضي الله عنه ليس هكذا
يا اعرابي فقال كيف هي يا امير المؤمنين فقال ان الله بريء من المشركين
ورسوله فقال الاعرابي فانا والله ابرئ مما برء الله ورسوله منه فامر
عمر رضي الله عنه ان لا يقرء القران الا عالم باللغة وامر ابا الاسود فوضع
النحو واخرج البيهقي في شعب الايمان عن علي رضي الله عنه انه قال لابي
الاسود ان الاعاجم قد دخلت في الدين كافة فاصنع للناس شيئا يستدلون
به على صلاح السنتهم فرسم لهم الرفع والنصب والخفض واخرج بن الانباري
ايضا في اماليه ان ابا الاسود سمع رجلا يقرا ان الله بريء من المشركين
ورسوله بالجر فقال لا اظنني يسعني الا ان اصنع شيئا اصلح به لحن هذا
واخرج بن عساكر ايضا وابو الفرج وابو طاهر ان اول من وضع العربية
ابو الاسود الدؤلي جاء الى زياد بن ابيه بالبصرة وكان يعلم اولاده فقال

اصلح الله الامير اني ارى العرب قد خالطت هذه الاعاجم فتغيرت السنتهم
افتاذن لي ان اضع للعرب علما يقيمون به كلامهم قال لا ثم جاء زيادا رجل
فقال توفي ابانا وترك بنون فقال زياد ادعوا لي ابا الاسود فقال ضع
للناس ما نهيتك عنه فوضع لهم النحو واخرج ابو الفرج ايضا انه قيل
لابي الاسود من اين لك هذا العلم اي النحو قال اخذت حدوده عن علي
رضي الله عنه قال ابن عساكر في تاريخه ويقال ان ابنة ابي الاسود قالت
له يوما يا ابت ما احسنُ السماءِ فقال اي بنية نجومها قالت اني لم ارد
اي شيء منها احسن انما تعجبت من حسنها قال اذن فقولي ما احسنَ السماءَ
فحينئذ وضع كتابا وروى الشيرازي ان اول من وضع العربية نصر بن[2]
عاصم وروى ايضا اول من وضعها عبد الرحمن بن هرمز[4] واخرج ابو طاهر
في اخبار النحويين اول من وضعه ابو الاسود ثم ميمون الاقرن ثم عنبسة
الفيل ثم عبد الله بن اسحق قال وضع عيسى بن عمر في النحو كتابين فسمى احدهما
الجامع والاخر الاكمال قال الشاعر بطل النحو جميعا كله غير ما احدث
عيسى بن عمر ذاك اكمال وهذا جامع فهما للناس شمس وقمر الى هنا
ملتقط مما ذكره الشارح في شرح الفريدة قال ابن حجر رحمه الله وفي هذه
الروايات تناف على تقدير صحتها وقد يجاب بانه يحتمل ان ابا الاسود
لم يتيسر له ما امره به عمر رضي الله عنه حتى اجتمع بعلي رضي الله عنه وان
استيذانه لزياد استيذان في اظهار ما وضعه مما دفعه له علي رضي الله عنه
مع ما زاده وان المراد بوضع من ذكره الشيرازي في وضعه على كيفية مخصوصة
غير ما فعله ابو الاسود انتهى قال ابن الاثير في كتابه المثل السائر في ادب
الكاتب والشاعر اول من تكلم في النحو ابو الاسود ثم جاء بعده ميمون الاقرن

(هامش: اخذ النحو عن ابي الاسود منه)

(هامش: [4] ابو سعيد [illegible] النحو والكتابة في العربية واخذ النحو عن يحيى بن يعمر العدواني وممن اخذ عن ابي الاسود منه)

(هامش: [2] ابن ابي سعيد [illegible] كان من اعلم الناس بالنحو وانساب العرب [illegible] منه)

(هامش: [3] بن معدان [illegible] اخذ النحو عن ابي الاسود [illegible] مولى آل خالد بن الوليد [illegible] وكان صاحب تقعير [illegible] عن ابي اسحق [illegible] في النحو كتابا [illegible] قال الزبيدي [illegible] سماهما الجامع والاكمال وفي ذلك يقول الخليل بن احمد بطل النحو جميعا كله البيت منه)

فزاد

ه واسمه كنيته وقيل ان اسمه زبان بن
العلاء بن عمار بن العريان بن عبد الله
ابن الحصين التميمي المازني اخذ عن ابي
جعفر وابي العالية وكان من اعلم
الناس بالعربية والقراءة [illegible]
لغويا واخباره كثيرة مات في طريق
الشام سنة اربع وخمسين ومائة [illegible]
عفو بالبصرة

فزاد عليه ثم جاء بعده عنبسة بن معدان المهري فزاد عليه ثم جاء بعده عبد الله بن ابي سحق الحضرمي وابو عمرو بن العلا فزاد عليه ثم جاء بعدهما الخليل بن احمد الازدي وتتابع الناس واختلف البصريون والكوفيون في بعض ذلك وكذلك العلوم كلها يوضع منها في مبادي امرها شيء يسير ثم يزاد بالتدريج الى ان يتكمل وذكر الشارح في شرح الفريدة احاديث مرفوعة واثارا موقوفة في الحث على تعلم العربية ونذكر بعضا منها ترغيبا وتشويقا لكن اين الان الراغبون ٠ والكل الى الدنيا مشتاقون ٠ انا لله وانا اليه راجعون ٠ روي عن ابي جعفر محمد ابن علي يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اعربوا الكلام كي تعربوا القران واخرج الخطيب في الجامع عن عمر رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول رحم الله امرا اصلح من لسانه واخرج البيهقي في شعب الايمان عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قال تعلموا السنة والفرائض واللحن كما تتعلموا القران واخرج البيهقي ايضا والخطيب في الجامع من طريق ابي مسلم البصري قال قال عمر رضي الله عنه تعلموا العربية فانها تزيد في المروة واخرج البيهقي والخطيب ايضا عن بن عمر وابن عباس رضي الله عنهما انهما كانا يضربان اولادهما على اللحن وروي عن الحسن انه قال للسايل عن تعلم العربية تعلم العربية فان الرجل يقرا الاية فيعي بوجهها فيهلك وعن ابي بن كعب قال تعلموا العربية في القران كما تتعلموا حفظه واخرج البيهقي في شعب الايمان عن شعبة قال اذا كان المحدث لا يعرف النحو فهو كالحمار على راسه مخلاة ليس فيها شعير وقد نظم بعضهم هذا الاثر مثل الطالب الحديث ولا يعرف نحوا ولا له الة كحمار قد علقت

ليس فيها من شعير برأسه مخالة وعن حرملة قال سمعت الشافعي رحمه الله يقول
ما جهل الناس وما اختلفوا الا لتركهم لسان العرب وميلهم الى لسان ارسطاطا
ليس وعن الزهري قال ليس فيما احدثوا من المروة شيئا احسن من العربية وعن
عبد الله بن المبارك لا ينبل الرجل بنوع من العلوم ما لم يزين علمه بالعربية
وامثال ما ذكرنا كثيرة فلا نطول بذكرها والحاصل انه اتفق العلماء على ان
النحو محتاج اليه في كل علم لا سيما الحديث والتفسير وتنادوا بمدحه نظما
ونثرا ونعم ما قال ابو حيان في مدحه من جملة ابيات به يعرف القران
والسنة التي هما اصل دين الله والنت عابده فنا هيك من علم على تشيد
مبانيه اعزز بالذي هو شايده ش اشعار ابتراخي رتبته لان مرتبة الحرف
ادنى من مرتبة الاسم والفعل وقد قال ابن معط في الفية الاسم ثم الفعل ثم
الحرف وقيل بمعنى الواو كما في قوله التمر والسمن معا ثم الاقط الحيس الا انه
لم تختلط ش اسم جنس جمعي قال الشارح في النكت وفي كلامه ابهام
فلا يدري اهل الكلم عنده اسم جنس او جمع وفيه خلاف والصحيح انه اسم
جنس جمعي انتهى وكذا اختلفوا في كل ما يفرق بينه وبين واحده بالتاء فقيل
جمع والمحققون على انه اسم جنس وهو قسمان جمعي وهو ما يكون اقل ما يتناوله
ثلاثة كالجمع فتارة يفرق بينه وبين مفرده بالتاء كالكلم وتارة بياء
النسبة كروم ورومي وافرادي وهو ما يتناول القليل والكثير كالماء والعسل
والفرق ان الافرادي ينتفي الواحد بنفيه بخلاف الجمعي فان الواحد
والاثنين لا ينتفيان بنفيه ثم واحده الضمير للكلم باعتبار لفظه كما في قوله
تعالى اعجاز نخل منقعر وقال ابن معط واحدها نظرا الى المعنى كما في قوله تعالى
اعجاز نخل خاوية ش لفظ مستقل ذكر الناظم في شرحه انه اراد بالمستقل

ما هو

ما هو دال بالوضع وليس بعض اسم كياء النسبة في مثل زيدي ولا بعض
فعل كالف فاعل انتهى فتاء التانيث وياء النسبة والتنوين ليست كلمات
عنده لعدم استقلالها لكونها بعض كلمة قال الشارح في النكت تعريف
ابن الحاجب للكلمة صادق على حروف المضارعة وحركات الاعراب والتنوين
والف المفاعلة وياء النسبة فانها الفاظ موضوعة لمعان مفردة وليست
بكلمات بالاتفاق ولذا قيده في التسهيل بكونه مستقلا لتخرج هذه انتهى
ودعوى الاتفاق المذكور ممنوعة كيف وقد قال بعض المحققين ان
عدم كون تاء التانيث وحرف التعريف والتنوين وياء النسبة كلمة مذهب
مرجوح والراجح ان تاء التانيث كلمة الا في نحو ظلمة مما لم يجز انتزاعها مع
بقاء الكلمة بحالها والتنوين كلمة للدلالة على المعنى[٢] وجواز الانتزاع وكونه لعلة
الاعراب وكذا لام التعريف للدولين انتهى ويؤيد المنع قول المحشي نقلا عن
الشارح ومن اسقط قيد الاستقلال نظر الى ما جنح اليه الرضي من انها اي
ياء النسب ونحوها مع ما فيه كلمتان صارتا ككلمة واحدة لشدة الامتزاج
فجعل الاعراب على اخره كالمركب المزجي انتهى قال القاضي زكريا وغيره واورد
عليه اخراج ضمير الفاعل مثلا نحو اكرمت فانه غير مستقل مع انه كلمة واجيب
بان المراد المستقل بنفسه او بمرادفه فالتاء من نحو اكرمت مرادفها
انا وبان الاصل في الضمير ان يكون مستقلا فلا يضر عروض اتصاله لمعنى
هنا ولي فيه بحث لان ظاهر هذا السؤال والجواب ان المراد بالمستقل المستقل
في التلفظ اذ لو اريد المستقل في المعنى لخرج جميع الحروف عن الكلمة فحينئذ
يشكل بنوني التاكيد اذ لا استقلال لهما في التلفظ ولا مرادف لهما كلمتان
اتفاقا كما قاله شارح اللب وان اريد بالمستقل ما هو دال بالوضع وليس بعضا

٢ قال ابن الخباز في شرح الدرة التنوين
حرف زائد [illegible] وهو نون ساكنة [illegible]
يلحق الاسماء [illegible] بعد [illegible] وانما جعلناه حرفا
معنى [illegible] لانهم لا يعدونه [illegible] منه
سورة في الخط

لكلمة اخرى سواء استقل بالتلفظ اولا لورد عليه نون التاكيد المباشر
في نحو لاضربن لانه كلمة مع انه بعض من الفعل المبني عند الناظم بسبب
تركيبه مع النون كخمسة عشر على ان هذا المعنى للاستقلال لا دلالة عليه
لان المتبادر اما الاستقلال في المعنى كما في مقام تعريف الاسم والفعل
والحرف او في التلفظ كما في تقسيم الضمائر الى مستقل وغيره ولا يصح كل
منهما في هذا المقام فيكون التعريف بالاخفى فيفسد ثم رايت بعد
البحث المذكور المكتوب لي من نحو سبع سنين في حاشية قاضي زكريا على
ابن الناظم ما حاصله فيه ان هذا التعريف بالاخفى شئ دال بالوضع
الوضع جعل اللفظ بازاء المعنى وزاد بعضهم اولا بقصد التواطؤ فخرج
المهمل كلفظ ديز والدال بالطبع مثل اح الدال على وجع الصدر والمجاز
كدلالة الاسد على الرجل الشجاع اذ ليس الدلالة عليه بوضع اول والمحرفات
للعوام كان يقال في الشمع الشم اذ لو لم يقصد المحرف تواطؤ الناس على
استعماله وفهم المعنى من المحرف بمشاكلة المحرف منها وللقرينة ثم ان فهم
المعنى من اللفظ موقوف على العلم بالوضع ويحصل للاطفال بسبب
تكرار الالفاظ المشار بها الى المعاني هذا واورد عليه انه يصدق على نحو
غلام زيد وزيد قائم لفظ مستقل دال بالوضع ويمكن ان يقال ان
المراد دال بهيئته ومجموعه ودلالة المجموع في مثل زيد قائم عقلية لا
بالوضع كما ذهب اليه الناظم وابن الحاجب وغيرهما قالوا انما وضع المفردات
ولو وضع المركب لتوقف استعمال الجمل على النقل عن العرب كالمفردات
قيل وهو الاصح لان من عرف معنى زيد ومعنى قائم وسمع زيد قائم باعرابه
المخصوص فهم بالضرورة معنى هذا الكلام ورجح التاج السبكي في جمع الجوامع

قوله وربما البعض الخ [illegible]

ويمكن

وغيره واعتمد الشارح في الكوكب الساطع انه موضوع لان العرب حجرت
في التراكيب كما حجرت في المفردات ش تحقيقا او تقديرا التفصيل للفظ
المستقل الدال بالوضع وذلك كالعلم المضاف مثل عبد الله فمجموعه كلمة تحقيقا
لان مسماه العلمي لا يفهم الا بالجزئين وهما كلمتان تقديرا لانه مركب
من مضاف ومضاف اليه فصدق الكلمة على المجموع حقيقي وعلى كل من
الجزئين مجازي وهو مجاز مستعمل عند النحاة قال الناظم في شرح التسهيل
اطلاق الكلمة على ثلاثة اقسام حقيقي مستعمل في عرف النحاة وهو الذي
تعرض له ومجازي مهمل في عرفهم وهو اطلاق الكلمة على الكلام ولم نتعرض
له بوجه ومجازي مستعمل وهو اطلاقه على احد جزئي العلم المضاف فيجوز
ترك التعرض والتعرض اجود لان فيه مزيد فائدة انتهى ش او منوي
معه عطف على لفظا اي او منوي مع اللفظ ليشمل الضماير المستترة فانها
كلمات وليست الفاظا ومن حذف هذا القيد كابن الحاجب جعل اللفظ
اعم من الحقيقي والحكمي واحترز بقوله معه عما نواه الانسان في نفسه من
الكلمات فلا يسمى كلمة اصطلاحا لانه لم ينو مع اللفظ ش كذلك قال
المحشي اشارة الى الدلالة والاستقلال المذكورين واحترز به عن الاعراب
المقدر في عصا ونحوه فانه منوي مع اللفظ لكنه ليس بمستقل دال بالوضع
فلا يكون كلمة ولك ان تقول عرفوا الوضع بجعل اللفظ دليلا على المعنى
فلا يكون المنوي دالا بالوضع الا ان يقال الوضع في المنوي حكمي فادخاله
في اللفظ بجعله اعم من الحقيقي والحكمي احسن كما فعله ابن الحاجب
ش عم الكلام والكلم والكلمة اشار الى ان عم في كلامه ماض مفعوله
محذوف لا افعل التفضيل بحذف الهمزة كخير وشر لانه سماعي ولا اسم فاعل بحذف

الألف كبر بمعنى بار لانه خلاف الظاهر قال ابن هشام القول يطلق
على المفرد وعلى المركب المفيد والمركب بلا فائدة كغلام زيد وان قام زيد
كذا نصه في شرح الكافية وعبارته هنا لا يتناول المركب من كلمتين ولا
من اكثر اذا لم يكونا كلاما لانهما لم يتقدم لهما ذكر لان الكلم السابق ليس
هذا الكلم قال وهذا ليس على كثير حتى قالوا ان معناه عم الكلام والكلم
والكلمة وليس كذلك بل انما تدل عبارته على الاولين فقط الكلام لتصريحه
والكلمة لقربها انتهى ونقله الشارح في النكت ولم يتعرض لرده شيء وكانه
نظر الى ذكر الكلم من حيث اللفظ ولذا قال معناه عم الكلام الى آخره
يدل عليه قوله في النكت ايضا ما ينطق به اللسان اما لفظ او قول وهو
كلمة وكلام وكلم وجملة ذكر منها في الالفية الكلمة والكلام والكلم والقول
وبقي الجملة انتهى ش اي يطلق على كل منها اشار الى ان العموم في كلام الناظم
بدلي لا شمولي والا لوجب ان يطلق القول على المفيد وغيره معا في حالة
واحدة وهو محال والمراد بالقول في النظم لفظ قول واطلاقه على ما ذكر
حقيقي وقيل في المفرد حقيقي وفي المركب مجاز وقيل بالعكس حكاها ابو حيان
في شرح التسهيل ش ولا يطلق على غيرها اعترض عليه بمنع ذلك فقد صرح
ابن هشام بان القول اعم مطلقا من الثلاثة لاطلاقه على نحو غلام زيد
مع انه ليس بكلمة ولا كلام ولا كلم لعدم الثلاثة ويمكن ان يقال ان
الحصر اضافي بالنسبة الى اللفظ اي يطلق على كل منها ولا يطلق على اللفظ لان
كلامه في الاشياء التي ذكرها الناظم ونحو غلام زيد غير مذكور في كلامه
يدل على ذلك قول الشارح في النكت قيل عليه اي الناظم ان ظاهره عم اللفظ
ايضا وليس كذلك واجيب بالمنع والدليل على عدم ارادته انه انما تقدم ضمنا

انتهى

انتهى وبين الكلام والكلم عموم من وجه لاجتماعهما في زيد قام ابوه وانفراد
الكلم في زيد قام والكلام في ان قام زيد ش وكلمة سوغ الابتداء بها مع
نكارتها لانه اريد بها اللفظ فتعينت ذكره بن هشام وفيها ثلث لغات
كلمة كلبنة وكلمة كضربة والاولى حجازية وبها جاء التنزيل والاخريان
تميميتان ش اي يقصد كثيرا اورد على الناظم ان الظاهر ان قد للتقليل
فان كان بالنسبة الى اللغة فممنوع لانه كثيرا والاصطلاح فكذلك لانه
معدوم واجاب بعضهم بانها للتكثير وبعضهم بانها للتحقيق وردّ بانها
في عرف المصنفين للتقليل واجاب بن هشام بانه لم يرد نفيا منهما
بل اراد انه قليل في الجملة بالنظر الى اطلاق الكلمة على المفرد وان كان كثيرا
في نفسه فالقلة اضافية ذكره في النكت ش في اللغة لا في الاصطلاح
متعلق بيقصد قال ابو حيان قول الناظم وكلمة الى اخره كالحشو بالنسبة
الى علم النحو وانما هو من علم اللغة وليس ذكره بيد له حد الكلمة ولهذا قال
في شرح التسهيل اطلاق الكلمة على الكلام مجازي مهمل في عرف النحاة
لا يتعرض له قال الشارح في النكت قال بعضهم هذا الموضع من الخلاصة
من المواضع التي لا يمكن علاجها قلت ولم يتعرض له في شيء من كتبه غير الالفية
وتعرض له بن هشام في الجامع انتهى اقول وبالله التوفيق جمع الناظم
في التسهيل بين حد الكلمة والكلام واقتصر هنا وفي الكافية الكبرى على
حد الكلام وفي العمدة على ذكر الكلمة ولم يتعرض للكلام اصلا وقال
في شرحها انه يستغني بشهرة معنى الكلام عن تحديده فنقول هنا بنظير
ذلك من انه يستغني بشهرة معنى الكلمة عن تحديدها ولذا لم يحدها وتعرض
استطرادا لاطلاقها لغة على الكلام لمزيد الفائدة على انه يفهم مما ذكره

هنا تعريف الكلمة لانه ذكر الكلم وذكر ان واحده كلمة وان الفعل يعمها
ومعلوم ان العام يجوز حمله على الخاص فيستخرج ان الكلمة قول مفرد
وهو احسن حدودها ش باسم جزئه اشار الى ان هذا الاطلاق
مجاز علاقته اطلاق اسم الجزء على ما تركب منه ومن غيره قال الشارح
ش ما خرج من الفم ان لم يشتمل على حرف فصوت وان اشتمل
على حرف ولم يفد معنى فلفظ وان افاد معنى فقول فان كان مفردا
فكلمة او مركبا من اثنين ولم يفد نسبة مقصودة لذاتها فجملة وافاد ذلك
فكلام او من ثلاث فكلم ش ثم شرع في علامة كل واعلم ان ذكر الخواص
انفع للمبتدي وان كان الحد في نفسه اشرف ولذا اختار ذكر العلامات
ش على تمييز قسيم الشيء ما كان مقابلا له ومندرجا معه تحت
شيء اخر وقسم الشيء ما كان مندرجا تحته واخص منه مثلا الاسم
والفعل والحرف اقسام للكلمة وكل واحد قسيم للاخر والكلمة المقسمة
ش بقوله الاسناد قال الشارح في التدريب نقلا عن ابي البقا الاسناد
اعم من الاخبار لانه يقع على الاستفهام والامر وغيرهما وليس الاخبار
كذلك بل هو مخصوص بما صح ان يقابل بالتصديق والتكذيب فكل اخبار
اسناد ولا عكس ثم الاسناد يقتضي المسند والمسند اليه قال ابو حيان
في شرح التسهيل وفيهما اقوال احدها ان المسند هو المحكوم به والمسند
اليه المحكوم عليه وهو الاصح ثانيها ان المسند هو الاول مبتدا كان او غيره
والمسند اليه الثاني فقام من قام زيد وزيد من زيد قام مسند والاخر
منهما مسند اليه ثالثها عكس هذا ونظير هذه المسئلة المضاف والمضاف
اليه ففيهما اقوال والاصح الذي هو قول سيبويه ان الاول هو المضاف

علامات الاسم والفعل

والثاني
١٠٠

والثاني هو المضاف اليه والثاني عكسه والثالث يجوز في كل منهما
كل منها شـ واحتياجهما اليه في تركيب الكلام فالاسم اصل والفعل
والحرف فرعان قال الزجاجي في كتاب ايضاح علل النحو قال البصريون
والكوفيون رتبة الاسم قبل الفعل لان الاسم مدلوله الذات والفعل دال
على حدث الذات وفعلها والفاعل سابق لفعله واما الحروف فانما
تدخل على الاسماء والافعال لمعان تحدث فيها واعراب تؤثره فوجب
ان تكون بعدهما بالجر فسره ابن هشام بالكسرة التي يحدثها عامل الجر
فلا يرد كسرة نحو لم يكن الذين كفروا شـ والاضافة اي المضاف ففي
التعبير فيه تسامح والتبعية على راي من يقول بها والمجاورة نحو هذا جحر
ضب خرب ويعلم من اختصاص الجر باي وجه كان بالاسم اختصاص
الجار به فلا حاجة الى ذكر الجر وحروفه معا كما فعله بعضهم لكن يحتاج
الى ذكر الحروف لدخول على وعن والكاف حين كونها اسماء قال ابن هشام
يستدل على اسميتها بدخول حرف الجر لا بالكسرة التي هي الجر وهذا
مما يؤيد ذكر حرف الجر بدل الجر في كلام الناظم شـ فتامل وجه
ان ذكر حرف الجر وان كان يعلم منه اختصاص الجر الذي على المضاف
اليه او على مدخول الحرف بالاسم اذ لا جر بغير الحرف عنده الا انه لا يحسن
جعله علامة للاسم لدخوله على غير الاسم في الصورة نحو ذلك بان الله
فان قيل ان الحرف في مثله داخل على الاسم في الحقيقة قلنا سياتي عن
هشام انا انما نخاطب بهذه العلامات من يجهل الاسم ليعرفه بها
لا من يميز الاسم من غيره والتاويل انما عرف بعد استقرار ان حرف
الجر لا يدخل على غير الاسم قال الشارح في شرح النقاية والتعبير

بالجر اخص من حرف الجر واحسن لانه قد يدخل على ما ليس باسم في
الصورة ويشمل المضاف اليه لان جره على المختار تبعا لسيبويه بالمضاف
وان قال ابن مالك بالحرف المقدر اما التابع فجاره جار متبوعه من
حرف او مضاف والقول بان جاره وجار المضاف اليه التبعية والاضافة
ضعيف انتهى واعلم ان الجر في الاصل مصدر غلب على الحركة ولا حاجة
الى تقدير الدخول في كلام الناظم ليوافق قول ابن الحاجب ومن خواصه
دخول اللام والجر الى اخره لظهور المراد وعدم صحة التقدير بالنسبة
لقوله ومسند فافهم ش المنقسم صفة كاشفة لان ما سوى الاربعة
لا يعد تنوينا كما يدل عليه حده الاتي ومشى عليه ابن هشام فلا حاجة
الى جعل اللام في التنوين للعهد حتى ينظر فيه بانه لا معهود ينصرف
النظر اليه عند من يذكره علامات الاسم ش للتمكن هو اللاحق
هو الاسم المعرب المنصرف ليدل على خفة الاسم وتمكنه في باب الاسمية
بكونه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف كزيد ورجل
ش والتنكير هو اللاحق لبعض المبنيات للدلالة على التنكير تقول
سيبويه اذا اردت شخصا معينا اسمه ذلك وايه ومه اذا اردت من مخاطبه
الحديث والسكوت المعهودين واذا اردت شخصا ما اسمه سيبويه او ترده
حديث ما او طلب سكوت ما نونتها وهذا التنوين في باب اسم الفعل
مسموع وفي العلم المختوم بويه كسيبويه مطرد والمقابلة وهو اللاحق
لنحو مسلمات جعلوه في مقابلة النون في مسلمين وليس للتمكن لبقائه
مع التسمية كعرفات واذرعات كما تبقى نون مسلمين اذا سمي به ولو كان
للتمكن لم يبق لمنع الصرف بالعلمية والتانيث والفرق بينه وبين النون الفا

لانه لا يثبت مع اللام ولا في الوقف بخلاف النون وان النون يجعل
حرف الاعراب بخلاف التنوين ذكره ابن القواس في شرح الدرة ش
والعوض وهو اللاحق عوضا عن محذوف اما حرف كما في نحو جوار جمل
عوضا عن الياء اذ اصله جواري بتنوين الصرف لانه الاصل في الاسم
فحذفت الضمة لثقلها ثم الياء لالتقاء الساكنين فصار جوار ثم تنوين
الصرف لوجود صيغة منتهى الجموع تقديرا لان المحذوف لعلة كالموجود
ثم لما خيف رجوع الياء لزوال التقاء الساكنين في غير المنصرف عوض
التنوين عن الياء قال الفاكهي فعلم بما تقرر ان موجب الاعلال
مقدم على موجب منع الصرف انتهى وقيل ان تنوين جوار للصرف
لا للعوض لفوات صيغة منتهى الجموع لفظا واما اسم مفرد كما في كل وبعض
نحو كل في فلك اي كل شخص وتلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض اي
على بعضهم واما جملة نحو وانتم حينئذ تنظرون اي حين اذا بلغت
الحلقوم حذفت الجملة للعلم بها وجيء بالتنوين عوضا عنها وكسرت
الذال للساكنين ش وحده اي التنوين وهو في الاصل مصدر نونته
وفي الاصطلاح ما ذكره وحده ابن هشام بانه نون ساكنة تلحق الآخر
لفظا لا خطا لغير توكيد قال فخرج بقيد السكون نون رعشن للمرتعش
وبقيد الآخر نون منكسر وبقولي لا خطا النون اللاحقة لآخر القوافي
وبقولي لغير توكيد نون نحو لنسفعا ثم قال وزاد جماعة في اقسام
التنوين تنوين الترنم والغالي والحق انهما نونان زيدتا في الوقف
كما زيدت نون رعشن في الوصل والوقف وليستا من انواع التنوين
لثبوتهما مع ال وفي الفعل والحرف وفي الخط والوقف وعلى هذا فلا يرد

نقل الشارح في التدريب عن ابن الخباز
في شرح الجزولية ان اقسام التنوين عشرة
هذه الاربعة وتنوين الترنم والتنوين
الغالي وتنوين الشاذ عند الاضطرار
وتنوين ما لا ينصرف عند الاضطرار و
تنوين المنادى كقول بعضهم هؤلاء
قومك حكاه ابو زيد وفائدته تكثير
اللفظ كما قيل في الف قبعثرى وتنوين
الحكاية ونظمها بعضهم فقال
اقسام تنوينهم عشر عليك بها فان
تحصيلها من خير ما حرزا مكن وعوض
وقابل والمنكر زد رنم واحك
اضطرر غال وما همزا منه

ان على من اطلق ان الاسم يعرف بالتنوين الا من جهة انه يسميها تنوينا
لا باعتبار ما في نفس الامر انتهى قال الناظم في التحفة وتسميتها تنوينا
مجاز ش اي الصلاحية لان ينادي لا مجرد دخول حرف النداء لدخوله
في الصورة على غير الاسم كقراءة الكسائي الا يا اسجدوا وقوله صلى الله عليه
وسلم يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيمة قال في شرح الكافية
اعتبار الاسم بالنداء ينبغي ان يكون بغير يا من حروفه كايا وهيا لان
يا قد كثرت مباشرتها للفعل والحرف ورده ابن هشام في شرح التسهيل
بان هذا الاحسن اعتباره لفظة النداء بغير يا وقال ابن هشام في
تعليقه على الالفية المراد بالنداء كون الكلمة مطلوبا اقبال مدلولها
بحرف نائب مناب ادعو وليس المراد مجرد دخول حرف النداء وحينئذ
لا يرد عليه شيء مما دخلت فيه يا على فعل او حرف قال والاصح الجواب بانها
للتنبيه او داخلة على اسم محذوف لان التاويل بذلك انما عرف بعد
استقرار ان ما دخلت عليه يا في مثل ذلك ليس اسما ونحن انما نخاطب
بهذه العلامات من يجهل الاسم ليعرفه بها لا من يعرف الاسم من غيره انتهى قيل
انما اختص الاسم بالنداء لان المنادى مفعول في المعنى فكان ينبغي للناظم التعبير
بمطلق المفعولية لا بخصوص النداء واجاب ابن هشام بان تلك علامة
خفية اذ المفعولية لا يدركها المبتدي بخلاف كون الكلمة مناداة ش المعرفة
لانها المتبادر عند الاطلاق قال ش كان ينبغي انه لم يذكره الا انه لقيامه مقام
ال في افادة التعريف يعلم اختصاصه بالاسم بل قيل ان اصله ال ابدلت لانها
مثلها كما ابدلت في الرجل را ش وسياتي وهذا ايضا قرينة على ان المراد بال
المعرفة لا الموصولة قال الشارح في النكت عبر في التسهيل والعمدة بقوله وتعريفه

وفي

وفي الكافية الكبرى بقوله وكونه معرفا وقال في شروحها انه اولى
من ال واللام لان من اقسام ال الموصولة وهي غير خاصة بالاسم ولانه شامل
للتعريف بال عند الخليل وباللام عند سيبويه وبام عند طي وللتعريف
بالاضافة نحو سبحان الله زاد في شرح العمدة وبنية الاضافة كابدا بذلك اول
اي اول الاشياء وبالاشارة الى مسماه كهنا وزاد غيره وبالاضمار والعلمية وزاد
ابن هشام ولان من اقسام ال الزائدة وهي تدخل على الحرف اعني الذي
عند من زعم حرفيته انتهى ش اي اسناد اليه قال في النكت قال ابن الناظم
اراد واسناد اليه فاقام المفعول مقام المصدر وحذف الصلة اعتمادا
على التوقيف وتعقبه ابن قاسم بان الاعتماد على التوقيف لا يحسن في مقام
التعريف واجاب بعضهم بان الصلة هي اللام في قوله للاسم وهي بمعنى
الى قال ابن هشام وهذا ظاهر البعد لان تعلق قوله للاسم بغاير قوله
حصل يؤدي الى جهالة ما حصل له التمييز فلا يدرك ما هو قال والصواب
ان يدعى ان المسند اسم مفعول وان المعنى انه يتميز بشيء مسند اي بان
يدخل عليه او ينسب شيء مسند كما ان قولنا يتميز بال معناه بان يدخل عليه
ال واذا دخل عليه مسند كان هو المسند اليه انتهى وسبقه الى ذلك ابو
حيان الى هنا كلام الشارح في النكت واستحسن بعضهم ما ذكره ابن هشام
ولعل الشارح عدل عنه الى ما ذكره لان المتعارف في هذا المقام ذكر خاصة
الاسناد اليه صريحا لا استلزاما وحذف الصلة لشهرته هنا لا باس به
ولكن جعل مسند مصدرا ميميا من اسند كما قال الشاطبي ابن ابي الفتح
البعلي القاري للخلاصة عليه كما حكى هو عن نفسه لفظ مسند في كلامه
باسناد اليه نعم بقي ان الظاهر رجوع ضمير اليه الى الاسم فيرد انه لا يعود

كون الاسم مسندا اليه علامة يعرف بها الاسم لان معرفته بعد معرفة الاسم
فيلزم الدور ولهذا قيل ان الضمير راجع الى اللفظ وان لم يذكر بقرينة
المقام تنبيهات الاول قد سبق من الناظم ان الاسناد تعليق خبر بمخبر عنه
كزيد قائم او طلب بمطلوب منه كاضرب واعترض بانه لا يتناول صيغ العقود
كبعت واجيب بانها منقولة من الجمل الخبرية وقد مر ايضا ان الاخبار اخص
من الاسناد فتعبيره هنا بالاسناد احسن من تعبيره في العمدة بالاخبار
الثاني انه ذكر في شرح التسهيل ان الاسناد لفظي ومعنوي والذي هو من
خواص الاسم المعنوي لا اللفظي فانه يشاركه فيه الفعل والحرف نحو ضرب
ثلاثي ومن حرف جر واورده ابو حيان ايضا مع انه اطلق الاسناد في النظم
واجيب بان التحقيق انهما كلاهما من خواص الاسم ولا يسند الى الفعل والحرف
الا محكوما باسميتهما كما سبق تحقيقه الثالث ان الاسم في الاسناد على اربعة
اقسام قسم يسند ويسند اليه وقسم يسند اليه وهو الغالب وقسم لا يسند ولا يسند
اليه كالظروف والمصادر التي لا تتصرف والاسماء اللازمة للنداء كفل ونومان
وقسم يسند ولا يسند اليه كاسم الفعل وقسم يسند اليه ولا يسند كالتاء
من ضربت والياء من افعلي والالف من اضربا والواو من اضربوا والنون من
اضربن وايمن ولعمرك وهذا ضابط حسن ذكره الشارح في التدريب
وقال في شرح الفريدة ان الاسناد اليه انفع علامات الاسم اذ به يعرف اسمية
نحو التاء من ضربت ش بكل من هذه الامور اي لا بمجموعها كما يقتضيه الواو
اذ كل منها خاصة مستقلة نعم الواو مشعرة بجامعة بعضها مع بعض كالجر
مع التنوين ش اي انفصال مبني على جعل المصدر المتعدي بمعنى اللازم اي
التميز والانفصال او تفسير باللازم اذ يلزم من تمييز الناظر للاسم تميزه

والنفصاله

وانفصاله في النكت قال ابن هشام في قوله للاسم تمييز حصل اشكال
من وجهين احدهما من جهة التعبير به هنا وذلك لان هذه العلامات
انما حصلت للاسم التميز اي الانفصال عنها لا التمييز الذي هو الفصل
بين الاشياء، وانما يحصل التمييز للناظر في العلامات وكان الصواب
ان يقول ومسند للاسم تمييز حصل والثاني من جهة اعرابه لانه ان اعرب
مبتدا فلا يسوغ للابتداء بالنكرة او فاعلا بحصل فالفاعل لا يتقدم ويجاب
بان المسوغ الصفة يحصل والخبر بالجر او بمقدار اي تمييز تام او تمييز
اي تمييز كما قيل في ما احسن زيدا وشر اهر ذا ناب او كونه اسم جنس
واسماء الاجناس تقرب نكرتها من معرفتها اذ لا كبير تفاوت بين
قولك تمييز والتمييز انتهى ش لاختصاصها به قال بعض المحققين
الصواب في وجه اختصاص الخواص بالاسم هو الاستقراء ليس غير لان
تعليلاتهم له لا تخلو من تطرق الخلل اليها وهكذا في خواص الفعل
والحرف ش بالجر متعلق بحصل لم يبال بلزوم الفصل بين العامل وبين
معموله باجنبي وهو المبتدا وبتقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدا وكلاهما
ممتنع لان ابن معط صرح بان مثل ذلك من ضرورات الشعر ش وللاسم
متعلق بتمييز وكون المصدر لا يعمل فيما قبله محله في غير ضرورة الشعر
ايضا وعلى ما ذكره الشارح مشى الشاطبي قال المكودي للاسم خبر
تمييز وحصل نعت وهو اظهر الوجوه واعلم ان البيت يحتمل وجوها
من الاعراب والكل مناقش فيه قال الشارح وقد رايت رسالة الفها
وكونه بالجر والتنوين والندا وال ومسند الاسم الاصل تمثل
تلميذ المصنف الامام شمس الدين محمد بن ابي الفتح بن ابي الفضل البعلي
الحنبلي قال فيها غير شيخنا العلامة ابن مالك بخطه قبل موته هذا

لم يرد بقوله ... ليس ... الثاني وكان احسن من التعبير الاول قبل موته ...

البيت فقال بالجر والتنوين والندا وال ومسند للاسم تمييزه حصل

فابدل تمييز بميزه وهذا الثاني هو الصواب لان مميزه معرفة وتمييز

نكرة والابتداء بالنكرة لا يسوغ ثم قال بعد تقرير ما ذكر ولو قدر

ان الاول صواب لم يجز ان يقرا الا على ما اصلحه اخرا لكونه رجع عن الاول

فلا يجوز ان ينسب اليه شي رجع عنه ولقد قرات يوما قوله في باب عليه

حروف الجر وزيد في نفي وشبهه فجر نكرة كما لباغ من معتصم بالقاف

وزدها على معتصم بالفاء فقلت يا سيدي ما للباغي معتصم ولا معتصم فقال لي

صدقت ولكن انا ما قلت الا معتصم يعني بالفاء الى هنا من كلام ابن ابي

الفتح البعلي بنقل الشارح ش مثال ما دخله ذلك اي ما ذكر من الجر

وما بعده وفي اثبات الدخول للكل تسامح اذ الاسناد وكذا الندا على تفسيره

لا يوصفان بالدخول ولا بالحوف م بسم الله الرحمن الرحيم فيه الجر

بالحرف والاضافة والتبعية على راي ش وزيد فيه تنوين التمكين ش وصه

فيه تنوين التنكير ش ومسلمات فيه تنوين المقابلة ش وحينئذ

فيه تنوين العوض عن الجملة ش وكل فيه تنوين العوض عن المفرد

ش وجوار فيه تنوين العوض عن الحرف وهو اليا ش ويا زيد مثال

لكونه منادى ش وام سفر مثال لما فيه ما يقوم مقام ال وهو ام

وفي الحديث ليس من امبر امصيام في امسفر جوابا لمن ساله صلى

الله عليه وسلم امن امبر امصيام في امسفر والحديث اخرجه الامام احمد

في مسنده والطبراني في الكبير من حديث كعب بن عاصم ورجاله رجال

الصحيح قال الازهري والوجه ان لا تثبت الالف في الكتابة لانها ميم

جعلت كالالف واللام قال ابن هشام وهذه اللغة نقلت عن طي وعن

حمير

حمير وقيل هذه اللغة مختصة بالاسماء التي لا تدغم لام التعريف في اولها
نحو غلام وكتاب بخلاف رجل وناس حكى لنا بعض طلبة اليمن انه سمع في بلادهم من يقول خذ الرمح واركب امفرس ولعل ذلك لغة لبعضهم لا لجميعهم
لانها دخلت في الحديث على النوعين انتهى ش وانا فقت مثال لما فيه الاسناد
ش ذكر الشارح في التدريب ضابطا لما ذكره الناس من علامات
الاسم فقال وهي الجر وحرفه والتنوين والندا وال والاسناد اليه واضافته
والاضافة اليه والاشارة الى مسماه وعود الضمير عليه وابدال اسم صريح
منه والاخبار به مع مباشرة الفعل وموافقة ثابت الاسمية في لفظه او معناه
هذا ما في كتب ابن مالك وزاد ابن الحاجب في الوافية نعته وجمعه تصحيحا
وتكسيره وتصغيره وصاحب اللب واللباب تثنيته وتذكيره وتانيثه
ولحوق ياء النسبة له وابو البقاء العكبري في اللباب كونه فاعلا او مفعولا
وابن فلاح في مغنيه كونه عبارة عن شخص ودخول لام الابتداء وواو
الحال وابن القواس في شرح الفية ابن معط لحوق الف الندبة وترخيمه
وكونه مضمرا او علما او مفردا منكرا او تمييزا او منصوبا حالا قال تتبعنا
جميع ما ذكروه فوجدناها تنيف على ثلاثين علامة ش في ذلك اي في حصول التمييز
المذكور ش في غير الاسم اي بحسب الصورة دفع لما يتوهم من انا نرى بعض
هذه العلامات في غير الاسم وحاصل الجواب ان هذا بحسب الظاهر ولا قدح
فيه لانها بحسب الحقيقة لم توجد الا في الاسم لكن بنا فيه بما تقدم من ابن
هشام وارتضاه الشارح في النكت من انا انما نخاطب بهذه العلامات من
يجهل الاسم ليعرف بها الاسم يميز الاسم عن غيره والتاويل انما عرف بعد
استقرار ان ما دخلت عليه هذه لا يصلح للاسمية فحينئذ يقدح وجود ما ذكر

في غير الاسم ولو في الصورة ويمكن ان يحمل كلامه على ان مراد القوم بذكر
العلامات تميز الاسم عن غيره فاذا احصل في الاغلب فلا يقدح وجودها
في غير الاسم في مواضع قليلة بحسب الظاهر بعد فهم الطالب بالتنبيه عليها
ويؤيد ذلك ان بعض الاسماء لا يوجد فيه شيء مما ذكره سبحان ش نحو
الامر على لو وهو من قول الشاعر الامر على لو ولوكت عالما باذناب
لولم تفتني اوائله الامر مجهول لامر ولو بتشديد الواو اسم للو الحرفي بني على سائر
والاظهر انه اسم باعتبار هذا اللفظ والتشديد عرض بعد اعتبار الاسمية
والموجود في لو في المثال هو الجر والتنوين وفي الاساس واذناب لو ما
يعقب التمني من التحسر على عمر للمتمنى مضى فيه ولم يحصل فيه على طائل ومن
التحزن على تفويت الفرصة اي الامر على تمني اشياء قد كانت مني قبل هذا الآن
وانا اعترف بان ذلك اللائم محق في لومه لي ولو اني عرفت قبل ذلك
التمني ما اعرف الان ما اذنت لتلك التمنيات المتقدمة ان تدخل على قلبي
فهي دارت في خلدي قبل حدوث الامور وسبقت على تجربتي لصوارف
الدهور كذا في شرح اللباب ش واياك واللو فان لما وجد فيه ان
هو من حديث رواه النسائي وابن ماجة عن ابي هريرة مرفوعا المؤمن
القوي خير واحب الى الله من المؤمن الضعيف وفي كل خير احرص على ما
ينفعك واستعن بالله ولا تعجز فان غلبك امر فقل قدر الله وما شاء
فعل واياك واللو فان اللو تفتح عمل الشيطان وفي رواية لمسلم بلفظ فان
اصابك شيء فلا تقل لو اني فعلت كان كذا وكذا ولكن قل قدر الله وما
شاء فعل فان لو تفتح عمل الشيطان وفي لفظ اياك ولو فان لو من
الشيطان قال النووي رحمه الله مشيرا للجمع بين هذا الحديث وبين ما ثبت

من استعمالها

من استعماله صلى الله عليه وسلم لو كقوله لو سلك الناس واديا لو استقبلت
من امري ما استدبرت الظاهر ان النهي عن اطلاقها فيما لا فائدة
فيه واما من قالها تاسفا على ما فات من طاعة الله تعالى او ما هو
متعذر عليه منها ونحو هذا فلا باس به وعليه يحمل اكثر الاستعمال الموجود
في الاحاديث وترجمة البخاري في الصحيح بما يجوز من اللو يشير لذلك
انتهى شرح ويا ليتنا وادراج هذا الايلام ما تقدم منه من تفسير
الندا بالصلاحية لان ينادي اي لان يطلب اقبال مدلوله بحرف
نائب مناب ادعو لان ليت لا يصلح لان يطلب اقبال مدلوله في الظاهر
ولا في غيره وقد مر عن ابن هشام ان المراد بالندا كون الكلمة مطلوبا
اقبال مدلولها لا دخول حرف الندا وحينئذ لا يرد شيء مما دخلت
فيه يا على حرف او فعل انتهى نعم يلايم ما مشى عليه الناظم في شرح الكافية
من تغيره بدخول حرف الندا فيحتمل ان الشارح بنى التفسير اولا على ما هو
الحق عنده فيه والسؤال ثانيا على ما مشى عليه في شرح الكافية فتامل
ونقل الكرماني شارح البخاري عن الناظم انه قال الظن اكثر الناس ان
يا التي يليها ليت حرف نداء والمنادى محذوف فتقديره في نحو يا ليتني
كنت معهم اي يا قوم وهو عندي ضعيف لان قائل يا ليتني قد يكون وحده
كقول مريم يا ليتني مت قبل هذا ولان الشيء انما يحذف اذا كان الموضع
الذي ادعي فيه حذفه مستعملا فيه ثبوته كحذف المنادى قبل امر
او دعاء فانه يجوز حذفه لكثرة ثبوته ثمة فمن ثبوته قبل الامر قراءة الكسائي
الا يا اسجدوا اي يا قوم وقبل الدعاء الا يا اسلمي يا دارمي اي يا دار اسلمي
فحسن حذف المنادى هنا بخلاف ليت لعدم ثبوت المنادى قبلها فادعا

تمامه ولا زال منهلا بجرعائك القطر علي البادية

حذفه باطل فتعين كون يا هنا لمجرد التنبيه مثل الا في نحو الا ليت شعري
انتهى واختاره بعضهم فعلى هذا الاولى ان يمثل بنحو الا يا اسجدوا ش تسمع بالمعيدي
في الصحاح قال الكسائي وفي المثل ان تسمع بالمعيدي خير من ان تراه وهو
تصغير معدي منسوب الى معد وانما خففت الدال استثقالا للجمع بين
التشديدين مع ياء التصغير يضرب للرجل الذي له صيت وذكر في الناس
قال ابن السكيت تسمع بالمعيدي لا ان تراه قال وكان تاويله تاويل امر اي
اسمع به ولا تره انتهى قيل قال النعمان ذلك لرجل من قضاعة معد وكان يسمع
ذكره فيستعظمه فلما راه احتقرته عينه وقال له المنذر رايضا لضمرة بن
ضمرة فقال انما المرء باصغريه ش وحذف ان المشبك اي المصوغ اي المأول
بدليل التصريح به كما في رواية الكسائي ش اي سماعك فالاسناد في الحقيقة
الى الاسم وهو المصدر كقوله تعالى وان تصوموا خير لكم وذكر بعضهم ان
المراد بالفعل هو المصدر فهو مبتدأ وخبره خبر انتهى وعلى هذا لا حاجة الى
حذف ان فيطلق الفعل ويراد به جزء مدلوله وهو الحدث مجازا وقرينته
ذكر الخبر بعده لعدم جواز حمله على الفعل قال البيضاوي والفعل انما يمتنع
الاخبار عنه اذا اريد به تمام ما وضع له اما لو اطلق واريد به اللفظ او
مطلق الحدث المدلول عليه ضمنا على الاتساع فهو كالاسم في الاضافة اليه
والاسناد اليه كقوله تعالى واذا قيل لهم امنوا وقوله هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم
وقولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه ش يكونه اي الفعل ش دونه
اي الحرف وههنا مغالطة وهي ان الحروف عوامل في الاسماء والافعال
والعامل قبل المعمول فيه وسابق عليه كما ان الفاعل قبل فعله والمحدث
سابق على حدثه فوجب كون الحرف سابقا عليهما واشرف رتبة منهما وحلها

ان نقول

ان نقول هذا ليس مثل الحدث والمحدث وذلك لان الفاعل في جسم
فعلا ما من حركة وغيرها سابق لفعله لا للجسم كان النجار للسرير سابق
على هيئة السرير لا على الخشب فالحروف يجب سبقها على اثرها من الترفع
والنصب والجر والجزم الداخل على الاسما والافعال وهو واضح ش بنا فعلت
بالقصر وفعلت مضاف اليه باعتبار اللفظ فيصير مفردا كما سبق ر
ش بنا الفاعل قد عرفوا الفاعل بما اسند اليه الفعل مقدما فيلزم الدور
وقد يدفع بحمل الفعل في حد الفاعل على اللغوي وفيه تامل واورد ايضا
ما قام الا انت لان الفاعل ان على مذهب من قال ان الضمير في انت
هو ان والتاء حرف الخطاب فتكون لا تاء الفاعل فلزم كون ان فعلة
واجيب بان الاضافة بيانية اي تاء هي الفاعل ش سواء كانت الى اخره
شرحه بحمل كلام الناظم على ما اراده والا فقد قال في النكت لا يدخل
الثلاثة في قوله بتاء فعلت الا بتكلف كثير ولذا شرح ابنه على ان المراد بها
تاء ضمير المخاطب لما راى ان المثال لا يصلح الا للتاء واحدة ش وبتا
التانيث الساكنة او مى الناظم الى هذا بالتمثيل بقوله اتت والصريح
في مقام التعريف احسن والاولى تقديم ياء الفاعل على تاء التانيث
لان الاولى علامة متفق عليها والثانية كما قال ابو حيان مختلف
فيها وتقديم المتفق عليه اولى ش فبها ونعمت وتفسير هذا الحديث
الذي استدل به الشافعي على عدم وجوب الغسل قولهم فبالسنة
اخذ وعمل ونعمت الخصلة واعترض بان السنة هو الغسل ولم يعمل
به فالاولى فبالرخصة عمل ونعمت الرخصة واجيب بان السنة
جاءت بمعنى الطريقة فيجدد الوضوء لا يخرج عن الطريقة لانه مما

جوزه الشارح ومامر هو معناه الخاص ونقل عن التفتازاني ان
المعنى العام له في كل موارد الاستعمال فرجبا لقضيته ولعمت القضية
انتهى وشل به اعلاما بان تاء التانيث تدخل على المتصرف والجامد
وردا على من زعم اسميته لدخول حرف الجر عليه في قول بعضهم وقد
بشرت ببنت والله ما هي بنعم الولد واوله المانعون بان الاصل
ما هي بولد مقول فيه نعم الولد فحرف الجر في الحقيقة داخل على
الاسم وسياتي في باب نعم وبئس ان شاء الله تعالى ايضاحه ش بالسكنة
اي بحسب الاصل فلا يرد تحريكها لعارض الالتقاء الساكنين في نحو
قالت اخرج عليهن ش ولا ورب وثم نحو لات حين مناص وربتما غارة
وثمت قلت لا يعنيني ولم تات في غير هذه الثلاثة من الحروف والتاء
فيها لتانيث اللفظ والمراد هنا بتاء التانيث التاء الدال على تانيث
الفاعل فخرج تاء نحو رب بدون قيد الساكنة ايضا بل المتبادر من
اطلاق التانيث تانيث المعنى لا اللفظ ش وهات وتعالى مثل بهما
للرد على من زعم انهما من اسماء الافعال كالزمخشري وانما كانا امرين
لقبولهما ياء المخاطبة ودلالتهما على الطلب وهات بكسر التاء بمعنى
ناول ادرين هاتا هاتي ولم ينطقوا الا بماض ولا مضارع الا اذا اتصل
به ضمير جماعة الذكور فيضم نحو قل هاتوا برهانكم وتعالى امر مخاطبة
من تعالى وهو مرفوض قال ابن هشام والعامة تقول تعالي بكسر اللام
وعليه قيل تعالي اقاسمك الهموم تعالي والصواب الفتح كما تقول اخشي
انتهى وفي الصحاح التعالي الارتفاع يقال منه اذا امرت تعال يا رجل
بفتح اللام وللمراة تعالي وللمرتين تعاليا وللنسوة تعالين ش

وتشمله

وتفعلن اشار الى قصور عبارته لان با افعلي لا تشمل التي في المضارع
والمراد ياء الفاعل فالاولى التعبير به كما في الكافية ش مشددة كانت
او مخففة قال في النكت اراد بنون اقبلن نون التاكيد الاعم منهما
فضاق النظم عن بيانه ش وبه اي بتجلي وقد تقدم ان تقديم
مثل هذا المعمول على المبتدأ من ضرورة الشعر والمسوغ للابتداء بفعل
شهرة معناه وكونه نوعا من الكلم وعبارته في الكافية الكبرى
للفعل تاء الفاعل او ياء علم وقد وتاء التانيث ساكنا ولم قال
في النكت وهذا البيت احسن من بيت الالفية من وجوه انتهى وتعرف
بالتامل في ما قررناه ضابط قال الشارح جميع ما ذكره الناس في كتبهم
من علامات الفعل بضع عشر علامة تاء الفاعل وياؤه وتاء التانيث
الساكنة وقد والسين وسوف ولو والنواصب والجوازم واحرف
المضارعة ونونا التاكيد واتصاله بضمير الرفع البارز ولزومه
مع ياء المتكلم نون الوقاية وتغيير صيغه لاختلاف الزمان ش
قال ابن القواس في شرح الدرة كل خاصيتي نوع اما ان يتفقا في مقتضاهما
او يختلفا فان اتفقا امتنع اجتماعهما كالالف واللام والاضافة في
الاسم والسين وسوف في الفعل وان اختلفا فان تضادا لم يجتمعا
كالتنوين والاضافة في الاسم وسوف وتاء التانيث في الفعل لان سوف
تقتضي المستقبل والتاء تقتضي الماضي وان لم يتضادا جاز اجتماعهما
كالالف واللام والتصغير في الاسم وقد وتاء التانيث في الفعل انتهى
ش في قوله اقائلن احضروا الشهود احيث ادخل نون التاكيد على
اسم الفاعل والبيت لرؤبة وقبله اريت ان جاءت به املودا مرجلا

ويلبس البرود اه وارث اصله ارايت لكن حذفت الهمزة تخفيفا كما في قول ابي
الاسود الدؤلي ارايت امرا كنت لم ابله اتاني فقال اتخذني خليلا وقول الاخر
ارايت ان منعت كلام ليلى اتمنعني على ليلى البكا ومعناه اخبرني والاملود
بضم الهمزة الناعم والمرجل المزين من رجلت شعره اذا سرحته يقول اخبرني ان
جاءت هذه المراة بشاب ناعم مرجل الشعر حسن اللباس ليتزوجها اتامرين
انت باحضار الشهود لعقد نكاحها عليه ينكر ذلك عليه قال البدر الدماميني
ويحتمل ان يكون اصله اقائلا انا فحذفت همزة انا ثم ادغم التنوين في
نون انا على حد لكنا هو الله ربي كما قيل فيه نعم القول بتاكيد الاسم
بالنون الثقيلة في قوله يا ليت شعري عنكم حنيفا اشاهرن بعدنا
السيوفا متحتم ولا يتاتى فيه هذا الاحتمال ثم قال وههنا بحث وهو ان
اسم الفاعل في مثله هل يبنى لشبهه بالامر فانه اقعد الافعال بجهة النون
اذ تلحقه بلا شرط وتلحق غيره بشرط كونه مستقبلا فيه معنى الطلب لم ار
فيه نصا ولكن سمعت شيوخنا ينشدون اقائلن احضروا الشهودا بضم اللام
ولم اقف عليه مضبوطا كذلك في كتاب معتمد فان ثبت كذلك علم انه لا يبنى
عند العرب اذا اتصل به النون لكن يقال حينئذ لم اعرب مع قيام الشبه
المقتضي للبناء انتهى ش لانه ضرورة ونادر فلا يدل على عدم اختصاص
نون التاكيد بالفعل كما زعم بن جني وسوغ تلك الضرورة شبه الوصف
بالفعل من سواهما الحرف سواهما خبر مقدم او مبتدأ بناء على الاصح الاتي
عند الناظم من انه بمعنى غير والاول اولى لان المقام مقام الاخبار عن
الحرف ش اي سوى الاسم والفعل في النكت قال بن هشام فيه حذف
مضاف بين اي سوى قابل علامتيهما ولو لم يحمل على ذلك لاختل فانه

قال الكرماني جرت العادة في مثله عن معنى الاستفهام واستعملت بمعنى اخبرني مجازا لان الاخبار سبب الرؤية منه

حنيفا اسم حنيفة وهي قبيلة وحرف النداء محذوف منه

وفي نحو احد العين والعين هل انتم فاتحون وهذا يدل على ان اسم الفاعل عارضه البيع ويظهر وجه ضم اللام والا يدل على انه معرب منه

قدّم

قد علم من قوله واسم وفعل ثم حرف الكلم ان كلا من الثلثة نحصر
لا خبر به قطعا وقال ابن الصائغ اي سوى المميزين للنوعين السابقين
مميز الحرف لا سوى النوعين لان ذلك معلوم من القسمة السابقة
للكلمة انتهى ولم يلاحظ الشارح في التفسير ما ذكراه ولعله نظر الى ان
الظاهر رجوع الضمير الى الاسم المتصف بالتميز بالعلامات والى
الفعل الموصوف بالانجلاء بعلاماته فيكون المعنى سوى الاسم المتميز بعلاماته
والفعل المنجلي بعلاماته الحرف وحاصله الحرف ما لا يقبل شيئا من علاماتهما
وفي النكت اعترض ابن هشام على التعريف بانه غير كاف فان نحو قط
في قولك ما فعلته قط لا يقبل شيئا من العلامات المذكورة وهو
اسم باتفاق قال ولما راى ابن الناظم ورود ذلك زاد في التعريف
قوله ما لم يقم على نفي الحرفية دليل كما في قط فانه مخبر عنه في المعنى اذ هو
بمنزلة الزمان الماضي من قولك الزمان الماضي ما فعلت هذا فيه
قال وعندي انما ذكره لا يحسن التعريف به لانه يقتضي ان المبتدي
لا يعرف الحرف حتى يعرف جميع الامور المنافية له ويعلم انتفاء تلك الامور
من الكلمة وفي هذا من العسر ما لا يخفى وقال في موضع اخر كم من كلمات
لا تقبل شيئا من العلامات المذكورة وليست حروفا بالاتفاق كافعل
في التعجب وخلا وعدا وحاشا اذا نصبت ونزال واخواته الا انها تسند
فانتفت الحرفية اذ الحرف لا يسند وتعينت الاسمية لان الاسماء هي الاصول
فكان الالحاق بها عند التردد اولى انتهى ما في النكت اقول الاعتراض بعدم
جامعية التعريف او ما نعيته انما يليق بالحدود التي يراد بها الكشف التام
عن حقيقة المحدود وقد اشرنا فيما سبق الى ان التعريف بالعلامات

يبنى على المساهلة وعلى حصول نوع تمييز للمبتدي ش مشترك بين
الاسماء والافعال ولا يعمل فيهما نحو هل ضربت وهل زيد قائم ش
ولا ينافي دفع لما ذكروه في باب الاشتغال من ان هل مختص بالفعل
وانه ينصب الاسم بعدها ش في حيزها اي كلمة هل وذكر الضمير في من
اختصاصه باعتبار اللفظ او الحرف وحيزها بوزن سيد اي كان في مدخولها
فعل نحو هل قام زيد وهل زيدا ضربته فلا يجوز هل زيد قام ولا هل
زيد ضربته بالرفع وحاصل ما ذكره البيانيون في علته ان هل بمعنى قد في
الاصل واصله اهل وتركت الهمزة لكثرة الاستعمال فاقيمت هي مقام
الهمزة وقد تختص بالفعل وكذا ما هو بمعناه لكن ذلك اذا رأت الفعل
في حيزها لانها حينئذ تذكرت العهد وحنت الى مالوفها ولم ترض
بافتراق الاسم بينهما بخلاف ما اذا لم تره في حيزها فانها ذهلت عنه
ش بالاسما فيعمل فيها ش بالافعال فيعمل فيها ايضا في النكت اتفق
الشراح على انه اشار بالامثلة الى انقسام الحروف الى مختص بالاسما
كفي وبالافعال كلم ومشترك بينهما كهل لكن في الكافية الكبرى والحرف
ما سوى العلامات خلا كهل وبل وان وليت والى ه وفي شرحها اشير في
التمثيل الى اصناف الحرف فمنها غير عامل ولا متبع كهل ومنها متبع غير
عامل كبل ومنها عامل في الاسم عمل في الفعل كليت وغير عمل الفعل كالى وعامل
في الفعل كان وهذا يقتضي انه اشير بهل الى عدم العمل وباخويها الى العمل
لا الى الاشتراك والاختصاص نعم في شرح العمدة وفاق ما ذكره الشراح
انتهى قال الاندلسي في شرح المفصل اعلم ان للحروف انقسامات
كثيرة فتنقسم الى ما يكون على حرف والى ما يكون على اثنين فصاعدا الى

خمسة

خمسة نحو لكن والزائد على حرف اما ان يكون مفردا او مركبا نحو
من والى واما ولولا وينقسم ايضا الى عاملة وغير عاملة والى مختص
باحد القسمين وغير مختص تنبيه قال الشارح في النكت الاحسن ان
يضبط الحرف بالعد لان الحروف محصورة لا بالتعريف وقال في التدريب
وقد عدها ابن فلاح في المغني سبعين حرفا بطرح المشترك ثلاثة
عشر احادية وهي الهمزة والالف والباء والتاء والسين والفاء والكاف
واللام والميم والنون والهاء والواو والياء واربعة وعشرون
ثنائية وهي آ وام وان وان واو واي وبل وعن وفي وقد وكي ولا
ولم ولن وما ومذ ومع على راي ومن وها وهل ووا ووي ويا
وبقي عليه لو وال على راي الخليل وتسعة عشر ثلاثية وهي اجل واذن
والى وكلا واما وان وان وايا وبلى وثم وجير وخلا ورب
وسوف وعدا وعلى وليت ونعم وهيا وثلاثة عشر رباعية وهي
الا والا واما واما وحاشا وحتى وكان وكلا ولعل ولما ولولا
ولوما وهلا وخماسي واحد وهو لكن ش والفعل ينقسم الى ثلثة
اقسام قال المحشي اي عند جمهور البصريين والى قسمين عند الكوفيين
والاخفش باسقاط الامر بناء على ان اصله مضارع وانتصر لهم ابن هشام
في المغني انتهى وانحصاره في الثلاثة قيل لانحصار الزمان في الماضي
والحال والاستقبال ولمح الشارح بتقديم التقسيم الى ما ذكره في النكت
من ان المعتاد انه يتعلم الاقسام اولا بالقابها وكميتها ثم تذكر علا
ماتها واو لم يذكر الناظم التقسيم روما للاختصار واعتمادا على شهرة
انقسام الفعل اليها وعلى فهمها من ذكر علاماتها ش وذكر المصنف علاماتها

Scanned by CamScanner

في النكت فصل بين علامات الفعل واقسامه بذكر الحرف وكان
الاليق تاخير الحرف الى اخر الباب كما صنع في الكافية والعمدة انتهى اقول
الحرف مع اخويه اقسام اولية للكلمة واقسام الفعل اقسام لها بواسطة
فتقديم ذكر الحرف لئلا يطول الفصل بين الاقسام الاولية ش وقدم
المضارع والماضي على الامر وفي التسهيل قدم الماضي ثم الامر ثم المضارع
قال ابن هشام ووجهه ان المزيد والمشترك حقه التاخر عن المجرد والنص
والمضارع مشترك وملازم للزيادة وتجرد الماضي اكثر من تجرد الامر
قال ومنهم من يقدم الامر ثم المضارع ثم الماضي رعاية لترتيب ازمنتها
في الخارج اذ كل الافعال مستقبلة قبل وجودها ثم توجد فتكون حالا
ثم تنقضي فتصير ماضية ش والاختلاف في الثالث اي في فعل الامر
العاري عن اللام نحو اضرب فقال البصريون مبني وقال الكوفيون انه
معرب مجزوم بلام محذوف قال ابو حيان واختاره شيخنا ابو علي
الحسين قال الشارح في سلسلة الذهب والخلاف مبني على الخلاف في ثلاث
مسائل الاولى ان الاصل في الافعال البناء والمضارع اعرب لشبهه بالاسم
وفعل الامر لم يشبه الاسم والاصل فيهما عندنا الكوفيين الاعراب كما هو
اصل في الاسم ففعل الامر معرب على الاصل والثانية هل يجوز اضمار
لام الجزم وابقاء عملها فمذهب البصريين لا وانه لا يجوز حذف شيء
من الجوازم وابقاء عمله ومذهب الكوفيين نعم الثالثة قال ابو حيان
جعل بعض اصحابنا هذا الخلاف مبنيا على ان صيغة الامر هل هي مستقلة
ليس اصلها المضارع او هي مغيرة منه فمن قال بالاول قال هي مبنية على
الوقف ليس الا ومن قال بالثاني اختلفوا هي معربة ام مبنية انتهى ش وقدم

أي بين الحال والاستقبال قال في النكت وهو
مذهب سيبويه واختاره ابن مالك لكن قال
الرضي الاقوى ما ذهب اليه الفارسي من انه حقيقة
في الحال مجاز في الاستقبال وانه اذا خلا عن
القرائن يحمل على الحال وهذا شأن الحقيقة
والمجاز وابن الضائع والمناسب ان يكون للحال
صيغة تخصه كما للماضي وهذا الذي قواه الرضي
هو المختار عندي واختاره ابن فلاح في
مغنيه وعلله بانه اذا تعارض الاشتراك
والمجاز فالمجاز اولى انتهى منه

الاول

٤٣

الاول لشرفه بالاعراب في النكت واللائق تقديم الماضي على المضارع كما صنع في العمدة
رعاية لترتيب الوجود لان كل حادث مسبوق بارادة ثم بقول ثم يكون قال تعالى انما
قولنا لشيء اذا اردناه ان نقول له كن فيكون فوقع الماضي ثم المضارع ثم الامر
فاستحق الماضي لتشبهه بارادة التقديم والمضارع لتشبهه بالقول التوسط والامر
لتشبهه بكون التاخير ذكره الاصفهاني ولان الماضي متفق على اصالته والمضارع
قيل انه فرع عنه وما قيل من ان المضارع قدم لشرفه بالاعراب فذلك انما يناسب
عند ذكر المعرب من الافعال انتهى قال ابو البقاء العكبري في اللباب على
ما نقله عنه الشارح في التدريب اقسام الفعل ثلاثة ماض وحاضر ومستقبل
واختلفوا اي الاقسام هو الاصل فقال الاكثرون هو فعل الحال لان الاصل
في الفعل ان يكون خبرا والاصل في الخبر الصدق وفعل الحال يمكن الاشارة
اليه فيتحقق وجوده فيصدق الخبر عنه ولان فعل الحال مشار اليه فله حظ
من الوجود والماضي والمستقبل معدومان انتهى فعلى هذا ظهر وجه ما
صنعه الناظم هنا من تقديم المضارع وانه وافق الاكثرين من كيشم الانفع كما
في التوضيح انه من باب علم يعلم لا من باب نصر ينصر شن الساكنة في النكت
قال ابو حيان افرد التاء فلا يدري اي التائين اراد ولا يجوز ان يريد بالتاء
مجموعهما لانه يكون من باب اطلاق المفرد على المثنى وهو سماعي ولا الجنس لدخول
التاء الخاصة بالاسماء فيه واجاب ابن الصائغ بان المراد تاء التانيث لقربها
اذ المعرف بال العهدية كالضمير في العود الى الاقرب وعليه مشى ابن قاسم وقال
ابن هشام بل المراد التاء ان لعدم صحة الاكتفاء باحدهما اذ من الافعال
ما يصلح لتاء الفاعل دون تاء التانيث كتباركت ومنها ما هو بالعكس
كنعم وبئس قال وانما افرد التاء لان اللام لجنس التاء المعرفة ثم هي تنقسم

وبنى عليه ابن هشام في التوضيح وتبعه الشارح
في الشرح حق الاصل في الافعال البناء فان
ينبغي ان يكون معربا انتهى

قسمين او للعهد ولكن الشيئين اذا اشتركا في حكم جاز التعبير عنهما
بما يعبر به عن احدهما كقوله تعالى وما انت بتابع قبلتهم وكل منهما
قبلة بدليل وما بعضهم بتابع قبلة بعض ولكن قبلتاهما لما استويتا
في المخالفة للقبلة الحق كانتا بحكم الاتحاد في البطلان قبلة واحدة كذلك
التاآن لما اشتركتا في تعريف الفعل نزلتا منزلة تاء واحدة انتهى
قلت ويؤيد ارادة التائين معا ان الناظم عبر في الكافية الكبرى بالتاء
بعد ذكر التائين وشرحه على ان المراد التاءان معا انتهى ما في النكت
فظهر منه انه مشى في تقييد التاء بالساكنة على ما ذكره ابن الصائغ وابن
قاسم وفي النكت مال الى ما ذكره ابن هشام ش وعنى بذلك اي بكون
التاء علامة للماضي ومميزة له وفي بعض النسخ وهي علامة تختص الى
اخره ومشى عليه المحشي لكن جعل مرجع هي تاء الفاعل والاولى الاطلاق في
ش الموضوع للماضي يعني ان المراد بكون التاء علامة للماضي انه علامة
للفظ وضع للدلالة على المعنى الماضي ولو كان مستقبلا بعارض ادوات
الشرط كان ضربت ضربت م وسم امر ص وسم بسم اي صيره ذا علامة ش
المؤكدة اشار الى ان اللام في النون للعهد ش مما يقبلها اي النون وهو
متعلق بفهم قال في النكت وفي البيت امور احدها قال ابو حيان وقوله
ان امر فهم قيد مخل بالمقصود لان هذه النون اذا دخلت على فعل الامر
فلا يشترط ان تقصد به الامر بل تدخل على صيغة الامر سواء كان المعنى
على الامر ام لم يكن فتدخل على ما لفظه امر ومعناه خبر نحو افعل في التعجب انتهى
والجواب ان العلامة مجموع الامرين قبول النون وافهام الامر حتى يخرج
فعل التعجب كما صرح باخراجه ابن قاسم وابن هشام الثاني قال ابن هشام

قوله لعل الجواب ان تسليم ما قاله ابو حيان والا فقد صرح ابن هشام في المغني بانه يؤكد بالنون صيغة الامر لفظا وان كان ... ربما كقوله فاما ترين من البشر احدا الاية ونحو في التعجب لان معناه كمعنى الفعل الماضي ... ذكرناه ... منه

فانه ليس بامر على الاصح بل على صورته ومتردد النظر في انه يسمى باسم او قسم من اقسام الفعل اذ ليس باسم اتفاقا منه

اولا

اورد عليه انه عرف الامر بانه يدل على الامر وذلك دور فاسد ويجاب
بان الامر المعرف هو الاصطلاحي وهو لفظ والامر المعرف هو اللغوي
وهو طلب الفعل وذلك معنى يعرفه كل احد واللفظ والمعنى غيران
فلا دور الثالث اورد عليه ليفوس واجاب بن الصائغ وابن هشام
بان فهم الامر من اللازم لا من الفعل انتهى شرح قول بن الحاجب في الكافية
الامر صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب اسلم واوضح مما ذكره الناظم
لكن قال الرضي لو قال صيغة يصح ان يطلب بها الفعل لكان اصرح في عمومه
لكل ما تسميه النحاة امرا سواء كان على وجه الاستعلاء وهو المخصوص بالامر عند
الاصوليين او الخضوع وهو الدعاء او التشفع او لم يطلب به الفعل بل كان
على وجه الاباحة نحو كلوا واشربوا او التهديد نحو اعملوا ما شئتم او غير ذلك
من محامل هذه الصيغة انتهى وما ذكره يتوجه على الناظم ايضا شرح اي ومفهم
الامر حاله يعني اراد بالامر الكلمة التي تفهم الامر لا فعل الامر قال بن هشام والا
لتناقض مع قوله هو اسم اقول ومع قوله ايضا ان لم يك للنون محل لانه
كما علم لا يكون فعل الامر بدون قبول النون وافهام الامر ح بمعنى طلب
ايجاد الشيء قال بن قاسم وهذا معناه الحقيقي وقد يرد فعل الامر للاباحة
مثلا على سبيل المجاز بقرينة وهذا لا يخرجه عن فعل الامر ح فليس بفعل
اشار الى ان الجزاء محذوف وقوله وهو اسم خبر لقوله والامر والمجموع
دال على الجزاء المحذوف ومشى عليه الشاطبي قال في النكت قيل انه ارتكب
ضرورة بحذف الفاء من جواب الشرط في قوله هو اسم قال بن هشام
وهذه غفلة عن قاعدة وهي انه اذا تقدم على الشرط مبتدأ جاز ان
يتاخر خبره عن الشرط ويكون الجواب محذوفا مدلولا عليه بالمبتدأ وخبره

كقوله تعالى وانا ان شاء الله لمهتدون فمهتدون خبر ان وجواب
الشرط محذوف وكذا قوله هو اسم خبر المبتدء وهو الامر لا جواب انتهى
لكن قال الازهري في حذف الجزاء لا يجوز اذا كان الشرط مضارعا
الا في الضرورة ش للفعل قيد الاسم بقوله للفعل لما قيل ان مثاله
يرشد اليه وقيل لان المقام مقام تمييز اصناف الفعل لا الاسم لكن في
في النكت واحسن من هذين ان يقال ان مفهم الامر الذي لا يقبل النون
نوعان اسم فعل ومصدر نحو ضربا زيدا فاطلق ليعمهما وكان التقييد بالاول
مخلا وقد اشار الى ذلك ابن الصايغ وقبله الناظم في شرح الكافية انتهى
نحو صه وحيهل في التوضيح الاولى ان يمثل بنحو نزال وتراك لان اسميه
ما ذكر معلوم مما تقدم لقبولهما التنوين وفي المكودي وهذا البيت
لا زيادة فيه على ما في السابق لان الكون غير القابل للنون من مفهم الامر اسم
فعل هذا واورد على الناظم لام الامر فانها تفيده ولا تحلها النون وانما
تحل الفعل بعدها فلتكن انما قال ابن هشام فيجب تقييد الامر بكونه
احد جزئي الجملة اقول لا يخفى بعده والاولى ان يقال ان المتبادر من
مفهم الامر المفهم بنفسه ولام الامر لكونه حرفا لا يدل عليه بلا ضم الفعل
اليه ش فهو فعل مضارع نحو هل تضربن قال المحشي او فعل تعجب
نحو احسن بزيد فانه ليس بامر لكن قال ابن هشام افعل في التعجب لا يقبل
النون لكونه بمعنى الماضي وشذ قوله فاحر به بطول فقر واحريا ش
ثم نعتت اشار بالترجمة الى انه كان عليه ان يثبت في المضارع والماضي
على مثل ما ذكر في الامر كما نبه عليه في العمدة المعرب والمبني ش هذا
باب لا نثر ما تقدم في قوله هذا باب شرح الكلام وما يتالف منه

وقد

وقد تقدم ايضا ان بيان الكلام والكلمة واقسامها من المقدمات
ولذلك لم يترجم بن هشام في الشذور للكلام وما بعده بل المقصود
بالذات وهو الاعراب وما بعده نعم الاسم منه معرب ومبني اي ومنه
مبني حذف لدلالة السابق عليه على حد قوله تعالى فمنهم شقي وسعيد
فالاسم مبتدا اول ومعرب مبتدا ثان ومنه خبر معرب مقدم عليه
والجملة خبر الاسم ولك ان تؤول من بالبعض مبتدا ثانيا كما قالوا في
قوله تعالى ومن الناس من يقول امنا اي وبعض الناس وزعم بعضهم
ان تقسيم الاسم الى معرب ومبني من تقسيم الشيء الى ما هو اعم منه من وجه
كقولك الانسان ابيض واسود والمحققون قالوا التقسيم ضم مختص الى
مشترك فوجب كون القسم اخص مطلقا من المقسم في جميع التقاسيم
ثم بعضه متمكن سمي به لتمكنه في الاسمية ثم ان كان منصرفا سمي امكن
والا فغير امكن ثم جار على الاصل ولذا لم يحتج الاعراب في الاسم الى علة
بخلاف البناء واذا بني على الحركة زاد علة اخرى لها واخرى لخصوصها
وانما كان الاصل فيه الاعراب لاختصاصه بتعاقب المعاني عليه كالفاعلية
والمفعولية والاضافة وهي مفتقرة في التمييز بينها الى الاعراب واعلم
ان الحرف لا ينقسم الى معرب ومبني كما ينقسم الاسم والفعل اليهما قال الشارح
في شرح الفريدة وهذا امر مجمع عليه اذ ليس فيه مقتضي الاعراب لان الحروف
لا تنصرف ولا يعتقب عليها من المعاني ما يحتاج الى الاعراب ثم على خلاف
الاصل ولذا احتيج الى بيان سببه كما سياتي واعلم ان الجمهور على حصر الاسم في
المعرب والمبني كما مشى عليه الناظم وقال الشارح في المصاعد العلية في
القواعد النحوية ذهب قوم الى ان الاسماء قبل التركيب واسطة لا معربة لعدم

موجب للاعراب ولا مبنية لعدم المشابهة بمبني الاصل واختاره ابن عصفور
وابو حيان وقال في الفرائد واخرت فيما قبل ان يركبا واسطة
لا تبنى وتعرب وقال في شرحها اختلف في الاسماء قبل التركيب على ثلثة
مذاهب احدها انها مبنية وعليه ابن الحاجب لجعله عدم التركيب من
اسباب البناء وابن مالك لشبهها بالحروف المهملة في كونها لا عاملة
ولا معمولة الثاني انها معربة بناء على ان عدم التركيب ليس سببا والشبه
المذكور محمول لانها صالحة للعمل لو دخلت عليها العوامل وعليه الزمخشري
والثالث انها واسطة لا مبنية ولا معربة لعدم الموجب لكل منهما ولسكون
اخرها وصلا بعد ساكن نحو قاف سين صاد وليس في المبنيات ما يكون
كذلك وعليه ابو حيان وهو اختياري انتهى وقال في النكت اسكان اواخرها
بعد ساكن كقاف سين صاد يدل لاخراجها عن حيز المبنيات وقال
في المصاعد قال ابو البقا في اللباب ليس في الكلام كلمة لا معربة ولا مبنية
عند المحققين لان حد المعرب ضد حد المبني وليس بين الضدين هنا
واسطة واثبتها قوم في نحو غلامي وهو فاسد لانه معرب عند قوم ومبني
عند اخرين وسموه خصيا والصواب ان يسموه خنثى مشكلا لان الخصي
ذكر في الحقيقة وقال ابن الدهان في الغرة الكلام على ضربين معرب
ومبني وعند الرماني وغيره قسم ثالث لا معرب ولا مبني وهو سحر المعدول
لانه لا يزول عن هذه الحال وما فيه شيء يوجب البناء وادعى قوم ذلك
في غلامي وهو خطا عند الاكثرين لانه يؤدي هذا القول الى ان عصا
كذلك انتهى وقال في سلسلة الذهب قال ابن النحاس ان قلنا ان
الكلمات قبل التركيب توصف بالبناء فالاصل في الاسماء البناء ثم صار الاعراب

لها

يجمع ما فيها بين ساكنين ولم تعامل معاملة اين وهؤلاء صح

وزيد بكر عمرو واحد اثنان الى غير ذلك منه

لها اصلاً ثانيا عند التركيب لطريان المعاني عليها التي تلتبس لولا
الاعراب وان قلنا انها لا توصف بالاعراب ولا بالبناء كان الاعراب
عند التركيب اصلاً من اول وهلة لا ثانيا عن غيره انتهى ش ولهذا
بيني اشار الى ان لشبه متعلق بمقدر لا ببني لعدم تقييد قسيمه ببني له
ش متعلق بقوله وهذا هو الاقرب من جهة المعنى لا لشبه وان
كان اقرب لفظا اي لشبه معرب للاسم من الحروف ش واحترز
به اي بتقييد الشبه بالمدني ش في الاستفهام والشرط نحو اضرب
ايهم قام وايهم تضرب اضرب ش لكن عارضه اي الشبه فيها وهو
كونها في الاستفهام بمعنى همزة الاستفهام وفي الشرط بمعنى ان الشرطية
ش للاضافة الى مفرد التي هي من خصائص الاسماء فالغي شبه الحرف
لضعفه واعربت ترجيحا لمقتضى الاعراب فانه راجع الى الاصل كذا اجابه
الناظم في اماليه واعترضه ابو حيان بلدن فانها ملازمة للاضافة بل
اقوى من اي فيها فانها لا تنفك عنها لفظاً وهي مبنية واجاب ابن هشام
بان الاضافة التي يحسن اعتبارها هي الاضافة القياسية كاضافة اي
فانها اضافة الى المفردات وقد تنفك لفظا كما هو قياس الاضافة
بخلاف اضافة لدن فانها لازمة لفظاً وبخلاف اذ واذا وحيث
فانها الى الجمل وهي في تقدير الانفصال فكانها غير مضافة ش من
غير شبهه بالفعل من وجهين بان يجتمع في الاسم فرعيتان باجتماع علتين
من العلل التسع او واحدة تقوم مقامهما كما ان في الفعل فرعيتين
فرعية افتقاره الى الاسم في الاسناد وفرعية اشتقاقه منه عند
البصريين او فرعية التركيب عند الكوفيين اذ معنى الاسم مفرد ومعنى

الفعل مركب فحينئذ يثقل كالفعل فيمنع من الجر والتنوين مثله

قال الشارح في التدريب الاصل في الاسم الصرف ولذلك لم يمنع السبب

الواحد اتفاقا قال في البسيط ونظيره في الشرعيات ان الاصل براءة

الذمة فلا يقوى الشاهد على شغل الذمة بما لم يعتضد باخر وقال

ابو ايان الاسماء التي تشبه الفعل من وجه كثيرة ولو راعينا الوجه الواحد

كان اكثر الاسماء غير منصرف فيكثر مخالفة الاصل وايضا الفعل فرع

الاسم في الاعراب فلا ينبغي ان يجذب الاصل الى حيز الفرع الا بسبب

قوي انتهى ش في اماليه في الاصل جمع املا تقول امليت عليه

الكتاب اذا قرأته عليه ش ويقربه اي الاسم ش ويبنيه اي ما وهو عبارة

عن الحرف والضمير في يبنيه الاول للاسم ويجوز العكس ش وهو كونه

كلمة فيه تسامح اذ الجنس هو الكلمة او لفظ هو عائد الى المناسبة باعتبار

الجنس ش وان كان نوعا اخر اي وان كان الفعل نوعا اخر ويبعد

بشبهه عن الاسمية الا انه الى اخره ش كالحرف الا ترى انك اذا قسمت

الكلمة خرج الحرف اولا لانه احد القسمين وبقي الاسم والفعل مشتركين

فيفرق بينهما بوصف اخص من وصفها بالنسبة الى الحرف فوزان الحرف

من الاسم كالجماد بالنسبة الى الادمي ووزان الفعل من الاسم كالحيوان

من الادمي فشبه الادمي بالجماد ليس كشبهه بالحيوان الى هنا من كلام ابن

الحاجب في اماليه نقله الشارح عنه في اللمع والبرق في الجمع والفرق

ونقل فيه ايضا عن ابن النحاس انه قال ان الاسم بعيد من الحرف فشبهه

به يكاد يخرجه عن حقيقته فاعتبرناه قولا واحدا لبناء الاسم به

ش وفهم من حصر المصنف وسياتي عن ابن هشام ان المفيد للحصر قوله

ومعرب

ومعرب الاسما ما قد سلما من شبه الحرف كارض وسما لا قول لشبه
من الحروف مدني خلافا لما ذهب اليه الشارح حيث قدر انما
المفيد للحصر على قوله لشبه كما مر ش في شبه الحرف قال الناظم في شرح
العمدة سبب البناء في الاسم اولى من غيره لان اعتباره مغن عن اعتبار
غيره واعتبار غيره لا يغني عن اعتباره ش وسبقه الى ذلك ابو الفتح
وعبارته في الخصائص كما نقله عنه الشارح في التدريب انما سبب بنا
الاسم مشابهته للحرف لا غير وابو الفتح هو عثمان بن جني بتخفيف
النون وسكون اليا معرب كني بين الكاف والجيم كذا في شرح جمع
الجوامع وفي شرح المغني لابن الدماميني قال وليس منسوبا هذا وقال
المحشي هو بكسر الجيم وتشديد النون وبعدها يا الموصلي النحوي
المشهور كان اماما في العربية قرا على الشيخ ابي علي الفارسي وفارقه
وقعد للقراءة بالموصل فاجتاز به شيخه فراه في حلقته والناس حوله
فقال له اهكذا وانت حصرم فترك حلقته ولازمه حتى برع وتوفي
يوم الجمعة سلخ صفر سنة ثلثمائة واثنين وتسعين ش وان قيل انه لا سلف
له في ذلك قال الشارح في التدريب حصر ابن مالك علة البناء في شبه
الحرف وتعقبه ابو حيان بانه تفرد به وان الناس ذكروا للبناء اسبابا غيره
واجيب بانه لم ينفرد به فقد نقله جماعة عن ظاهر كلام سيبويه ونقله
ابن القواس عن ابي علي الفارسي وغيره ورايته انا في الخصائص لابي الفتح
ورايته ايضا في الاصول لابن السراج وفي التلقين لابي البقا وفي الجمل
للزجاجي وذكر بعض شراحه انه مذهب الحذاق من النحويين انتهى
قال بعضهم وعلى تقدير التفرد فهو تفرد حسن ش كالشبه الوضعي اي

قال الشارح في الاشباه والنظائر كان [illegible] معاصرا للكعبي ابي علي الفارسي [illegible]

وابن الحاجب والزمخشري والجزولي وابن معط وجماعة اخرون على [illegible] البناء [illegible] وقوع المبني موقع [illegible] والاضافة الى المبني [illegible] ومشابهة ما اشبه المبني [illegible] فانها مجوز [illegible] انتهى

المنسوب الى الوضع الاصطلاحي في النكت قال ابن هشام لو قال بدل الوضعي
اللفظي كان اولى فانه مقابل للمعنوي وقال ايضا ذكر الوضعي وهو
كالمجمع على عدم اعتباره واللائق العكس ثم اجاب بانه فعل ذلك
تقديما للاوضح ليرتقي الذهن من الحسي الى المعنوي انتهى وفيه ايضا
قال ابو حيان لم اقف على اعتبار الشبه الوضعي الا لهذا الرجل قلت قد
وقفت عليه في تقييد الجمل لابن العطار وقد اعتمده ابن هشام في الجامع
لكن قال في حواشي التسهيل قال سيبويه اذا سميت بباء اضرب قلت
اب باجتلاب همزة الوصل وبالاعراب وهذا ينفي اعتبار الشبه الوضعي
انتهى وقال ابن الصائغ في شرحه عدم وجدان ما يبنى للمصنف في هذا
الوجه لا يدل على عدم الوجود ولو سلم فالشبه اللفظي معتبر في لسانهم
كزيادة ان بعد ما المصدرية لمشابهتها لما النافية الى غير ذلك انتهى ما في
النكت ش او على حرفين ثانيهما حرف لين اورد وصرح في فصل كم وكاين
وكذا ابان بناء كم الاستفهامية لمشابهته الحرف في الوضع وقيده الشاطبي
بكون ثانيهما حرف لين فقال ما موضوع على حرفين ثانيهما حرف لين
دبيت كما ولا فان شيئا من الاسما على هذا الوضع غير موجود نص عليه سيبويه
بخلاف ما هو على حرفين وليس ثانيهما حرف لين فليس ذلك من وضع الحرف
المختص به ثم قال وبهذا بعينه اعترض ابن جني على من اعتل لبناء كم ومن بانهما
موضوعان على حرفين فانهما هل وبل فما اشار اليه الناظم بالتمثيل هو التحقيق
ومن اطلق القول في الوضع على حرفين وانه به شبه الحرف فليس بسديد
انتهى نقله عنه الازهري اقول ان اراد ان الوضع على حرفين يوجد في غير
الحرف بحسب الاصل فممنوع لانهم اجمعوا على ان الاصل في الاسم الوضع على ثلثة

احرف

[illegible]

احرف وما كان منه على حرفين كمن وكم فهو على خلاف الاصل لشبه الحرف
في اصل وضعه وان اراد انه يوجد فيه ولو على خلاف الاصل فهذا البحث
كيف والوضع على حرفين ثانيهما حرف لين يوجد في الاسم هو ايضا على خلاف
الاصل كالموصولة والاستفهامية فالحق الاطلاق ش كما هو الاصل في وضع
الحرف لان الحروف انما جيئ بها للاختصار للافعال بها اذ معنى ما قام زيد
نفيت القيام عن زيد فلا بد ان تكون اخصر من الافعال ليكون للعدول
عنها اليها فائدة والاصل في الاسم وكذا الفعل ان يوضع على ثلاثة احرف
يبتدأ به وحرف يوقف عليه وحرف فاصل بينهما قالوا لانهما تنافيا في
الصفة لوجوب تحرك الاول وسكون الثاني كرهوا مقارنتهما ففصلوا
بينهما انتهى فما وضع من الاسم على اقل من ثلاثة فهو على خلاف اصله وشابه
وضعه وضع الحرف فاستحق البناء ولا يرد مع بناء على الاصح انها معربة نصبا
على الظرفية او حالا لمعارضته لزومها للاضافة فزال الشبه كما مر وقيل اصله معي
حذفت لامها اعتباطا ولذلك ترد اليها عند نصبها على الحال نقله المحشي عن
الهمع مز في اسمي جئتنا اشار الى ان بناء بعض المضمرات بالشبه الوضعي ومثل
نحن واياي يدخل في الشبه المعنوي بل هو يجري في كلها كما سيصرح به الشارح
عند قوله وكل مضمر له البنا يجب ش فانهما اسمان اي بدليل الاسناد اليهما
ش لشبههما الحرف الاول بنحو او العطف والثاني بنحو لا ش اصله ثلاثة
بدليل يدية ودمي مصغرين فضعف الشبه بعروضه قال المحشي قال بعضهم
اصلها يدي ودمي قلبت الياء لتحركها وانفتاح ما قبلها الفا وحذفت لالتقاء
الساكنين وبقي التنوين ليدل على الصرف وناقش فيه بعضهم بان اصلها على
وزن ظبي بسكون العين وحذفت لامها لغير علة بدليل جريان الاعراب

لطيفة قال بعضهم ... لئلا يكون التنافي كما في ... بين الساكنين ... والعوارض ... ان الغاية حركة والعرف سكون والافاصل بينهما انتهى

على الدال والميم لان ما حذف لغير علة يصير نسيا وما حذف لعلة فهو كالموجود انتهى اقول فيه نظر لان نحو اب واخ اصلهما ابوه واخو بالواو وفتح العين بدليل اخوان وابوان وجمعهما على اباء واخاء وقياس فعل صحيح العين افعال كجمل واجمال فالظاهر ان الحذف لعلة مع انه جعل الاعراب على الباء والخاء حين عدم الاضافة قوله ش بان يكون متضمنا معنى من معاني الحروف قال الشارح في النكت نبه اكثر الشراح على ان شرط التضمن لزومه والعارض في نحو سرت يوم الخميس لا انزله وقال ابن الصائغ قد فرق ابو علي بين هذا وبين الاول بان الاول تضمن معنى الحرف وهذا حذف منه الحرف اختصارا فهو مراد انتهى وقال في المصاعد العلية قال ابن الحاجب في اماليه الفرق بين التضمنين في قولنا بني ابن لتضمنه معنى حرف الاستفهام وبين التقدير في قولنا خرجت يوم الجمعة منصوب بتقدير في وضربته تاديبا منصوب بتقدير اللام وغلام زيد مجرور بتقدير اللام ان التضمن يراد به انه في المعنى متضمن على وجه لا يصح اظهاره منه والتقدير ان يكون على وجه يصح اظهاره معه سواء اختلف الاعراب نحو ضربته يوم الجمعة وضربته في يوم الجمعة ام لا كغلام زيد وغلام لزيد والفرق بينهما انه اذا لم يختلف الاعراب كان مرادا وجوده وكان حكمه حكم الموجود واذا اختلف كان المقدر غير مراد وجوده فيصل الفعل الى متعلقه بنفسه انتهى وقال ابن يعيش الظرف منتصب على تقدير في وليس متضمنا معناها حتى يجب بناؤه كما وجب في نحو كم الاستفهامية وانما في محذوفة لضرب من التخفيف ولذلك جاز ظهوره بخلاف المتضمن نحو كم فلا يقال اكم لانه لما تضمن الهمزة صار ظهوره كالتكرار

وليس

وليس كذلك الظرف فان الظرفية مفهومة من تقدير في فاعرف الفرق بما ذكرته انتهى ما في المصاعد ش سواء وضع لذلك المعنى حرف ام لا سواء مصدر بمعنى الاستواء نعت به كما ينعت بالمصادر قال تعالى تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم وفي اربعة ايام سواء للسائلين على قراءة الجر ورفع بالخبرية كما في قوله تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم وهو هنا خبر والفعل بعده في تاويل المصدر او اريد به المصدر على قياس تسمع بالمعيدي مبتدا اي وضع الحرف له وعدمه سيان والجملة استينافية او حال بلا واو وانما كان تضمن معنى الحرف موجبا للبناء لان حق الاسم الدلالة على معنى في نفسه وحق الحرف الدلالة على معنى في غيره فلما دل الاسم على معنى في نفسه وعلى معنى في غيره معا كان مشابها للحرف في الدلالة على معنى في غيره ش معنى ان الشرطية ان استعملت في الشرط وهو تعليق مضمون جملة بمضمون اخرى نحو متى تقم اقم ش وهمزة الاستفهام ان استعملت استفهاما نحو متى التوبة ش فانها اسم اي اسم اشارة يشار به الى المكان القريب الذي كان من حقه ان يوضع له حرف في الكل قال ابو حيان الذي ذكره الناس ان هنا كسائر اسماء الاشارة بنيت لشبهها في الافتقار الى مشار اليه بالحرف قال ويمكن ان يتحمل لما ذهب اليه الناظم ان الاشارة من المعاني التي كان حقها ان يوضع لها حرف كما وضع لسائر المعاني من الاستفهام والنفي والتمني والتشبيه لكن العرب لم تضع للاشارة حرفا فضمن اسم الاشارة معنى ذلك الحرف الذي ينبغي ان يوضع لمعنى الاشارة انتهى وتابعه على هذا جميع الشراح لكن نازع فيه بعض المحققين بانهم قد صرحوا بان اللام العهدية يشار بها الى معهود ذهنا وهي حرف فقد وضعوا للاشارة حرفا

قوله٣ انا وفيه اقول ما قبله اذ انه لما لم يوضع
لها حرف استغنا عنه بالاسم فصار
الاسم كالحرف منزل منزلة الحرف لفظا و
معنى فهو احق بكونه حرفا
منه

غاية ما في الباب انها للاشارة الذهنية ولا فرق بينها وبين الخارجية
ونقل ابن فلاح عن ابي علي ان هنا بنيت لتضمنها معنى ال كامس انتهى ما في
النكت قال المحشي بعد نقل هذا الاعتراض عن الشيخ سعد الدين اجاب
ابن حجر بمنع عدم الفرق كيف وهو ظاهر اذ الذهنية عدمي او خفي فاضطروا
للوضع له ولا كذلك الخارجي وذكر العصامي ان بعض شيوخه اجاب عنه
بان المراد بالاشارة الاشارة الحسية لانها التي وضع لها اسم الاشارة انتهى
ش لانه كالخطاب الموضوع له الكاف الذي يسمى كاف الخطاب ويظهر
ان كل ما يتوقف فهمه على متعلق فهو من معاني الحروف كالخطاب والتكلم
والغيبة والنفي والتمني وغيرها فاذا لم يوضع له الحرف وادي بالاسم يصير
مبنيا قال الشارح في شرح الفريدة والنكت اقتصر شراح الالفية على التمثيل
باسم الاشارة وطالما فحصت عن نظيره حتى ظفرت بنظير ذكره ابو حيان
في تفسيره البحر فقال اوضح بعضهم علة البناء في ذلك وهي كونها تدل على الملاصقة
للشيء وتختص بها بخلاف عند فانها لا تختص بالملاصقة فصار فيها
معنى لا يدل عليه الظرف بل هو من قبيل ما يدل عليه الحرف فهي كانها
متضمنة للحرف الذي كان ينبغي ان يوضع دليلا على القرب كما في هنا
وثم انتهى ثم ظفرت باخر ذكره ابن هشام في شرح الالفية وهي قولهم لاه
ابوك قال اصله لله ابوك فحذفوا الجار ولام ال فصار لاه ثم قلبوا العين
الى محل اللام فسكنت الهاء لحلولها محل ما كان ساكنا وبنوه على الفتح
بناء اين وكيف لتضمنه معنى الحرف الذي كان يستحق ان يوضع للتعجب انتهى
ما في النكت ش وانما اعرب ذان وتان اختيار الناظم ان صيغ التثنية
في اسماء الاشارة والموصولات معربة لما ذكره الشارح ومشى عليه ابن هشام

ويدور في خلدي ان الشارح ابن هشام وغيرهما قالوا الا التعريف اشارة الى معهود لفظا نحو مصباح المصباح او علما نحو اذ هما في الغار او حسا وهو بصير نحو قد لله لمن سدده كم من نحو فلان وبه العلماء لكم درهم القرطاس وقد لم يعني الجنس ويراد به نفس واما الاشارة الى افراده او واحد المنفرد اما بشرط ان في الذهن فاذا العهد باعتبار عهد تيره في الذهن فلا ملازم العهد هنا فلم لا يباح العمد وان لم يشترط الشرط الى البصر الحضوري وكما يمكن ان يقال ان كان الذي ذو الجواب في لام العهد وان كان الشار اليه في الاشارة الذهنية محسوسا الكل فتامل منه

في التوضيح

في التوضيح قال في النكت ومذهب المحققين كالفارسي انها ليست بتثنية حقيقة بل هي الفاظ وضعت للمثنى واستدل الفارسي على ذلك في التذكرة بان التثنية تستلزم تقدير التنكير الا ترى ان العلم اذا ثني قدر تنكيره واسم الاشارة وكذا الموصول لا تزولان للتعريف انتهى قال المحشي نقلا عن ابن هشام فدل هذا اي ما قاله الفارسي على انها اسماء تثنية بمنزلة هما وانتما ولهذا لا يصح دخول ال عليها كما لا يصح ذلك في هما وانتما انتهى قال الهندي الجمهور على بناء ذان وتان لقيام العلة وهي المشابهة بالحرف وهما مجاذان للمثنى والا لقيل ذيان اوذ وان كعصوان ورحيان وبنا الواحد والجمع شاهد صدق على بناء المثنى انتهى ش بان يلزم طريقة من طرايق الحروف قال ابن هشام في التوضيح الشبه الاستعمالي ضابطه ان يلزم الاسم طريقة من طرايق الحروف كان ينوب عن الفعل ولا يدخل عليه عامل فيوثر فيه وكان يفتقر افتقارا متاصلا الى جملة انتهى فادرج قول الناظم كنيابة وكافتقار تحت نوع واحد وهو الشبه الاستعمالي ومشى عليه الشارح ولذا لم يقل عند قوله وكافتقار وكالشبه الافتقاري لكن خالفه في المغني وجعلها نوعين مستقلين لقوله في النكت انه الذي يدل عليه كلام الناظم في العمدة والكافية وشرحيهما وعليه كثر شراح الالفية وكنائب عن الفعل بلا تاثر في النكت قال ابن هشام مراده به اسماء الافعال فانها نابت عن الافعال ولم تتاثر بالعوامل فاشبهت حروف المعاني فانها كذلك فوجب بناؤها وبيانه ان نزال مثلا نائبة عن انزل ولا تقع معمولة لعامل اصلا فاشبهت ليت مثلا فانها نابت عن اتمنى ولا تقع معمولة لعامل قال وهذا ما افرده في العمدة وشرحها وقال في شرح الكافية ما ملخصه ان

قوله اصلها ذوا ذوا حذفت [illegible] بلا علة وقيل [illegible] وذهب الفارسي الى [illegible]

قال بعضهم الاختلاف في المغني وانما هو مجرد اصطلاح منه

اسماء الافعال ملازمة للاسناد الى الفاعل فهي ابدا عاملة ولا يعمل فيها شيء

فاشبهت في استعمالها الحروف العاملة كان واخواتها قال واخذ ابنه هذا

الكلام فشرح به كلامه هنا وهو غير مناسب له بل لقوله في الكافية وايجاء

العمل دون تاثر بعامل حصل وتلخص ان للناظم في تعليل بناء اسماء الافعال

طريقين وكلاهما صحيح واعترض بن الصايغ على هذا التشبيه بان وجه الشبه

ينبغي ان يكون في المشبه به اصالة وليس عمل الحرف في غيره بلا تاثر اصالة

فيه وكان اسهل من هذا ما ذكره بن جني من انها بنيت لتضمنها معنى لام الامر

وحمل الماضي والحال على الامر حملا للقليل على الكثير انتهى واعترض عليه

ايضا بان التاثر بقبول الاثر والاثر هو الاعراب فقوله بلا تاثر بمنزلة ان

يقول ببني اذ لم يوجد فيه الاعراب وهو لا يستقيم واجاب بن هشام

بان المراد بعدم التاثر عدم تسلط العوامل عليه والعامل يتسبب عنه الاثر

فاطلق المسبب واراد السبب ش غير معمولة على الارجح قال بن هشام

ما ذكره الناظم انما يسلم له على قول الاخفش ان اسماء الافعال لا موضع لها

اما على مذهب سيبويه والجمهور انها منصوبة بافعال مضمرة او على قول

بعضهم انها مرفوعة على الابتداء ومرفوعها اغنى عن الخبر فلا ذكره في النكت

وسياتي في بحث المبتدا ان شاء الله تعالى ايضاحه وبيان ارجحيته واسا

فدعوا نزال فكنت اول نازل فالمراد بمجرد اللفظ قال بن هشام وانما قولكثيرة

ان اسماء الافعال انما بنيت لنيابتها عن المبني الامر والماضي فمنتقض للتاليهم

ان اوه نائب عن اتوجع واف عن انضجر وهما معربان واوه واف مبنيان نعم

اصلا نعت افتقارية الالف للاطلاق قيل ولو جعل الضمير فيه عائدا الى البناء

والافتقار لاستغنى عن قوله بلا تاثر المسوق للاحتراز عن المصدر النائب

وجه ابن هشام هذا الترديد اولى منه

والاولى تعليل بنائها بما علله به ابن جني

مثل

مثل ضربا في قولك ضربا زيدا النائب عن اضرب لان بنائه بمعارضة
في بعض التراكيب ش كما في الموصولات فانها سوى اي مبنية لمشابهتها
للحرف في افتقارها الى الجملة الصلة الموضحة لها ش بخلاف افتقاره
الى مفرد كما في سبحان فانه لا افتقار الى المفرد ليس خاصا بالحروف فانه
كل كلمة مفتقرة الى انضمامها الى مفرد اخر فلا يقتضي البناء فلذا اعرب
سبحان نصبا على المصدرية بفعل محذوف اي اسبح قال الشارح في شرح
الفريدة الحروف لا تستعمل الا مع الجمل بخلاف جمهور الاسماء فانها تستعمل
مع المفردات والجمل فاذا افتقر الاسم بالاصالة الى جملة اشبه الحرف
انتهى وقد نبه بما ذكر على انه كان عليه ان يقيد الافتقار بان يكون الى جملة
كما فعله في العمدة وشرح الكافية ليخرج اللازم الافتقار الى مفرد كسبحان
وعند وكلا وكلتا ونحوها من الاسماء اللازمة للاضافة ولا يغني عنه قيد
التاصل لان الاشارة به الى اللزوم وهو قيد اخر ولا قيد الجملة يغني عنه
وان اقتصر عليه في العمدة لاجل اخراج ما افتقر الى جملة افتقارا عارضيا
ش كافتقار الفاعل للفعل اي بوصف كونه فاعلا لا من حيث ذاته والتمثيل
به مبني على قطع النظر عن تقييد الافتقار بكونه الى الجملة والا فافتقار الفاعل
الى الفعل انما هو افتقار الى مفرد فيخرج بالتقييد بالجملة ومثل في النكت
لما افتقر الى جملة افتقارا عارضيا بقوله كزيد من زيد قام ابوه ونحو
يوم في هذا يوم لا ينطقون ولم يذكر الفاعل ش لما تقدم اي في ذان
وتان من المعارضة وفيه ما تقدم ويستفاد منه ان المعتبر في بناء الاسم
للافتقار ثلاثة امور كونه بطريق الوضع وكونه الى جملة وعدم معارض
يقوي جانب الاسمية كما في اللذان كما صرح به ابن هشام في التذكرة

فانه يعرب ان اتبع العوامل فيه في قوله اي مفعول زيد منه

ومنه قيد الظروف المضافة الى الجمل ... واذا واذ كما صرح به ابن هشام وعلى ... والموصولات اقتصر الشارح ... الظروف ... في التمثيل للافتقار ... والاشارات لافتقارها ... في الضمائر ... الى المفسر والاشارات ... لصيغة الناظم ... منه

ش تتمة من انواع الشبه فيه تلميح الى انه اخل بترك هذا النوع ولكن
اشار بكاف التشبيه في قوله كالشبه الوضعي الى ما بقي من انواع الشبه
الشبه الاهمالي وغيره فانها مشعرة بعدم الحصر كما صرح به المرادي ش بفواتح
السور اي اوائل سور القران كالم وغيره ويدخل في هذا النوع الاسماء
قبل التركيب واسماء حروف الهجاء كالف با تا واسماء العدد كما تقدم
بالحروف المهملة اي المهملة من العمل كهل وقد لا المهملة من المعنى كزاء
زيد مثلا وان كان اطلاق المهمل على الثاني هو المشهور ش في كونها
لا عاملة ولا معمولة قال المحشي نقلا عن الفاكهي وهذا بناء على القول
بان اوائل السور لا محل لها من الاعراب لانها من المتشابهات انتهى وفي
البيضاوي فان جعلتها اي الم ونحوه اسماء الله تعالى او القران او السور
كان لها حظ من الاعراب اما الرفع على الابتداء او الخبر او النصب بتقدير
فعل القسم على طريقة الله لافعلن بالنصب او غيره كاذكر او الجر على اضمار
حرف القسم ويتاتى الاعراب لفظا او الحكاية فيما كانت مفردة او موازنة
لمفرد كحم فانها كهابيل والحكاية ليست الا فيما عدا ذلك ثم قال وان جعلتها
ابعاض كلمات او اصواتا منزلة منزلة حروف التنبيه لم يكن لها محل
من الاعراب كالجملة المبتدأة والمفردات المعدودة ويوقف عليها انتهى
ولم يذكر انها حين كونها من المتشابهات لا محل لها من الاعراب وذكر لعدم
الاعراب خلاف الشارح اخريين ويمكن ان يقال مراد الشارح بفواتح السور اذا
لم يلاحظ تركيبها اي باسماء حروف الهجاء غير مركبة فلا حاجة الى البناء
على شيء من الاقوال يدل عليه عبارته في النكت حيث قال فيه زاد في الكافية
الشبه الاهمالي ومثل له في شرحها بالاسماء قبل التركيب كاوائل السور فانهم

اي زيدت للتنبيه والدلالة على انقطاع كلامها واستئناف ... كما ذهب اليه ...

تنبيه

تنبيه في النكت عدوا من انواع الشبه الشبه اللفظي فان ابن مالك ذكر
في شرح التسهيل في حاشا الاسمية انها بنيت لشبهها بحاشا الحرفية في اللفظ
قال وكذا عن الاسمية بنيت لشبهها بعن الحرفية انتهى ومثلها على الاسمية وكاد
بمعنى حقا ذكرها ابن الحاجب وقد الاسمية ذكرها ابن هشام في المغني
وفي التسهيل ان من وجوه بناء المضمرات الشبه الجمودي فانها عدمت التصرف
في لفظها بوجه حتى بيا التصغير والوصف واستغنوا عن الاعراب باختلاف
صيغها لاختلاف المعاني وذلك مغن عن الاعراب لحصول الامتياز به وفيه
ايضا ان سبب بناء الان شبه الحرف في ملازمته لفظة واحدة لانه لا يثنى
ولا يجمع ولا يصغر انتهى وهذه الانواع مشار اليها بالكاف في قوله كالشبه
الوضعي كما مر نعم قال ابن هشام في نحو على حين الهى الناس جل امورهم
ان المقتضى لبناء حين امور ثلاثة ابهامه واضافته الى المبني وافتقاره الى
الجملة فالثاني للمجموع لا لكل واحد بدليل اعراب اعجبني يوما زرتني لاختصاصه
بالتثنية ولو ما تاتيني لاضافته الى المعرب انتهى وقال الناظم في شرح
التسهيل ان العرب بنت الظرف المضاف الى اذ في مثل يومئذ وحينئذ
ولا علة لبنائه الا كونه مضافا الى مبني انتهى قال في النكت وهذان خارجان
عن طريقة المصنف يعني الحصر في المشابهة بالحرف انتهى واورد على الحصر
ايضا اي الموصولة وباب حذام واجيب بان حذام متضمن معنى تاء التانيث
اذ اصل حذام حاذمة قلت بناء اي لتاكد المشابهة بالحرف في شدة الافتقار
الى المحذوف كما سياتي ونقل عن الناظم ان وجه البناء في نحو على حين الهى
الناس مشابهة الظرف حينئذ بحرف الشرط في جعل الجملة التي تليه مفتقرة
اليه والى غيره مثل قمت في حين قمت كان كلام تاما قبل دخول حين عليه

وبعد دخولها حدث له افتقار فشبه حين وامثاله بان في ان قمت مثلاً انتهى فادخله في شبه الحرف واما غوي ومنذ وحينئذ فيمكن ان يقال ان المضاف والمضاف اليه كشي واحد بدليل اكتساب المضاف التعريف والتنكير والتانيث والتذكير من المضاف اليه كما صرحوا به وههنا اكتسب البناء من المضاف اليه المكتسب من الحرف والمكتسب من المكتسب من الشي مكتسب من ذلك الشي فدخل في مشابهة الحرف بالواسطة فاحفظ هذه المباحث فانها مهمة ش اخر المعرب مع انه الاصل ولذا قيل حقه تقديم المعرب كما صنع في الكافية الكبرى والعمدة تم لان المبني محصور واقل ضبطا وبمعرفته يعلم ان ما عداه معرب ولذلك استحسن بعضهم تقديم المبني كصاحب اللباب في النكت قال المصنف في النكرة والمعرفة الاولى ذكر اقسام المعرفة ثم يقال وما عداها نكرة ويستغنى بذلك عن حدهما وكذا هنا لما لم يذكر للمعرب والمبني حدا بدا باقسام المبني ثم اخرج ما عداها معرب انتهى ش السابق ذكره نعت شبه الحرف من كارض وسما شامل للاعراب اللفظي والتقديري قال ابن هشام فهو كقول من قال وهو لفظي وتقديري في النكت قال ابن هشام توهم كثير ان هذا البيت مستغنى عنه وليس كذلك بل فيه فائدتان الاشارة الى انحصار علة بناء الاسم في شبه الحرف اذ لم يكن في عبارته السابقة حصر والى ان المعرب ضربان لفظي وتقديري وقال ابن الصائغ اثر التصريح بذلك على الدلالة عليه بالمفهوم وينبه الى انقسامه الى ما يظهر فيه الاعراب والى ما يقدر فيه والى انحصار الاسم في المعرب والمبني رد المن قال بنوع ثالث انتهى ش بضم السين بوزن هدى واليه يرشد كلام التوضيح ولعله تعين بالرواية عن

وراى صاحب تقدم المعرب في صدر التنبيه ثم اخرج المبني لما ذكره ويكون ... مسبوق بعدم

المض

الف هكذا والا ففي النظم يصلح بدله سمي كرضي ش احد لغات الاسم بدليل
قول بعضهم ما سماك حكاه صاحب الافصاح كما في التوضيح ش وقد نظمتها
اي لغات الاسم ش وحذفها اي الهمزة مع ضم اوله وكسره بدون القصر
ش والقصر مع حذف الهمزة وضم اوله وكسره وقيل فيه عشر لغات ونظمت
في بيتين وهما واول اسم ضم وافتح واكسرن مع همزة وحذفها والقصر فهذه
تسع لغات نظمت بواحد وسماه مكمل للعشر فزد وفعل امر اي بفعل الامر الذي هو
المتبادر من الاطلاق بل قال بن هشام ان نحو ليضرب لا يسمى فعل امر بل مضارعا
فرو مضي يجوز رفعه على حذف المضاف واقامة المضاف اليه وجره بالعطف
على امر فالالف بينا للتثنية او للاطلاق ش الاول على السكون ذكر ما بينا عليه
ايماء لما اعترض به بن هشام ان الناظم ذكر ان فعل الامر والماضي مبنيان
ولم يبين على ما اذا بنيان ثم اجاب بان الناظم بصدد تمييز المبني من المعرب
لا بيان ما يكون به الاعراب والبناء نعم اخلاء الكتاب كله من التنبيه عليه ليس
بحسن انتهى نعم البيان الاجمالي الاتي في قوله والاصل في المبني ان يسكنا
البيت شامل لجميع المبنيات كما ذكره الشارح والبيان التفصيلي بان يذكر ما بني
عليه نوع من انواع المبنيات بتمامه كاسماء الافعال واسماء الشرط مثلا والحرف
خلا عنه الكتاب فلا وجه لتخصيص الاعتراض بما ذكر فتامل ش ان كان
معتلا كاغز وارم وارض قال في شرح الفريدة فعل الامر يبنى على ما يجزم
به مضارعه فيبني على السكون في نحو اضرب وعلى حذف النون في نحو اضربا
واضربوا واضربي وعلى حذف حرف العلة ان كان معتلا انتهى فظهر قصور
بيانه هنا اذ لم يشمل حذف النون ويمكن ان يقال اراد ان ينبه على ان فعل
الامر مبني على السكون وعلى انه قد ينوب عنه حذف النون وحذف حرف

العلة فاقتصر على ذكر احدهما ش على الفتح لفظا كضرب او تقديرا كرمى وعفا
ش فيضم اي فان اتصل به واو الجمع كضربوا ضم لمناسبة الواو والضم بنا
لعروضه والفتحة مقدرة للبناء لما يأتي من الشارح ان البناء على الضم
لم يوجد في الفعل ش فيسكن اي فان اتصل به ضمير رفع متحرك كضربت
وضربنا وضربن سكن اخره لتوالي اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة
لان الفاعل كجزء من فعله وليشعر سياق عبارته ان السكون عارض و
الفتحة مقدرة للبناء وبه صرح في التوضيح حيث قال الماضي مبني على الفتح
والضم في ضربوا والسكون في ضربت عارضان لكن صرح الشارح في
شرح الفريدة وابن هشام في شرح الشذور بانه مبني على السكون
ويجمع بينهما بان الاصل في المبني مطلقا السكون كما سيأتي والفتح في الماضي
صار اصلا ثانيا فسكون نحو ضربت بالنظر الى الاصل الثاني عارض وبالنظر
الى الاول بنائي وهو الاوجه فاحفظه ش على خلاف الاصل لان الاصل في
الافعال البناء والمضارع خرج عنه للمشابهة والامر والماضي باقيان
على الاصل وقال الكوفيون الاصل فيهما الاعراب كالاسماء والامر معرب على
اصله كالمضارع والخارج عن الاصل انما هو الماضي ش في اعتوار المعاني
المختلفة عليه وفي النكت جعل ابن الحاجب كالجمهور وجه المشابهة بينه
وبين الاسم كونه مشتركا بين الحال والاستقبال وكونه مخصصا بنحو السين
وسوف والان كما ان الاسم يشترك كرجل ويتخصص بنحو هذا الرجل ولهذا
اعرب ورده ابن مالك فقال بل وجه الشبه انه يعرض له بعد التركيب
معان مختلفة تتعاقب على صيغة واحدة كما يعرض ذلك في الاسم ولا يميز
بينها الا الاعراب كما في مسئلة لا تاكل السمك وتشرب اللبن فلما اشترك

في قول المعاني بصيغة واحدة اشتركا في الاعراب قال والجمع بينهما
بهذا اولى من الجمع بينهما بالابهام والتخصيص ودخول لام الابتداء و
مجاراة اسم الفاعل لان المشابهة بهذه الامور بمعزل عما جيء بالاعراب
لاجله بخلاف المشابهة التي اعتبرناها انتهى فان قيل قضية ما ذكر
اشتراكهما في كون الاعراب اصلا اجيب بانه لما كانت المعاني المتداولة
على الاسم لا يميزها الا الاعراب وعلى المضارع يميزها غيره ايضا كاظهار
ان المقدرة في النصب في المسئلة المذكورة ولا الناهية في الجزم والقطع
في الرفع على معنى وانت تشرب اللبن كان الاسم اشد احتياجا الى
الاعراب من المضارع فكان في الاسم اصلا وفيه فرعا ش لمعارضة
قال المحشي تعليل لمحذوف دل عليه المقام تقديره بني رجوعا الى الاصل
لمعارضة الى اخره وليس تعليلا لبني لان الفعل المبني لا يسئل عن علة بنائه
لكونه الاصل فيه قاله مولانا السيد انتهى وفيه ان ما قدره حاصله معنى
بني اذ الرجوع الى الاصل انما يكون بالبناء فلا فائدة في التقدير والاولى فيه
بني ولم يبق الاعراب لمعارضة وسياتي زيادة ايضاح له في قوله الاتي
لما تقدم والحق ان الاعراب لكونه على خلاف الاصل فيه والبناء لكونه عارضا
في بعض الافراد يحتاج كل منهما الى اظهار علته وكلامهم دال على ما ذكرته
وقد قال ابن النحاس اختلفوا في علة بناء نحو ليضربن كما ياتي بعيد
هذا فصرح بان لبنائه علة وقال ابن ابي الربيع في شرح الايضاح اذا اسند
المضارع الى نون الاناث بني لشبهه بالماضي وقد كان اصل المضارع
ان يكون مبنيا وانما اعرب لشبهه بالاسم في العموم والخصوص انتهى فصرح
بالعلة للبناء والاعراب ش وخرج بالمباشر غيره لعدم تركيبه كخمسة عشر

وان كان فيه النون المذكورة اذ لم يجعل العرب ثلاثة اشيا واحدا
وبعضهم لم يفرق بين المباشر وغيره وهو الظاهر من كلام ابن
الحاجب في الكافية وتوضيحه ما ذكره بهاء الدين بن النحاس في تعليقه
على المقرب فقال اذا اتصل بالفعل نون التوكيد ولم يكن معه ضمير بارز
لفظا ولا تقديرا بني معها اجماعا نحو هل تضربن للواحد المخاطب
وهل تضربن للواحدة الغائبة واختلف في علة البنا فمذهب سيبويه
ان الفعل ركب مع الحرف فبني كما بني الاسم لما ركب مع الحرف نحو لا رجل
ومذهب غيره ان النون لما اكدت الفعل قوت فيه معنى الفعلية فعاد
الى اصله وهو البنا قال ويبني على الخلاف في العلة الخلاف فيما
اذا اتصل بالفعل المؤكد ضمير اثنين نحو هل تضربان او ضمير جمع المذكورين
نحو هل تضربن او ضمير المخاطبة المؤنثة نحو هل تضربن هل هو معرب
او مبني فمن علل بالتركيب هناك قال هذا معرب لان العرب لا تركب ثلاثة
اشيا فتجعلها كالشي الواحد ويكون حذف النون التي كانت علامة للرفع
هنا كراهة اجتماع النونات او النونين ومن علل بتقوية معنى الفعل
كان عنده مبنيا ويكون حذف النون هنا للبنا انتهى شـ كان حال
الى احوه والحائل اعم كما مر اتفاقي كلامه بن النحاس وصرح به المرادي شل
هل تضربان وهل تخشون وهل تخشين وهل تضربن وهل تضربن بحذف
الواو واليا لالتقا الساكنين وبقيت الضمة والكسرة دالة على المحذوف
شـ يكون معربا تقديرا اشار له ابن هشام في التوضيح بنحو لتبلون واما
ترين ولا تتبعان وحمله على السهو من جا بعده اذ كون الاعراب تقديريا
في نحو لتبلون ظاهر لان حذف نون الاعراب فيه بسبب نون التاكيد بخلاف

اما ترين لان حذف نون الاعراب لدخول اما الشرطية قبل دخول نون
التاكيد وكذا في لا تتبعان حذف النون للجازم وهو لا ثم دخله نون
التاكيد فالاعراب فيهما لفظي لا تقديري قال التفتازاني اصل ترين
ترئيين فحذفت الهمزة بعد نقل الحركة الى ما قبلها ثم كسرة الياء ثم
الياء فصار ترين فادخل عليه اما وحذف النون علامة للجزم ثم
ادخل عليه نون التاكيد وقد اخطا من قال حذف النون لنون التاكيد
لانه لا يلحقه قبل دخول اما عليه لان نون التاكيد لا تدخل الا على ما فيه
معنى الطلب انتهى ملخصا فكون الاعراب تقديريا انما يكون لو حذف نون
الاعراب بسبب نون التاكيد ثم يدخله الجازم فيصير جزمه تقديريا
لعدم ما يحذف منه في اللفظ وليس كذلك ولم يقل احد ان جزم لم يضربا
تقديري هذا ولولا ما في شرح الفريدة للشارح من تمثيله لما ذكر بما
مثل به ابن هشام مع زيادة قوله تعالى ولا يصدنك عن ايات الله لحملنا
الاطلاق ههنا على ما اذا لم يحذف الجازم نون الاعراب قبل نون التاكيد
وان كان تكلفا ش لما تقدم من قوله لمعارضة شبهه بالاسم بما يقتضي
البناء وهو النون التي هي من خصائص الافعال وظاهره ان هذا كالذي
مر علة للبناء وقوله فيما مر وبنائه على الفتح الى آخره وهنا وبنائه على السكون
حملا على الماضي علة لما بني عليه وقد صرح ابن النحاس فيما مر ان علة البناء
في الاول عند سيبويه هو التركيب كخمسة عشر وصرح ابن ابي الربيع ان علة البناء
في الثاني شبهه بالماضي كما مر ايضا قال لان رجوعه الى اصله لشبهه بما هو
من جنسه اقيس واولى انتهى على انه اذا عورض الشبه بدخول النون المختص
بالافعال عاد الى البناء ولم يات التفصيل في الاول بين المباشر وغيره

لان من علل بناءه بدخول النون المؤكدة قال بالبناء مطلقا كما مر عن ابن
النحاس فالاولى حذف قوله فيما مر لمعارضة والاكتفاء بالتركيب في البناء
وما بني عليه في الاول وبالحمل على الماضي في الثاني ولو جعل علة المقدر
كما ذكرناه سابقا لا يصفو عن الكدر فتامل وهذا البحث لم ار من تكلم
عليه ش وجوبا اشار الى ان المراد بالاستحقاق ما هو بالفعل وبالحصول
كقولك فلان يستحق الاكرام في حال اكرامه لا ما هو بالقوة كما اعترض
ابن هشام حيث قال هو غير واف بالمراد لان الاستحقاق لا يستلزم الاعطا
تقول فلان ممنوع مما يستحقه فالاولى بدله واجب له البناء واجاب
ابن الصائغ بان الواضع حكيم يعطي الاشيا ما تستحقه ش المفتقرة
اليه اي الى الاعراب وهي الفاعلية والمفعولية والاضافة ش لا تعتوره
اي لا تتداول الحرف لعدم استقلاله بالمعنى ش ونحو ليت بالنون
اي كلمة ليت هو على ما في شرح الفريدة من قول ابي طالب ليت شعري
مسافر بن ابي عمرو وليت يقولها المحزون ش على تجرده اي مبني على
سلبها من معنى الحرفية بارادة لفظها فدخلت في عداد الاسماء ش يتضمنها
من التمني وهو طلب الشيء المستبعد ان يسكنا قال ابن هشام يشعر بان ثمة
حركة كانت موجودة فالاولى بدله السكون انتهى قلت هو مثل قولهم
سبحان الذي صغر جسم البعوض وقولهم المبتدأ المجرد الى اخره بتنزيل
الامكان منزلة الوجود كقوله تعالى امتنا اثنتين بتسمية العدم الاصلي
اماتة ولو قرء هكذا يسكنا مثل يطهر ويطير لاستقام واندفع الاعتراض
فافهم ثم المراد بالاصل هنا الراجح قال في النكت لم يذكر ان غيره ينوب
عنه كما ذكر نظيره في الاعراب فربما يوهم عدم ذلك هنا وليس كذلك

فينوب

ينوب عن السكون الحذف في الامر المعتل ولام المثنى او جمع او مخاطبة وعن الفتح الكسر في نحو لا مسلمات والياء في نحو لا مسلمين ولا مسلمين لك والالف في نحو لا وتران في لبلة وعن الكسر الفتح في سحر على راي من يقول ببنائه وعن الضم الواو والالف في يا زيدون ويا زيدان وقد بين ذلك ابن هشام في الشذور انتهى ش لخفة السكون فلا يعدل عنه الا لسبب ولان الاصل عدم الحركة فوجب استصحاب ما لم يمنع منه مانع واذا عدل الى الحركة قدم الاخف فالاخف وذلك الفتح ثم الكسر ثم الضم ولان الحركة زيادة فلا ينبغي تكلف زيادة بغير معنى ولان البناء ضد الاعراب والاصل في الاعراب الحركة فيكون الاصل في ضده ضد الحركة والحركة في المبنيات نائبة عن السكون قاله في شرح الفريدة وزاد في المصاعد ولان البناء يكسب الكلمة ثقلا فناسب ذلك اصالة البناء على السكون ش اي من المبني اي من حيث هو هو ش وذلك لسبب اي العدول عن السكون الاصل الى الحركة لاحد اسباب الهرب من التقاء الساكنين كاين وكيف وحيث وهولا ولزوم الابتداء بالساكن لفظا كما في الكاف التي بمعنى المثل ومثله الحروف الاحادية كالباء واللام او حكما كما في كاف الضمير نحو ضربتك لانه منفصل حكما فلزم الابتداء بالساكن حكما لو لم يحرك وعروض البناء كالمنادي والظروف المقطوعة عن الاضافة ولا رجل وخمسة عشر وعلى هذه الاسباب الثلاثة اقتصر المفصل وزاد الشارح عليه في المصاعد التفصيل له على غيره كالماضي بني على الحركة تفضيلا له على فعل الامر نقله عن البسيط ش وواو العطف وسياتي فائدة التمثيل بالثلاثة في كلامه ش وكانت اي الحركة ش للخفة او اتباعا لحركة الهمزة لان الساكن لا يعد حاجزا حصينا ش والثاني لمشابهته المضارع والاولى ما ذكره في المصاعد

وقد تقرر ان الحركة تنوب عن السكون في البناء كما نابت عنها في الاعراب وذكره الجلال في مفتاح الاعراب قال الرملي هذا فهو نائب النائب وفرع الفرع منه

من ان تحريكه لتفضيله على فضل الامر كما مر انفا او ما ذكره غيره من مشابهته
الاسم في وقوعه موقعه في عمرو زيد قام اي قائم لان اعراب المضارع عارضي
لشبهه الاسم كما ذكره سابقا فلا يقرب غيره من الاعراب كما لم يقرب مشابهة
اسم معرب باسم مبني من البناء لان بناءه بشبهه الغير واعلم ان شبه المضارع
تام من وجوه فاعرب بخلاف الماضي لادنى شبه فاعطي الحركة ولم
يعرب تعادلا ش تقول رجل ركب جاءني مثال لوقوعه صفة هو مما بعده
نشر على ترتيب اللف ش لما تقدم اي للخفة ش والثالث اي واو العطف
ش تعذر مطلقا اي في الالف وغيره ش كما قال الجمهور لان النطق بالحرف
موقوف على حركته كبا بكر او على حركة ما قبله ككاف فرا او على لين قبله يجري
مجرى الحركة كباء دابة ودويبة واذا فقد ما ذكر تعذر النطق به قال بعضهم
ومن انكره فقد كابر المحسوس ش في غير الالف والتعذر في الالف اتفاقا
ش كما اختاره السيد اي الشريف المشهور الجرجاني قال في حواشي الكشاف
والحق جوازه ومن قال بالامتناع لا يسمع منه الا حكاية عن لسانه واذا استقرئ
لغة العجم وجدت فيها الابتداء بالساكن المدغم لا سيما في لغة خوارزم الا
انه غير واقع في لغة العرب انتهى ش العلامة الكافيجي هو ابو عبد الله
الرومي من اكابر مصر المحروسة وقد يقال ايضا الكافياجي بزيادة الف وجيم
في النسبة الى كافية ابن الحاجب لكثرة قراءتها وترجمه المحقق ابن حجر بانه كان
متضلعا من العلوم النقلية والعقلية متدينا كثير البكاء عند قراءة القرآن
انتهى قال العلامة المذكور في شرح القواعد فان قلت الابتداء بالساكن
ممكن اولا قلت الحق فيه التفصيل بان يقال ان كان السكون لازما لذاته فممتنع
كالالف والا فممكن لكنه لم يقع في كلامهم لسلامة لغتهم عن البشاعة انتهى وقال

بعضهم

بعضهم هو ممكن غير واقع بل لاستثقال الضمة الى آخره ويجوز ان تعلل
بالخفة ايضا قال ابن النحاس كل كلمة على حرف واحد مبنية يجب ان تبنى
على حركة تقوية لها وينبغي ان تكون الحركة فتحة طلبا للتخفيف فان
سكن منها شيء كالباء في غلامي فطلبا للمزيد للتخفيف انتهى هذا
ومما بني على الفتح ما ركب تركيب المزج من العدد كاحد عشر او من الاحوال
كقولهم فلان جاري بيت بيت واصله بيتا لبيت اي ملاصقا فحذف الجار
وهو اللام وركب الاسمان وعامل الحال الحال منا في جاري من معنى
الفعل فانه في معنى يجاورني وقالوا ايضا تساقطوا اخول اخول بالخاء
المعجمة اي متفرقين او من الظروف زمانية او مكانية كقولهم فلان يأتينا
صباح مساء والاصل صباحا ومساء اي كل صباح ومساء فحذف العاطف
وركب الظرفان فان قصد التخفيف قال الشاعر ومن لم يصرف الوشاة
عنه صباح مساء يبغوه خبالا وكقولهم سهلت الهمزة بين بين والاصل
بينها وبين حرف حركتها فحذف المضاف اليه والعاطف وركب الظرفان
ذكره في شرح الفريدة ومنها امس مبني على الكسر في لغة الحجاز بين اذا اريد
به معينا وهو اليوم الذي قبل يومك وانما بني لشبهه بالحرف بتضمنه
معنى ال لانه معرفة بغير اداة ظاهرة بدليل امس الدابر في النكت قال ابن
هشام قد يتوهم من ظاهر اطلاقهم انها بمنزلة اين وحيث في بنائهما
بغير شرط وليس كذلك بل لبنائها شروط ان يراد بها معين وهو اليوم
الذي قبل يومك بخلاف ما اذا نكرت نحو جئتك امسا وان لا تعرف
بال نحو كان لم تغن بالامس وان لا تضاف نحو مضى امس لنا وان لا تصغر
قال نجم الدين السخاوي في تعقيب الدماميني [illegible]
وان لا تجمع وقد تعرض الشرط الاول في الشذور واهمل الباقي ويمكن احدها

[illegible] قوله سوال الشيخ في حال التكسير قال [illegible] فانه [illegible] لا يتكبر [illegible] التصغير [illegible] فاذا زهد [illegible] بني فاذا زهد [illegible] ذكره الناظم في التدريب [illegible]

من المثال فانه مجرد من ال والاضافة مفرد مكبرا انتهى وفي الجامع
وبعض العرب يقول رايته امس بالتنوين لانه لما بني على الكسر شبه بالاصوات
نحو غاقٍ ومنهم من يتركه على كسره معرفا بال فيقول رايته الامس ومنهم من
يبنيه على الفتح فيقول ذهب امس بما فيه وما رايته مذ امس وبنو تميم يكسرونه
في النصب والجر ويرفعونه في الرفع بلا تنوين فيقولون ذهب امس بما فيه
وما رايته مذ امس ذكر ذلك سيبويه وتثنيته امسان وجمعه اموس
مثل فلس وفلوس انتهى ش وجير في المغني جير بالكسر على اصل التقاء
الساكنين كامسِ وبالفتح للتخفيف كاين وكيف حرف جواب كنعم ش على اصل
التقاء الساكنين لان الاصل فيما حرك منهما الكسر قال الشارح في التدريب
نقلا عن البسيط لان الضم والفتح يكونان بغير تنوين ولا معاقب له
من ال والاضافة فيما لا ينصرف فالتحريك بهما يلبس بما لا ينصرف واما
الجر فلا يكون الا بتنوين او معاقب له فلا يقع لبس بالتحريك به والتحريك
بغير الملبس اولى ولان الجر والجزم نظيران لاختصاص كل منهما بنوع فاذا
احتيج الى تحريك سكون الفعل حرك بحركة نظيره وحمل بقية السواكن
عليه ولان الكسرة بين الضمة والفتحة في الثقل فالحمل على الوسط اولى
ولان الكسرة اقل من الضمة والفتحة لوجودهما في المنصرف وغير المنصرف
وفي الفعل والكسرة لا تكون الا في المنصرف فهي شبيهة بالوقف الذي هو
مقابل الاعراب فحرك بها انتهى وقال بعضهم لانك لا تتوصل الى التلفظ
بالساكن الثاني الا بكسرة خفية على الحرف الاول يحس بها عند النطق كما
في نحو بكرٍ ونهرٍ في الوقف ولما كان الكسر من جنس حرك بالكسر ليوافق
الوضع الطبع انتهى فان خولف هذا الاصل فلعارض يقتضي العدول عنه

وممّا بني على الكسر العلم المختوم بويه كسيبويه
وباب فعالِ اسم فعل الامر كنزال ودراك
[illegible]

مذكور

مذكور في شافية ابن الحاجب وغيره فان قيل يندفع التقاء الساكنين
بتحريك الاول فلم لم يبن على السكون الذي هو الاصل يجاب
بان لنا اصلاً اخر وهو تحريك الساكن الثاني لان الثقل يحصل
عنده كما كان في تكسير الخماسي وتصغيره فان الحذف يكون في الحرف
الاخير اذ الكلمة لا تزال سهلة حتى تنتهي الى الاخر وكذا الجمع بين الساكنين
فلا يكون التغيير في الاول الا لمرجح وقيل الاصل تحريك الاول
لان به التوصل الى النطق بالثاني فهو كهمزة الوصل وقيل الاصل تحريك
ما هو طرف سواء الاول ام الثاني لان الاخر محل التغيير ش مسند
هو ساقط في اكثر النسخ غفلة من الناسخ لان ظاهر قوله الاتي وقد
علم مما مثلت به الخ يقتضي انه لا بد من ذكره قال ابن الدهان في الغرة ليس
في الحروف ما هو مبني على الضم غير منذ وقد بني حرف اخر على الضم
وهو رب في لغة قوم نقله عنه الشارح في التدريب ش تشبيها بقبل
وبعد في الظرفية والافتقار الى الاضافة ش في الثلاثة اي الاسم
والفعل والحرف لخفة السكون وكون الفتحة اقرب الحركات اليه ش
لا يكون في الفعل لثقلها ونقل الفعل بل كانا في الاسم والحرف ش
اثقل الحركات الضمة ثم الكسرة ثم الفتحة قال رجل للخليل لا اجد من
الحركات فرقا فقال الخليل ما اقل من بين افعالك اخبرني با خف الافعال
عليك فقال لا ادري قال اخف الافعال عليك السمع لانك لا تحتاج
فيه الى استعمال جارحة انما تسمع من الصوت وانت تتكلف في اخراج
الضمة الى تحريك الشفتين مع اخراج الصوت وفي الكسرة الى تحريك
جانب الفم مع اخراج الصوت فما عمل فيه عضوان اثقل مما عمل فيه عضو

اي الحجازية او الرافعة والداكنة شا دا لا دليل عليه ... منه

نقله الزجاجي في كتاب الايضاح ش لما كان المبني على الفتح اكثر اخص به تعادلا بتخفيف ما يكثر والمبني على الضم اقل من المبني على الكسر اذ لم يبن عليه الا حيث ونحوه من الظروف وغيرها اي في بعض الاحوال والمنادى وبعض الضماير ومنذ جعل الاثقل للاقل لقلة دورانه فبقي الكسر المتوسط لما بني عليه المتوسط ش نحو ش بوزن قم امر من ونى يني ش وفيه نظر لان الاول مبني على حذف اخره والحركة فيه حركة عين الفعل والثاني مبني على السكون والضمة عارضة للاتباع كما يجوز فتحه للخفة وكسره لاصل تحريك الساكن كما هو شان المضاعف المضموم العين كمد قال الشارح في المصاعد لم يوجد الضم في جنس الفعل الاعرابا في بعض الاحوال وذلك لانه اثقل من الاسم فنحي في الغالب عن الضم لئلا يكثر الثقل وقال في التدريب نقلا عن ابن الدهان ليس في الافعال ما هو مبني على الضم واما ضربوا فالضمة عارضة للواو والعارض لا يعتد به كما في حركة التقاء الساكنين ولذا لم يرد المحذوف في نحو لم يقم الان ومثل ذلك مد فمن ضم وجماعة يعتد ون به بناء منهم الربعي انتهى ت اعلم عادتهم انهم اذا اعتنوا بشان امر يقدمون قبله كلمة اعلم تنبيها على ان ما يلقى الى السامع مما ينبغي ضبطه وقد يقولون في الاخر لا في الاول فاعلم ذلك او فاعرفه او فاحفظه او نحوه للتنبيه المذكور ايضا ولعله اشار هنا الى التنبيه على حسن تعريف التسهيل للاعراب فانه بين عمومه بقوله من حركة او حرف الى اخره ولم يورد لفظ الاختلاف فيه فتخلص من الاعتراض عليه بالاسم في اول التركيب ولم يورد فيه ايضا لفظ الاخر فتخلص من الاعتراض بنحو مسلمين بان الاخر هو النون والاعراب قبله ويحتاج الى

الجواب

الجواب بان النون فيه كالتنوين لا يخرج ما قبله عن ان يكون اخرا
ومن الاعتراض باثني عشر فان الاعراب في الحشو وان اجاب بن هشام
في حواشي التسهيل بان عشر حال محل النون والنون بمنزلة التنوين
وهو لا يخرج ما قبله عن كونه اخرا ومن الاعتراض بالحركة المنقولة
في الوقف نحو هذا بكر ومررت ببكر لانها حركة اعراب لا في الاخر
واجاب بن هشام بان هذه حالة عارضة وهذه كلها واردة
على ابن الحاجب في قوله الاعراب ما اختلف اخره به ليدل على المعاني
المعتورة عليه وعلى ابن هشام في قوله الاعراب اثر ظاهر او مقدر يجلبه
العامل في اخر الاسم المتمكن والفعل المضارع ش ان الاعراب هو
منقول اما من اعرب اي بينه اذ الاعراب يبين معنى الكلمة ومنه الحديث
والثيب يعرب عنها لسانها اي يبين اومن عربت معدة الفصيل
اذا فسدت والهمزة للسلب كاشكيت الرجل اي ازلت شكايته لان الاعراب
يزيل الالتباس اومن قولهم امرأة عروب اذا كانت متحببة الى زوجها
لان المتكلم بالاعراب يتحبب الى السامع اومن اعراب الرجل اذا تكلم بالعربية
لان المتكلم بالاعراب موافق للغة بخلاف المتكلم بغيره لان اللغة الفاسدة
ليست من العربية وكذا نقل عن الحسن رضي الله تعالى عنه اذ الحن استغفر يقول
كذبت على العرب والكاذب يحتاج الى الاستغفار ش مقتضى العامل
بفتح الضاد اي ما يقتضيه العامل وهو المعنى الحادث بالتركيب من الفاعلية
والمفعولية والاضافة واعترض قطرب على النحاة في جعلهم الاعراب
للدلالة على المعاني بانه قد يتفق الاعراب ويختلف المعنى وبالعكس فمن
الاول ان زيدا اخوك ولعل زيدا اخوك وكأن زيدا اخوك ومن الثاني

لانهما مشتقان من العم والخال فلما صارتا مما ذكر لقبا للاعراب ولم يكن
للبناء عامل يحدثه يشتق له منه القاب جعلت القابه الضم والفتح
والكسر والوقف وقال ابو البقا في اللباب انما خصوا الاعراب بذلك
لان الرفع ضمة مخصوصة والنصب فتحة مخصوصة وكذلك الجر والجزم
وحركة البناء حركة مطلقة والواحد المخصوص من الجنس لا يسمى بالجنس
كالواحد من الادميين اذا اردت تعريفه علقت عليه علما كزيد وعمرو
ولا تسميه رجلا لاشتراك الجنس في ذلك فضمة الاعراب كالشخص
المخصوص وضمة البناء كالواحد المطلق الثانية قال ابن النحاس
اختلفوا هل يطلق على المعرب مضموم مثلا او على المبني مرفوع ام لا
على ثلاثة اقوال فقيل لا اذ المراد الفرق وذلك بعدمه وقيل يجوز مجازا
للقرينة وقيل يجوز اطلاق اسماء البناء على الاعراب لا العكس انتهى وقال
شارح الفصول تسمية المبني المضموم مرفوعا لا يراه محققوا البصريين
وقد استعمله بعض الكوفيين الثالثة اختلفوا في حركات الاعراب هل
هي سابقة على حركات البناء واصل لها ام بالعكس ام كل اصل في موضعه
فذهب قوم الى الاول لان حركات الاعراب دوال المعاني الحادثة
بعلة بخلاف حركات البناء قال الشريف في حاشية الكشاف فحركات
الاعراب مع طريانها اقوى من حركات البناء مع دوامها لان الاولى علم
المعاني المعتورة والاخلال بها يفضي الى الالتباس بخلاف الثانية و
ذهب قوم الى العكس للزوم حركات البناء وانتقال حركات الاعراب
واللازم اصل للمتزلزل وضعف بان الانتقال لمعنى خلا عنه اللزوم
وذهب قوم الى الثالث لان العرب تكلمت بالاعراب والبناء في اول وضع


الكلام

الكلام وكل منهما له علة غير الاخرى قال الاندلسي وهو الصحيح الرابعة
اختلفوا في ان الحركة تحدث بعد الحرف او معه او قبله مذاهب
قال ابن جني والاول مذهب سيبويه قال الفارسي وسبب
الخلاف غموض الامر وشهد للاول الذي جزم به كثيرون من النحاة
وجودنا اياها فاصلة بين المثلين مانعة من الادغام نحو ملل وطلل
كما يفصل الالف بينهما نحو الملال فلما لم يدغم دل على ان بينهما حاجزا
وليس الا الحركة وهذا يفسد قول من قال انها قبله اذ لو كانت قبل الحرف
لما حجزت عن الادغام قال ابو البقا في اللباب الحركة مع الحرف لا قبله
ولا بعده لان الحرف يوصف بالحركة فيقال متحرك كما يقال ممدود ومجهور
ومهموس الى غير ذلك فكانت معه لان الصفة العرضية لا تتقدم الموصوف
ولا تتاخر عنه اذ في ذلك قيامها بنفسها ولانها لو لم تكن معه لم تقلب
الالف اذا حركتها همزة ولم تخرج النون من طرف اللسان اذا حركتها
بل من الخيشوم قال ابن جني ومما يقوي قول من قال ان الحركة تحدث قبل
وفيه انه لا مانع ان تكون الحركة الحادثة بعد الحرف نزيلها عن الكسرة
الحرف اجماع النحويين على قولهم ان الواو في نحو يعد حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة
ولو كانت الحركة بعد الحرف كانت الواو في يوعد بين فتحة وعين وهكذا
قال وهذا سمع وضوحه لا يصلح دليلا على موضع الخلاف لان مداره على
حس النفس واجماعهم في مثله لا يكون حجة هذا ولكل مرجحات ومعارضات
موضع بسطها المبسوطات الخامسة قال ابن الدهان في الغرة انما كانت
الحركات ثلاثا لان الحروف التي اصولها ثلاثة الالف ومخرجها اقصى الحلق
فاخذت الفتحة منها والياء من وسط اللسان فاخذت الكسرة منها
والواو من بين الشفتين فاخذت الضمة منها انتهى قال ابو حيان في شرح

وايضا فانها اذا اشبعت الحركة نشأ منها حرف وكذلك الدنا
وايضا منه حرف اخر
والحرف قاربه من الحركة

التسهيل اختلف النحاة في الحركات الثلاث اهي ماخوذة من حروف
المد واللين ام لا فذهب الاكثرون الى ان الفتحة من الالف والضمة
من الواو والكسرة من الياء اعتمادا على ان الحروف قبل الحركات والثانية
ماخوذة من الاولى وذهب بعض النحويين الى ان هذه الحروف
ماخوذة من الحركات الثلاث الالف من الفتحة والواو من الضمة
والياء من الكسرة اعتمادا على ان الحركات قبل الحروف وبدليل ان هذه
الحروف تحدث عند هذه الحركات اذا اشبعت وان العرب قد استغنت
في بعض كلامها بهذه الحركات عن هذه الحروف اكتفاء بالاصل عن فرعه
وذهب بعض النحويين الى انه ليست الحروف ماخوذة من الحركات ولا
العكس اعتمادا على ان احدهما لم يسبق الآخر وصححه بعضهم انتهى قال
ابن جني ما في ايدي الناس من الحركات في ظاهر الامر ثلثة الضمة
والكسرة والفتحة وفي الحقيقة ست لان بين كل حركتين حركة وقال
صاحب البسيط جملة الحركات المتنوعة اربع عشرة حركة ثلاث للاعراب
وثلاث للبناء وثلاث متوسطة فبين الضمة والفتحة الحركة قبل الالف
المفخمة في قراءة ورش نحو الصلوة والزكوة والحيوة وبين الكسرة
والضمة حركة الاشمام في نحو قيل في قراءة الكسائي وبين الفتحة
والكسرة الحركة قبل الالف الممالة نحو رمى والعاشرة حركة اعراب تشبه
حركة اعراب تشبه حركة البناء وهي فتحة ما لا ينصرف في حال الجر على
مذهب من جعلها حركة اعراب والحادية عشرة عكس هذه وهي ضمة
المنادى وفتحة لا رجل والثانية عشرة حركة الاتباع والثالثة عشر
حركة التقاء الساكنين والرابعة عشر حركة نحو غلامي على القول باعرابه

قال ابن جني ويدل على ان هذه الحركات
بعض بها اعتداد سيبويه بالف الامالة
والذي يتقدم حرف بعد الالف الفتح
ما فيها نشر

فائدة

فانه جيء بالحركة لتصحيح البناء وليست باعراب ولا بناء قال وانما لقبت الحركات بهذا اللقب لانها تطلق الحروف بعد سكونها فكل حركة تطلق الحرف نحو اصلها من حروف اللين فاشبهت بذلك انطلاق المتحرك بعد سكونه وقال المهلبي في نظم الفرائد عددنا جملة الحركات ستا وستا بعدها ثم اثنتين فاعراب ثلاث او بناء ثلاث او ثلاث بين بين ومشبهتان والاتباع حاد واخرى لالتقاء الساكنين وواحدة مذ بذبة ترددت لدى اخواتها في حيز بين الثناء دست قال ابن القيم في بدائع الفوائد نقلا عن السهيلي قولهم متحرك وحركت الواو ونحو ذلك تساهل منهم فان الحركة عبارة عن انتقال الجسم من حيز الى حيز والحرف جزء من الصوت ومحال ان تقوم الحركة بالحرف لانه عرض والحركة لا تقوم بالعرض وانما المتحرك في الحقيقة العضو من الشفتين او اللسان او الحنك وقولهم ضم وفتح وكسر من صفة العضو ايضا قال ابن القيم وعندي ان هذا ليس باشد على النحاة فان الحرف وان كان عرضا فقد يوصف بالحركة تبعا لحركة محله فان الاعراض وان لم تتحرك بانفسها فهي تتحرك بحركة محالها فاندفع الاشكال جملة انتهى والمفهوم من كلام صاحب البسيط انفا ان المراد بالحركة ليست الانتقال المذكور بل ما هو شبيه به فحينئذ لا اعتراض عليهم فاحفظ هذه الفوائد التي ذكرها الى الاطالة اذ لا تجدها مجموعة في الكتب المتداولة المتداولة وانما جمعتها من متفرقات المصنفات وشرح الفريدة للشارح العلامة افاض الله تعالى على ضريحه كما كان سجال الرحمة والرفع والنصب اجمالا اعرابا المشهور في اعرابه درواية

ان الرفع وما بعده مفعول مقدم ولكن قال المحشي قد صرح
الشارح في الهمع كالرضي بمنع تقديم مفعول الفعل المؤكد بالنون وعلل
بان التاكيد للفعل يقتضي الاهتمام به وتقديم غيره عليه ينافي
ذلك وتخريجه على الضرورة لا يوافق مذهبه فيها اذ يمكنه ان يقول
اجمل الاعرابا ثم قال لعل المتجه تخريجه على الضرورة على مذهب غيره
انتهى اقول تتبعت ما عندي من الكتب فلم ار احدا تعرض لما
ذكره الرضي والشارح في النكت تكلم على هذا البيت ولم يتعرض له فللناظم
مجال المنع ش في هذه العبارة قلب قال ابن هشام والصواب
والجر قد خصص بالاسم وكذا قوله كما قد خصص الفعل بان ينجزما لان
الكلام في بيان مختص الاعراب ومشتركه لا في بيان خصائص الاسم
انتهى لكن هذا بناء على ما هو الاصل في لفظ الخصوص ومتفرعاته من
استعماله بادخال الباء على المقصور عليه من قبيل خص المال بزيد لكن
الشايع ادخالها على المقصور كما في قوله تعالى والله يختص برحمته من
يشاء بناء على تضمين معنى التميز او جعل التخصيص مجازا عن التمييز
مشهورا في العرف كما حققه السيد الشريف فعلى الشايع لا قلب فيما
قاله الناظم اي والاسم قد ميز بالجر من الفعل ش لامتناع دخول
عامله عليه نقل الشارح في المساعد عن بعض شراح الجمل ان السؤال
عن مبادى اللغات يؤدي الى التسلسل فلهذا لا ينبغي ان يسال لم
انفردت الاسماء بالجر والافعال بالجزم وانما ينبغي ان يسال عما كان
يجب فامتنع وهو جر الفعل المضارع بالاضافة لانه مرفوع واذا اضيف
اليه ظاهرا نحو هذا يوم ينفع وجزم ما لا ينصرف من الاسم وذلك انه لما

انتهى

اشبه الفعل واخذ حكمه فلم ينون ولم يخفض كان يجب ان يحمل فيه الخفض
على جزم الفعل بدل حمله على النصب ويكون ما لا ينصرف ساكنا في حال
الجر ويكون فيه ترك العلامة علامة واجاب الزجاجي عن عدم جر
الفعل بانه ليس من عوامله ما يدخل على الفعل الا الاضافة وهي اما
للملك او الاستحقاق والفعل لا يملك شيئا ولا يستحق فلا يكون فيه اضافة
ولا جر فان اضيف اليه ظاهرا فانما يضاف الى مصدره في المعنى بقرينة
عدم تاثير الاضافة فيه وعن عدم جزم ما لا ينصرف بانه قد ذهب
منه التنوين فلو ذهبت الحركة لادى ذلك الى ذهاب شيئين من
جهة واحدة وهو اخلال بالكلمة انتهى ولما تقرر لم يشتغل الشارح
ببيان وجه اختصاص الجر بالاسم وبين وجه امتناعه في الفعل
وكذا قوله فيما ياتي فلا يجزم الاسم لامتناع دخول عامله عليه لكن
يتوجه هنالك انه وان امتنع دخول عامله عليه فلم لا يجوز الجزم فيه
بالحمل على الفعل كما سبق بيانه فما ذكره الزجاجي اقطع للشبهة ثم
وهذا بتبيان دفع لما يقال اختصاص الجر بالاسم قد علم فيما مر من قوله
بالجر والتنوين البيت فذكره هنا تكرار واجاب ابن الصائغ
بما ذكره الشارح ص فارفع بضم في النكت قال ابن هشام في شرح الالفية
وشرح التسهيل هذا لا يجمع مع قوله ان الاعراب نفس الحركات والسكون
ونائبهما لان الضمة حينئذ نفس الاعراب وقولهم الرفع بالضمة يلزم
عليه كون الشيء علامة لنفسه او اجتماع اعرابين الرفع والضمة وكذا الباقي
وانما ينبغي هذا لمن يرى ان الاعراب معنوي انتهى اقول معنى قوله فارفع
الحق الرفع بالمعرب والرفع شامل للحركة والحرف فبالتقييد بالضم يخرج

الحرف فلا اشكال عليه واطلاق الضم على الاعراب قد علم وجهه
فيما تقدم ولما كان لانواع الاعراب علامات اصول وهي الضمة
للرفع والفتحة للنصب والكسرة للجر وحذف الحركة للجزم وعلامات
فروع نائبة عنها شرع في بيانها واعلم ان نائب الضمة الواو والالف والنون
ونائب الفتحة الياء والالف والكسرة وحذف النون في الامثلة الخمسة
ونائب الكسرة الياء والفتحة فيما لا ينصرف ونائب التسكين الحذف للحرف
ش بفتح اشار الى ان نصبه بنزع الخافض بقرينة السابق ذكره كذكر الله
عبده ليس ذكر منه وعبده مفعول ذكر وليس بضم السين جزء اي ليس
ش مثال لما ذكر من الرفع والنصب والجر واجزم بتسكين هو اولى
من قول بعضهم الجزم بالسكون لان المراد حذف الحركة ش في تبيين مواضع
النيابة اي قصدا وما سبق مثال يعلم منه بعض مواضع النيابة تبعا وهي
سبعة ابواب باب الاسماء الستة وباب المثنى وباب جمع المذكر السالم وباب
الجمع بالالف والتاء وباب ما لا ينصرف وباب الامثلة الخمسة وباب الفعل
المعتل الاخر وسياتي ذكر جميعها ان شاء الله تعالى لكن قال في النكت كان
الابتداء في ابواب النيابة بجمع المؤنث وغير المنصرف اولى كما في الكافية والتسهيل
لانهما اقرب الى الاصل بالجري عليه في حالتين وبان النيابة بحركة وقدم في
الكافية الكبرى غير المنصرف واخر جمع المؤنث انتهى ولما صنع الناظم هنا
فاعرفه من وارفع الاحسن كما قال ابن هشام فارفع بالفاء من ما من الاسماء
اصف ما موصولة متنازع فيه للثلث وعائده محذوف اي ما اصفه ومن
الاسماء بيان ما متعلق باصف في النكت كلام مصرح في ان اعراب هذه الاسماء
بالحروف وهو وان كان المتداول على الالسنة الان راي الاقلين والذي عليه

الجمهور

بحث نيابة الحروف عن الحركات

الاسماء الستة

الجمهور منهم سيبويه وصححه ابن مالك في التسهيل وابن هشام في شرحه
وابو حيان وسائر المتاخرين انها معربة بحركات مقدرة في الحروف
واتبع فيها ما قبل الآخر للآخر انتهى وقال في شرح الفريدة واعلم ان
في اعراب هذه الاسماء اثنى عشر مذهبا قررتها في شرح جمع الجوامع اقواها
مذهبان احدهما انها معربة بالحروف وهو مذهب قطرب والزجاجي
من البصريين وجرى عليه المتاخرون قال ابن مالك في شرح التسهيل
وهو اسهل المذاهب وابعدها عن التكلف والثاني وهو مذهب
سيبويه والفارسي وجمهور البصريين انها معربة بحركات مقدرة
في الحروف واتبع فيها ما قبل الآخر للآخر فاذا قلت قام ابو زيد فاصله
ابوُ زيد ثم اتبعت حركة الباء لحركة الواو فاستثقلت الضمة على الواو فحذفت
واذا قلت رأيت ابا زيد فاصله ابوَ زيد تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت
الفا واذا قلت مررت بابي زيد فاصله بابوِ زيد اتبعت حركة الباء فا
ستثقلت الكسرة على الواو فحذفت ثم قلبت الواو ياء لسكونها بعد كسرة وفي
التسهيل ان هذا المذهب هو الاصح ورجحه ابن قاسم لما في الاول من الخروج
عن الاصل اذ الاصل في الاعراب ان يكون بالحركات ومن عدم النظير اذ ليس
في المفردات ما يعرب بالحروف غيرها ولما يؤدي اليه من بقاء فيك وذي
مال على حرف واحد لان حرف الاعراب زائد ولا يوجد في المفردات ذلك
الا شذوذا ش منه ذو بمعنى الذي في لغة طي لان المشهور بناؤها وقد تعرب
بالحروف كقوله فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا ش وقيده اي ذو لابد
تحت الاسماء الموصوفة ش بكونه معربا اشار كما قال في النكت الى ان
ما في الكافية والعمدة احسن مما هنا لان الاحتراز انما هو عن ذو بمعنى

الذي اذ ابنت فاما على لغة اعرابها فانها تجري مجرى ذي بمعنى صاحب
فالتقييد بمعنى صاحب يخرجها مع انه مقصود دخولها وقد نبه على ذلك
في شرحي الكافية والعمدة وفي شرح الالفية لابن هشام زاد بن مالك
في الاسماء ذو والطائية في لغة من يعربها فتكون الاسماء حينئذ سبعة
انتهى تنبيه اشار بن الحاجب في الكافية الى هذا الشرط بالمثال بقوله
وذو مال وقال الشارح في النكت ويرد عليه انه يوهم اختصاص ذلك بذي
المضافة الى اسم جنس كما في مثاله وليس كذلك بل مثلها المضافة الى العلم
نحو انا اسد ذو بكة وجاري ذو قطرب اي صاحب هذا الاسم والى الوصف
نحو وفوق كل ذي علم عليم والى الجملة نحو اذهب بذي تسلم اي اذهب
في وقت صاحب سلامة ذكره بن هشام في شرح التسهيل ش منقوصا
والمراد به النقص اللغوي اي حذف الاخر وجعل ما قبله اخرا لا النحوي
الاتي بيانه نحو هذا فم ورايت فما ونظرت الى فم ش ومقصورا بان
يكون بالالف كالعصى نحو هذا الفما ورايت الفما ونظرت الى الفما ش
ومع تشديده اي الميم وظاهره منقوصا ومقصورا كالتخفيف ولم ارتصريحا
به ش واتباعها ظاهره عطف على ثلث فيشمل اتباع الفاء للميم صورة
التخفيف والتشديد ويدل له ما ذكره الشارح في المصاعد انه يتبع حركة
الفا للام في مرء وفم خاصة فان الميم والفاء يتبعان حركة الهمزة والميم
في بعض اللغات فيقال هذا مرء وفم ورايت مرءا وفما ونظرت الى مرء
وفم ولا ثالث لهما انتهى حيث لم يفرق في الاتباع بين تخفيف الميم وتشديده
ش بعيني امرء وابنم زيدت الميم في ابن للمبالغة فصار ابنم فان عينهما
تتبع لاميها في الحركات نحو ان امرء هلك ليس له ولد امرء سوء لكل امرء وفي المصا

ولا

ولا ثالث لهما في اتباع العين اللام فائدة الاتباع انواع حتى قال ابن جني
اياز في شرح الفصول قد اكثرت العرب من اتباع حتى صار كانه اصل يقاس
عليه انتهى فمنها اتباع حتى صار كانه اصل يقاس عليه انتهى فمنها اتباع حركة
اخر الكلمة لحركة اول الكلمة بعدها كقراءة الحمد لله بكسر الدال اتباعا لكسرة اللام
ومنها العكس كقراءة الحمد لله بضم اللام ومنها اتباع العين للفاء في نحو ترات
ومنها اتباع اللام للفاء في منذ اذ لا يعد النون حاجزا ومنها كسر الميم في
نحو منخر ومنها تنوين كلمة صحبت منونة نحو من سبأ بنبا وسلاسلا واغلالا
وحديث انفق بلالا ولا تخش من ذي العرش اقلالا ومنها ابدال الواو
في كلمة همزة لهمزة في اخرى كحديث ارجعن مازورات غير ماجورات والاصل
موزورات لانه من الوزر ومنها ابدال الواو في كلمة ياء لياء في اخرى كحديث
لا دريت ولا تليت والاصل تلوت لانه من التلاوة ومنها اتباع ضمير المذكر
لضمير المونث كحديث اللهم رب السموات السبع وما اظللن ورب الارضين
وما اقللن ورب الشياطين وما اضللن والاصل اضلوا لان الشياطين
من مذكر من يعقل وانث اتباعا لما قبله وكذا قوله صلى الله عليه وسلم في
حديث المواقيت هن لهن اصله لهم اي لاهل ذي الحليفة ومن ذكر معها
وانما قيل لهن اتباعا لقوله هن ومنها اتباع اليزيد للوليد في ادخال اللام
عليه وهو علم في قوله رايت الوليد بن اليزيد مباركا وغير ذلك ثم اعلم
انه عد من الاتباع حركة الحكاية قال ابو حيان في شرح التسهيل اختلفوا
في الحركات اللاحقة لذي في الحكاية فقيل هي حركات اعراب نشأت عن
عوامله وقيل ليست للاعراب وانما هي اتباع للفظ المتكلم على الحكاية وقال
ابو الحكم الحسن بن عبد الرحمن الخضراوي حركة المحكي في حال حكاية الرفع

١

منهم من يقول انها للاعراب لأنّه لا ضرورة في تكلف تقدير رفعه مع وجود اخرى وانما قيل به في حالة النصب والجر للضرورة ومنهم من يقول انها لا للبناء ولا للاعراب حملا على حالة النصب والجر قال وهذا اشبه بمذاهب النحاة واقيس بمذاهب البصريين الا ترى انهم ردوا على الكوفيين في اعتقادهم الرفع في خبر ان واخواتها وفي اسم كان واخواتها على ما كان عليه قبل دخول العامل انتهى نقله الشارح في المصاعد فرحه الميم منه بانا قال بن هشام يوهم ان الميم هي الاصل والاعراب بالحروف عرض بعد ذهابها وليس كذلك بل الاصل فوه حذفت لا مه اعتباطا فتارة تبدل العين ميما وتارة لا فحقه ان يقول وفوه ان لم يبدل من واوه ميم ثم قال استعمل حيث للزمان والمعنى وقت مفارقة الميم وهو راى ابي الحسن والمشهور كونها للمكان انتهى قوله اخ حم كذلك مبتدا وخبر وهذه الالفاظ معارف كما قاله ابن هشام لان المراد بها اللفظ ش قريب الزوج من امه وعصبته قاله الهندي وربما يطلق على اقارب الزوجة كما قاله المرادي قيل وعلى اطلاقها على اقارب الزوجة قيل لام الزوج حماة وحما بالقصر وقيل الحم من قبل الزوجة خاصة والختن من قبل الزوج والصهر يعمهما ش قوله اخ بالهمز والثاني بوزن دلو والثالث بهمزة بعد فتح وفيه لغة اخرى ذكرها في النكت وهي حماء بوزن خباء ش ذلك اي المذكور ش وفي اي التسهيل ش كذلك اشار الى حذف الخبر بقرينة السابق واعلم ان ابا وما بعده منقوص واوي بدليل ابوان واخوان وحموان وهنوان والثلاثة الاول مفتوحة العين لجمعها على افعال كاباء واخاء واحماء وقياس فعل صحيح العين ان يجمع على افعال كجمل واجمال واما هن فلم يسمع فيه اهنا

نقل الشارح عن بن يعيش ان حذفها ... لتشبيهها بحرف العلة ... وفيها من ... الخ ... كحرف العلة منه

ولنا البدل ... باد ... القياس ... انها ... الخ ... منه

وتبين في النكت ... لغات ... منه

حمء

حتى يستدل به على تحريك عينه وان ذو من اللفيف المقرون فاصله
ذوو بوزن قوس عند بن كيسان وفلس عند الخليل قيل المحذوف
الواو الثانية قال ابو حيان وعليه اهل الاندلس وقيل الاولى وفوه لامه
هاء وعينه واو بدليل افواه وعينه ساكنة لان الاصل السكون ولا دليل
على الحركة ش عن اسماء الاجناس كما ان فلانا وفلانة كنايتان عن الاعلام
في الصحاح الهن كلمة كناية ومعناها شيء تقول هذا هنك اي شيئك
ش يستقبح ذكره من العورة والاخلاق الذميمة ش الفرج خاصة
قاله بن الدهان كثرت الكناية به عن الفرج نقله المحشي ش من
تعزّ الحديث قال بن هشام تعزا بالزاء المعجمة المشددة اي انتسب واعضوه
بفتح الهمزة امر من اعض اي قولوا له اعضض اي تمسك بهن ابيك الذي
انتسبت اليه عنا ان ينفعك ونحن لا نجيبك الى ما تدعونا اليه من القتال
الباطل ولا تكنوه بفتح التاء وسكون الكاف اي لا تذكروا الكناية الذكر
وهو الهن بل صرحوا انتهى نقله عنه المحشي فائدة قول بن الحاجب
في الكافية وهنوك يوهم مساواته لبقية الاسماء وليس كذلك قال
الناظم في شرح التسهيل جرت عادة كثير ان يذكروا الهن مع هذه الاسماء
غير منبهين على قلة اعرابه بالاحرف فيوهم المساواة فمن لم ينبه على قلته
فليس بمصيب وان حظى من الفضل باوفر نصيب انتهى ش كقوله
اي روبة يمدح عدي بن حاتم الطائي الصحابي الجليل اي اقتدى عدي بابيه
حاتم في الجود ومن يشابه اباه ويحاكيه في صفاته فما ظلم في هذا الاقتداء لانه
اتى بالصواب ووضع الشيء في محله والشاهد فيه استعمال اب في الموضعين
منقوصا معربا بالحركة ش اي اب واخ وحم في النقص حكى الاندلسي في شرح

المفصل فضر هن قال ابن هشام لم اقف على ذلك لغيره فر من نقصهن
فيه تخالف الضميرين الموهم لتخالف المرجع وتقديم من مجرورها على اسم
التفضيل وهو ضرورة كقوله فاسما من تلك الظعينة املح ش قد بلغا
في المجد غايتاها نسبه الجوهري الى ابي النجم وقيل لرؤبة وقبله واها
لسلمى ثم واها واها هي المنا لو اننا نلناها يا ليت عينها لنا وفاها بثمن
نرضي به اباها والشاهد في اباها الثالث فانه مجرور بالحركة تقديرا
وفي غايتاها شاهد لاستعمال المثنى بالالف في النصب ش المتقدم
اشار الى ان الاشارة بذا الى الاعراب بالحروف بقرينة المثال ولان
الباب عقد له لا الى الاعراب الاخير وان كان قربه يوهم ذلك فان
يضفن قال ابن هشام لا حاجة الى شرط الاضافة في ذو وذي الفم
بلا ميم لانهما لا يكونان الا مضافين بل هو مفسد لايهامه ان لهما يفردان
ويختلف الحكم وليس كذلك وقال ايضا ان ذو الطائية على رايه اذ التزم
لا تضاف اصلا وتعرب هذا الاعراب انتهى والعذر للناظم انه بنى الشرط
على التغليب ش لا لليا قيل لا عاطفة على مقدر والتقدير ان يضفن لسائر
الاسماء الظاهرة والمضمرة لا لليا وفيه تامل قال ابن هشام لا حاجة
الى قوله لا لليا في ذو لانها لا تضاف الى اليا بل ولا الى الضمير اصلا انتهى
انتهى والعذر ما مر ش لا لياء المتكلم لم يقيده الناظم بذلك وان قيده
ابن الحاجب لقول ابن هشام ان التقييد به حشو اذ ليس لنا ياء يضاف
اليها الا وهي ياء المتكلم ش بحركات ظاهرة نحو جاءني اخيك وابنيك
وحميها وهذا فوتير وهنيئة ودوى مال وهكذا ش معزوة في النكت وقد
اخل بذكر هذين الشرطين في جميع كتبه واستدركها ابو حيان وابن هشام

وقيل الالف للاشباع اذ او معنى التثنية وضمير غايتاها للعلى وانثه حملا للمجد على الرفعة لحج له الفاقية انتهى

وسائر

وسائر المتأخرين وزاد ابن الصائغ شرطا ثالثا وهو ان لا ينسب اليها
انتهى ش اعرابها اي التثنية والجمع تقول جاءني ابوان واخوان وحموان
ورايت ابوين واخوين وحموين وجرها بالياء ايضا وفي جمع المكسر جاءني
اباك واخوتك بالاعراب بالحركات وكذا في النصب والجر وفي جمع المذكر
السالم جاءني ابون واخون ورايت ابين واخين وكذلك حمون وذوون
قال ابن هشام ولم يسمع في بقية الاسما نقله عنه المحشي تنبيه
تقول جاءني ابوك يحتمل انه مفرد رفعه بالواو ويحتمل انه جمع اصله ابون
حذف النون للاضافة ورفعه بالواو ايضا ومثله اخوك ويفرق بالوصف
تقول في الاول اخوك الكريم وفي الثاني اخوك الكرام وتقول رايت
اخيك في الجمع وهو ايضا حالة الجر في الافراد ويميز بهما فيقال ٥ ما طالح
للجمع والافراد ٥ اعرابه بالواو لا لفظان ٥ ما جامع تنصبه كالجر في ٥ افراده
اذ يتساويان ٥ واعرف جوابه مما ذكرته مرة بالالف ارفع المثنى في النكت قال
ابن قاسم ذهب سيبويه ومن وافقه الى ان اعراب المثنى كالاسما الستة
بحركات مقدرة في الالف والياء ويعجب لابن مالك كيف اختار مذهبه
في الاسما الستة في بعض كتبه ولم يختره في المثنى في شيء من كتبه وهو ان
ضعف قول سيبويه بانه يلزم منه ظهور النصب في الياء لخفته وقلبها
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فقد اجاب ابو حيان عن الاول بانهم لما
جعلوا حالة النصب على حالة الجر والحكم على الياء حكما واحدا فكما قدروا
الكسرة قدروا الفتحة تخفيفا للحمل وبان المانع من قلبها الفا ذهاب الفرق
بين المثنى وغيره وان كان القياس القلب ولذلك لاحظه من العرب
من يجري المثنى بالالف مطلقا انتهى ش وهو كما يؤخذ من التسهيل وغيره

محشي الاحرالي رحمه الله عليه
سليمان

في شرح الفريدة بانه كل اسم دل على اثنين بزيادة على اخره صالحا للتجريد
وعطف مثله عليه ش او ياء مفتوح ما قبلها لغير اعتلال حالتي النصب
والجر ليمتاز عن الجمع ولم يعكس لكثرة التثنية وخفة الفتحة وقولنا
لغير اعتلال احترازا عن نحو مصطفين لان كون الياء فيه مفتوحا ما
قبلها لعارض الاعتلال ش ونون مكسورة لانه الاصل في تحريك
الساكن وليمتاز عن الجمع ولئلا يتوالى اربع فتحات في الرفع اذا الالف
بفتحتين ش في اخره متعلق بالزيادة اي اخر مفرده فافهم ش
دلالة الاول اي زيد ش واتفاق لفظ مدلولي الثاني عطف على دلالة
يعني القمرين اذ لفظ احدهما الشمس والاخر القمر وانما ثني على التغليب
مجاز القوة التناسب بينهما والنزاع في الحقيقة ومثله جميع الفاظ التغليب
كالابوين للاب والام والعمرين لابي بكر وعمر رضي الله عنهما والعمرين
لعمرو بن جابر وبدر بن عمرو والمصعبين المصعب بن الزبير وابنه عيسى
او اخيه عبد الله والخبيبين لابي خبيب عبد الله بن الزبير واخيه مصعب
وغير ذلك قال في النكت وجماعة يمنعون كون هذه مثنى ويجعلونها من
الملحقات به وفيه قال ابن هشام اخراج هذا النوع من باب المثنى لا يعرف
لغير الناظم ولا نجد احدا يذكره فيما حمل على المثنى سواه لعلهم يقولون اسم المثنى
له وذلك انه انما جاز بعد ان قدر تسمية الشمس قمرا ونحوه انتهى واعلم انه
تردد كلام ابن الحاجب في تثنية الاسم المشترك باعتبار معنييه كالقرئين
للحيض والطهر والعينين للذهب والباصرة فمنعه في شرح الكافية وجوزه
في شرح المفصل وقد جزم بجوازه الناظم والاندلسي والجزولي وفيه قول
ثالث وهو الجواز ان اتفقا في المعنى الموجب للتسمية كاحمرين للذهب والزعفران

والمنع

والمنع ان لم يتفقا وعليه ابن عصفور ش حال كونه اشارة الى ان مضافا
حال من ضمير وصلا قدم عليه لكونه عاملا فصلا ش له اي الى المضمر ش
في تقدير اعرابه بتمام الحركات وتلخيصه ان كلا مفرد اللفظ مثنى المعنى
بدليل الاخبار عنه بالافراد تارة مراعاة للفظ والتثنية اخرى مراعاة
للمعنى وقد اجتمعا في قوله كلاهما حين جد الجري بينهما * قد اقلعا وكلا
انفيهما رابي * فرع جابناه فاعرب مع المضمر اعراب المثنى ومع المظهر اعراب
المفرد ش يعني كالمثنى الحقيقي في الحكم لشبههما به لفظا ومعنى قال ابن هشام
لما لم يتزن له ان يقول مثل المثنى اتى بمثال من شعر واقام ذلك مقام
قوله كالمثنى قال الشارح في النكت قلت يمكنه ان يقول مثل المثنى فيه يجريان
وهو ابعد عن الالتباس ش بلا شرط من اضافة الى مضمر وغيرها
ش حين الوصية اثنان هو مرفوع على انه خبر شهادة فيما قبله اي قوله تعالى
شهادة بينكم اذا حضر احدكم الموت حين الوصية اثنان اي شهادة اثنين
فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وانما احتيج الى التقدير ليصح الحمل
قاله ابن هشام في شرح الشذور ش نحو اثنتا عشرة من قوله تعالى
منه اثنتا عشرة عينا ش نحو اثنان واثنتان في النكت ولا يضافان الى
ضمير مثنى فلا يقال اثناكما ولا اثناهما لان اتحاد المتضايفين باطل
ويضافان الى ضمير المفرد والجمع نبه عليه ابن هشام في شرح الالفية
وذكر انهما عكس كلا وكلتا فانهما لا يضافان الا الى مضمر التثنية وفي شرح
ابن الصائغ ان الاشهر ان لا يضاف اثنان واثنتان ش في جميع الالفاظ
المتقدم ذكرها ومنها كلا وكلتا فانهما في النصب والجر معربان بالانقلاب
وهو اختيار الناظم والمنقول عن البصريين ان القلب ليس للعامل وانما

هو بالحمل على نحو لديه حين الاضافة الى المضمر واما في الرفع فبقيت الالف
مع الظاهر والمضمر لانهما لم يشبها في الرفع ما ينقلب الفه ذكره في النكت
فالالف مفعول تخلف لا فاعل له حتى يكون البيت اشارة الى لغة
من يستعمل المثنى بالالف في كل حال زعم بعض الشراح لقول ابن هشام
انه وهم وذلك لانه يصير التنبيه على اللغة المشهورة مذكورة ضمنا
لا قصدا اه بعد فتح قد الف قال ابن هشام فيه فائدتان التنبيه على ان
ما قبل ياء المثنى والملحق به مفتوح بخلاف الجمع فانه مكسور وتعليل
الفتح بانهم ابقوه مع الياء على ما كان مالوفا فيه قبل مجيئها لعدم ما يقتضي
زواله فليس بجيد كما قيل ش فهو على حاله قبل التسمية بان يعرب
بعد التسمية بما يعرب به قبلها وحكى فيه لغة اخرى وهي ان يجعل كعمران
في التزام الالف واعرابه على النون اعراب ما لا ينصرف واما المجموع المسمى
به ففيه الاوجه الاربعة الاتية في عليين وجهان فصيحان ووجهان ضعيفان
وافصح الفصيحين حكاية حاله قبل التسمية وثانيهما التزام الياء وجعل الحركات
على النون كغسلين واضعف الضعيفين التزام الواو وفتح النون حكاية
لحال الرفع التي هي اشرف وثانيهما التزام الواو والاعراب بالحركات على النون
تشبيها بنحو الزيتون خاتمة عدل الناظم في الكافية عن التصريح بكلا وما
معها من الملحقات فقال مثنى او مشبهه ارفع بالالف وهذه العبارة اوجز
واشمل مما هنا كما نبه عليه في شرحها وذلك لانه بقي الفاظ عدها في التسهيل
من الملحقات فمنها مذروان لطرفي الالية وثنايان لطرفي العقال لم يستعمل
١ مفردهما واوردها الرضي على الكافية ومنها نحو الكلبتين لالة الحداد فانه
لا يصلح للتجريد ومنها نحو حوليا فانه وان صلح للتجريد الا انه لا يختلف معنى

في الحالين

في الخالين ومنها الاعلام كالبحرين ومنها باب التغليب كالقمرين وقد مر
بما فيه ومنها ما اريد به التكثير نحو ثم ارجع البصر كرتين ومهماين وهذاذيك
وحنانيك ومنها ما هو جمع في المعنى نحو فاصلحوا بين اخويكم البيعان
بالخيار قال بن هشام والتحقيق ان هذا النوع وما قبله من المثنى وان
الاطلاق الاول على اكثر من اثنين مجاز عارض فلا يخرجه عن تسميته مثنى
واما الثاني فالمراد بالمثنى ما يدل على اثنين سواء كانا من جنس المفرد او الجمع
انتهى وارفع بواو البيت في النكت هذا ايضا راي من يرى اعراب الاسما
الستة بالحروف ومذهب سيبويه واتباعه ان اعراب الجمع بالحركات المقدرة
على الواو والياء ولم يختره بن مالك كصنعه في المثنى انتهى قوله وانصب
بكسر الصاد متعلقة محذوف بقرينة السابق قوله سالم جمع عامر ومذنب
اي سالم جمع هذين النوعين ش واكتفى عن التعرض للشروط بالمثالين
ثم ذكرها في الكافية فقال وارفع بواو وانصبن واجرر بيا ش سالم
جمع خص باسم عريا عن تاء انثى صفة او علما لعاقل وشبهه ان افهما
مذكرا لا مثل سكران ولا احوى صبور وفعيل فعلا قال بن هشام قوله
سالم جمع ظاهره انه من باب اخلاق ثياب فيؤول مثله اي الجمع السالم وشبه
ذين عطف على عامر ومذنب اي سالم جمع شبه ذين اي مشبههما في الاتصاف
بشروطهما ش كل علم المذكر احترازا عن نحو زينب فلا يجمع هذا الجمع للاشتراك
الا ان سمي به مذكر فيجمع ولو كان نحو زيد علما المؤنث لم يجمع لما ذكر فان
قيل اذا جمع العلم زالت علميته وكذا اذا اثني لصيرورته نكرة اذ مقتضى
التثنية والجمع التعدد والعلم انما يكون معرفة اذا اريد به معناه المفرد
الموضوع له فكيف شرطوا للجمع العلمية مع ان الجمع انما يتحقق بزوال العلمية لهذا م

فالجواب ان العلمية شرط للاقدام على الجمع وعدمها شرط لتثنيته فلا
منافاة وقد الغزت فيه فقلت الا يا ايها النحوي فاكشف عن الصنع
الذي قد عزبوه وما الامر الذي شرطوا الحكم غ حصله فلما اصادفوه
ابوا ان يثبت الحكم المراد سوى هدم بناء شيدوه ش عاقل قيل
الاولى عالم ليشمل اسماء الباري تعالى فنعم القادرون ونظر فيه
في النكت بان الكلام في الجمع المقيس وقد نص ابن مالك على انه لا ينقاس
الجمع في صفات الله تعالى لان اسماءه تعالى توقيفية وان ما ورد من ذلك
ملحق بالجمع سماعا انتهى ويلحق بالعاقل ما شبه به نحو رايتهم لي ساجدين
وقالتا اتينا طائعين وقد صرح به الناظم في الكافية كما مر ووجه الشبه
في المثالين ان الكواكب في الاول لما اتصفت بالسجود والسماء والارض
في الثاني لما اتصفتا بالقول وهما من صفات العقلاء اعطيت هذا
الاعراب ش خال من تاء التانيث احترازا عن نحو طلحة والكوفيون يجوزون
جمعه بالواو والنون ش قيل ومن التركيب اسناديا كان او مزجيا فلا
يجمع نحو برق نحره وسعدي كرب واشار الى ضعف اشتراط التركيب بذكره
بصيغة التمريض مع ان الناظم صرح به في التسهيل وابن هشام في التوضيح
وتبعهما الشارح في الفريدة لقوله في النكت ان التحقيق انه لا حاجة اليه
لانه شرط لصحة مطلق الجمع بل والتثنية ولا خصوصية له بهذا الجمع
ش وكل صفة كذلك بان تكون لمذكر عاقل خال من تاء التانيث احترازا
عن نحو حائض وسابق صفة لفرس وعلامة ش افعل فعلاء اي
افعل الذي مؤنثه فعلاء فالا ضعا فتراد في ملابسة ولم يجمع للفرق
بينه وبين افعل التفضيل نحو الافضلون ولم يعكس الكمال معنى الصفة

وقد اخذ بعض تلامذتنا هذا المعنى وسبكه في غير هذا السبك فقال وما شرط لتروله ولزم عدمها فطالب ازلت لتثنية البيت الرفع والخفض منه

في افعل

في افعل التفضيل لدلالته على الزيادة دونه ش كسكران مؤنثه سكرى
احترازا عن فعلان فعلانة كندمان وندمانة فيقال ندمانون لا سكرانون
ولم يعكس لاصالة فعلان فعلانة في الفرق بين المذكر والمؤنث لانه
بالتاء ش كصبور وجريح فانه لما لم يختص باحدهما لم يجز ان يجمع جمعا
مخصوصا باحدهما فلا يجمع بالواو والنون ولا بالالف والتاء بل المناسب
به جمع يستويان فيه مثل جرحى وصبر ش اورد في النكت على الناظم
انه بقي من اقسام هذا الجمع المصغر نحو رجيل ورجيلون وليس بصفة ولا
علم الا انه في معنى الوصف وكذا المنسوب نحو كوفي وبصري والكوفيون والبصريون
ش وبابه في النكت وقول ابن الحاجب واخواتها احسن منه لانه صريح
في ارادة العقود الى تسعين وبابه قد يشمل سنون وليس مرادا لانه من باب
سنين ش ووجوب عطف على لزوم ش لذلك اي لما ذكر من ان
اقل الجمع ثلاثة ش وليس به اي وليس عشرون ملتبسا بهذا الوصف
من الوجوب المذكور ولا نحو ثلاثين ملتبسا بوصف اللزوم المذكور
ش وهو ليس علما ولا صفة رد لما زعمه بعضهم من انه صفة لقولهم
الحمد لله اهل الحمد ووجه الرد كما في النكت ان اهلا الذي وصف به بمعنى
مستحق وهو خلاف المجموع بالواو فانه الذي بمعنى القرابة ش الذي
ينسب اليه الذي صفة للشيء والضمير في ينسب عائد الى الاهل والنسبة
هنا بالمعنى اللغوي وهو الاضافة اي لخاصة الشيء الذي يضاف لاهل
اليه اي الى ذلك الشيء ففي اهل الرجل اهل مضاف الى الشيء الذي له الخاصة
وهو الرجل والخاصة كما مر انه مثلا وما ذكرنا اولى مما قيل في حله ان ينسب
اليه من قبيل مر بزيد واندفع به ايضا الاعتراض بان حق العبارة التي تنسب

اليه لانه وصف الخاصة ش وقيل هو جمع العالم ورجح الشارح اليه في النكت
فقال الصواب انه على القياس وانه جمع لا اسم جمع وانه جمع مراد به العموم
بالعقلاء وغيرهم وقد اختاره من المتاخرين ابن الصايغ ومفرده وان
كان اسم جنس ففيه معنى الوصف لانه علامة على وجود صانعه اشار
الى ذلك صاحب الكشاف وغيره انتهى ورجحه في شرح الفريدة ايضا
ش دال على العقلاء فقط فيكون الجمع اقل دلالة من المفرد وهو ممتنع
ويرد بما علم من ان المراد به العموم وجمع بالواو والنون لشرف العقلاء وارد
على هذا ايضا بان المفرد وهو العالم ادل على الشمول والاستغراق لان
الجمع قد يختل عن الشمول بخروج بعض الافراد قال ابن حجر ويجاب بان
الغرض افادة ان له اجناسا مختلفة لانه جمع باعتبار ما تحته من
الاجناس كالجن والملائكة والانس والافلاك والدواب والجماد وغير
ذلك واستغراق جميعها بطريق المطابقة ولو قيل العالم لاوهم الاستغراق
بعض افراد تلك الاجناس فقط ش عليون ليس المراد هنا اللفظ
بخصوصه بل كل ما كان علما وهو بصيغة الجمع كما تقدم في المتن نظيره قاله
في النكت وعليون في الاصل جمع على بكسر العين واللام مع تشديد اللام
والياء ونقل عن يونس ان واحده علي وعلية وهي الغرفة ش لديوان [illegible]
الحجر في القاموس الديوان وقد يفتح مجتمع الصحف والكتاب يكتب فيه اهل
الجيش واهل العطية واول من وضعه عمر رضي الله عنه انتهى قال المحشي
قال البيهقي هو من دونت الكلم اذا ضبطتها ش في هذا النوع اي ما سمي
به سوى ما تقدم من اعرابه بالواو والياء ش فيما ياتي من الاعراب
بالحركات على النون مع لزوم الياء وهذا الوجه احسن مما بعده والاخير

اضعف

اضعف من اكل شي بالماطرون هو في الاصل جمع ماطر سمي به
في القاموس هو اسم موضع بناحية الشام وصدر البيت طال ليلي
وبت كالمجنون قاله ابو دهبل وهب بن وهب الخزاعي الشاعر المجيد
وقيل حسان بن ثابت واليه ذهب الجوهري والصحيح الاول قاله العيني
وبت من البيتوتة ويروى بالمجنون اي بالجنة بمعنى الجنون كالمفتون
بمعنى الفتنة واعترتني اي غشيتني شي ولها بالماطرون اذا البيت ليزيد
ابن معاوية يتغزل في نصرانية وقد ترهبت في دير خراب عند الماطرون
وتقدم انه اسم موضع وبعده خرفة حتى اذا ارتبعت ذكرت من جلق
بيعا ولها خبر لخرفة والضمير للنصرانية والباء في بالماطرون بمعنى في
واذا للوقت اي وقت اكل النمل الذي يجمعه واراد به ايام الشتاء فان
النمل يخزن ما يجمعه تحت الارض لياكله في الشتاء والخرفة بكسر الخاء
ما يخرف من الثمار اي يجتنى وارتبعت من ارتبع البعير اذا اكل الربيع
وجلق بكسر الجيم وتشديد اللام المكسورة موضع بالشام وسوق جلق
مشهور والبيع جمع بيعة النصارى والشاهد فيه لزوم الواو وفتح النون
مثنى بفتح الراء للتثنية على انه ليس بجمع سلامة حقيقة قيل وجاز اسكانها
وقيده المحشي بالضرورة كقوله لقد ضجت الارضون اذ قام من بني هداد
خطيب فوق اعواد منابر شي اعرابه هذا الاعراب اشار الى ان شذ خبر
ارضون خاصة وما قبله معطوف على عشرون باسقاط العاطف في بعضها
لانه قدر الالحاق على الكل سوى ارضون وهذا احد الاقوال فيه وهو
الاظهر وقال الشاطبي شذ خبر قوله والاهلون وما عطف عليه انتهى
وقيل جميعها معطوفات على عشرون وشذ في موضع الحال منها كلها وقيل

من اوضون خاصة جمع تكسير بزيادة حركة على مفرده ومفرده مؤنث غير عاقل لتصغيره على اريضة الحق به اي بالجمع المذكور شئ لما ذكر في ارضين اي واما كان ملحقا بالجمع المذكور لما ذكر من انه جمع تكسير ومفرده مؤنث شئ وهو كل ثلاثي الى اخره اشار بايراد القائل الى ان جمع باب سنين قياسي بخلاف باب عشرون اي العقود الى التسعين وكذا اهلون وما بعده فانه سماعي كما صرح به في النكت وابن هشام في التوضيح ومشى عليه صاحب اللباب فجعل باب سنين قياسيا وادخل نحو ارضين في الشواذ ووجه الحاق باب سنين بالجمع المذكور جبر النقصان الواقع في واحده بحذف في العجز واما ابن الحاجب فلم يفرق باين سنين وارضين شئ ولم يكسر مثل شية وشين وعضة وعضين وعزة وعزين قال تعالى كم لبثتم في الارض عدد سنين الذين جعلوا القرآن عضين عن اليمين وعن الشمال عزين فان قلت قد صرح ابن هشام بان هذه جموع تكسير فما معنى قوله ولم يكسر قلت معناه نفي التكسير المعروف في بابه اي بغير الواو والنون فان قلت لم عد هذه جموع تكسير ولم يعد نحو ضاربات جمع تكسير ضاربة مع ان التغيير في كليهما بحذف التاء قلت محضت التاء في نحو ضاربة للتانيث بخلاف هذه فانها عوض فشابهت جزء الكلمة لكنه يشكل بتصريحهم بان نحو تكسير تخمة فتامل شئ نحو عدة لان المحذوف فيه الفاء وكذا اخوه لان المحذوف فيه العين اذ اصله سنة لجمعه على اسناه شئ نحو يد ودم اذ لم يعوض عن المحذوف شيء قال ابن هشام وابو حيان وقد شذ ابون واخون وهنون قال الناظم ولم يسمع حمون في حم وعن ثعلب انه يقال في فم فمون قال ابو حيان

وهو

وهو في غاية الغرابة واما ذوو فقال الرضي انه على القياس لان ذوو صف
وصرح الناظم في التسهيل وابن فلاح في المغني بخلافه قد قال الناظم في
شرح العمدة ومن المحمول على الجمع المذكر وليس جمعًا انا اخبار به عن
نفسه تعظيمًا نحو فنعم الماهدون ونحن الوارثون وكنا به عالمين
ش نحو اسم لان العوض غير الهاء وهو الهمزة فان اصل اسم سمو عند
البصريين قال ابن هشام وقد شذ بنون جمع بن شى نحو شفة وشاة
لانهما كسرا على شفاه وشياه فخرجا بقوله ولم يكسر وان كان المحذوف
هو اللام والعوض هو الهاء وزاد ابن هشام شرطا اخر تبعا لابن
عصفور وهو ان لا يكون يكون له مذكر يجمع بالواو والنون ليخرج
نحو هنة يقال هن وهنون فلو قيل في هنة هنون لالتبس جمع المذكر
بجمع المؤنث ش اي باب سنين خص الباب بباب سنين مع ان
بعضهم قال يحتمل الاشارة به الى ما جمع بالحمل على خلاف القياس وان
ابن هشام قال يحتمل الاشارة الى باب جمع المذكر السالم وما حمل
عليه ولا يختص ذلك بباب سنين كما هو مذهب جماعة منهم المبرد
لقول الناظم في الكافية وربما استعمل مثل حين باب سنين نحو
مذ سنين ولا باب سنين اقرب ش كقوله البيت للصمة بن عبد
الله بن الطفيل شاعر اسلامي بدوي ودعاني اي اتركاني خاطب
خليله بالتثنية على عادتهم كقول امرء القيس قفا نبك من ذكرى
حبيب ومنزل ونجد اسم للبلاد التي اعلاها تهامة واليمن واسفلها
العراق والشام ولعبده لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا والشيب
بكسر الشين جمع اشيب من شاب راسه شيبا حال من ضمير بنا والمرد

جمع امرد والشاهد في سنينه اذ لو لم يكن معربا بالحركات لقيل فان
سنيه بحذف النون للاضافة شى من العرب وعليه مشى بن الناظم
وقال بن هشام ويحتمل ان يريدان قوما من النحاة يرون اجراء باب
سنين مجرى الحين مطردا لا شاذا فكلام الناظم ملبس ويبعد تفسير
ابنه ان في بعض النسخ الالفية والقراءة مطرد في الخلاف نحو لا عربي
انتهى قلت لعل الشارح تبع بن الناظم لان المبادر من لفظ القوم القوم
من العرب ولان منشأ الخلاف النحوي الخلاف العربي شى بكسر منطق
قال بن هشام اطلق كسر نون الجمع وحقه ان يقيده بالياء فانه لم يحفظ
الا بعدها ولم يحفظ بعد الواو ويبعد ان يجوز لافراطه في النقل انتهى
شى وهو لغة اي لا من ضرورات الشعر كما قال بن هشام في التوضيح وغيره
ومشى عليه الناظم في التسهيل ولكن قال في شرحه ويجوز كون كسر نون
الجمع لغة وقد جزم بكونه لغة في شرح الكافية كما قال الشارح شى
وقد جاوزت حد الاربعين قاله سحيم بن وثيل الرياحي وصدره وماذا
يبتغي الشعراء مني وانشده الزمخشري والجوهري وماذا يدري
من اذراه اذا خدعه وقبله اكل الدهر حل وارتحال اما يبقي علي ولا
يقيني وحل بمعنى الحلول ويقيني اي يحفظني وضمير يبقي ويقيني للدهر
والشاهد في كسر نون الاربعين قال القاضي زكريا واعترض عليه بانه
يحتمل ان تكون الكسرة كسرة اعراب بالاضافة على لغة من اعرب ذلك
بالحركة شى فانتبه تتميم للبيت كما اشار اليه المكودي حيث قال فانتبه
لما استعملته العرب من الفرق بين نوني الجمع والتثنية قلت ويحتمل انه امر
بالانتباه لان ظاهر كلامه يوهم تساوي القليلين وليس كذلك لان

فتح

فتح نون التثنية لغة بلا نزاع لوقوعه في حشو الكلام بخلاف كسر
نون الجمع فمنوزع في كونه لغة كما مر اذ لم يقع الا في القوافي ولان في البنايين
اشبهنا باكما قال ابن هشام فانه جمع معناهما في بيت من الكافية فقال والنون
في جمع لم فتح وفي تثنية كسر وعكس قد بغي وكانت الا لغية اولى بالاخفا
ولانه اطلق كسر نون الجمع مع انه لا يجوز مع الواو كما مر شرح وفتحها لغة اي
لبني اسد كما حكاه الفراء وليس بضرورة شرح كقوله اي حميد بن ثور
شهد حنينا مع الكفار ثم قدم على النبي صلى الله عليه وسلم بعد فقنا
والشاهد فيه فتح النون في احوذيين تثنية احوذي بهمزة مفتوحة وحاء
مهملة ساكنة وذال معجمة مكسورة وياء مشددة هو الخفيف في المشي
لحذقه واراد بهما هنا جناحي قطاة يصفها بالخفة وليست الباء فيه للتعدية
واستقلت اي القطاة يقال استقل الطائر اذا ارتفع في الهواء وبما هو
فما هي الا لمحة وتغيب اي فما تشاهدها الا لمحة وتغيب عن الرائي لها
شرح ومع الالف في النكت قال ابن هشام اطلق فتح نون المثنى
وذلك خاص بالياء اذ لم يسمع الا معها والقياس يقتضيه لان موجب
الفتح التخفيف وانما يحتاج اليه بعد حرف ثقيل والالف اخف الحروف
بخلاف الياء ولهذا فتحوا في اين وكيف قال وعن ابي الفتح انما جاز الفتح
مع الالف وكان الناظم تبعه ولا حجة لهما في قوله اعرف منها الجيد والعينانا
لانه مجهول القائل ولا نظير له بل قيل انه مصنوع وقيل انما يجوز الفتح
مع الالف على لغة بلحارث فان البيت على لغتهم وقد صرح بالفتح مع
الالف السيرافي ايضا انتهى شرح السيرافي هو ابو سعيد الحسن بن
عبد الله بن المرزبان السيرافي بكسر السين نسبة الى مدينة سيراف وهو الذي

قاله ابن عصفور ... ابا علي الفارسي يعرب المثنى بالالف في كل حال

فيه كتاب سيبويه وكان يحل على المجسطي واقليدس والمنطق ويتفقه
لابي حنيفة رحمه الله وهو من اصحاب ابي علي الجبائي ذكره الزبيدي في
طبقاته قيل كان يخفي اعتزاله ش كقوله اعرف الى اخره في العيني الصحيح
ان قائله رجل من بني ضبة وضمير منها للسلمى والشاهد فتح النون في العينانا
وفيه شاهد اخر وهو اجراء المثنى بالالف حالة النصب وهو لغة بني
الحارث وبني العنبر وبني الهجيم وبطون من ربيعة ومنخرين اشبها ظبيانا وظبيان
اسم رجل لا تثنية ظبي فلا شاهد فيه خلافا للهروي ش وجاء ضمها
حكاه الشيباني وغيره كما في النكت واشار به الى انه فات على المصنف التنبيه
على لغة ضم النون مع الالف ش كقوله يا ابنا البيت لم اطلع على قائله
والقذان بكسر القاف وبالذال المعجمة المشددة جمع قذ وهو البرغوث
ولا شاهد فيه كما سهى فيه المحشي وانما الشاهد في ضم النون العينان
م وما بتا والف قد جمعا في النكت قيل الذي جمع بالف وتاء هو المفرد
وهو لا يعرب هذا الاعراب واجاب ابن الصائغ بان الذي جمع بهما معناه
الذي وقع عليه الجمع بهما وهو المجموع بهما فهو المفرد بوصف ضم غيره لا المفرد
قبل ضم غيره انتهى يريد ان ما عبارة عن المفرد ولا هو لا ينصب بالكسرة وحاصل
الجواب ان الضمير في قوله الاتي يكسر عائد الى المفرد بوصف الجمع بالالف
والتاء لا المفرد بدونه وعلى هذا المراد بالمفرد المعبر عنه بما اعم من الحقيقي
والاضافي ليشمل نحو جمالات ويجوز جعل ما عبارة عن جمع على ان با بتا
للسببية اي والجمع الذي قد حصل جمعيته بسبب زيادة الف وتاء ويميل
اليه كلام الشارح مؤنثا كان مفرده ام مذكرا وحينئذ لا غبار على قوله
يكسر في الجر وتقديم التاء مع تاخرها عن الالف في الجمع للضرورة واورد

عليه

عليه ايضا انه لابد ان يقول مزيد تاين كما قاله في التسهيل والعمدة و
الكافية الكبرى ليخرج غوابيات وقضاة لاصالة التاء في الاول
والالف في الثاني واجاب ابن هشام وغيره بان ذلك مستفاد من قوله
بتا واذا قدرت البا للاستعانة اي وما استعين على جمعه بالف وتا
وانما يتجه الاعتراض اذا قدرت للحال اي وما جمع مصاحبا للالف والتا
قال ابن الصايغ وانما قيدهما بالزيادة في سائر كتبه دفعا لتوهم ان البا
للمصاحبة ذكره في النكت فعلى هذا قول الشارح مزيد تاين لدفع الوهم و
الاحتمال لا للاحتراز ثم مونثا كان مفرده ام مذكرا ابن رسلان انه لا فرق
في الجمع المنصوب بالكسرة بين كونه جمع مونث سالما او غير سالم كسجدات
وركعات لتحريك الوسط بعد سكونه في المفرد او جمع مذكر كجبال راسيات
وايام معدودات واشهر معلومات ونحو حمامات واصطبلات فالتعبير
بما جمع بالف وتاء اولى من قول ابن الحاجب جمع المونث السالم بالضمة و
الكسرة وان اجيب عنه بان جمع المونث السالم كاللقب لما جمع بالف وتا
فيدخل تحته ما كان مذكرا اعلم ان الذي يجمع بالالف والتا خمسة انواع
احدها ما فيه تاء التانيث مطلقا سواء كان علما لمونث كفاطمة ام مذكر
كطلحة ام اسم جنس كتمرة ام صفة كنسابة وضخمة ابدلت تاؤه هاء في الوقف
ام لا كبنت واخت الا شاة وشفة وامة لعدم جمعها بالف وتاء وان
سمي بها استغناء بتكسيرها بخلاف المونث بلا علامة كشمس وعنز وعناق
فلا يجمع بهذا الجمع كما صرح به في النكت الثاني علم المونث مطلقا سواء كان
فيه التاء ام لا كزينب وسعدى ومعنى العاقل وغيره الاباب قطام في لغة
من بناه الثالث صفة المذكر الذي لا يعقل كجبال راسيات وايام معدودات

وجمعه غوابات بالصيغة الدالة على الجمع - او بالالف والتاء منه

الرابع مصغر المذكر غير العاقل كدريهما الخامس اسم الجنس المؤنث بالالف
اسما كصحرا او صفة كحبلى الاداب سكرى وحمرا قال في النكت ومحل المنع
في باب سكرى وحمرا ما داما باقيين على الوصفية فان سمي بهما جمعا بالالف
والتاء بلا خلاف واما فعلا التي لا افعل لها من حيث الوضع والخلقة كامراة
عجزا او عذرا فقيها قولان احدهما جمعها بالالف والتاء وعليه ابن مالك
لان المنع في حمرا ونحوه تابع لمنع الواو والنون وذلك مفقود فيما ذكر والثاني
المنع طردا للباب انتهى شي معرب خلافا فالاخفش الجمهور على ان الكسرة
فيه حال النصب كسرة اعراب وقال الاخفش كسرة بناء قال ابن هشام يجوز
في خلافا في قولهم يجوز كذا خلافا لفلان وجهان الاول ان يكون مصدرا
كما ان قولك يجوز كذا اتفاقا واجماعا بتقدير اتفقوا على ذلك اتفاقا واجمعوا
عليه اجماعا والتقدير هنا خالفوا وخالفت ويشكل عليه ان خالف
لا يتعدى باللام بل بنفسه ويجاب بان يقال قدر اللام مثلها في سقيا
او متعلقا بمحذوف تقديره اعني له او ارادتي له والثاني ان يكون حالا و
التقدير اقول خلافا لفلان اي مخالفا له وحذف القول كثير جدا انتهى
نقله عنه الشارح في الفن السابع من كتاب الاشباه والنظائر من غير
تعقيب قلت فيه نظر لان الحكم الذي يذكر قبل خلافا هو الاقوى اما في الواقع
او في ظن المؤلف فلا يصح نسبة المخالفة الى قائله اذ المخالفة هو الضعيف
نسبة عليه الجاري الامر انهم يقولون هو مخالف للاجماع مخالف للكتاب
والسنة الى غير ذلك فالاوجه ان يقدر الفعل المجهول اي خولف هذا الحكم
او هذا القول خلافا ويجعل لفلان صفة لخلافا اي خلافا ثابتا او كائنا
لفلان اي الخلاف نشا منه او خبر المحذوف اي هو او هذا الخلاف لفلان

والاولى عندي في توجيه ان يجعل الاول
النصب بتقدير الفعل بسبب التقدير
النصب نحو لبيك وسعديك في بالنيابات واللام
نظير ... المقدر لضعفه بلا ... ... لتقوية ... لضعفه بالاضمار

اي

اي صادر منه هنا واعلم ان الاخافش ثلاثة الاخفش الكبير وهو ابو
الخطاب عبد الحميد بن عبد الحميد او المجيد شيخ يونس بن حبيب وعيسى بن
عمر الثاني الاخفش الصغير وهو ابو الحسن سعيد بن مسعدة بفتح الميم
وسكون السين وفتح العين والدال المهملات المجاشعي مولى لهم صحب
الخليل اولا واخذ عن سيبويه وكان اكبر سنا منه قال ابو عبد الله محمد بن
الحسن الزبيدي في طبقات النحويين وكان قد ربا وعلم ولد الكسائي
بعد مناظرته له في مائة مسئلة انتصارا لسيبويه وقرا الكسائي عليه
كتاب سيبويه واعطاه سبعين دينارا وللاخفش كتب في النحو ومسائل
مجردة في كتابين ومات سنة خمس عشرة ومائتين الثالث الاخفش ابو
الحسن علي بن سليمان بن الفضل تلميذ المبرد ومات ببغداد سنة
خمس او ست عشرة وثلثمائة والمراد بالاخفش حيث اطلق الاخفش الصغير
لشهرته ومعنى الاخفش صغير العينين مع سوء بصرهما او الذي يبصر
بالليل دون النهار او يوم الغيم دون يوم الصحو ثم بكسر في الجر والنصب
معا ذكر الجر مع انه لا حاجة اليه لكونه على الاصل للتنبيه على استواء جره ونصبه
كما في مقابله من جمع المذكر السالم ولو اقتصر على قوله بكسر في النصب لتوهم
بناؤه حال النصب قال ابن الصائغ زاد ابن هشام وللتنبيه على انهم حملوا نصبه
على جره في النكت قال ابن هشام استعمال معا هنا فاسد وانما هذا موضع
جميعا قال ثعلب في الفرق بين قاما معا وقاما جميعا ان جميعا للقيام
في وقتين او وقت ومعا له في وقت واحد فقط انتهى قلت سياتي من
الشارح في بحث الاضافة ان مع لا تنفك عن الاضافة الا حالا بمعنى جميع
كقوله بكت عيني اليسرى فلما زجرتها عن الجهل بعد العلم اسبلتا معا

اي جميعا فليحمل هنا ايضا خلافا لمعنى جميعا شيء نحو وخلق الله السموات
واعلم ان في كون السموات مفعولا به او مفعولا مطلقا خلافا فالاساس
ان نلخصه فانهم فنقول اعترض عبد القاهر الجرجاني على قولهم ان
السموات مفعول به بان المفعول به عبارة عما كان موجودا فاوجد الفاعل
فيه شيئا اخر نحو ضربت زيدا فان زيدا كان موجودا فاوجد الفاعل فيه
الضرب والمفعول المطلق هو الذي لم يكن موجودا بل عدما محضا والفاعل
يوجده والسموات في هذا التركيب كان عدما فاخرجها الله تعالى من العدم
انتهى وتبعه ابن الحاجب في اماليه وابن هشام فقال في المغني المفعول
به ما كان موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه ثم وقع الفاعل به فعلا والمفعول
المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل ايجاده فالصواب ان السموات
مفعول ان السموات مفعول مطلق والذي غر اكثر النحويين في هذه
المسئلة انهم يمثلون المفعول المطلق بافعال العباد وهم انما يجرى على
ايديهم انشاء الافعال لا الذوات فتوهموا ان المفعول المطلق لا يكون
الا حدثا ولو مثلوا بافعال الله عز وجل لظهر لهم انه لا يختص بذلك لانه
تعالى موجد للافعال وللذوات جميعا لا موجد لها في الحقيقة سواه وممن
قال الجرجاني وابن الحاجب في اماليه وكذا البحث في انشأت كتابا او عملت
فلانا خيرا وامنوا وعملوا الصالحات انتهى ويقال ان هذا مذهب
الرماني ايضا واختاره الشارح في النكت فقال ان السموات وزيدا
في قولك خلق الله السموات وخلق الله زيدا مفعول مطلق لا مفعول به
كما نبه عليه ابن هشام في المغني وسبقه اليه الجرجاني وابن الحاجب وصاحب
البسيط والمفضل السبكي تاليفا وقد بسطت الكلام على ذلك في حاشيته

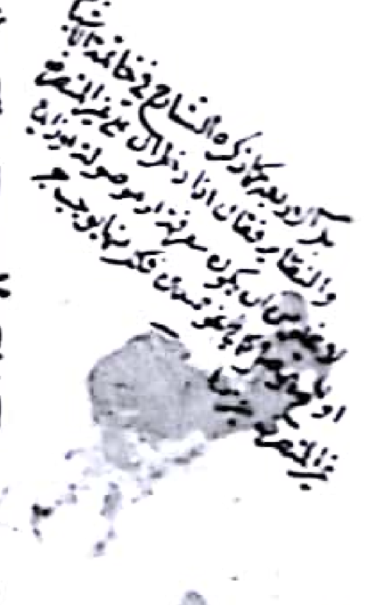
المغني

المغني انتهى قال السبكي في تأليفه في المسئلة المفعول به هو محل الفعل
الفاعل وان شئت قلت الذي يقع عليه فعل الفاعل وكلتا العبارتين
موجودة في كلام النحاة وهذا المفعول به هو الذي بنى النحاة له اسم
مفعول كمضروب ومأكول ومشروب فزيد المضروب والخبز المأكول
والماء المشروب هي محل تلك الأفعال وليست مفعولة وانما هي مفعول
بها ومن ضرورة قولنا مفعول به ان يكون المفعول غيره ومعنى قولهم
مفعول به انه مفعول به شيء من الاحداث والمفعول هو ذلك الحدث
الواقع به وهو المصدر وسماه النحاة مفعولا مطلقا بمعنى ان ما سواه
من المفاعيل مفعول مقيد وليس فيها مفعول نفسه الا المصدر ثم
قال فالمفعول به شيء وقع عليه المفعول المطلق كما ذكره النحاة وليس مفعولا
ثم قال وهنا قسم اخر وهو قولنا خلق الله العالم اختار ابن الحاجب في اماليه
انتصاب العالم على المصدر بناء على ان الخلق هو المخلوق فلا فرق بين
خلق الله خلقا وبين خلق الله العالم الا ان في الاول من الاطلاق وفي الثاني
من التخصيص فهو كقولك قعدت قعودا وقعدت القرفصاء فان الاول
للتاكيد والثاني للنوع واكثر النحويين لم ينظروا الى ذلك وظاهر كلامهم
ان الخلق غير المخلوق كما هو قول طائفة من الاصوليين وعلى هذا فالعالم
مفعول به وهو مفعول لانه الاثر الصادر عن الخلق وذات العالم موجودة
بالفاعل بخلاف ذات المضروب والنحاة لا يسمون هذا مفعولا مطلقا
بل مفعول به والخلق نفسه هو المفعول المطلق ولم يذكر النحاة هذا
القسم في المفاعيل والظاهر انهم انما اقتصروا على ما ذكروه من المفاعيل
لان العالم وان كانت ذاته موجودة بفعل الله تعالى فالخلق واقع به فائدة

تحت حدهم للمفعول به وان زاد بامر اخر وهو كون ذاته موجودة بفعل الله تعالى ولم يتعرض النحاة لهذا الزائد لانه ليس من صناعتهم ولا حاجة لهم الى ذكره لكن يلزم على هذا ان يكون لنا مفعول من غير تقييد وليس بمصدرهم قد قالوا ان المفعول المطلق هو المصدر فيجب ان يقال ان في تفسيرهم المفعول المطلق تسامحا او اصطلاحا وان المفعول هو الذي نشأ عن الفاعل فتارة هو الفعل خاصة وهو المصدر وتارة يكون زائدا عليه كهذا المثال انتهى ما اخذناه من مؤلفه وهو مؤلف مبسوط مفيد فقد عرفت ان منشأ الاعتراض للجرجاني وتبعه من بعده ونعلم جوابه مما نقلناه عن السبكي رحمه الله وقال تاج الدين التبريزي في جوابه لا نسلم انه من شرط المفعول به وجوده في الاعيان قبل ايجاد الفعل وانما الشرط توقف تعقل الفعل عليه سواء كان موجودا في الخارج نحو ضربت زيدا ام لا نحو بنيت لهم الدار قال الله تعالى اعطى كل شيء خلقه فان الاشياء متعلقة بفعل الفاعل بحسب عقليته ثم قد توجد في الخارج وقد لا توجد وذلك لا يخرجه عن كونه مفعولا به وقال تعالى وقد خلقتك من قبل ولم تك شيئا انتهى واجاب شمس الدين الاصفهاني في شرح الحاجبية ايضا بان المفعول به بالنسبة الى فعل غير الايجاد يقتضي ان يكون موجودا ثم اوجد الفاعل فيه شيئا اخر فان اثبات صفة غير الايجاد يستدعي ثبوت الموصوف اولا واما المفعول به بالنسبة الى الايجاد فلا يقتضي ان يكون موجودا ثم اوجد الفاعل فيه الوجود بل يقتضي ان لا يكون موجودا والا لكان تحصيلا للحاصل انتهى وبالغ بدر الدين الدماميني في رد بن هشام في حاشية المغني فقال ما ذكره دعوى لا دليل عليها وقد اشبعنا

الكلام في تحقيق المسئلة لكونها من مطارح الفحول   سرادقات
في القاموس السرادق الذي يمد فوق صحن البيت جمعه سرادقات
وبيت مسردق اعلاه واسفله مشدود كله   واصطبلات جمع
اصطبل وهو موقف الدواب في الشتاء   ولهشام بكسر الهاء مصدر
هاشمه هشاما وهو فاعله من الهشم ذكره ابن جني في المبهج وسمي هاشم
جده صلى الله عليه وسلم بذلك لانه كان يهشم الثريد لقومه ولا ادري
ان هشاما المذكور هو هشام بن النضر تلميذ الكسائي او غيره
في المعتل كبنة ولغة اصلها بنو ولغو ولغو بضم اولهما وفتح ثانيهما حذفت
لامهما وعوضت عنها هاء التانيث ولما جمعا لم ترد اللام في الجمع كبنات
ولغات فان ردت فيه كسنوات نصب بالكسرة قيل اتفاقا   سمعت
لغاتهم قيل الاجمة فيه الجواز كونه معتلا قد ردت فيه لام الكلمة فصار لغية
او لغوة فقلب حرف العلة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ورد بلزوم
الجمع بين العوض والمعوض عنه وقيل يجوز ان يكون الاصل لغتهم فحصل
الالف من الاشباع وانما نصب بالفتحة على تقدير كونه جمعا تشبيها التاء
بالتاء التي تبدل في الوقف هاء او جبرا لما فاته من حذف لامه   اولات
جمع ذات لا من لفظه   والذي اسما قد جعل البيت في النكت فان قال
يقول مثل ذلك في المثنى والجمع وقد ذكره في التسهيل انتهى وقوله الذي
مبتدأ واسما مفعول ثان لجعل وهو صلة الذي وكاذرعات خبر محذوف
اي وذلك كاذرعات او متعلق بجعل او حال من ضميره وفيه متعلق بقبل
وذا مبتدأ ثان وقبل خبره والجملة خبر المبتدأ الاول   فنصبه بالكسرة لمراعاة
الجمع وحذف التنوين لمراعاة العلمية والتانيث   اعرابه اعراب ما لا ينصرف نقل

المحكي عن السيد عمر ان نكتة اسقاط التنوين على هذه اللغة وابانة على اللغة
المشهورة مع وجود المقتضي لمنع الصرف من العلمية والتانيث ان اهل هذه
اللغة نظروا الى الحالة الراهنة وهو باعتبارها سفرم فتنوينه لو نون
باعتبار هذه الحالة تنوين تمكن فسقط لمنع الصرف واهل اللغة المشهورة
نظروا الى الاصل فتنوينه باعتباره تنوين مقابلة ولانها في منع الصرف
ثم تنورتها من اذرعات واهلها قال امرؤ القيس الكندي والمعنى تنورتها
اي نظرت الى نارها القلبي لفرط الشوق وانا بالشام واهلها بيثرب
واذرعات روي بالاوجه الثلاثة الجر بالكسرة مع التنوين وبدونه
وبالفتحة بلا تنوين والواو في واهلها للحال وتمامه بيثرب ادنى دارها
نظر عالي ويثرب ارض المدينة فهل سميت باسم الذي نزلها من العمالقة
ويثرب بن عبيد ولا يجوز ان تسمى بهذا الاسم للنهي عنه وروى من سمى المدينة
يثرب فليستغفر الله وانما هي طيبة واما قوله تعالى يا اهل يثرب لحكاية
عن المنافقين ومعنى ادنى دارها نظر عالي اقرب دارها منا بعيد والحاصل
ان القريب من دارها بعيد وكيف بها ودونها نظر عالي المعرفة ثم المعرف
او الموصولة او الزائدة يعني ان التعبير بال يعم الثلثة او بعلم اي
في لغة طي اشار الى ان الاولى ذكره كما في التسهيل ويمكن ان يقال ان ذكر ال
يغني عنه لو نزيد عن ال ولم يستثن الناظم حالة الضرورة والتناسب
لان محله باب ما لا ينصرف ثم ردف بكسر الدال حال من ضمير يلد العائد
الى ما لا ينصرف ومفعوله محذوف اي ردفهما من فان كان اي المنفي
من الاضافة والكون بعد ال بين كالاعمى والاصم مثالان للموصولة على
راي من جعل ال في الصفة المشبهة موصولة وفي المغني الاصح انه حرف تعريف



بل نقل التفتازاني في المطول الاتفاق عليه شمني رايت الوليد بن
اليزيد مباركا بجر اليزيد بالكسرة لدخول ال الزائدة عليه بناء على انه
باق على علميته ويحتمل ان يقدر تنكيره ثم ادخل عليه ال المعرفة كما قاله بن
هشام في شرح القطر وعليه فلا شاهد في البيت وتمامه شديدا
باعباء الخلافة كاهله قاله بن ميادة الرماح بن ابرد واعباء جمع
عبء بكسر العين المهملة وسكون الموحدة وفي اخره همزة وهو كل ثقل
من غرم وغيره واراد به امور الخلافة الشاقة وكاهل وهو ما بين الكتفين
مرفوع بشديدا شمني باق على منع صرفه وانما جر بالكسرة فقط شمني مطلقا
اي زالت منه علة اولا اذ الممنوع من غير المنصرف اصالة هو التنوين وسقوط
الكسر بتبعيته والامتناع من التنوين باق عند الاضافة والالف واللام
شمني وبه صرح في شرح التسهيل وكذا في شرح الكافية ونقله بن هشام
في شرح التسهيل عن الاكثرين وفي شرح الالفية عن الجمهور شمني وذهب
السيرافي والمبرد قد تقدم ذكر السيرافي واما المبرد فهو ابو العباس محمد بن
يزيد بن عبد الاكبر بن عمير بن حسان بن سليم بن سعد بن عبد الله بن
يزيد بن مالك بن الحرث بن عامر بن عبد الله بن بلال بن عوف بن اسلم قال
الحسين بن سعيد ومحمد بن ابي الازهر كان المبرد من العلم وغزارة الادب
وكثرة الحفظ وفصاحة اللسان وسلوكية المجالس وحسن العشرة وجودة
الخط وصحة القريحة على ما ليس احد عليه ممن تقدمه او تاخر عنه وكان
نحويا مقدما عالما اديبا شاعرا وقرا كتاب سيبويه على الجرمي والمازني
بعده وله مصنفات حسنة في النحو وغيره واستحضره المتوكل من البصرة الى سر
من راى مكرما فسأله عن مسألة من اعراب القرآن فاجابه عنها فوهب له

شمني فقال الدماميني ... يقالادحرجت ... رواية ... بادرة اذا ... ش

قال الشمني اخذ الادب عن المازني وابي حاتم السجستاني واخذ عنه نفطويه وكان عجب الناظرين ... صاحب كتاب الفصيح ... ذلك لان المبرد كان فصيحا ... وتعصب ... البيان ... فاذا اجتمعا حكم العبارة ... الظاهر الا ان ... الباطن ... للمبرد ...

عشرة الاف درهم وله اشعار كتب اليه ثعلب هجوا افتم بالمبتسم العذب
وتشكي الصب الى الصب لو كتب النحو عن الرب ما زاده الاعمى قلب
فلما بلغ ذلك المبرد تمثل بقول الشاعر اهجني عبد بني مسمع فصنت
عنه النفس والعرضا ولم اكلمه احتقار اله من ذا يعض الكلب ان عضا
كان ثعلب مولى بني مسمع قال الزبيدي وكان المبرد جميلا مكرما مقربا
بالسلطان ودخل بغداد بعد قتل المتوكل فساد بها وكسب المال وتلمذ له
ابراهيم الزجاج وترك ثعلبا توفي المبرد اخر سنة ثمانين ومائتين
قال الشمني توفي سنة خمس وثمانين ومائتين سنة
وهو بن سبعين سنة وعمي قبل موته بزمان واقتفر وجماعة منهم
ابن السراج والزجاج والزجاجي ش منصرف مطلقا وعلله الشارح
في النكت بانه دخله ما هو من خصائص الاسماء فرجع الى اصله وهو
الصرف ثم قال وهذا القول هو المختار عندي ش واختار الناظم
في نكته يعني ذهب الى التفصيل الاتي وهو قول ثالث اختاره صاحب
المتوسط وابن قاسم وقال القاضي زكريا وهو التحقيق ش ان زالت
منه علة اي بالاضافة او ال سواء زالت الاخرى معها بان كانت علميته شرطا
لاخرى كما في نحو ابراهيم ام لا كما في نحو احمر ش فمنصرف نحو مررت باحمدكم
فان علميته زالت بالاضافة اذ لا يضاف العلم حتى يراد تنكيره لئلا يجتمع
تعريفان فبقي وزن الفعل فقط فانصرف ش فلا ينصرف نحو مررت
باحمركم اذ لا يزول الصفة ووزن الفعل بالاضافة وكذا بال فالعلتان
باقيان فلا ينصرف ش الاول قال الشارح في سلسلة الذهب نقلا
عن صاحب البسيط قال المنصرف ما ليس فيه علتان من العلل التسع
وغير المنصرف ما فيه علتان وتاثيرهما منع الجر والتنوين لفظا او تقديرا

دخل

دخل في الحصر التثنية والجمع والاسماء الستة وما فيه اللام والمضاف
فعلى هذا رجلان اسم امرأة غير منصرف لوجود العلتين وتثنية رجل
منصرف لعدمهما ومن قال المنصرف ما دخله الحركات الثلاث والتنوين
وغير المنصرف ما لم يدخله جر ولا تنوين فان ما ذكر يخرج عن الحصر فلذلك
اثبت ابن جني وغيره الواسطة بين المنصرف وغير المنصرف وادخل ما ذكر فيها
وقال ابو علي ما دخله ال والاضافة من باب ما لا ينصرف لا اقول فيه
ينصرف لان المانع منه موجود فيه وهو شبه الفعل ولا ينصرف لان
امتناع التنوين عنه ليس لكونه لا ينصرف وانما هو لدخول ال عليه فظهر مما
ذكره ابو علي قول رابع في غير المنصرف اذا اضيف او دخله ال وهو كونه
واسطة وقال ابن الحاجب ظاهر كلام النحويين ان القسمة الى المنصرف
وغيره حاصرة وتفسيرهم لكل واحد من القسمين ينفي الحصر الثاني اختلف
النحويون في الصرف فمذهب المحققين كما قال ابو البقا في اللباب انه التنوين
وحده وقال اخرون هو الجر مع التنوين قال الشارح في سلسلة الذهب وينبني
على هذا الخلاف ما اذا اضيف ما لا ينصرف او دخله ال فعلى الاول هو باق
على منع صرفه وانما يجر بالكسرة فقط وعلى الثاني هو منصرف انتهى قلت عرف
الناظم في باب غير المنصرف الصرف بقوله الصرف تنوين اتى مبينا معنى به
يكون الاسم امكنا وحينئذ يكون ما لا ينصرف ما لا يقبل التنوين وهو صريح
في ان غير المنصرف اذا اضيف او دخله ال يبقى على منع صرفه فيكون موافقا
لظاهر عبارته هنا وقال ابن يعيش في شرح المفصل اختلفوا في منع الصرف
ما هو فقال قوم هو عبارة عن منع الاسم الجر والتنوين دفعة واحدة
وليس احدهما تابعا للآخر اذ الفعل لا يدخله جر ولا تنوين وهو قول ظاهر

اي بقولهم المنصرف ما دخله الكسر والتنوين وغير المنصرف ما لم يدخله ذلك وانما كان ينفي الحصر لبقاء ما تحتهم واسطة اه

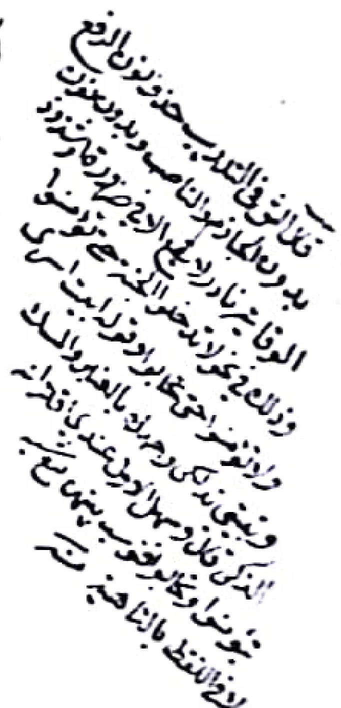
وقال قوم ينتمون الى التحقيق ان الجر في الاسم نظير الجزم في الفعل فلا يمنع
من غير المنصرف منا في الفعل نظيره وانما الممنوع منه علم الخفة وهو التنوين
وحده لثقل ما لا ينصرف لمشابهته الفعل ثم تبع الجر التنوين في الزوال
لانهما خاصتان للاسم فيتبع احدهما الاخرى في الزوال ويدل عليه ان
المرفوع والمنصوب مما لا مدخل للجر فيه انما يذهب منه التنوين لا غيره
فعلى هذا قولك بالاسم واسمكم باق على منع صرفه وان انجر لان الشبه قائم
وعلم الصرف وهو التنوين معدوم وعلى الاول منصرف لانه لما دخله ال
والاضافة وهما خاصتان للاسم بعد عن الفعل وغلبت الاسمية فانصرف
انتهى واجعل لنحو يفعلان البيت قال الشارح في النكت هو غير ظاهر
في المقصود لان اكثر ما يعطي بظاهره ثلاثة امثلة ويبقى مثالان تفعلان
ويفعلون انتهى وقد اشار الى هذا بزيادتها في الشرح قلت هما داخلان
في النظم بلفظة نحو والتعبير بنحو يفعلان شامل لما كان فيه الالف والواو
حرف علامة لا ضمير نحو يقومان الزيدان ويقومون الزيدون على لغة
اكلوني البراغيث فانه ايضا يعرب هذا الاعراب ولذا قال في العمدة والنون
في فعل اتصل به الف اثنين او واو جمع او ياء مخاطبة وقال في شرحها التعبير
بذلك احسن من الف الضمير او واوه ليشمل ما ذكرته النون مفعول
اول لاجعل ثم رفعا مفعول ثان له بحذف مضاف اي علامة رفع وانما
اعربوا الامثلة الخمسة بالنون لمشابهتها حروف العلة التي ابعاضها الحركات
لانها تدغم في الواو والياء وتبدل الالف من النون في الوقف على الاسم
المنصوب المنون على المشهور ومن نون التاكيد الخفيفة ومن نون اذن
في الوقف ايضا فان قلت الاعراب يفتقر الى حرف وهو هنا منتف لان

الحرف

الحرف هو الاعراب قلنا انما يفتقر اليه اذا كان حركة لا تقوم بنفسها
بخلاف ما اذا كان حرفا ش واجعل اشار الى ان حذفها عطف على النون
مفعول اول لاجعل وسمة مفعوله الثاني ويجوز جعله مبتدأ وسمة
خبره ش لتروميـ مظلمة اللام فيه لام الجحود ومظلمة بفتح اللام هو
القياس والاكثر الكسر مفعول لترومي اي لم تكوني يا هند مناداه
ظلما على احد لم يكن الله ليغفر لهم اي غافرا لهم ش ما تقرر وهو الاصح لا
يتمشى على قول من يرى ان الامثلة الخمسة من الافعال اعرابها بحركات مقدرة
قبل الالف والواو والياء ش واما قوله تعالى دفع لوهم ان في قوله تعالى الا
ان يعفون بثبوت النون مع دخول الناصب ش لام الفعل التي في قولك
زيد يعفو ش ضمير النسوة وليست نون الرفع واما اذا قلت الرجال فالواو
واو الجماعة والنون علامة الرفع والاصل يعفوون بواوين ش تتمة
قد علم من النظم ان النون في الامثلة الخمسة علامة الرفع وحذفها علامة
الجزم والنصب ويتبادر من النظم ايضا ان النون مكسورة بعد الالف
مفتوحة بعد اخواتها كما صرح به في التسهيل وسلك المنظوم فاشار الشارح
بترجمة التتمة الى بقاء بعض الاحوال وهو حذف النون بدون كونه علامة
للجزم والنصب فاعرابه حينئذ تقديري وذهاب حركة النون بالادغام
ش جاز حذفها اي نون الاعراب كما ذهب اليه سيبويه واختاره الناظم
قال الشارح في فن القواعد وهو الفن الاول من كتاب الاشباه والنظائر
اذا اجتمع نون الوقاية ونون الرفع جاز حذف احداهما تخفيفا نحو تأمروني
وهل المحذوف نون الرفع او الوقاية فيه خلاف ذهب سيبويه الى الاول
ورجحه ابن مالك لان نون الرفع قد تحذف بلا سبب كقوله ابيت اسري

هذا بناء على ان الناظم من ان المصدرية مقدرة بعد لام الجحود وخبر كان هو الفعل بعد اللام وقد قال ابو حيان بعد انجزام نقله عن البصريين محذوف واكون بل الخبر عنده والقول متعلق به واللام مع مجروره الخبر ... والتقدير ما كنا لم تكون ... الظلم ... الكون ... لا يقدرون ان بعد لام الجحود ... هو الفعل عنده ... في ... منه

وتبيتي تدلكي ولم يعهد ذلك في نون الوقاية وحذف ما عهد حذفه
اولى ولانها نائبة عن الضمة وقد عهد حذفها تخفيفا في نحو ان الله يأمركم
وما يشعركم في قراءة من سكن ولانها حركة ونون الوقاية كلمة وحذف
الجزء اسهل وذهب المبرد والسيرافي والفارسي وابن جني واكثر المتأخرين
منهم صاحب البسيط وابن هشام الى الثاني لانها لا تدل على اعراب
فكانت اولى بالحذف ولانها دخلت لغير عامل ونون الرفع دخلت لعامل
فلو حذفت لزم وجود مؤثر بلا اثر مع امكانه ولان ما التقل نشأ من
الثانية فهي احق بالحذف انتهى تذنيب اذا اجتمع نون الوقاية ونون
الاناث في مثل يسوءه الغانيات اذا فلينني الاصل فلينني حذف احدى
النونين فقال المبرد المحذوف نون الوقاية لان الاولى ضمير فاعل لا يليق بها
الحذف ورجحه ابن جني والخضراوي وابو حيان وابن هشام وفي البسيط
انه مجمع عليه وقال سيبويه المحذوف نون الاناث واختاره ابن مالك
قياسا على تأمروني ورده ابو حيان بانه قياس على مختلف فيه ش مع
الناصب والجازم اي ومع عدم الاجتماع مع نون الوقاية والاقتصار
على ما قبله انه حذف مع عدم الناصب والجازم نثر كقوله ابيت اسري
وتبيتي تدلكي الاصل وتبيتين تدلكين فحذف النون شذوذا قلت كالمجتبى
لم اطلع على قائله م وسم معناه البيت معناه مفعول ثان مقدم ومن
الاسماء حال من ضمير الظرف مقدم وما الموصولة محذوفة مفعول
اول كالمصطفى صلة ما ومكارما جمع مكرمة اي لاجل المكارم او ذا المكارم
اودرج المكارم والتقدير وسم ما استقر كالمصطفى والمرتقى حال كونه
من الاسماء معناه شيء المتمكنة اي المبنية فخرج نحو هذا وذي وتي شيء في نون



افرع

اخره الفا لازمة اعترض عليه بان المراد باللزوم لزوم وجودها في احوال
الاعراب كلها لفظا كالفتى او تقديرا كفتى فيشكل بنحو المقري اسم
مفعول من اقرا اذا قلب همزتها الفا فان الاعراب يقدر فيه مع عدم اللزوم
لجواز النطق بالهمزة الاصلية قلت ان يجاب بان المراد بلزومها عدم ابدالها
في النصب او الجر بالياء احترازا عن نحو الزيدان لابدالها في النصب والجر
بالياء وعن نحو اخاك لابدالها في الجر بالياء فنحو المقري وان كان اصل
الابدال فيه جائزا لكن لا يتغير المقر بعده في احوال الاعراب ش قدر
جميعه قيل هو عام يجب ان يقيد بالمنصرف منه كالفتى واما غير المنصرف
كيحيى فيقدر فيه الضمة والفتحة فقط قال ابو حيان في الارتشاف فالاسم
المقصور يقدر فيه ثلاث حركات الا ان كان لا ينصرف فيقدر فيه الضمة
والفتحة انتهى قلت يمكن ان يقال المراد بقوله قدر جميعه اي جميع ما يمكن
فيه سواء كان تمام الحركات او بعضها يعني لا يكون نصبه ظاهرا كما في المنقوص
على انه يمكن الاخذ بظاهره من ان الكسرة تقدر في غير المنصرف وهو الذي
نص عليه ابن فلاح اذ لا تنقل مع التقدير ش لتعذر تحريكها لما فيها
من الاطالة ش فذو قصر اي المقصور المفعول فهو بمعنى مقصورا لما يلزم
على الاول فيه انه لا يلزم من وجود وجه التسمية التسمية وهو ظاهر الا
ان يقال مراده اللزوم بحسب الظاهر وبادي الراي كما يشير اليه قوله وهو
اولى ش لم يذكر الناظم مما يقدر فيه الحركات كلها غير المقصور وبقي
عليه اشياء نحو غلامي لكن عند ابن الحاجب وابن هشام يقدر فيه
كل الحركات والناظم لا يقدر فيه سوى الضمة والفتحة والمدغم نحو قال
داود جالوت على قراءة ابي عمرو ذكره ابو حيان في شرح التسهيل والمحكي بمن

في نحو من زيد ومن زيدا ومن زيد لاشتغال محله بحركة الحكاية
ذكره الرضي وزاد ابن هشام في الجامع الموقوف عليه غير المنصوب
المنون قلت ومما يقدر فيه الاعراب ولم يذكره فيما رايناه غير شارح
اللب المشتغل بحركة الاتباع كقراءة الحمد لله بكسر الدال تبعا لكسر اللام
والمشتغل بحركة الجوار لان نحو جر المشاكلة وليس باعراب ولا بناء كما
صرح به الدماميني ش خفيفة احتراز عن نحو كرسي ش لازمة
احتراز عن نحو اخيك في مررت باخيك ويشكل عليه نحو المقري اسم
فاعل من اقرا اذا قلب همزتها ياء ويعلم جوابه من نظيره فيما تقدم ش
تلو كسرة احتراز عن نحو ظبي لانه معدود من الصحيح ش ونصبه ظهر
في النكت قال ابن هشام الذي منقوص هو اول جزئين مجموعهما جعل
اسما واحدا كما نص عليه ابو علي وعبد القاهر وغيرهما النقل التركيب وفي
الروض الانف يقول تفرقوا ايادي سبا وهو حال والياء فيه ساكنة في موضع
نصب لانه صار بمنزلة اسمين جعلا اسما واحدا وقال ابو حيان ما اعرب
من المركب اعراب متضايفين واخر اولهما ياء نحو رايت معدي كرب فانه
يقدر في اخر الاول الفتحة حالة النصب بلا خلاف م ورفعه ينوي عربية
هنا وقال في المقصور قدره هي طريقة بعض جعلوا الانواع للاعراب
ثلاثة لفظي ومقدر ومنوي وخصصوا المقدر بما الفه منقلبة والمنوي
بالياء وبما الفه غير منقلبة والمشهور الانقسام الى الاولين فقط وعلى
هذا فهو تفنن م كذا ايضا بجر وكذا متعلق بيجر وايضا تاكيد له او المعنى
يجر المنقوص ايضا اي كما ينصب ويرفع كذا اي منويا كالرفع ش اعلم
انه كما تقدر الحركات كذلك الحروف قد تقدر وذلك في النون في نحو هل

تقدر بالنو

قوله في العلم المضاف فانه الاعراب في
المضاف وهو زيد فتقدر فيه حركة
المضاف اليه اذ هو ما كان علما في الاصل الاول
الاعراب بالحكاية وانما النظر في الحكاية
تكون فارغا وكون الاخر مشغولا بحركة
الحكاية ونحو ذلك في الاتباع وهم
ودرهم ... الطرفين
المحكي اذا كان جزء ... الحكاية فائدة
الصحيح ... على
تقديري ...
انه يبني ...
لفظ نحو يا زيد ...
شارح اللب ... ولا بناء
مثل الجر ...
ونصبه ...

نحو هل تضربان لان رفعه بتقدير نون الاعراب لحذفها بالنون المؤكدة
كما تقدم والواو في جمع المذكر السالم المضاف للياء نحو مسلمي كما صرح
به الناظم في التسهيل في باب الاضافة وابن هشام في الجامع وابن
الحاجب في الكافية وقال النيلي ليت شعري كيف يقدر الحرف وكيف خص
هذا الجمع دون غيره بهذا التقدير فان قولك اذا اضيف الى الياء كذلك نحو
هذا ابي والاصل ابوي ولم يقل احد انه معرب بتقدير الحرف واجاب الرضي
بانه داخل في باب غلامي يعني انه معرب بتقدير الحركات قال السيد
وكانه ادرجه في باب غلامي نظرا الى اخواته ويحتمل ان يقال اعرابه
ايضا بالواو تقديرا في حالة الرفع وبالياء لفظا في النصب والجر قياسا
على مسلمي فان قيل هلا كانت الياء المنقلبة عن الواو في مسلمي علامة للرفع
كما كانت علامة للجمع قال النجم سعيد اجيب بان الواو علامة للجمع من حيث
انها حرف علة وهو باق وعلامة للرفع من حيث خصوصيتها وهي لم تبق
ومما يقدر فيه الحرف المثنى حالة الرفع اذا لاقا ساكنا عند الاضافة نحو جاءني
مسلما القوم والاسماء الستة المعربة بالحروف اذا لاقت ساكنا بعدها
نحو ابو القوم وابا القوم وابي القوم والجمع المذكر السالم اذا لاقا ساكنا
ايضا نحو صالحو القوم وصالحي القوم ذكر الثلثة شارح اللب والاخيرين
الجامي شرح من قال ان الاعراب في الاسماء الستة والمثنى والجمع بحركات مقدرة
فانه يحتاج الى عدها في قسم التقدير بالحركات ذكره في النكت شرح لدخول
بعض الحركات عليه يمكن ان يقال ان اعراب المقصور على نسق واحد لان
اعرابه تقديري كله بخلاف المنقوص ولاجرائه على سنن واحد اولى شرح
المعربة العربية وضعا فلا يرد الاسم الاعجمي ولا نحو بدعوا اذا سمي به شرح

قبلها ضمة وعلله ابن فلاح في المغني بانهم ارادوا تخصيص الفعل بشي لا يوجد
في الاسم كما خصصوا الاسم بشي لا يوجد في الفعل اي الجر وبانه لو كان لادى
الى اجتماع ما يستثقل في النسبة فلذلك رفض واما هو فمبني ش الا الاسما
الستة خالية الرفع اقول لا حاجة الى الاستثناء اما لما قاله الخطيب الشربيني
في شرح القطر من ان الواو فيها ليست لازمة واما لما قاله ابن فلاح من
ان الواو فيها بمنزلة الحركة ش في تذكرة ابن مكتوم عن تعاليق ابن
جني المراد بالنقل في حروف العلة الضعف لا ضد الخفة فلما كانت هذه
الحروف ضعيفة استثقلوا تحريكها ويدل على ان المراد بالنقل هذا ان
الالف اخف الحروف وهي لا تتحرك ابدا ذكره الشارح في التدريب ش
مضارع التقييد به معلوم من السياق لانه بصدد بيان الاعراب
وهو انما ياتي في المضارع م اخر منه الف سند والف جره وصح
الابتداء بالنكرة لاختصاصها بالمجرور كما قاله الشاطبي والجملة في محل
النصب خبر كان الشانية المقدرة بعد اي فعل لان كل جملة وقعت خبرا
عن ضمير الشان لها محل لانها عمدة اما التفسيرية التي لا محل لها فهي
الواقعة فضلة وجزاي فعل جملة الجواب او هي مع الشرط على الخلاف
وانما احتيج الى تقدير كان بعد اي فعل لان اي ان كانت موصولة فهي لا تضاف
الى نكرة او شرطية فلا تدخل الجملة الاسمية لاختصاص ادوات الشرط
بالفعل لفظا او تقديرا فوجب تقدير فعل الشرط مع مرفوعه كما قاله ابن
هشام قيل عليه انه يشترط في صورة التقدير كونه مفسرا بالفعل بعد وهو منتف
هنا اقول لعل هذا في غير لفظة كان لانه يتسامح في حذفها في غير ادوات
الشرط كما سياتي لا سيما في الضرورة وجوز ابن الصايغ كون جملة اخر منه

الف

الفصيغة لفعل وفعل الشرط محذوف اي واي فعل صفته كذا اوجد
فقد عرف معتلا ش فمعتلا عرف الفاء للربط اي فقد عرف او فهو عرف
حال كونه معتلا ويحتمل ان يضمن عرف معنى سمي فيكون معتلا مفعولا
ثانيا لا حالا مقدما ش عند النحاة اذ المعتل في التصريف ما فاؤه
او عينه او لامه حرف علة والصحيح ما عدا ذلك ش لما تقدم من تعذر
تحريكها ش لما تقدم من خفته على الواو والياء فان قلت لو لم يلحق
النصب بالجزم في المعتل كما الحق به في الافعال الخمسة قلت انما الحق
به ثم لتعذر الاعراب بالحركة بخلافه هنا فاعرب نصبا بالحركة
على الاصل ش جازما للافعال المعتلة وقد لا يحذف الحرف في الجزم
للضرورة كما في قوله الم يأتيك والانباء تنمي واما قوله تعالى انه
من يتقي ويصبر بثبوت الياء في قراءة قنبل فمؤول بان الياء فيه للاشباع
لا اصلية او يجعل من موصولة وتسكين يصبر اما لتوالي حركات
الباء والراء والفاء والهمزة اي من فان الله او لاجراء الوصل مجرى
الوقف او للعطف على المعنى لان من الموصولة بمعنى الشرطية لعمومها
وابهامها قاله ابن هشام في التوضيح قال القاضي زكريا واستبعدت
هذه الامور فلهذا اختار ابن مالك ان الجزم قد يقدر في المعتل ثلاثتهن
معمول احذف والضمير اما للافعال بحذف المضاف اي اواخر ثلاثتهن
او للاحرف فلا حذف ش كلم يخش ولم يرم ولم يغز قال الشارح في
سلسلة الذهب نقلا عن ابن النحاس في التعليقة اجمع النحاة على ان
حروف العلة في نحو يخشى ويغزو ويرمي تحذف عند وجود الجازم
واختلفوا في حذفها لماذا فالذي فهم من كلام سيبويه انها حذفت

عند الجازم لا بالجازم ومذهب ابن السراج واكثر النحاة ان حذفها علامة للجزم وهذا الخلاف مبني على ان حروف العلة في الفعل في حال الرفع هل فيها حركات مقدرة او لا فمذهب سيبويه ان فيها حركات مقدرة في الرفع وفي الالف في النصب فاذا دخل الجازم حذف الحركات المقدرة لانه يحذف ما ثبت في الرفع ثم يحذف هذه الاحرف لئلا يلتبس المجزوم بالمرفوع لو بقيت لاتحاد الصورة وعند ابن السراج انه لا حركة مقدرة في الفعل الرفع وقال لما كان الاعراب في الاسم لمعنى حافظنا عليه بان نقدره اذا لم يوجد في اللفظ ولا كذلك في الفعل فانه لم يدخل فيه الا لمشابهة الاسم لا للدلالة على معنى فلا نحافظ عليه بان نقدره اذا لم يكن في اللفظ فالجازم لما لم يجد حركة يحذفها حذف الحرف وقال ان الجازم كالمسهل ان وجد في البدل فضله ازالها والا اخذ من قوى البدل ... اذا كان ابدال حرف العلة من الهمزة كيقرا او يقرى ويوضو مضارع وضو بضم الضاد بمعنى حسن بعد دخول الجازم فهو ابدال قياسي ويمتنع الحذف حينئذ لاستيفاء الجازم حقه او قبله فابدال شاذ يجوز مع الجازم الاثبات والحذف بناء على الاعتداد بالعارض وعدمه وهو الاكثر قال ابن هشام في التوضيح وهو المنقول عن ابن عصفور وجزم ابن النحاس بالحذف اذا كان الابدال غير قياسية وفي النكت قيل يجب على الناظم التقييد بما ليس حرفه بدلا من همزة ليخرج نحو لم يقرا اذا خففت بترك الهمزة فانه لا يجوز فيه الحذف على الصحيح واجاب ابن الصائغ بانا لا نسلم دخول ذلك في المعتل بالضابط المذكور لاختصاصه باسم المهموز وبقاء هذا الاسم بعد التخفيف وعلى عدم جواز الحذف لقد يحذف

الجازم

الجازم الضمة من الهمزة انتهى وهو يدل على عدم جواز الحذف سواء كان
الابدال بعد دخول الجازم ام قبله قيل وعليه الاكثر هـ تنبيه
اهمل الناظم ذكر تقدير الجزم ويقدر في صور المهموز اذا خفف
كما مر وما حرك بالكسر لالتقاء الساكنين نحو لم يكن الذين كفروا ولم
يلد اذا سكن لامه وفتحت الدال لالتقاء الساكنين كقوله وذى
ولد لم يلده ابوان ذكر الثلاثة ابو حيان في الارتشاف وزاد ابن
هشام ما حرك في الوقف للقوافي كقوله وانك مهما تامري القلب
يفعل وذكر الناظم في سبك المنظوم انه يقدر فيما ثبت فيه حرف العلة
للضرورة كقوله كان لم ترى قبلي اسيرا يمانيا ولم تدع هـ تنبيه ثالث من المقدر اعرابه
من النوعين اي الاسم والفعل ما حذف فيه الحركة تخفيفا كقراءة من قرأ
عند بارئكم ورسلنا ويامركم وما يشعركم بسكون اواخرها وقول
الشاعر اليوم اشرب غير مستحقب وقوله وقد بدا هنك من المئزر
قال في النكت وقد اختلف في ذلك على ثلاثة اقوال اصحها جوازه في
السعة وعليه ابن مالك وابو حيان وقيل يجوز في الضرورة خاصة وعليه
الجمهور وقيل بالمنع في الحالين وعليه المبرد تنبيه سندع الزبانية اصله
سندعو حذفت الواو لالتقاء الساكنين ص النكرة والمعرفة مصدران
في الاصل ثم سمي بهما الاسم المنكر والمعرف قال السيد الشريف والتاء
فيهما وفي الصفة والرسالة ليست للتانيث بل من نفس الكلمة واما
الوقف عليها وكونها صفة للمؤنث فباعتبار وجود التاء انتهى وقدم الناظم
بابهما الى هنا لتوقف كثير من المباحث الآتية عليه وقدم النكرة لانها
الاصل وهو احسن كما في النكت من تقديم الكافية المعرفة لكن قال الناظم

مسئلة تاء لكونها كلمة وعلامة وليس منها التاء ايضا علامة التانيث ولا يلزم من تسميتها علامة التانيث لزومها لها لجواز كون علامة التثنية ... حيث لم توجد في الشمس وانما سميت علامة التانيث لانها قد تكون للدلالة على التانيث او لانه تعامل مع ذي التاء معاملة المؤنث غالبا

في شرح التسهيل من تعرض لحد النكرة والمعرفة عجز عن الوصول اليه
دون استدراك عليه لان من الاسماء ما هو معرفة معنى نكرة لفظا
نحو كان ذلك عاما اول اذ مدلوله معين ولا يستعمل الا نكرة ومثله
امس وما هو معرفة لفظا نكرة معنى كاسامة ومثله ذو اللام
للجنس ولذلك يوصف بالمعرفة اعتبارا بمعناه قال فالاولى عد
اقسام المعرفة لحصرها ثم يقال وما عدا ذلك نكرة وهو احسن من
تمييزها بدخول ال اورب قال الشارح في شرح النقاية فلزم من هذا
تقديم المعرفة وان كانت الفرع فلذا قدمنا المعرفة ثم نكرة اي اسم
نكرة ولذا اجاز الابتداء به ولم يؤنث قابل وقال ابن هشام مسوغ
الابتداء ارادة الجنس نحو تمرة خير من جرادة وتذكير قابل لانه صفة
لاسم محذوف شئ حال كونه اشار الى ان مؤثرا حال من ال لوجود
شرط جواز الحال من المضاف اليه وهو كون المضاف عاملا كما يأتي
في الحال شئ التعريف قيد تأثير ال به لانه المتبادر عند الاطلاق
اذ الغالب من حال تأثير التعريف مع قرينة ان الكلام في باب المعرفة
والنكرة والمراد بالتعريف معناه اللغوي وهو التعيين كما في مثل قولهم
لام التعريف لا الاصطلاحي وهو جعل الكلمة معرفة فلا يلزم تعريف
الشئ بما يساويه في الجهالة شئ كرجل فانه يقبلها كالرجل شئ بخلاف
نحو حسن علما لا صفة فان تقبل فيه التعريف لكونه نكرة شئ لا تؤثر
فيه التعريف بل هي فيه للمح الاصل كما سيأتي ومثله حارث وعباس ونحوها
وفي قوله مؤثرا احتراز ايضا عن ال الزائدة في نحو قوله باعدام العمرو من
اسيرها كذى ومثله من وما في قولك مررت بمن معجب لك اي انسان

وبما

وبما معجب لك اي شيء وكذلك بخصوصه منونا لو قوعه موقع سكوتا وكذلك امرء وامراة فانهما وان لم يقبلا ال كما نص عليه ابو علي في التذكرة الا انهما في معنى مرء ومرءة وهما يقبلانها واما ما ومن الاستفهاميتان فان معناهما الاصلي انسان وشيء ثم ضمنتا معنى الاستفهام فهما في موقع اي انسان واي شيء وانسان وشيء يقبلان ال قاله ابن هشام نعم يرد عليه الاسماء المتوغلة في الابهام واسماء الفاعلين والمفعولين فانها لا تقبل ال المؤثرة ولا تقع موقع ما يقبلها قال القاضي زكريا في حاشية شرح ابن الناظم ويجاب بان هذا تعريف بالخاصة ولا يشترط فيه الانعكاس ولكنه يشكل بقوله وغيره معرفة انتهى ش وهو صاحب لا يقال صاحب اسم فاعل وفي ال الداخلة عليه اقوال اصحها انها موصول اسمي فلا يكون ذو نكرة لان ال الموصولة ليست مؤثرة لانا نقول صاحب من الاوصاف التي غلبت عليها الاسمية فال فيه مؤثرة فيكون ذو نكرة كصاحب قاله القاضي زكريا وقال الشاطبي في باب المبتدأ صار صاحب بحسب الاستعمال من قبيل الجوامد ولذلك لا يعمل لا تقول مررت برجل صاحب اخوه عمرو اش اي غير ما ذكر اشار الى ان افراد الضمير في غيره مع عوده على شيئين على اعتبار المعنى كما يفرد اسم الاشارة في قولهم وغير ذلك ومثله قوله تعالى ان لهم ما في الارض جميعا ومثله معه لافتدوا به اي بذلك قال ابن هشام ولا يصح الجواب بان او يفرد بعدها الضمير لان ذلك او التي للشك ونحوها مما يكون الحكم فيه لاحد الامرين لا التي للتنويع لانها بمنزلة الواو انتهى واقره في النكت وقال الازهري ضمير غيره يعود الى النكرة الواقعة على الاسم او الى المنكر المستفاد من نكرة او الى المذكور من حد النكرة والاول اولى انتهى وما ذكره الازهري احسن

ويمكن دفعه بان رجوع ضمير غيره الى النكرة الواقعة على الاسم من الخاصية مع ... بما ذكر بشمول محدودها الى التنكير للمعرفة منه

وانفع في دفع ما استشكله القاضي زكريا فيما مر شي ومضاف الى معرفة
اي بالاضافة المعنوية بخلاف اللفظية كضارب زيد كما يعلم من باب الاضافة
شي والذي اورد عليه انه ذكر الموصول بدون الصلة مع ان تعريفه
عنده انما هو بها وقد نص على انه انما قال في الكافية وموصول متم
تنبيها على انه لا يحكم عليه بالتعريف الا بعد تمامه بصلته وقال ابن هشام
الحق انه يجوز تسمية الذي معرفة لما يلزمه من الصلة شي عبارته
في الكافية فمضمر اعرفها ثم العلم واسم اشارة وموصول متم وذو اداة ومنا
عنها اوذو اضافة بها تبينا ففيها التصريح بالمعارف وهو احسن من
الاقتصار على الامثلة وزيادة المنادى المقصود وبيان مرتبتها في التعريف
وبين ابن الحاجب مراتب المضمر فقال واعرفها المضمر المتكلم ثم المخاطب واعترضه
النيلي بانه يناقض قوله في العلم غيرهما ولا غيره بوضع واحد لان ما ذكره
في حد العلم يقتضي انه اعرف المعارف قال والحق التفصيل فالعلم اعرف من
جهة الوضع والمضمر اعرف من جهة الاستعمال لا الوضع واختار ابو حيان
ان العلم اعرف من المضمر مطلقا ولم يبين مراتب بقية المعارف والذي
رجحه ابن مالك في التسهيل ان ضمير المخاطب بعده العلم ثم ضمير الغائب
ثم الاشارة والمنادى كلاهما في مرتبة ثم الموصول ثم ذو ال والمضاف الى
احدها في مرتبته ونازعه ابو حيان فقال لا اعلم احدا ذهب الى ما قاله اي ابن مالك في التسهيل المعرفة منه
والذي ذكروا ان اعرفها المضمر على الاطلاق ثم العلم وفي النكت وفي مراتب
المعارف خلاف طويل ويستثنى من ذلك اسم الله تعالى فانه اعرف المعارف
بالاجماع انتهى شي وزاد في شرح الكافية يعني انما اهملهما سابقا وقد
ذكرهم في سائر كتبه كما قاله في النكت قال القاضي زكريا انما اهمل التصريح به والا

وفي النكت تعبيرهم باعرف فيه تنازع من حيث ان افعل التفضيل لا يبنى من مادة التعريف فلنا قلت في كتابي جمع الجوامع فارفعها شي

فقد

فقد نبه عليه بدخوله في قوله وغيره معرفة وفيما دل عليه بالكاف في قوله
كهم غايته انه ترك تمثيله وقد صرح في غير هذا الكتاب بعده من المعارف
وبذلك يرد على من قال انما اهمله لانه يجوز ان يرى مذهب من يجعل
المنادى معرفا بال مقدرة او بالقصد والمواجهة او بالخطاب لوقوعه
موقع كاف ادعوك فيكون في رتبة المعرف بال او اسم الاشارة او الضمير
انتهى مخ‍ واختار الى اخره قال المحشي فيكون على هذا داخلا في اسم
الاشارة ولذا لم يذكره وقد علمت ضعفه مما مر انفا ش ابن كيسان هو
ابو الحسن محمد بن احمد بن كيسان بفتح الكاف وكان بصريا كوفيا لانه
اخذ عن ثعلب وهو كوفي والمبرد وهو بصري ومات سنة تسع وتسعين
ومائتين وكان ميله الى البصريين ش ما ومن الاستفهاميتين واحتج
بتعريف جوابهما وهو يطابق السؤال فتقول لفلان في جواب ما دعاك
الى كذا او زيد في جواب من عندك ورده الجمهور بانه غير لازم لصحة ان
يقال في المثال الثاني رجل من بني فلان وفي الاول امر مهم والاصل التنكير
ما لم يتضح حجة وقد تقدم من ابن هشام انهما قائمان مقام اي انسان واي
شيء وهما نكرتان ش وابن خروف لا استحضر الان تاريخه ش في دققته
دقا نعتا اي في تركيب تكون فيه مع عاملها صفة لاسم متقدم في المعنى
اي دقا سقولا في حقه نعم الدق واختلفوا في ما بعد نعم فقيل فاعل فهي
معرفة وقيل مميز لمضمر مبهم فهي نكرة وعليه الناظم كما سياتي ش من هذه بحث المضمر
المعارف التي هي اقسام للاسم لانه بصدد بيانها فاندفع ما اورد على الحد
من ان او اخر انت واياي واياك واياه واخواتهن لذي غيبة او حضور مع
ان الصحيح انها حروف وما قبلها هو المضمر على ابن هشام لخاب بانها موضوعة

لمعنى الغيبة والحضور لا لصاحب الغيبة والحضور ش موضوعا
يعلم اعتبار قيد الوضع من سياق الكلام لانه في مقام بيانه
فخرج الاسم الظاهر في نحو قول من اسمه زيد زيد ضرب مرايا انا
ضربت وقولك لزيد يا زيد افعل كذا وقولك لزيد الغائب زيد فعل كذا
فانه لم يوضع ليدل على شيء من ذلك بل ليدل على معنى اعم منه كما حققه التاء
بعد وكذا سائر الاسماء الظاهرة ش تقدم ذكره قال المحشي خرج به
الاسماء الظاهرة وفيه انها خارجة بقيد الوضع كما ذكرنا لكن يحتاج الى
هذا القيد للاحتراز عن لفظ الغائب لانه موضوع لذي غيبة ولسوابه
بالوضع للغائب الوضع لجزئيا منه كما هو التحقيق في وضع الضمائر لخرج لفظ
الغائب ايضا لكونه موضوعا للمفهوم الكلي فيكون ذكر تقدم ذكره للبيان
لا للاحتراز ش او حكما في النكت اراد بالحكم الصور التي يرجع فيها الضمير
الى متاخر لفظا ورتبة وذلك كما في ضمير الشان نحو قل هو الله احد والضمير
المخبر عنه بمفسره نحو وقالوا ما هي الا حياتنا الدنيا وباب نعم نحو نعم رجلا
زيد والمجرور برب نحو ربه رجلا او المرفوع باول المتنازعين نحو قاما
وقعدا اخوانك والمبدل منه المفسر نحو اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم ذكره ابن
هشام في الشذور وانتهى شرحها وحضور لفظه او فيه لمنع الخلو كما يعلم من قوله
الآتي والف والواو والنون لما غاب وغيره كقاما واعلما ش والمضمر
هو الضمير من اضمرت الشيء اذا سترته لكن الضمير فعيل بمعنى مفعول
او من الضمور وهو الهزال لانه في الغالب قليل الحروف ذكره ابن هشام
ش عند البصريين البصرة في الاصل حجارة رخوة وبها سميت البصرة
وهي مثلثة الباء حكاها الازهري وغيره افصحها الفتح ويقال البصريان للبصرة

ورادا التاج في التدريب ... وهو لا يكون منفصلا ... وهو مفعول ... مقدر ... زان ... النحو

والكوفة

والكوفة بناها عتبة بن غزوان في خلافة عمر رضي الله عنه سنة اربع عشرة
ويقال لها قبة الاسلام وخزانة العرب لم يعبد صنم قط بارضها وهي
اقوم البلاد قبلة ذكره في النجم الوهاج ش والكناية والكنى ماخوذان
من كنوت عن الشيء وكنيت عنه بالياء والواو اذا عبرت عنه بعبارة اخرى
تورية وكان المضمر ضرب من الكناية كغلان والمكني بفتح الميم وسكون الكاف
اسم مفعول ش عند الكوفيين الكوفة في الاصل الرملة الحمراء وبها
سميت الكوفة قال النووي في تهذيب الاسماء الكوفة البلدة المعروفة
ودار الفضل واهله مصرها عمر بن الخطاب رضي الله عنه وتسمى كوفة الجند
لان جند كسرى كان فيها ش ولا يرد دفع لما اورد عليه من ان اسم الاشارة
لذي الحضور والاسم الظاهر لذي الغيبة ولا حاجة الى الجواب باخراجه
بالمثال كما قاله المكودي وبافراد اسم الاشارة بالذكر بعد كما قاله ابن الناظم ش
وضع لمشار اليه ولزم من ذلك حضوره من حيث ان المشار اليه يلزم ان
يكون حاضرا فدلالته على حضور المسمى دلالة التزام وكذا الاسم الظاهر وضع
لمسماه المعين مطلقا لا بقيد كونه غائبا قاله في النكت نقلا عن ابن هشام
وابن الصائغ ثم قال وقد اورد عليه ما فيه الحضورية نحو هذا الرجل والنساء
واجاب ابن الصائغ بان هذا شيء عرض للقران لا بالوضع ش ولا الاسم
الظاهر اي غير لفظ الغائب على ما عرفت ش الاولى كما قالوا انما حصر
بالعدد لا بحد والمضمرات كذلك فينبغي ان يقتصر على عدها ولا يتكلف
لحدها ش ثان بدا هنا كما في التسهيل بباب المضمر قبل العلم خلاف
شارح العمدة وسبك النظم وما هنا يناسب كون المضمر اعرف من العلم وما
فيهما يناسب العكس ش وقد عكس المصنف المثال يعني انه نص على غير

الترتيب مجمل الثاني من المثال اي هو للاول اي لذي غير شي ثم الضمير
اي البارز القسم من مطلق الضمير اذ هو المنقسم الى المتصل والمنفصل
لا مطلق الضمير وان كان ظاهر كلامه كالناظم وفاق ابن الحاجب
يوهم ذلك قال ابن هشام المستتر قسيم للمتصل والمنفصل على ما ذكره
عبد القاهر وهو الحق لا قسم من المتصل لان الاتصال والانفصال من
عوارض الالفاظ وقال ابن الصايغ هل المستتر قسم من المتصل فينقسم
لبارز ومستتر او قسيمه ظاهر كلام المص في التسهيل وعليه كلام
ولده في شرحه الثاني وهو ظاهر كلام الجرجاني وعول على الاول شيخنا
في شرحه انتهى شي غير مستقل بنفسه اي في التلفظ به لا المعنى اذ هو من
الاسماء وفي كلامه ايماء الى ان هذا التعريف للمتصل هو المشهور لانما
ذكره الناظم لكن يرد على المشهور ان اكثر الضماير المنفصلة لا تستقل بنفسها
وذلك نحو انت واياك واخواتهما فان الضمير من انت هو ان والتاء حرف
خطاب وكذا الضمير من اياك هو ايا والكاف حرف خطاب ولا يتفق
بان ايا منفردين عن حرف الخطاب اورده النيلي على ابن الحاجب فالاولى
ان يقال المتصل ما صار كجزء من كلمة قبله او هو ما اتصل بعامله والمنفصل
بخلاف ذلك شي ويقع بعدها اضطرارا كما ذكره الناظم في اكثر كتبه
وخالفه في باب الاستثناء من شرح التسهيل فذكر انه يليها اختيارا وما
هنا هو الصواب وما ذكره هناك في دعوى عدم الاضطرار من انه كان
يمكن الشاعر ان يقول ان لا يجاورنا خل ولا جار ردوه بانه لو كان امكان
التغيير فادحا في الضرورة لم يبق في الدنيا ضرورة اذ ما من شعر الا ويمكن
تغييره شي كقوله ان لا يجاورنا الاك ديار انشده الفراء ولم يسنده الى

احد وانكره المبرد وابن عصفور والشلوبين وابن الضائع ... [مراجعة] ... ومابنا ... اذ كنت جارتنا

احد وانكره المبرد وانشد لسوالك ديار وصدره ومابنا لي ما اذ كنت جارتنا
والمبالات بالشيء الاكتراث به ومافي اذا صار زائدة اي ما بنا الى عدم مجاورة
احد غيرك ايانا اذا كنت جارتنا والديار فيعال من دار يدور واصله ديوار
وحاصله اذا حصلت انها المحبوبة فلا التفات لنا الى غيرك قوله كالباء والكاف
من ابني اكرمك قال بن هشام لم يترتب الامثلة على ما اصطلحوا عليه من
الابتداء بالمرفوع والختم بالمجرور للضرورة قال نعم فيه حسن من جهة الابتداء
بما للمتكلم ثم ما للمخاطب ثم ما للغائب وذلك ترتيبها في التعريف ثم انه ذكر من
الضمائر المتصلة ياء المتكلم والمخاطبة والكاف والهاء والالف والواو والنون
فيما ياتي وبقي عليه تاء المخاطب فلم يذكرها قوله قال في النكت قول الكافية
الاول ضربت وضربت الى ضربتن وضربن والثاني انا الى هن والثالث ضربني
الى ضربهن وانني الى انهن والرابع اياي الى اياهن والخامس غلامي ولي الى
غلامهن ولهن يوهم ان جميع الضمائر المشار اليها اصول حتى ان بعضهم عدها
ستين ضميرا وليس كذلك بل الاصل من ذلك باتفاق التاء والكاف والهاء
وياء المتكلم وان ونحن وعلى الاصح النون والواو والالف وياء المخاطبة وناونا
وعلى راي البصريين هو وهي وعلى راي قوم هما وهما وهم وهن وانت
فهذه مجموع الضمائر باتفاق واختلاف والاصح في انت ان الضمير ان فقط
وهي ان التي للمتكلم زيد عليها التاء حرف خطاب متصرفة فتفتح في المذكر
وتكسر في المونث وتوصل بميم والف في المثنى وبميم فقط في الجمع المذكر
وبنون في الجمع المونث والاصح في انا التي للمتكلم ان الضمير ان فقط والالف
مزيدة في الوقف لبيان الحركة كهاء السكت والاصح في هما وهما وهم وهن ان
الضمير للهاء فقط والحروف البواقي زوائد هذا مذهب البصريين وانفرد

علا ان هو وهي اصلان والكوفيون ذهبوا الى ان الضمير منها ايضا الهاء
فقط والواو والياء زائدان كالبواقي وعليه ابن كيسان والزجاج وهو المختار
والاصح في ابادي واخواته ان الضمير فقط واللواحق له حروف تدل على الحال
فترجع الضماير على الراجح الى اثنى عشر ضميرا انتهى قوله وكل مضمر له البنا يجب لما
كانت الضماير متشعبة وكلها مبنية باتفاق بخلاف اسماء الاشارة والموصولات
قال فيها في بناء بعضها خلاف فاتعرض استقلالا لبنائها مع انه علم سابقا
في قوله كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا تامل قوله لشبهه بالحروف في المعنى
لان كل مضمر متضمن معنى التكلم او الخطاب او الغيبة وهو من معاني الحروف
مدلول عليه بالياء ونا والكاف والهاء حروفا في نحو اياي وايانا واياك واياه
قال ابن الناظم واورد عليه ان الضمير حينئذ غير متضمن لمعنى الحرف لان الحرف
المتصل به هو الدال عليه قال القاضي زكريا ويجاب بان الحرف وان دل عليه
دل ايضا على تعيين ما تضمنه الضمير وحاصله ان اياضمير مشترك بين المتكلم
والمخاطب والغائب المتضمن كل منها معنى الحرف والحرف المتصل به قرينة لتعيين
المراد منها فالضمير متضمن لمعنى الحرف قوله وقيل في الافتقار الى ما يتم به
معناه من مفسر كما قال ابن الصايغ او ضميمة من مشاهدة او غيرها كما قاله
المحشي او قرينة التكلم والخطاب والغيبة كما قاله بعضهم قوله وقيل في الوضع
اي على حرف او حرفين كما سبق قوله في كثيرا احترازا عن نحن وايا وحمل الباقي عليه قوله
باختلاف صيغه لاختلاف المعاني بعضها للمرفوع وبعضها للمنصوب وبعضها
للمجرور والافتقار الى الاعراب انما هو لتمايز هذه ولا يضر اشتباه صيغ المجرور
بصيغ المنصوب كما لا يضر اشتباه النصب بالجر في فتحة ما لا ينصرف وفي كسرة
جمع المونث قوله حكاها اي الاقوال المذكورة قوله في التسهيل وذكر فيه ايضا

وقيل ان الشبه الوضعي لا يجري في جميعها كما صرح به الشارح فلا يعلم بناء جميعها منه وهو حسن التامل منه

حرفيهم

ان

ان من وجوه بناء المضمرات الشبه الجمودي فانها عديمة التصرف في لفظها بوجه
حتى باء التصغير والوصف ولما بين بناء المضمرات عقبه بتقسيم المتصل بحسب
الاعراب الى ثلاثة مشترك بين النصب والجر ومشترك بين الثلاثة
ومختص بالرفع فقال ولفظ ما جر كلفظ ما نصب الى اخره وفيه ايماء الى
اظهار علة بنائها وهو الاستغناء عن الاعراب ولذا قال ابنه ولعله المعتبر
في بنائها عند الشيخ قوله تسمية المضمر مجرورا ومنصوبا ومرفوعا على سبيل
التجوز باعتبار نسبة ما للوضع الى اللفظ قاله ابن الصايغ قوله من الضمائر
المتصلة نبه على ان الكلام في المتصل بقرينة السابق وانه تكلم على المنفصل
بعد وان كان قوله وكل مضمر له البنا يجب يعم النوعين وقال ابن الصايغ لم يقل
ولفظ ما نصب كلفظ ما جر تنبيها من اول وهلة على ان الكلام في المتصل
اذ المجرور من خصايصه قوله ثلاثة الفاظ الى اخره نحو ربي اكرمني بك
اكرمتك انه له قوله وجر عطف النكرة على المعرفة وعكس في قوله بعد
والف والواو وكلاهما جايز قاله ابن هشام والاحسن خلافه قوله الدالة
على المتكلم قال ابو حيان لا يختص ذلك بنا بل الياء وهم كذلك تقول قومي واكرمني
وغلامي وهم فعلوا وانهم لهم مثال ورده ابن هشام وغيره بانه غير سديد
لان ياء المخاطبة غير ياء المتكلم والمنفصل غير المتصل والمدعي انه يكون الضمير في
الاحوال الثلاثة متحد المعنى ومتصلا قوله وهو تاء الفاعل اشار الى انه
اخل بذكره من بين الضماير المتصلة كما مر قوله والمراد به المخاطب اشار
الى ان قوله وغيره اعم من المخاطب لكن لما كانت الثلثة لا تكون للمتكلم
تعينت ارادة المخاطب وهو ظاهر ولو قال لما غاب وخوطب كقاما واعلما
لكان احسن قوله ومن ضمير الرفع اي المتصل لان الكلام فيه ولعدم استتا

المنفصل في الفاصل لا انفصاله هذا على ظاهر كلامه هنا من جعل المستتر قسما من المتصل كما سبق لا قسيما له وللمنفصل كما حققه ابن هشام روانتا على ما هو التحقيق فالمعنى ومن ضمير الرفع مطلقا اي لا بقيد كونه متصلا ومنفصلا قوله وجوبا قال في النكت مراده ما يجب استتاره لا ما يستتر جوازا ولم يصرح به اكتفاء بالامثلة وعبارته في سبك المنظوم فمنه واجب الخفاء وهو المرفوع بالمضارع ذي الهمزة والنون وامر المخاطب وبعضا ومنه جائز الخفاء وهو المرفوع بفعل الغائب وبالغائبة وبالصفات والظرف المتضمن استقرارا قال وخلط ابن الحاجب النوعين فقال يستتر في الماضي للغائب والغائبة وفي المضارع للمتكلم مطلقا والمخاطب والغائب والغائبة. وفي الصفة مطلقا واعلم انهم فسروا واجب الاستتار بما لا يخلفه ظاهر ولا ضمير بارز الا وهو مؤكد قوله بخلاف ضمير النصب والجر فلا يستتران لانهما من الفضلات قال الرضي وغيره المرفوع فاعل وهو كجزء الفعل فجوزوا في باب الضمائر التي وضعها للاختصار استتار الفاعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذفون في آخر الكلمة المشهورة شيئا ويكون فيما بقي دليل على ما القي انتهى وظاهره يوافق ما قاله ابن الحاجب من ان المستتر هو المحذوف الا ان النحاة لا يطلقون الحذف عليه كراهة لحذف الفاعل وفي كلام بعضهم ميز هذا كلام ظاهري والتحقيق ان المحذوف من مقولة الحرف والصوت وربما يتلفظ به في المقام الذي حذف فيه كقولهم الهلال وربما يقال هذا الهلال وفي غير المقام الذي حذف فيه كما في حمدا فان حمدت وان كان لا يتلفظ به مع حمدا لكنه يتلفظ به كثيرا وليس المستتر كذلك انتهى والاوضح الاخصر من هذا ما قاله القاضي زكريا من ان المستتر اصطلاحا والمحذوف كلاهما لا صورة له في اللفظ ويفارقان

المستتر

المستترة اصطلاحاً المحذوف بانه لا يكون الا مرفوعاً وعامله لفظي والمحذوف اعم من ذلك انتهى ولا يبعد تنزيل كلام ابن الحاجب عليه قوله فعل الامر وقيده في النكت بكونه للواحد والا فيبرز الضمير نحو قوما وقوموا وقومي او انفق مجزوم في جواب افعل تغتبط قال المكودي عطف على او انفق بحذف العاطف قوله والمبدو بالتاء اي بتاء المخاطب للواحد احترازاً عن نحو تقوما ان وتقومون ويمكن اخذ تقييد هذا وفعل الامر مما ذكر من مثاليهما قوله اسم فعل الامر اي مرفوعه كصه ونزال قال القاضي زكريا ولا يرد مثل هذا على الناظم لانه لم يدع الحصر بل مثل باشياء ليقاس عليها انتهى والدال على عدم الحصر ايراد الكاف في قوله كافعل لكن ما مر من عبارته في سبك المنظوم مشعر بالحصر قوله وابو حيان هو اثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الامام النحوي اللغوي ولد بغرناطة من الاندلس سنة اربع وخمسين وستمائة ولازم الشيخ بهاء الدين بن النحاس اول ما قدم القاهرة وصنف كثيراً وله النظم الرائق والبد الطولى في القراءات وحفظ منهاج النووي الا اوراقاً واضر في اخر عمره وتوفي بالقاهرة في صفر سنة خمس واربعين وسبعمائة ذكره الشمني في حاشية المغني قوله وابن هشام هو الشيخ جمال الدين عبد الله بن يوسف بن احمد بن عبد الله بن هشام الانصاري ولد بالقاهرة سنة ثمان وسبعمائة واخذ النحو والصرف عن ابن المرحل وغيره ولم ياخذ عن ابي حيان غير انه سمع منه ديوان زهير ابن ابي سلمى وتوفي في القعدة سنة احدى وستين وسبعمائة وترك ولدين محمد محي الدين وعبد الرحمن قوله فعل الاستثناء وعبارته في النكت وذكر ابن هشام مرفوع افعال الاستثناء الخمسة انتهت اي الثلاثة المذكورة

هنا وحاشا وليس وهو مذكور في باب الاستثنا من التسهيل ايضًا
وانما وجب الاستتار فيها ليكون الاستثنا على وتيرة واحدة من كون
المستثنى مذكورا بعد اداة الاستثنا بلا فصل قوله كما احسن الزيدين
بفتح الدال وكسرها وانما وجب الاستتار فيه لئلا يفصل بين فعل التعجب
والمتعجب منه قوله وافعل التفضيل واستشكل بما سياتي في افعل التفضيل
من انه يرفع الظاهر قليلا في غير مسئلة الكحل وفيها كثيرا وزاد ابن قاسم مرفوع
المصدر الواقع بدلا من فعله في الامر نحو ضربا زيدا كذا في النكت قلت فيه
بحث ياتي ان شاء الله تعالى في بحث الفاعل وزاد ابن الصايغ مرفوع الظروف
في الاغراء قال وقد يؤخذ هذا واسم الفعل بنوعيه من قول الناظم في الالفية
في بحث اسم الفعل وما لما تنوب عنه من عمل لها قوله وهو الماضي اسم فعل
كهيهات او غيره واذا كان للغائب والغائبة ومثله المضارع لهما قوله
والظرف اي المستقر كزيد عندك وزيد في الدار قلت عند الشارح والظرف
من جائز الاستتار وقد صرح به الناظم ايضا في سبك المنظوم كما مر ولي
فيه نظر لانه ذكر الشارح بعده كغيره انه يجب حذف متعلق الظرف المستقر
ونقل الفاعل اليه وشذ التصريح به في قوله فانت لدى بحبوحة الهون كائن
فهو من واجب الاستتار فان قلت واجب الاستتار في اصطلاحهم ما لا يخلفه
ظاهر ولا ضمير في مادة من المواد كما مر وجائزه بخلافه وذلك والظرف المستقر
يجوز جعله لغوا واظهار متعلقه مع الفاعل في مادة اخرى قلت فحينئذ
لا يجوز جعل فعل الاستثنا وافعل في التعجب وكذا افعل التفضيل من واجب الاستتار
لجواز اظهار فاعلها في غير ابوابها نحو خلت الدار من الانيس ولا يكون للفرس
لغا نا وما احسن زيدا البنا فالحق ان واجب الاستتار اربعة كما جزم به الناظم

يفعله

واعلم ان الظرف والمجرور اذا اعتمدا على النفي او الاستفهام او المبتدا او الموصوف او الموصول [illegible] قال ابن هشام في المغني [illegible] فيه [illegible] جواز كونه [illegible] الفاعلية [illegible] والرابع وجوبه [illegible] من [illegible] ما ذكر [illegible] فتأمل

وجه انه يمكن الفرق بين الظرف وبين فعل التعجب
بانه لا يمكن جعلها والفاعل مع بقاء هيئة التركيب المفيد
للتعجب والاستثنا بخلاف الظرف نحو زيد امامك فيجوز زيد
امامك [illegible]

في سلك المنظوم وهي المذكورة في النظم واما اسم الفعل فحكمه داخل
تحت حكم متبوعه هذا ما وصل اليه فكري في هذا المقام والله ولي
الالهام قوله والصفات لم يذكر ابن الناظم الظرف هنا مع الصفات
واعتذر عنه القاضي زكريا بان الصفة اعم من المذكورة كزيد منطلق
والمحذوفة كمتعلق الظرف الواقع خبرا او صفة او صلة او حالا او هذا
يدل على ان الرافع للمستتر هو المتعلق لا الظرف فينافي ما قرره فيما مر
من ان رافع المستتر لفظي فصنيع الشارح احسن قوله يستتر جوازا وهو
ما يخلفه ظاهر او ضمير بارز الا ترى انه يجوز في زيد قام قام زيد او زيد
قام ابوه او ما قام الا هو وهكذا قال ابن هشام في التوضيح تقسيم المستتر
الى واجب الاستتار وجائزه ذكره ابن مالك وابن يعيش وغيرهما وفيه نظر
اذ الاستتار في نحو زيد قام واجب فانه لا يقال قام هو على الفاعلية
واما زيد قام ابوه او ما قام الا هو فتركيب اخر والتحقيق ان يقال ينقسم
العامل الى ما لا يرفع الا الضمير المستتر كاقوم والى ما يرفعه وغيره كقام
انتهى وقال ابن الصائغ تفسيرهم الواجب الاستتار بما لا يخلفه ظاهر
ولا ضمير بارز الا هو مؤكد يدفع النظر يعني ان تفسيرهم له هو يعني ما لا
يرفع الا الضمير المستتر وتفسيرهم الجائز بعني مقابله والحاصل انهم اصطلحوا
في الواجب والجائز على ما ذكر ولا مشاحة فيه قوله الناشئة عن هذه الاصول
قال في النكت كلام الناظم يوهم ان الثلاثة اصول وليس كذلك كما تقدم
فان الاصح في انت ان الضمير ان فقط وكذا في انا الالف زائدة وهو اصل عند
البصريين والهاء فقط على مقابله انتهى فلعل الشارح سماها اصولا بالنظر
الى فروعها لا انها اصول في الضمائر بدليل عليه جعل نحن من الفروع مع انه

بزيد وحسبن بحيث يتعلق بما ذكر فيقال او اسم فاعل منه

واختاره الناظم امتزاجا باستتار الضمير في الظرف وقال ابن هشام في المغني وهذا ينقض فان الضمير لا يستكن الا في عامله منه

... عندهم فالالف ضمير زكريا وعليه الناظم منه

اصل في الضمائر بالاتفاق كما مر او لانها تثنية الاصول او على مذهب بعض

قوله وهي عن وهي الى اخره فنحن فرع انا لكون المتعدد فرع الواحد

وهي الى هن فرع هو لكون المؤنث فرع المذكر والمثنى والجمع فرع المفرد

قوله وانت بكسر التاء الى انتن فرع انت بفتحها قوله وقد تستعمل هذه

مجرورة قيل لا يرد هذا على الناظم لشذوذه قوله ومنصوبة ولا يرد عليه

(استعمال ورود الجملة بعضهم التاء) هذا ايضا لان مراده انما ذكر ذوات تقع محلا بالاصالة ولا بنافي الاعراب

بغير ذلك بتبعية التاكيد قال ابو النحاس في التعليقة اذا اكد الضمير بضمير

كان المؤكد من ضمائر الرفع لا غير سواء كان الاول المؤكد مرفوعا او منصوبا

او مجرورا نحو قمت انا ورايتك انت ومررت به هو لنتهق وما افاده كلام الناظم

والشارح ايضا في غير ما ذكر من ان نحو هو ضمير رفع دائما استشكل بنحو كان

(بقوله نقلا عن ابي حيان وقد تستعمل مجرورة ومنصوبة) زيد هو الفاضل اذ ليس له محل اعراب اصلا لا رفع ولا غيره عند البصريين

واجيب بانه ليس بضمير على الصحيح ولا يلزم منه فساد ما مر من قوله فالذي

غيبة او حضور البيت لان هذا ليس لذي غيبة بل للغيبة فهو حرف كالهاء في

اياه اذ الغرض منه الاعلام او لا يكون ما بعده خبرا لا نعتا فلم يذكر الا الدلالة

على معنى في غيره فعلى هذا لمن سماه ضمير الفصل تسامح بقرينة لزومه

للاضافة او مشى على مذهب الكوفيين ويسميه البصريون فصلا والكوفيون

(بكلا يسميه البصريون الضمير فقط) مع ما ذكر عمادا قوله جملة اياي في النكت يوهم ان الضمير مجموع اياي وليس

كذلك قوله على هذا الذي ذكر قال ابن هشام كلام الناظم غير واف بالمراد

لان اياي انما يتفرع عنه ايانا واما بقية الالفاظ فمتفرع عن اياك واياه

فلم تدخل تحت كلامه لا بنص ولا باشارة ذكره في النكت ويمكن ان يقال انه تساهل

بترك ذكر الاصول الثلاثة هنا اختصارا واكتفاء بفهم المراد من ذكرها فيما

قبله

قبله وفى سياق الشارح ايماء اليه قوله مجرورة نحو انا كاياك وهو
شاذ قوله تبين الحال من التكلم والخطاب والغيبة وتبين ما تضمنه
الضمير ايضا لكونه مشتركا بين الثلاثة كما قررناه سابقا قوله اسماء
مضاف اليها ذكره فى التسهيل تبعا للخليل وان كان كلامه فى النظم يقتضى
ان المجموع هو الضمير واستدل بظهور الاضافة فى قولهم اذا بلغ الرجل
الستين فاياه وايا الشواب اى فليباعد نفسه عن النساء الشواب
وليباعدهن عنه او فليحذر تلاقى نفسه وانفس الشواب ورد بشذوذه
اذ لم يعهد اضافة الضمائر قال ابو حيان ولو كانت ايا مضافة لزم
اعرابها للزوم اضافتها بزعمهم والمبنى اذا لزم الاضافة اعرب كاى بل
اولى لان ايا لا تنفك واى قد تنفك عن الاضافة قاله الشارح فى الهمع
قوله الموضوع لاجله الضمير فيه ان الاختصار فى ما ضربت الا زيدا اكثر
من الاختصار فى ما ضربت الا اياه فينبغى ان لا يجوز الثانى ويتعين الاول
وليس كذلك واجيب بان الغالب فى الضمير ذلك فلا نقض بما ذكر
قوله بان تاخر عنه عامله نحو اياك نعبد لان تاخر العامل عنه ينافى
اتصاله به قوله او حذفا اى العامل نحو اياك والشر اى بعد نفسك
من الشر والشر من نفسك اذ لا يمكن الاتصال مع الحذف او كان معنويا
نحو انا زيد لان عامل المبتدا هو الابتداء وهو معنوى لا يتصل به شىء
او حصر اى حصر فيه بالا وانما فلا يرد ان تقديمه ايضا فى نحو اياك
نعبد يفيد الحصر فلا يصح المقابلة لان الحصر عند النحاة انما يكون بالا وانما
واما عند علماء المعانى فهو اعم مثاله ما ضربت الا انا وانما قام انا اذ
الفصل لغرض يفوته الاتصال قوله صفة جرت على غير من هى له والمراد

بالصفة المشتق من اسم الفاعل وغيره وبالجريان المذكور كونها خبراً نحو
زيد عمرو ضاربه هو او صفة كمررت بزيد برجل مناديه هو او غيرهما وانما
وجب الفصل فيما ذكر للزوم اللبس لو لم ينفصل الضمير عن الصفة بان يقال
زيد عمرو ضاربه فلما انفصل دل الانفصال الذى هو خلاف الاصل على
عوده الى خلاف الظاهر وهو زيد البعيد وحمل ما لا لبس فيه كهند زيد
مناديه هى على صورة اللبس للاطراد والحكم واحد فى من هى وما هى لكنه
عبر بمن لختص بذوى العلم لانه الاصل واحترز بقوله صفة عن الفعل لانه
يقتصر فيه على صورة اللبس نحو زيد عمرو يضربه هو ولا يجب الانفصال
عند عدمه قال الهندى وقال الرضى لا يجب الانفصال مطلقا ثم الظاهر
من كلامه ان الضمير المنفصل فاعل لا تاكيد للمستتر وقيل تاكيد للزم بدليل
نحن الذين ضاربوهم نحن قال الهندى وعلى هذا يكون فاعلاً تتمة
زاد فى النكت مواضع اخر لا يتاتى الاتصال فيها ان يرفع بمصدر مضاف
الى المنصوب نحو زيد عجبت من ضرب عمرو هو او يقع بعد واو المصاحبة
او بعد اما او بعد اللام الفارقة او كان العامل حرفا والضمير مرفوع نحو
ما انت قائما قوله وصل او فصل هاء سلنيه قال ابن هشام قد يوهم
التساوى مع ان الوصل ارجح ولم يذكر سيبويه سواه فالاحسن فى قوله
فى الكافية ونحو سلنيه صل وقد فصل لانه امر بالوصل جزما ثم ذكر الفصل
بصيغة الخبر بان الفعل للمفعول انتهى قلت ويمكن اخذ الارجحية من
التقديم وهذا البيت مختص لعموم قوله وفى اختيار لا يجيء المنفصل البيت
لان ما سبق فيما اذا لم يتعادل جهتا الوصل والفصل قال ابن هشام
ومن عده مناقضاله فقد اخطأ قوله ثانى ضميرين نح ايماء الى ان الناظم

رقعه

اقتصر على المثال وترك التصريح بضابط المسئلة فقول ابن الحاجب واذا
اجتمع الضميران وليس احدهما مرفوعا فان كان اعرف وقدمته فلك الخيار
في الثاني احسن كما قال في النكت من حيث تصريحه بضابط المسئلة لكن
يرد عليه انه يوهم التساوي ايضا وليس كذلك كما عرفت قوله وغير مرفوع
احتراز عن نحو اكرمتك اذ المرفوع كالجزء فلا يعد فاصلا فوجب الاتصال
وان لم يكن الاول اخص اي اعرف بل تساويا او الآخر الاخص فالانفصال نحو
اعطاه واياه واعطيته اياك قوله وما اشبهه المراد به كل ثاني ضميرين
منصوبين بفعل غير ناسخ مع تقديم الاخص كما يدل عليه تمثيل الشارح فلم
كلام المجرور والمنصوب نحو تعجبت من ضربيه وضربي اياه وضربكه وضربك
اياه سواء كان المضاف اليه المصدر فاعلا او مفعولا ولا المنصوب باسم الفاعل
نحو الدرهم زيد معطيكه اياه بخلاف ما مر من قول ابن الحاجب واعلم انه
اذا كان العامل في الضميرين اسما فالفصل ارجح بلا خلاف كما نص عليه ابن
هشام وان كان فعلا كمثال الناظم فالوصل ارجح بلا خلاف ايضا بخلاف
نحو كنته فان في اختيار اتصاله خلافا كما يأتي وهذا هو الفارق بينهما
تتمة اختلفوا في خلف المفعول الثاني من باب اعطى في الاخبار بالذي
نحو الذي اعطيته زيدا درهم والذي اعطيت زيدا اياه درهم فالوصل فيه
ارجح عند الناظم والمازني والفصل ارجح عند غيرهما ذكره في النكت قوله
في اتصال وانفصال اي في اختيار احدهما لا في جوازه لعدم الخلاف فيه كما
يعلم من قوله واتصالا اخ لان الخلاف في الاختيار انما يكون بعد الاتفاق على
جواز الوجهين ولهذا اكتفى به كما قال ابن هشام عن ذكر كنته مع سلينه
في جواز ثم افراده بالذكر لاجل الخلاف في المختار قوله خبر كان واحدى اخواتها

اشار الى ان الحذف لا يختص بكان وان اوهم كلامه بل يشمل سائر اخواتها
كما صرح به في شرح الكافية وتبعه شراح الالفية وصرح به ابن الحاجب ايضا
حيث قال والمختار في خبر باب كان الانفصال وقال في النكت وجزم
ابو حيان في شرح التسهيل نقلا عن البديع والغرة بانه خاص بكان وان
الفصل متعين في اخواتها من غير جواز الوصل وان قولهم وليسي وليسك
شاذ انتهى وينبغي ان يستثنى خبر ليس ولا يكون في باب الاستثناء فان
الفصل معهما واجب كما يجب مع الا وقد نص عليه ابن هشام في الجامع
قوله ونحوه من سائر النواسخ قوله واتصالا اختار في كنته وخلتنيه وترجيح
اختيار الاتصال فيهما مشى عليه في الكافية ايضا وخالف في التسهيل فرجح
في خلتنيه الانفصال وفرق بينه وبين كنته بانه جزء عن الفعل منصوب
آخر بخلاف كنته فانه لم يجزه الا مرفوع فاشبه ضربته فرجح فيه الاتصال
قوله قال صلى الله عليه وسلم قال لعمر رض لما هم بقتل ابن الصياد حين
اخبره بانه الدجال يكنه ابن الصياد هو الدجال فلن تسلط عليه لان
قتله بيد عيسى عليه السلام وهذا كان في ابتداء الامر ثم اعلم صلى الله عليه
وسلم ان ابن الصياد ليس هو الدجال وقال الشاعر بلغت صنع امرء
برا اخالكه اذ لم تزل لاكتساب الحمد مبتدرا قال ابن الناظم والاتصال
هو المرضي لوروده نظما ونثرا كقوله صلى الله عليه وسلم ان يكنه فلن تسلط
عليه الحديث وحكى سيبويه عمن يوثق به عليه رجلا ليسني وقال تعالى
اذ يريكهم الله في منامك قليلا ولم يرد الانفصال الا في الشعر كقوله
لئن كان اياه لعد حال بعدنا عن العهد والانسان قد يتغير وقوله
اخي حسبتك اياه وقد ملئت ارجاء صدرك بالاضغان والاحن

[illegible]

قوله

قوله اى سيبويه ووافقه الجمهور ولكن سيبويه هو المتبوع ففسر
غيره به ولا يصح ابقاؤه على عمومه لان الناظم تابع الجماعة فى اختيار الاتصال
قوله اختار الانفصال وجوز الاتصال لشبهه بالمفعول فى نحو ضربته
بعد دخول العامل قوله على ما كان اى فى الاصل من كونه خبرا للمبتدأ
قوله كما تقدم فى قوله او كان معنويا يعنى ان خبر المبتدأ عامله معنوى
لا يمكن الاتصال به انما يتمشى على مذهب من جعل الابتداء عاملا فى المبتدأ
والخبر واما على مذهب الناظم ان رافع الخبر هو المبتدأ وقال الشارح فيما
يأتى ان الصحيح الذى نص عليه سيبويه فالا فالاولى ان يقول تعين
انفصاله لان خبر المبتدأ لاحظ فى الاتصال كما قاله ابن الناظم قوله وقدم
الاخص البيت بيان لحال الوصل والفصل وقوله وصلا وافصل هاء
سلنيه وما اشبه يعنى انك فى حال الوصل يلزمك تقديم الاخص وفى
الانفصال مختار بين تقديم الاخص وغيره وبيان للمراد بان اشبهه
ايضا من كل ثان ضميرين منصوبين بفعل غير ناسخ مع كون الاصل اخص
قوله وهو الاعرف قال فى النكت افعل التفضيل لا يبنى من مادة التعريف
فتعبيرهم باعرف مشاح فيه انتهى قيل لا يبنى منها ولكن الناظم صرح بسماعه
من العرب قوله فى اتصال اى فى حال ارادة اتصال الضمائر وانما يقدم
الاخص ح لانه لا يتوصل الى الاتصال الا بتقديم الاخص اذ لو اخر الاخص
لانفصل كما قدمنا قال القاضى زكريا وكثير من القدماء يقدمون غير
الاخص مع الاتصال نحو اعطيتهولك ولكن الانفصال عندهم ارجح قوله
فى انفصال اى فى حال ارادة الانفصال لانه اذا قدم غير الاخص فالانفصال
فى الثانى او الاخص فالوجهان كما سبق اللبس اى للبس المعطى بالمعطى له

اذ لو قلت زيد اعطيته اياك لم يعلم ان زيدا آخذ او مأخوذ بخلاف
ما لو قدم ضمير المخاطب لتعينه للآخذية لشرفه قوله لمتكلمين او مخاطبين
او غائبين مثل ظننتني اياي وعلمتك اياه وحسبته اياه فان قلت ان
نحو ظن من نواسخ المبتدأ والخبر وهما لا ينعقدان من هذين المفعولين لعدم
التغاير مفهوما قلت فصار زائدة غير الضرورة وليسى بدون النون في
النظم ففيه الاوجه الثلثة في الشبه بالفعل لانها تغير معنى الابتداء
لكونها للانشاء ولعل وان كان كذلك لكن بعدت عن شبه الفعل
بكونها حرف جر تارة كما سيأتي في بحث الحرف وبكونها شبيهة بحرف الجر
في تعليق ما بعدها بما قبلها كما في توب لعلك تفلح مع زيادة ما في
قوله قالت الا ليتما هذا الحمام لنا كما سيأتي في الحروف الشبهة بالفعل ايضا
انه مثل انا ابو النجم وشعري شعري وذلك جائز كما صرحوا به قوله للثاني
وانما لزم فيه لاشتراطهم تقديم الاخص في الاتصال والاخص قوله مع اختلاف
ما البيت قال ابن عقيل هو من ابيات الكافية وربما اثبت في بعض نسخ
الالفية وليس منها وبه صرح في النكت وكذا ابن الناظم وابن هشام وقالوا
اشار الى اشتراط الاختلاف في اللفظ بتنكير وصلا اي نوعا خاصا من
الوصل وكان الشارح لم يلحظ شدة الاحتياج الى هذا الشرط وان فهم من تنكير
وصلا يحوج الى التأمل مشى في شرحه على ما في بعض النسخ تعريفا بان الذي
جعله من الالفية قوله او نحوه لكون احدهما مذكرا والاخر مؤنثا قوله نحو انالهما
قفو اكرم والد اي انال البسط والبهجة ذلك قفوا اي اتباع كرم الآباء وصكا
لوجهك في الاحسان بسط وبهجة اي لوجهك في وقت الاحسان بشاشة
وحسن وحكى الكسائي هم احسن الناس وجوها وانضرهموها قوله بالباعث

اي الذي

اى الذى يبعث الاصوات ويرجع اليه كلهم يوم القيمة وهو متعلق بحلفت
فى قوله قبله لئن حلفت ولم احلف على قنده فما رئيت من الساعين
ممورة الاموات اما منصوب متنازع فيه للوصفين او مجرور بالاضافة
قوله قد ضمنت بكسر الميم مخففة بمعنى تضمنت واشتملت عليهم قوله
اياهم الارض وفيه الشاهد اذ القياس ضمنتهم قوله فى دهر الدهارير والاضافة
فيه كمسجد الجامع اى زمان مديد كليل الليل وليلة ليلاء ويوم ايوم وساعة
سوعاء وقال المحشى الدهارير بمعنى الشدائد مضاف اليه قوله انفصال الضمير
مع امكان اتصاله هذا هو الموعود سابقا بقوله ويأتى المنفصل مع امكان
المتصل فى الضرورة تنبيه خلت الالفية من ذكر ضمير الشان والفصل
واحكامهما وذكرهما ابن الحاجب فى الكافية فقال ومتوسط بين المبتدأ
والخبر صيغة مرفوع منفصل مطابقا للمبتدأ الى اخر كلامه قال فى النكت
وقوله صيغة مرفوع ظاهره انه حرف ليس بضمير وهو رأى الاكثرين
لكن مذهب سيبويه والخليل وطايفة انه اسم ضمير وقوله ليفصل بين
كونه نعتا النعت نحو كنت انت القائم اذ لا ينعت الضمير وقال ابن هشام
فى الجامع وليفيد ايضا التاكيد والاختصاص وقوله وشرطه ان يكون
الخبر معرفة شرطه ايضا ان يكون ما قبله معرفة قال فى المتوسط سكت عنه
للعلم به لان الخبر لا يكون معرفة الا والمبتدأ معرفة وقوله فى ضمير الشان
مفسرة بالجملة بعده شرطها ان يكون خبرية وان يصرح بجزئيها وقوله
وحذفه منصوبا ضعيف استثنى منه ابن مالك باب ان اذا لم تخفف
قال فى الكافية فى باب ان اسما كثيرا يحذف وكان من يجهد سيد من يوف
بالنفس لا يوضح المقصود من اختصاصه بالمتكلم لادخال ياء المخاطبة

ا ذ النفس اهم قاله ابن هشام والمشهور ياء المتكلم مع الفعل جامدًا او
او متصرفا كما يدل عليه قوله وليسى قد نظم وقيده فى شرح الكافية بكونه
متصرفا ماضيا او مضارعا او امرا قال ابن هشام ويرد عليه اسم الفعل
للزوم النعت معه كالفعل كما ذكره فى التسهيل ويمكن ان يجاب بقلة
لحوقها به كما يشعر به قوله فى سبك المنظوم وربما لحقت اسم الفعل اختيارًا
واسم الفاعل اضطرارًا انتهى ولا حاجة فى النظم الى استثناء الامثلة
الخمسة كما استثناه ابن الحاجب لان الحذف عنده فى نحو تأمرونى نون
الرفع لا نون الوقاية كما سبق تفصيله قوله وقال غيره لانها اى سميت
بذلك لانها قوله تقيه اى الفعل اى اخره وكسرة تضربين على الوسط
حكما لكون الفاعل كالجزء منه قوله من الكسر اى كسر الاتباع اللازم فلا يرد
نحو لم يكن الذين لعروضه وينبغى ان يقال الحق المعتل بغيره طردًا للباب
اذ لا كسر فيه او يحمل الكسر على الظاهر والمقدر كما ان الاعراب كذلك
قوله المشبه للجر لكثرة وقوعه فى الاسم قوله قد نظم يعنى ان ضرورة سهلها
شبه ليس بالحروف لعدم تصرفه فلا يرد على ما تقرر من التزام نون الوقاية
مع الفعل قوله قال الشاعر هو رويته اذ ذهب القوم الكرام ليسى اى ليس
الذاهب اياى وصدره عددت قومى كعديد الطيس والعديد
بمعنى العدد يقال هم عديد الثرى والحصى فى الكثرة والطيس بفتح الطاء
المهملة الرمل الكثير قوله الا بالنون يشهد لخلافه ما فى الانصاف لابن
الانبارى من ان بعض العرب قيل له ان فلانا يهددك فقال عليه رجلا
ليسى فاتى بالياء من غير نون الوقاية حكاه ابن هشام قوله عليه رجلا
ليسى اى ليلزم رجلا غيرى لان عليه اسم فعل كعليك قيل وهذا مبنى

على جواز اغراء الغايب وهو شاذ اذ ليس امره بالصيغة بل باللام
وان النهى بلا بالصيغة فكما ان اسم الفعل لا ينوب عن فعل مقرون بحرف
النهى كذلك لا ينوب عن فعل مقرون بحرف الامر لان الفعل والحرف
مختلفا الجنس فلا ينبغي ان ينوب عنهما الاسم انتهى تنبيـــه علم ما سبق
فى قوله فى كثة الخلف انتهى ان الاصل ليس اياى وعلم هنا جواز ليسنى
بالنون فى غير الضرورة وليسى بدون النون فى النظم ففيه الاوجه الثلثة
قوله فى الشبه بالفعل لانها تغير معنى الابتداء لكونها للانشاء ولعل وان
كان كذلك لكن بعدت عن شبه الفعل بكونها حرف جر تارة كما سيأتى
فى بحث الحرف وبكونها شبيهة بحرف الجر فى تعليق ما بعدها بما قبلها كما فى نحو
بت لعلك تفلح قوله مع زيادة ما فى قوله. قالت الا ليتما هذا الحمام لنا كما سيأتى
فى الحروف المشبهة بالفعل قوله اى شذ قالوا الشاذ ما خالف القياس وان
كان كثيرا والنادر ما قل وجوده وان وافق القياس والمراد بالشذوذ
هنا هو القلة فالاولى تفسيره بقل كما فى المكودى ليظهر العكس الاتى
قال فى النكت هذا اى ندور ليتى راى الناظم تبعا للفراء ورأى سيبويه
انه ضرورة ووافقه فى سبك المنظوم قوله قال الشاعر الخ هو زيد الخيل
الذى سماه النبى صلى الله عليه وسلم زيد الخير وقبله. تمنى مزيد زيدا
فلاقا لفائقة اذا اختلف العوالى. كان مزيد بفتح الميم رجل من بنى اسد
وجابر يتمنيان لقاء زيد لعداوة بينهما وبينه فلما لقياه طعنهما فهربا
فقال زيد الخيل تمنى مزيدا الخ والعوالى الرماح ومنية بضم الميم التمنى اى
تمنى مزيد تمنيا كتمنى جابر واذا بمعنى حين وضمير قال لجابر واصادفه
اجده وافقد جل مالى كذا رواه الجوهرى وروى واتلف بعض مالى

والتقدير وانا افقد لا عطف على اصادفه للزوم تمنى فقد المال قوله
لشبهها بحروف الجر في تعليق ما بعدها بما قبلها كامر قوله واتصالها بها
قليل لا ضرورة قال ابن هشام في التوضيح وغلط ابن الناظم في جعل
ليتي نادرا ولعلني ضرورة قال في النكت وقيل انه ضرورة وقيل انه
كثير لا نادر وقال ابن الضايع لعلني اكثر من ليتي وفي الكافية ومن لعلني
ليتي اقل قوله قال الشاعر فقلت اعيراني القدوم بفتح القاف انه ما ينحت
بها الخشب واراد بالخط النحت وبالقبر الفلاق وبالابيض السيف وبالاسم
العظيم قوله في الحاق النون وعدمها فالالحاق نظرا الى شبهها بالفعل وعدمه
نظرا لكراهة اجتماع الامثال قوله واني على ليلى لزار وانني قاله قيس
ابن الملوح وقيل قيس بن معمار وقوله لزار اى لعاتب زرى اذا عتب
وعجزه على ذاك فيما بيننا مستديمها قال العيني على التعليل كما في
ولتكبروا الله على ما هداكم وذلك راجع الى الذى يدل عليه زار ومستديمها
خبران من استدمت الامر اذا تانيت به والمعنى هنا انى منتظر ان تعتبني
والشاهد في اني وانني ولم يمثل للبواقي لظهور امثلتها قوله واضطرارا خففا
منى وعنى في النكت قال ابن الضايع في كلام الجزولي ما يفهم انه لغة وهو
ظاهر قول ابن الحاجب ويختار في ليت ومن وعن وقط وقد فان
التجريد مع قد وقط ليس ضرورة قوله الحاق النون ليبقى سكون الاصل
في البناء قوله بل ولا قائل قال صاحب التحفة ان قائله مجهول ذكره
العيني قوله بحولي وبي لبنائها على الكسر قوله وكذا خلا وحاشا وكذا اذا
كانت حروف جر وعلل عدم اللحوق بها بان اللفظ لا تقبل الحركة ومقتضاه
عدم اللحوق اذا كانت افعالا مع انه ليس كذلك ويجاب بانهم اجروا

باب الفعل مجرى واحدا وحملوا المعتل على الصحيح فى ذلك كما تقدم وقد صرح به الدماميني بخلاف الحروف فانها لا حظ لها فى ذلك بل تفتح ياء المتكلم بعد الالف قوله قال الشاعر هو الاشقر واسمه المغيرة بن الاسود لقب به لانه كان احمر الوجه اشقر وكان عثمانيا نشأ فى اول الاسلام وصدره فى فتية جعلوا الصليب الههم اى هو فى فتية جمع فتى ويروى من معشر وحاشا اى استثناء بمعنى غيرى ومعذور بعين مهملة وذال معجمة اى مقطوع العذرة بضم العين واسكان الذال قلفة الذكر على ما قاله المحشى وبه قرأ نافع من السبعة فى قوله تعالى من لدنى عذرا ونظر فيه القاضى زكريا بانه يجوز ان يكون النون المذكورة نون الوقاية لان حذف نون لدن لغة وفيه ان لد متحرك الاخر ونون الوقاية انما يؤتى بها لتلقى الاخر من الحركة وانما يقال فى لد مضاف لدى نص عليه سيبويه كما نقله الدماميني وقال الشارح لد المحذوفة النون لا يلحقها نون الوقاية بحال قوله بمعنى حسبى اشار الى ان المراد بها الاسميتان اللتان بمعنى حسبى لا اللتان هما اسما الفعل بمعنى اكفنى فانهما يلزمان النون ولا يجرد ان البتة ولا قد الحرفية وقد الظرفية اذ لا يتصل بهما البتة قاله الشارح فى النكت والقاضى زكريا فى حاشية ابن الناظم قوله كثر اى غلب اشار الى قد فى قول الناظم وقدنى للقلة قوله وقدنى ولا يختص بالضرورة خلافا لما نقل عن سيبويه لوروده فى سعة وفى التوضيح وغلط ابن الناظم فجعل الحذف فى قد وقط اعرف من الاثبات قوله قال الشاعر قال الجوهرى هو حميد بن مالك وقال ابن يعيش هو ابو بجدلة قوله قدنى من نصر الخبيبين قدى وعجزه ليس الامام بالشحيح الملحد اى بالبخيل المائل عن

الحق واراد بالخبيبين بضم الخاء المعجمة وفتح الياء الموحدة مثنى خبيب
ابن عبد الله بن الزبير بن العوام واباه عبد الله لانه كان يكنى بابي
خبيب وقيل اراد عبد الله واخاه مصعبا ابني الزبير ويروى جمعا
على ارادة عبد الله ومن كان على رأيه وكلاهما تغليب والشاهد في قدني
وقدي حيث جمع بين اللغتين الاثبات والحذف قاله ابن الناظم وغيره
وتعقب بان الثاني لا شاهد فيه على حذف النون لجواز ان يكون اصله
قدني ثم الحق به ياء القافية وكسر الدال للساكنين لا للمناسبة الياء قوله وفي الحديث
قال المحشي اي حديث ذكر النار المشهور من انها اشتكت الى ربها اكل بعضها
بعضا فيخلق الله لها خلقا ويلقيهم فيها حتى تقول قط قط بعزتك قوله
ويروى قطني وقط قط اي بنون الوقاية وبحذفها مع نون الوقاية
وبحذفها مع تنوين قال المرادي وبالنون اشهر حفظا للبناء على السكون
قوله العلم هو لغة بمعنى العلامة والراية والجبل ثم نقل الى المصطلح لانه يعلم
مسماه ويرفعه قوله علم شخص والشخص ماله تشخص اي تعين خارجي
يمنع الشركة قوله وبدأ بالاول لكونه اشرف اشار الى ان هذا التعريف خاص
بعلم الشخص وعليه مشى ابن الصائغ وقال ابن قاسم هو صادق على علم
الجنس ايضا ولكن الشارح راعى مذهب الناظم من ان علم الجنس لا يعين
مسماه لانه في المعنى شائع كالنكرة وانما هو كعلم الشخص لفظا كما سيأتي ولذا
خص التعريف بعلم الشخص واما غيره فنقل الى ان علم الجنس يعين مسماه
وليس كاسم الجنس في المعنى كما سيأتي تحقيقه فحكم بصدق هذا الحد عليه
قال الزمخشري قول الكافية العلم ما وضع لشيء بعينه غير متناول غيره بوضع
لا يخرج علم الجنس عن هذا الحد لانه وضع للحقيقة الذهنية المتعقلة وهي متحدة

نوع

علم الشخص

فهو غير متناول غيره وضعا قوله جنس يعم سائر الاسماء قوله
وهو مبتدأ وجعل قوله علم مبتدا وهذا خبر واجب التقديم لتحمل
المبتدأ وضمير متعلقه اولى لان العلم هو المحدود والمقصود بالتوضيح قوله
وهو فصل اى فصل بعيد وجعله ابن الناظم مع ما قبله قيدا واحدا
جنسا للمعارف وما بعده فصلا قوله وهو المعروف الخ فان تعيينه
انما هو بقيوده فاذا فارقته فارقه وكذا الحكم فى القيد المعنوى من حضور
المشار اليه والتكلم والخطاب والغيبة فيما يأتى قوله اى علم المسمى وبه جزم
المكودى ايضا وهو المتبادر من السياق وجوز الهوادى رجوع الضمير الى
اسم ولعل مراده انه عايد اليه لا بقيد الوصف والمعنى علم مطلق الاسم اى قسم
منه والى الشخص المفهوم من قوله بعد ووضعوا لبعض الاجناس علم
ويؤيده مقابله علم الجنس بعلم الشخص قوله لامرأة من العرب قال القاضى
زكريا خرنق اسم امرأة من شعراء العرب اخت طرفة بن العبد وفى النكت قال
ابن هشام لم يثبت خرنق علما بدون ال فكان صوابه والخرنق وح يجره لانه فى
قوله وهو ما ليس كنية ولا لقبا ليس التعريف بالمجهول لشهرتهما وليانهما بعيد هذا
يريد ان مرادهم بالاسم هنا مقابل الكنية واللقب كما يطلقونه على مقابل الحرف
والفعل على مقابل الصفة قوله قيل او بابن او بنت قال الرضى وسبقه اليه الفخر
الرازى قوله وهو ما اشعر بمدح او ذم زاد بعضهم ولم يصدر باب والام احتراز
عن الكنية المتضمنة مدحا او ذما كابى خير وابى جهل ولكن قال صاحب القاموس
ابو العتاهية ككراهية لقب ابى اسحق اسماعيل بن ابى القاسم لا كنية ووهم
الجوهرى فى جعله كنية وهذا يدل على ان ما اشعر بمدح او ذم مما صدر باب
او ام لقب لا كنية على خلاف اطلاق النحاة وانما عبر باشعر دون دل لان الوضع

العتاهية من العته وهو التحسن والتزين قال ... بتقديم
... النصابى ... التغنيد واجازوا ...
العتاهية ... ابن جنى فى شرح اسماء ...

انما وضعه لتعيين الذات معتبرا معنى المدح او الذم لا لهما معا قاله القاضي
زكريا وغيره ثم قضية كلامهم فى بيان اللقب ان يكون نحو سعيد وسعيد لقبين
وتمثيلهم الاتى لاجتماع الاسم واللقب بقولهم سعيد كرز يدل على انهما
اسمان فتامل قوله معنى اذ الفرق بينهما لفظا ظاهر قوله لا يعظم المكنى
بمعناها ورده الدماميني بقوله قصدت ابا المحاسن كى اراه بشوق كاد يجذبنى
اليه لانه لاحظ فى الكنية ما دلت عليه من المعنى الاصلى قيل لعل مراد الرضى
ان الكنية من حيث هى كنية لا تفيد التعظيم ولا ينافى افادتها ذلك بخصوص
المادة قوله والمراد به الاسم يرد ان ظاهر كلامهم كما قال ابن عقيل وجوب
تاخير لقب اذا صحب سواه من الاسم والكنية والتاخير انما يجب مع الاسم واما
مع الكنية فانت بالخيار ولكن المراد بسواه الاسم بقرينة ما فى بعض النسخ
ولتصريحه فى التسهيل وكذا فى الكافية حيث قال والاسم قدم ان يلاقى اللقب
هذا وابقى ابن قاسم كلام الناظم على عمومه من افادة وجوب تاخير اللقب عنهما
ثم قال وفى بعض النسخ واذا جعل اخرا اذا اسما صحبا وما سبق اولى اذ لا يعلم
من هذه النسخة حكم اللقب مع الكنية ووافقه ابن الصائغ فى ذلك وابن
هشام فى بعض تعاليقه على الالفية فقال مانصه يوخر اللقب عن الاسم
والكنية لدلالة اللقب على الذات من حيث هى ممدوحة او مذمومة تحقيقا
او تفاؤلا والاسم دال على مجرد الذات وكذا الكنية فالاولى بالتقديم ما يخص الذات
قوله قفة بضم القاف للشجرة اليابسة والقرعة اليابسة وقيل لمعول من الخوص
قفة تشبيها بها قوله وذلك اى التوم قوله وشذ تقديم اى اللقب قوله فى قوله
والاولى فى قولها الا ان القائل اخت عمرو كما ياتى لكن العائد للشاعر وهو يطلق على
المذكر والمونث قوله بان ذا الكلب عمرا خيرهم حسبا ببطن شريان

ويرد على الناظم لاحتمال عود ضمير سواه الى الكنية باعتبار كونها علما

يعنى

يعوى حوله الذئب ٥ ببطن شريان بكسر الشين وفتحها دفن عمرو فيه وشريان شجر يعمل منه القسي والشاهد في تقديم ذا الكلب وهو لقب على الاسم وقبله ٥ ابلغ هذيلاً وابلغ من يبلغها ٥ عني حديثا وبعض القول تكذيب ٥ وهو من قصيدة لجنوب اخت عمرو ترثي بها اخاه واولها ٥ كل امرئ بمحال الدهر مكذوب ٥ وكل من غالب الايام مغلوب ٥ ومحال الدهر بكسر الميم كيده ومكذوب اي مغلوب قوله فيجوز تقديمه اي اللقب كانف الناقة ابو عبد الله قوله مقتضى التعليل المذكور وكذا ما علل به الرضي لتأخير اللقب عن الاسم من كون اللقب اشهر لان فيه العلمية مع شيء من معنى النعت فلو اتى به اولا لاغنى عن الاسم ومما يؤيده ذلك المقتضي ان الاسم والكنية يتقدمان وضعا واللقب يتأخر فناسب ترتيبها في اللفظ كترتيبها في الوجود قوله ايضا كامتناع تقديمه على الاسم قوله فتأمل امر بالتأمل لتحقيق المقام ولعل تحقيقه ما اقتضاه التعليل المذكور من امتناع تقديمه عليها وبه صرح ابن الصائغ وابن قاسم وابن هشام في بعض التعاليق كما سبق فظهر ان جميعهم ما قالوا بالخيار بين اللقب والكنية وافاده سياق الشرح لم ار التصريح بذلك الا من ابن عقيل كما عرفت وان اختار الناظم على تأخير اللقب عن الاسم في التسهيل وشرحه وكذا في الكافية وعدم تعرضه في شرحها لغير الاسم ليس نصا في جواز تقديمه على الكنية لاحتمال ان يكون الاقتصار على ما ذكر لقياس الكنية على الاسم بجامع ان مدلول كل منهما هو الذات فقط بخلاف اللقب لاشعاره مع ذلك بالمدح او الذم كما مر تنبيه نص ابن الانباري على تقدم اللقب اذا كان اشهر من الاسم كما في قوله تعالى انما المسيح عيسى فان المسيح لا يقع على غيره بخلاف عيسى قال ولذلك تقدم القاب الخلفاء لانها اشهر من اسمائهم قال في النكت ففي هذا تخصيص لاطلاق وجوب

تاخير اللقب و فيه ايضا قدح لما علل به الرضي فيما تقدم قوله سواء قال ابن
الصائغ لم يتعرض ابن مالك لاجتماع الاسم والكنية فيفهم جواز تقديم كل
وتأخيره قال والاولى تقديم غير الاشهر وقال ابن هشام في تعليقه لا اعلم لهم
نصا في الكنية مع الاسم والظاهر من سكوتهم جواز الامرين لانهما متكافيان
اورده في النكت قوله اى الاسم واللقب اذ لا دخل للكنية لانها من قبيل المضاف
قوله للثاني وهو اللقب لوجوب تأخيره كما سبق قوله عند البصريين اى
جمهورهم لان بعضهم تابع للكوفيين على ما نص عليه في النكت قوله سعيد كرز
الكرز بضم الكاف وسكون الراء المهملة قيل هو خرج الراعي فيكون لقب ذم وقال
العصامي في القاموس الكرز اللئيم والحاذق قوله اى مسماه اى مسمى كرز قيل
وانما اختير تأويل الاول بالمسمى لانه المعروض للاسناد اليه والمسند اليه انما
هو المسمى ولزم ان يقصد بالثاني الاسم وقال الدماميني لا شك ان العكس
صحيح بل متعين في نحو سعيد كرز مرفوع بجاء فالوجه ان يستعمل في كل تركيب
ما يليق به قوله في الاضافة من انه لا يضاف اسم متحد مع المضاف اليه الا بالتأويل
وهو هنا ما ذكره قوله الاتباع اى اتباع الثاني للاول في الاعراب على انه بدل
او عطف بيان والقطع ايضا الى النصب باضمار فعل والى الرفع باضمار مبتدأ
قال في النكت وهذا ما رجحه الناظم في شرح التسهيل وفي شرحيهما وابن هشام
في الجامع وجزم به في الشذور واعتذر الناظم في شرح التسهيل عن سيبويه في
كونه لم يذكر على الاضافة بانها على خلاف الاصل فبين استعمال العرب بها اذ
لا مستند لها الا السماع بخلاف الاتباع والقطع فانهما على الاصل انتهى فظهر
انه مشى في النظم على خلاف المرجح ولم يقيد الاضافة هنا بقوله حتما لامكان
الاعتذار عنه بما اعتذر هو عن سيبويه قوله ومعلوم على الاول اى على مذهب

ورجحيين

البصريين يعني انه لا حاجة الى تقييد الاضافة بعدم المانع كما قال ابو حيان
لانه هذا معلوم مما سيأتي في الاضافة قوله بان كانا مركبين المفرد يقابل المثنى
والمجموع في باب الاعراب والمضاف والمشابه به في باب النداء والجملة في باب
المبتدأ والخبر والمركب الذي دل جزءه على جزء معناه كما هنا لكن الدلالة في المركب
على جزء المعنى باعتبار المعنى الاصلي لا العلمي تنبيــه اذا كان اللقب وصفا في
الاصل كما نحو ابراهيم الخليل وجب الاتباع وان كانا مفردين لعدم جواز اضافة
الموصوف للصفة ذكره المحشي قوله اتبع حذف فاء الجواب للضرورة كقول
حسان رضي الله عنه ٥ من يفعل الحسنات الله يشكرها ٥ والشر بالشر عند
الله مثلان ٥ ومنعه المبرد وزعم ان الرواية ٥ من يفعل الخير فالرحمن يشكره
واستشهد ابن هشام له بقوله ٥ ومن لم يزل ينقاد للغي والهوى ٥ سيلقى على
طول السلامة نادما ٥ وهو حجة المبرد قوله الثاني مفعول اول لاتبع قوله لاى
للاول اشار الى حذف المفعول الثاني لاتبع وحاصله وان كانا مركبين فاتبع
العلم الثاني للاول في اعرابه قوله ويجوز القطع يعني انه لا وجه للاختصار
على الاتباع مع جواز القطع كما ذكره في التسهيل وابن هشام في الجامع ويمكن ان
يجاب بان الناظم ما قال بالاتباع مطلقا بل في الذي ردف الاول واذا قطع
هوا واعني لم يصدق عليه انه ردف الاول بل ردف المحذوف وقال ابن الصائغ
ويجوز ان يكون معنى قوله اتبع اى جعله تابعا وقد استقر في التابع جواز القطع
كما سيأتي قوله اى من العلم علم قدره علما على منقول لئلا يكون القسم من المقسم اعم
واستغنى بتقديره هنا عنه فيما يأتي قوله بعد استعماله في غيرها اى المنقول ما سبق
استعماله في غير العلمية اى غير العلمية المنقول اليها المرادة في ثاني المرة حتى يشمل
المنقول من المعنى العلمي كاسامة علما الرجل المنقول من اسامة علم الجنس قوله

من مصدر اى اسم معنى ومنه زيد واياس مصدري زاد وآس اياسا اى
اعطى قوله واسم عين ومنه جعفر لنهر وعمر ولواحد عمور الانسان فانه
نقل من حقيقة عامة الى حقيقة خاصة قوله كحارث ومالك وحاتم وفاطمة
وعائشة اسماء فاعل وكمنصور ومسعود ومظفر اسماء مفعول وكخديج
وخديجة وشيخ وعفيف صفات مشبهة وكاحمد افعل التفضيل قوله
كشمر وبذر وعثر وخضم ولا خامس لها على ما قاله الش في التدريب قوله
كاصمت لمكان مخوف من حق سالكه ان يقول لصاحبه اصمت لفرط الخوف
وجعلت الثلثة الاخيرة بعد تجريدها عن فاعلها علما فلا تكون جملة قال في التدريب
والمنقول عن الامر قد جاء عنهم في موضعين احدهما من غير فاعل في قولهم اصمت
لواد بعينه والثاني مع الفاعل في قولهم اطرق لموضع معين انتهى قال في شرح
التسهيل زعم بعضهم ان اصمت منقول من الامر بالصمت وفيه نظر من وجهين
احدهما ان كان من اصمت فالامر عنه بفتح الهمزة او من الصمت فالامر بضم الميم
واصمت بكسر الميم بخلاف ذلك وثانيهما قيل اصمته بتاء التانيث وهي الحق
الامر فتعين كونه مرتجلا انتهى واجيب بانه امر من صمت يصمت بكسر الميم وان
الحاق التاء للاشعار بانه فارق العقلية قاله المرادي وقال الرضي والمسموع في الامر
الضم لكن كسر الميم لان الاعلام كثيرا ما يغير لفظها عند النقل انتهى قلت ويؤيده
ما ذكره الش في التدريب نقلا عن الشلوبين ان الاعلام يكثر الشذوذ فيها لكثرة استعمالها
والشئ اذا كثر استعماله غيروه انتهى تتمة من المنقول الا المنقول عن الجمع نحو
كلاب وانمارو وى عن التثنية نحو ظبيان وعن المصغر كعمير وزهير وعن المنسوب
كربعي وعن الصوت كبيه وسياتي المنقول عن المركب قولنا وسبق قوله قبل ظاهره
انه في المرتجل قولين احدهما هو ما لم يسبق له استعمال في غير العلمية وثانيهما هو

يستغ

ما سبق له الاستعمال وجهل فيبقى النسعة على الثاني غير حاصرة لخروج ما لم
يسبق له استعمال عن المنقول والمرتجل ولذا قيل صواب العبارة في حكاية الثاني
لم يسبق او سبق وجهل ويمكن ان يقال لم يعد الشق الاول في حكاية الثاني
اعتمادا على فهمه مما ذكره قوله كسعاد واُدد اَوْ دَدَ للمرتجل مثالين تنبيها على انه
قسمان قياسي وشاذ لان القياس في أدد اسم رجل الادغام وهو عند سيبويه
مشتق من الود وهو الحب فهمزته بدل من الواو وعنده من الاد بفتح الهمزة
وكسرها وهو العظيم ونازعه ابن هشام في كونه مرتجلا فقال بل منقول من جمع
أُدَّة وهي فُعلة من الود كقربة وقرب قوله ومنه ما ليس بمنقول ولا مرتجل
الجمهور على حصر العلم في المنقول والمرتجل كما قاله القاضي زكريا وبه صرح الناظم
في التسهيل والكافية لكنه ليس في الالفية تصريح بالانحصار ولا بعدمه وقال
ابو حيان في شرح التسهيل تقسيم العلم اليهما جرى على الغالب والا فالذي
علميته بالغلبة لا منقول ولا مرتجل وقال الشيخ في سلسلة الذهب الاكثرون
على انحصار العلم في المنقول والمرتجل وذهب (نقله القاضي زكريا عن سيبويه) بعضهم الى ان الاعلام كلها منقولة
وقال ان الوضع سبق فيها ووصل الى العلم الاول وعلم ثم جهل الاصل فتوهم
الارتجال وذهب الزجاج الى انها كلها مرتجلة والمرتجل عنده ما لم يقصد
في محل آخر الى هذا وعلى هذا فتكون موافقتها للنكرات بالعرض لا بالقصد انتهى
قوله وهو الذي علميته بالغلبة كابن عباس وابن مسعود والعقبة والمدينة
كما سيأتي في قول الناظم وقد يصير علما بالغلبة مضافا او مصحوب ال كالعقبة
واعلم ان جماعة صححوا ان هذه الاسماء شبيهة بالاعلام وملحقة بها وليست
باعلام واختاره ابن عصفور ووجهه بان تعريفها ليس بالوضع على المسمى
بل بالاضافة او ال وبعضهم قال انها تسمى اعلاما وليست ملحقة بها وصححه

المرادي قال القاضي زكريا والخلاف لفظي اذ العلم نوعان وضعي واتفاقي فالنافي ال والوضع والمثبت اراد الاتفاقي والتعريف بالارادة في ذلك قبل الغلبة تعريف عهدي كما قاله ابن هشام في المغني فقد علمت بما تقرر ان الشيخ لما راى ان الناظم سماها في الالفية اعلاما وان عبارته لا تشعر بحصر العلم في المنقول والمرتجل هنا شيء على ان من العلم ما ليس بمنقول ولا مرتجل وهو الذي علميته بالغلبة وفيه ايماء ايضا الى انه ينبغي للناظم كما قاله ابن هشام ان يذكر ما علميته بالغلبة في باب العلم لا في باب المعرف بالاداة قوله ومنه جملة اشار بايراد منه الى ان الجملة وما بعده اقسام اولية للعلم ومقابلة الجمل وما بعده بمنقول تدل على ان المراد بالمنقول فيما مر هو المنقول عن المفرد لا المركب كما هو ظاهر كلامه والاولى تقسيم العلم الى المنقول والمرتجل ثم المنقول الى ما هو عن المفرد والى ما هو عن المركب كما لا يخفى ثم ان مقتضى كلامه هنا انحصار المركب في الانواع الثلثة الجملة والمركب المزجي والمركب ذو الاضافة وقد صرح بذلك في التسهيل حيث قال وما عري من الاضافة واسناد ومزج مفرد وما لم يعر قوله مركب واعترض عليه بخروج ما تركب من حرفين كانما او حرف واسم كيا زيدا او حرف وفعل كقد قام قال ابن قاسم ويجاب بان تركيب الحرفين وما ذكر معه مشبه بالتركيب الاسنادي فاكتفى بذكره قال القاضي زكريا او اسمي بها حكيت كالجملة فالتحقت بها قوله كانت في الاصل مبتدا وخبر اشار الى ان تسمية جملة مجاز باعتبار ما كان والا فهي حال العلمية لا يدل جزء لفظها على جزء معناه قوله فتحكى اي الجملة على حالها قبل العلمية من غير تغيير في احوال الاعراب الثلثة قال بعضهم وهي مبنية وعليه ابن الحاجب وقال اخرون باعرابها لان البناء انما كان قبل التسمية بها فلما صارت اسما واحدا مستحقا للاعراب فيقدر في الاخر لاشتغاله بحركة الحكاية

لكن يلي على ان العلم بالغلبة يسمى ايضا [illegible] دون العلم بالغلبة فيخص المنقول كما او [illegible] بعضهم

ثم قال والتركيب الذي يوضح [illegible] فانما يختص بالمزج

فيه

قيل وهو الصحيح وفي النكت ليس في كلام الناظم تصريح ببنائها وقال ابن
الصائغ يمكن اخذه من قوله الآتي ذا فان من قوة هذا المشار اليه القريب يعرب
بشرطه لا غير قال على ان العلم الجملة لا يوصف باعراب وبناء بل هو محكي انتهى
ووافقه الدماميني في المنهل الصافي فقال الجملة لا توصف قبل العلمية باعراب
ولا بناء لانهما من عوارض الكلام واما بعدها فهي محكية اللفظ لا يطلق عليها
الاعراب ولا البناء لاشتغال الآخر بالحكاية قوله كزيد منطلق لم يرد عن
العرب علم منقول من الجملة الاسمية كما قاله ابن هشام لكنه جايز بالقياس
فكلام الشارح بالنسبة الى الجواز لا الوقوع قوله منزلة تاء التانيث من الكلمة اى
في امتزاجه بالاول وصيرورته محل الاعراب والتزام فتح الاول لاجله كما
ان تاء التانيث كذلك ثم محل التزام فتح الاول ما لم يكن آخره ياء والا فيبنى
على السكون كمعدي كرب وانما لم تفتح الياء كياء المنقوص لان الفتحة ثم فتحة
الاعراب والاصل فيه الظهور وهنا فتحة بناء والاصل فيه السكون فلزم مع
الياء تخفيفا قاله القاضي زكريا ثم قال وبالجملة لما كان المركب هذا مبنيا
في الجملة لم يكن لياته حظ في التحريك بخلاف المنقول قوله كبعلبك بعل اسم
صنم وبك في الى تلك القرية التي كان بها وكان مخصوصا به ثم سميت بالمركب
تلك القرية وهي في ارض الشام وعظموه حتى اخذ منه اربعماية شاذن
وجعلوهم انبياءه وكان الشيطان يدخل جوفه فيتكلم بشريعة الضلال والسدنة
يحفظونها ويعلمونها الناس كذا قال المحشي قوله اعرابا اى الجزء الثاني منه
فان الاول مبني على الفتح او السكون كما ذكرنا قوله اعراب ما لا ينصرف كما سيذكره
الناظم في بابه فالمراد انه لم يبين كيف يعرب قوله وقد يضاف اى صدر المركب
الى عجزه فيعرب ان قال ابن الناظم يعرب صدره بما يقتضيه ويجر عجزه بالجر للاضافة

قوله وتخفيفا ويخفضاه فتح الياء في معدي كرب في النصب وهو ما حكاه
الزوى عن بعضهم بعد ان صدر السكون في الاحوال الثلثة
كانت قبل التركيب الضافي ~~[illegible]~~
ساكنة كما تعود [illegible] ولدا [illegible] فتن به اهل
تلك القرية [illegible]

فان كان فيه مع العلمية سبب من اسباب منع الصرف كالعجمة في هرمز امتنع من
الصرف والا صرف كقولك هذا حضرموت ومعدى كرب ومن العرب من يقول
هذا معدى كرب يمنعه من الصرف لانه عنده مونث قوله وقد يبنى بادراج قد فيه
وفيما قبله الى ان اللغة الاولى هي الفصحى المشهورة ولذا اقتصر عليها الناظم قوله
فان ختم بويه بنى اى الجزء الاول للتوسط والثانى لكونه صوتا مثل سيبويه
ونفطويه قوله وبناؤه على الكسر وينون ان نكر ولم يذكر سيبويه الا البناء
وجوز الجرمى فيه اعرابه اعراب ما لا ينصرف اى للعلمية والتركيب المزجى كما قاله
في التسهيل ورد بان القياس البناء لاختلاط الاسم بالصوت وصيرورتهما اسما
واحدا المركب ذو الاضافة وهذا هو الغالب من الاقسام الثلثة للمركب ولم يذكر قوله
الش تعريفه وهو كما قال ابن هشام كل اسمين نزل ثانيهما منزلة التنوين مما قبله
قال وحكمه ان يجرى الاول بحسب ويجرى الثانى بالاضافة انتهى وظاهره
ان العلم المضاف معرب باعرابين فيعتبر في حال العلمية الوضع السابق وهو فيه
كلمتان ومعربتان وهو ما قاله بعضهم ورده اخرون بان الاعراب ما في اخر
اول فقط وان كان وسطا لان الاخر لما اشتغل بالحكاية اظهر اعرابه في الجزء
الاول الا ترى ان معنى الاضافة لم يبق فكيف يكون الجر علامة له وليس هذا بابعد
من اظهار اعراب ال موصولة في مجاورها لكونها في صورة الحرف قوله لوالد ابى
بكر الصديق رضى الله عنه واسمه عثمان بن عامر بن عمرو بن كعب بن سعد بن
تيم بن مرة بن كعب بن لوى اسلم يوم الفتح وقد اسن وكف بصره واقام بمكة
ومات الصديق وهو حى وورث منه السدس ثم رده على اولاد ابى بكر وتوفى في
خلافة عمر رضى الله عنه واشتهر بالكنية كالصديق رضى الله عنه لان اسم ابى بكر
عبد الله وقيل عتيق قوله وان كان المثال لا يسئل عنه قيل عليه ان اراد ما هو

بشرى

المشهور من ان المثال لا تعرض له اذا لم يوافق الواقع مثلا فلا مناسبة له بما نحن
فيه وان اراد انه لا يجوز ان يقصد به شيء كما هنا فمحل تامل قوله بكون كنية اى
بعض كنية وهو ابن من ابي قحافة اذ الكنية مجموع الجزئين قوله وان الثاني يكون
منصرفا وهو شمس من عبد شمس ولعل المراد بكونه منصرفا جوازه والا فيجوز منع
صرفه ايضا لانه مثل هند في انه ثلاثي علم مؤنث معنوي بل سياتي من الناظم ان المنع
في نحو هند بل حكي عن الفارسي ان عبد شمس غير منصرف للعلمية والتانيث
هذا وتجويزهم في ابي هريرة الصرف وعدمه بل قيل صرفه هو القياس وان كان
المشهور على السنة المحدثين عدم صرفه لان هريرة جزء العلم والعلمية انما هي شرط
في مجموع يدل على ان في ابي قحافة الوجهين فلا فرق بين المثالين في جواز الوجهين
فليتامل قوله على لغة ربيعة فانهم يحذفون الالف المبدلة من التنوين في النصب حالة
الوقف قوله فتاتي منه الحال نحو جاء في اسامة مقبلا قوله مع سبب اخر كالتانيث
في اسامة ووزن الفعل نحو بنات اوبر ومن دخول الالف واللام عليه ومن امتناع
اضافته ايضا قوله ويبتدأ به اى بلا مسوغ عطف على قوله فتاتي قوله ذكر في شرح
التسهيل انه كاسم الجنس يريد ان ظاهر كلامه في شرح التسهيل كما قاله ابن الصائغ
ان علم الجنس سواء في اللفظ وعليه شيخه ابن يعيش وجماعة يعنون ان علمية
تقديره لضرورة الاحكام اللفظية مستدلين بان نحو اسامة كما يطلق على الجنس
فقد يطلق على افراده ولا يختص شخصا بعينه واختاره السيد الشريف فقال تسمية
علما انما هي لامور لفظية فعلى هذا يخرج عن حد العلم وفي النكت قال ابن قاسم تفرقة
الواضع بين اسامة واسد في الاحكام اللفظية تؤذن بفرق من جهة المعنى فالتحقيق
ان اسم الجنس كاسد موضوع للحقيقة الذهنية من حيث هي هي بلا اعتبار قيد معها
وعلم الجنس كاسامة موضوع للحقيقة باعتبارها الذهني الذي هو نوع التشخص لها

بحث علم الجنس

[illegible]

مع قطع النظر عن افرادها وبيان ذلك ان الحقيقة الحاضرة في الذهن وان كانت عامة بالنسبة الى افرادها فهي باعتبار حصولها فيه اخص من مطلق الحقيقة فاذا استحضر الواضع صورة الاسد ليضع لها فتلك الصورة الكائنة في ذهنه جزئية بالنسبة الى مطلق صورة الاسد فان هذه الصورة واقعة لهذا الشخص في زمان ومثلها يقع في زمان اخر وفي ذهن اخر والجميع مشترك في مطلق صورة الاسد فان وضع لها من حيث خصوصها فهو علم الجنس ومن حيث عمومها فهو اسم الجنس وفي كلام سيبويه ايماء الى هذا الفرق انتهى وقال العلامة علاء الدين القونوي موضوع علم الجنس الحقيقة الذهنية باعتبار تشخصها في الذهن وموضوع اسم الجنس الماهية مطلقا والماهية المطلقة باعتبار تشخصها الذهنية اخص من الماهية المطلقة لا باعتبار ذلك واما علم الشخص فموضوع للماهية المشخصة في الذهن وفي الخارج فالتشخص الذهني يجمع بين العلمين ويخرج اسم الجنس المنكر والتشخص الخارجي يفرق بين العلمين ونظير علم الجنس المعرف بلام الحقيقة ونظير علم الشخص المعرف بلام العهد انتهى واختاره كثيرون منهم عضد الدين والتاج السبكي فقال في جمع الجوامع العلم ما وضع لمعين لا يتناول غيره فان كان التعين خارجيا فعلم الشخص وان كان ذهنيا فعلم الجنس انتهى ثم اطلاقه على هذا على الافراد الخارجية قيل مجاز لمغايرة الفرد الخارجي للحقيقة الموضوع لها وقيل حقيقة لانه وان وضع للحقيقة الذهنية الا انه يطلق على الواحد الخارج لوجود الحقيقة فيه فالتعدد انما جاء في الخارج ضمنا لا قصدا واختاره التفتازاني وغيره قال الجلال المحلي في شرح جمع الجوامع استعمال علم الجنس في الفرد المعين من حيث اشتماله على الماهية مع قطع النظر عن التشخص حقيقي فظهر بما تقرر الفرق بين علم الجنس واسم الجنس حيث اعتبر التعين في وضع الاول والدال عليه اجراء احكام علم الشخص عليه وعدمه في الثاني

ربما

وانما يدل عليه بالالة وان كانت عليه بخلاف علم الجنس فانه يدل عليه بجوهره واما
علم قال ان اسم الجنس لم يوضع للماهية من حيث هي بل للماهية مع وحدة لا بعينها
وهي التي تسمى بالفرد المنتشر كما اختاره التفتازاني تبعا لابن الحاجب والرضي
ونصره المحقق ابن الهمام فالفرق بينهما واضح فاعرفه فانه مهم فقد قال الش في شرح
الكوكب قال الخضروشاهي قدمت الديار المصرية وليس فيها من يفرق بين علم
الجنس واسم الجنس هذا وقد اشبعنا لك الكلام فيه قوله وضعت للاعيان سواء
كانت غير مالوفة كالحشرات والسباع وهو الغالب ام مالوفة كهيان بن بيان
وبي بن بي لمن لا يعرف هو ولا ابوه وكابي المضا للفرس قوله ام عريط بكسر العين
وفتح اليا كنية لجنس العقرب واسمها شبوة وفيه اشارة الى انهم قد صنعوا في ذلك
نحو صنيعهم في تسمية الاناسي كما صرح به في الفصل فوضعوا للجنس اسما وكنية كاسامة
وابي الحارث وابي الحريث للاسد وحضاجر وام عامر للضبع ومنها ما ليس له الا احدهما
قوله ثعالة بالتنوين للوزن في القاموس ثعالة كثمامة اي بالضم وكغراب انثى الثعالب
انتهى وكنية ابو الحصين كزبير واما ابو الحصين كامير فهو عثمان بن عاصم تابعي
واسماء محدثين منهم عبد الله بن احمد شيخ النسائي قوله للتسبيح فسبحان غير منصرف
للعلمية على التسبيح بمعنى التنزيه والالف والنون ومثله كيسان بفتح الكاف علم للغدر
لجذام بوزن قطام اسم امراة بكون الجيم بوزن تمرة قال ابن الناظم جعلوا فجار علما
على المعنى مونثا ليكمل شبهه بنزال اسم امراة لا اسم فعل فيستحق البناء قوله للميسرة في
الفصل ومن الاعلام الامثلة التي يوزن بها فقولك فعلان الذي مونثه فعلى وافعل
صفة لا ينصرف ونحو ذلك وقال ابن الناظم ومنها الاعداد المطلقة اي عن معدود انها
نحو ستة ضعف ثلثة واربعة نصف ثمانية قال القاضي زكريا واولا يا في السعد الطلاق
الا بالتاء ولا ينصرف اي للتانيث والعلمية الجنسية قوله واخره في التسهيل الى اخره

الثالث من المعارف اسم الاشارة

اعتراض على الناظم على ما فعله في التسهيل حيث تناقض فيه قوله وفعله فالصواب
ما فعله هنا قال المحشي والاعتراض في محله ولم يظهر عنه جواب قلت قال بعضهم
لا فرق بين الموصول واسم الاشارة في الرتبة واليه يومي كلام ابن الحاجب في الكافية
فتاخيره في التسهيل والتصريح بانه قبله رتبة لعله اشارة الى القولين فليتأمل في النكت
وفي مراتب المعارف خلاف طويل قوله وحده اي معرفة الجامع المانع قوله كما قال فيه
اي في التسهيل تبرء من تصحيحه باحالة العهدة عليه لما سنذكره من لزوم الدور وان
امكن دفعه قوله على مسمى حاضر ومنزل منزلته ليدخل مثل قوله اولئك ابائي
فجئني بمثلهم اذا جمعتنا يا جرير المجامع قوله واشارة اليه اي مع اشارة الى ذلك
المسمى فان ذا في هذا زيد مثلا يدل على ذات زيد مع الاشارة اليها وحده بعضهم
بما وضع لمشار اليه وبعضهم بما وضع لمعين في حال الاشارة قال القاضي زكريا والكل
مشتمل على دور وان امكن عنه جوابه فالاولى تعريفه باسم مظهر دل على حاضر بايماء
وعرفه ابنه بما دل على حاضر ومنزل منزلته وليس متكلما ولا مخاطبا وبعضهم
بما دل على حضور عيني او ذهني واعترض عليها بصدقهما على مدخول ال الحضورية
قلت ويمكن ان يجاب بان المتبادر ما دل بلا واسطة ومدخول ال انما يدل على
الحضور بواسطة ال ثم ان المشار اليه اما مذكر او مؤنث وكل منهما اما مفرد او مثنى
او مجموع فهذه ستة ويتصل باسم الاشارة كاف الخطاب وحال المخاطب لا تخلو
من الستة ايضا فالحاصل من الضرب ستة وثلثون لكن العرب وضعت لفظ الجمع
للمذكر والمؤنث في اسم الاشارة ولفظ المثنى لهما في المخاطب فالواقع منها اربعة
وعشرون فالستة والثلثون اقسام عقلية وان نظرت فيها الى احوال المشار اليه
من القرب والبعد والتوسط كانت مائة وثمانية والواقع منها اثنان وسبعون قوله
بذا زاد بعضهم ذاء بهمزة مكسورة بعد الالف وذائه بهاء مكسورة او مضمومة

بعضهم

[هامش: بان يقال الدال بالاشارة في المعهود الاصطلاحي وفي اللغوي ... صح]

[هامش: هذا البيت وذلك الخليفة صح]

بعد الهمزة قال الغزي وروي قوله هذا بِهِ الدفتر خير دفتر قوله في كف قرم ماجد مصقع

بكسر الهاء وضمها وقيل هو ضرورة ثم ذا عند البصريين ثنائي لفظا ثلاثي وضعا

لقولهم في التصغير ذيا كما سيأتي في بابه وهل المحذوف عينه او لامه وهل عينه

واو من باب طوى او ياء من باب حيي وهل وزنه فعل بالاسكان او فعل بالتحريك

قولان في الثلاثة اصحها فيها الثاني وعند الكوفيين واحد وضعا فالف زائدة وعند

السيرافي وغيره ثنائي وضعا فالالف اصلية كالف ما ليست منقلبة عن شيء ذكره القاضي

زكريا قوله وذه بالكسر على الاختلاس قوله وذهي بالياء قيل الياء الحاصلة بالاشباع

لا تكتب كالواو الحاصلة به فيكتب ضربه ومر به بلا واو وياء وكان خص اسم الاشارة

هنا بكتابتها للفرق بينه وبين ذه بلا يا انتهى ولا حاجة اليه لان الياء الحاصلة بالاشباع

انما لا تكتب في الضمائر والهاء هنا ليس بضمير فالفرق واضح قوله تي تاء بقلب الذال

تاء فيهما لكون التاء للتأنيث والالف ياء في الاولى وعلى حاله في الثانية قوله وته كذه

في جواز الاسكان والاختلاس والاشباع وقوله وته كذه مبتدا وخبر قيل الاصل

من لغات المؤنث تا اذ لا يثنى منه الا هو وقيل ذي لمناسبته ذا واليه يومي تقديم الناظم

له زاد ابن هشام وغيره من لغاته ذات بضم التاء قيل الاشارة ذا والتاء للتأنيث

قوله اقتصر امرا ومجهول والانثى في كلامه اعم من العاقلة وغيرها قوله تثنية ذا بناء على

ما قدمناه من ان اختيار الناظم ان صيغ التثنية في اسماء الاشارة والموصولات معربة

ومشى عليه ابن هشام في التوضيح وقد سبق ايضا نقلا عن الشرح في النكت ان مذهب

المحققين انها ليست بتثنية بل هي الفاظ مرتجلة للمثنى قال الهندي وعليه الجمهور

وقد مر تفصيله قوله لكونها الى آخره هذه العلة غير موجبة للحذف لجواز قلبها

واوا او ياء كعصوان ورحيان والاولى في التعليل اخذا مما سيأتي في حذف الياء في تثنية

الموصول ان يقول للفرق بين تثنية المعرب وتثنية المبني قوله لا التقاء من التقاء وفيه

بكسر الضاد المعجمة وتشديد اللام
الضلال

اشارة وهل يبقظ المنضليل الآ اولا لكا قال ابن الناظم وغيره يزاد قبل الكاف لام في الافراد غالبا وفي الجمع قليلا ولا يزاد في التثنية انتهى وقال ابن هشام وغيره وبنو تميم لا ياتون باللام مطلقا انتهى فان قلت صرح الش كابن الناظم وغيره بان المد لغة الحجاز والقصر لغة تميم وبان اللام تمتنع مع الجمع اذا مد اى بخلاف ما اذا قصر وصرح ابن هشام كغيره بامتناع اللام عند تميم ولغتهم القصر فلم يبق محل لدخول اللام في الجمع فما وجه احتراز الش بقوله اذا مد قلت قد صرح الغزي بان القصر لغة تميم واسد وربيعة وقيس فالقصر المحترز عنه لغة غير تميم وانما قصر الش كغيره نقل القصر على تميم لانهم العمدة في ذلك قوله وان المكان اى المكان الداني نحو انا ها هنا قاعدون قوله اى نطق اى في البعد المكاني وكذا كل ما ياتي واما قولهم قال كذا ومن ثم قيل كذا فللمكان الاعتباري القريب ففيها تجوز باعتبارين ذكره ابن ابي شريف قوله في الوقف ثمه بهاء السكت ويجوز حذفها فيه كما قاله الغزي وغيره ولذا لم تلزم كتابتها ولا يجوز اثباتها وصلا قوله تاتي للزمان وذكره في التسهيل ايضا وختم اليها في ذلك هناك ولقلة ذلك لم يرد على اطلاق كلامه هنا انها للمكان ويحتمل ان يكون استعمالها في الزمان مجازا قوله مثل هنالك تبلو الاية ويحتمل ان يكون هنالك في الاية للاشارة الى الموقف فتكون للمكان فايدة يقع بين ها التنبيه واسم الاشارة القسم نحو ها والله ذا زيد والضمير المرفوع المنفصل نحو ها انتم اولاء وقل وقوع غيرها الموصول قوله ما اول مع صلته اى قدر وسبك مع صلته بمصدر قوله وهو ان وان الى اخره فالحرف خمسة اقسام وعلى عد بعضهم الذي من الموصولات الحرفية كما ياتي ستة قوله استطرادا قال المحشي هو في اللغة مصدر استطرد الفارس من قرنه في الحرب وذلك اذا انهزم بين يديه يوهمه الانهزام عنه ثم يعطف عليه وهو ضرب من المكيدة وفي الاصطلاح الانتقال من معنى الى اخر متصل به لم يقصد اولا انتهى والاولى قول بعضهم هو في الاصل ان يطرد الصائد صيدا ثم يعرض له اخر ويطرده ويصيده

لا على سبيل القصد اولا ثم استعير لان يذكر في الكلام غير ما سبق له الكلام اذا تعلق

ذلك الغير بما سبق له الكلام بوجه من الوجوه قوله ماضيا نحو اعجبني ان قام قوله

ومضارعا نحو وان تصوموا خير لكم قوله وامرا نحو كتبت اليه بان قم كما حكاه سيبويه

بدليل دخول الجار عليهما ثم وصلها بالاولين قطعي وبالامر مختلف فيه والاصح وصلها

به وقال ابو حيان لا يعلم وصلها به فقال جميع ما استدلوا به على وصلها بالامر يحتمل

ان تكون تفسيرية وانها ان سبكت مع الفعل بمصدر فات معنى الامر المطلوب وانه

لا يوجد في كلامهم نحو يعجبني ان قم ولا كراهة ان قم بان يقع ان مع الامر فاعلا ومفعولا

كما يوجد في الماضي والمضارع قوله فهي مخففة من المثقلة لا مصدرية حتى يرد انها وصلت

في الايتين بليس وعسى مع انهما غير متصرفين قوله باسمها وخبرها فتؤول مع معموليها

بمصدر فان كان خبرها مشتقا فالمصدر المؤول من لفظه وان كان جامدا اول بالكون

نحو بلغني انك قائم اى قيامك وان زيدا اخوك اى كونه اخاك وان كان ظرفا

او مجرورا اول بالاستقرار نحو اعجبني انك في الدار اى استقرارك فيها واستشكل

كونها مصدرية مع قولهم انها للتاكيد لانه لو صرح بالمصدر المنسبك لم يفد توكيدا

واجيب بان التوكيد للمصدر المنحل اليه وبهذا يفرق بينها وبين المكسورة لان التاكيد

في المكسورة للاسناد وفي هذه لاحد الطرفين قوله كما سياتي اى في باب ان قوله

توصل بالماضي نحو ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين اى اسلامهم قوله والمضارع نحو

يود احدهم لو يعمر اى التعمير قال ابن هشام في المغني واكثرهم لم يثبت ورود لو

مصدرية وانما اثبته الفراء وابو علي الفارسي وابو البقاء والتبريزي وابن مالك

ويقول المانعون في نحو يود احدهم لو يعمر انها شرطية وان مفعول يود وجواب

لو محذوفان والتقدير يود احدهم التعمير لو يعمر الف سنة لسره ذلك ولا خفاء

بما في ذلك من التكليف ويشهد للمثبتين قراءة بعضهم ودوا لو تدهن فيدهنوا

لان الكلام اذ لا يكان اولا لا يدخل الا على الكلام او ما في تاويله

واجيب بان فوات الامرية في الموصولة بالامر مثل فوات المضي والاستقبال في الموصولة بالماضي والمضارع وبان الموصول ... تقدير مثلها بالمصدر ... اعجبني ان قم ... وقد حكاه سيبويه كتبت اليه بان قم

قال ابن هشام ...

قال الكون ... بلفظ ... زيد ...

بعد منزلة الهوى ه والعيش بعد اولئك الايام ه فاشار باولئك الى الايام وهي

ما لا يعقل قوله والقصر فيه لغة تميم قال الملا عصام الدين واذا قصر كان كتبه

بالياء لان الف مجهولة الاصل فيه فيلتبس بالى حرف جر فتكتب بواو بعد الهمزة للفرق

وحمل اولاء عليه انتهى قوله او ما نزل منزلته اى البعيد وان كان المشار اليه قريبا

قوله لتعظيم اى تعظيم له بالبعيد نحو قوله تعالى الم ذلك الكتاب اشار اليه

باسم الاشارة البعيد تنزيلا له لبعد منزلته ورفعة درجته بعد المسافة قوله

او تحقير اى تحقير له بالبعد نحو قوله تعالى فذلك الذى يدع اليتيم نزل بعده

عن ساحة الخطاب منزلة بعد المسافة فاشار اليه باسم الاشارة البعيد تحقيرا

قوله لمجرد الخطاب انما كانت هذه الحروف حرفا لمجرد الخطاب لانها لو كانت اسما

مضمرا لاقتضى ذلك ان يكون لها محل من الاعراب والفرض ان لا محل لها اما الرفع والنصب

فلانتفاء الرافع والناصب واما الجر فلانه لا يخلو اما ان يكون بالحرف ولا حرف او

بالاضافة وهي ممتنعة لان اسماء الاشارة لا تضاف لا تقبل التنكير والمضاف لابد

ان يكون نكرة حتى لو كان معرفة نوى تنكيره لاجل الاضافة لكنها تتصرف في الكلام

تصرف الكاف الاسمية من فتحها للمذكر وكسرها للمؤنث واتصالها بميم والف

للمثنى مطلقا وبميم فقط لجمع المذكر وبنون مشددة لجمع المونث فتقول ذالكَ

وذالكِ وذالكما وذالكم وذالكن وهذا هو الغالب في كلام العرب ومنهم من يفتحها في

التذكير ويكسرها في التانيث ولا يلحقها علامة تثنية ومنهم من يفتحها مطلقا ولا يلحقها

علامتها ويحتملها كما قاله الازهري في قوله تعالى ذلك يوعظ به قوله فقل ذالك

اى بلا لام لادنى البعد وذلك اى باللام لاقصاه وهذه اللام اصلها السكون كالكاف

تلك وكسرت في ذلك لالتقاء الساكنين او فرقا بينها وبين لام الجر نحو لك بفتح

اللام قال الازهري قوله واختار ابن الحاجب ان ذلك ونحوه للمتوسط يعني

الذي

الذى اختار ابن الحاجب ان اسم الاشارة له ثلث مراتب قربى وهى المجردة من
اللام والكاف وبعدى وهى المقرونة بهما فى غير المثنى نحو ذلك وذلكم وذلكن
وبالنون المشددة والكاف فى المثنى نحو ذانك ووسطى وهى المقرونة بالكاف
وحدها لان زيادة الحرف يشعر بزيادة المسافة وهو مذهب اكثر النحويين وما
ذهب اليه الناظم هو مذهب المحققين ونسبه الصفار لسيبويه واستدل لما
ذهب اليه فى شرح التسهيل باوجه اقواها ان الفراء روى ان الحجازيين ليس من
لغتهم استعمال الكاف بلا لام وان بنى تميم يقولون ذلك وتيك حيث يقول
الحجازيون ذلك تلك فلزم من هذا ان اسم الاشارة على اللغتين ليست له الا مرتبتان
احديهما للقريب والاخرى للبعيد لادناه واقصاه انتهى قال الدماميني وهذا
بيان لا مزيد عليه قوله للتنبيه سميت هذه الهاء التنبيه لانها تنبه المخاطب على المشار
اليه قوله نحوه ولا اهل ذاك الطراف الممدده صدره ورايت بنى غبراء لا ينكروننى
وهو لطرفة بن العبد وبنى الغبراء اللصوص والغبراء الارض كثيرة الغبار ولا اهل
بالرفع عطف على الضمير المرفوع فى لا ينكروننى لوقوع الفصل بالمفعول والطراف
بكسر الطاء المهملة البيت من الادم والممدد صفته واراد باهله الاغنياء والشاهد
فى قوله هذاك حيث لم يجز فيه هذلك باللام على الكاف لامتناعها مع هاء التنبيه
قوله وتمتنع ايضا مع التثنية اى تثنية اسم الاشارة فلا تقول هذلك ولا تالك
بل تقول ذانك وتانك وليس المراد التثنية باعتبار حال المخاطب اذ اللام يلحقها
كالجمع نحو ذلكما وذلكم قوله والجمع اذا مد احترز بذلك عما اذا قصر فان اللام تلحقه
مع الكاف فتقول اولالك قال الشاعر اولئك قومى لم يكونوا اشابة وهل يعظ
الضليل الا اولالكاه والاشابة بضم الهمزة وبالشين المعجمة وبالباء الموحدة واحد
الاشائب وهم الاخلاط من الناس والضليل بكسر الضاد المعجمة وتشديد اللام

الغبراء
بدل

كثير الضلال واعلم انه وقع في عبارة الشارح فيما تقدم وكذلك عبارة غيره تخصيص
حكاية القصر في اولاء بلغة بني تميم فيلزم منه انهم هم الذين يأتون باللام فيها مع
الكاف لانهم هم الذين يقصرونها والذي نقله ابن هشام وغيره عنهم انهم
لا يأتون باللام اصلا اذا عرفت هذا فالصواب ان يقال المد في اولاء لغة الحجازيين
والقصر لغة غيرهم حتى يدخل لغة غير تميم ليتوجه اليهم النقل بان اللام تدخل في
اولى مع القصر ولا يقال ذلك يتوقف على النقل فقد سمع قصرها مقترنة باللام
كما تقدم انفا واهل الحجاز لا يقصرونها وبني تميم لا يأتون باللام فتعين ان
يكون ذلك من غير الطائفتين ويكون اللام في قولهم ان اللام تلحق اولاء في لغة
من قصر مخصوصا بغير بني تميم والمخصص له قولهم وبنو تميم لا يأتون باللام اصلا
قوله ويقال في الوقف ثمه قال شيخ مشايخنا العصامي كثيرا ما تكتب هذه الكلمة
بالهاء بعد الميم وهذه الهاء هي صورة الوقف ولا يجب اثبات هذه الهاء في اللفظ
وصلا ولا ابدالها تاء ولا نقط صورتها انتهى قوله ذكره في نكته على مقدمة ابن
الحاجب الخ قال شيخ مشايخنا العصامي قلت قد جزم بذلك في التسهيل وقد يراد
بهنا وهنالك الزمان وضم الهاء في ذلك هناك ولا يرد ذلك على قضية كلامه
هنا لان ذلك قليل على انه يحتمل ان يكون مقصوده في هذا الكتاب بيان الحقيقة
واستعمال هناك وهنالك في الزمان مجاز انتهى قوله الموصول فالحرفي ما اول
مع صلته بمصدر قال الفاكهي والمراد بالتأويل السبك وان حمل على التفسير فيخرج بالمعية
الفعل المضاف اليه نحو هذا جاء في حين قمت فانه مؤول بالمصدر اي حين قيامك
لكن لا مع شيء اخر وكذا نحو هو في قوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى انتهى قوله
وذكره في الكافية استطرادا الاستطراد في اللغة مصدر استطرد الفارس من قرنه
في الحرب وذلك اذا انفر من بين يديه يوهمه الانهزام منه ثم عطف عليه على غرة منه

مبحث الموصولات

[illegible]

مع

وهو ضرب من الكيدة وفي الاصطلاح الانتقال من معنى الى معنى آخر متصل به

لم يقصد بذكر الاول التوصل الى الثاني قوله فان توصل الخ مثال وصلها بالماضي

عجبت من قام زيد ومثال وصلها بالمضارع عجبت من ان يقوم زيد ومثال وصلها

بالامر اشرت اليه ان قم والدليل على انها في المثال مصدرية لدخول حرف الجر عليها

وقال ابو حيان جميع ما استدلوا به على وصلها بالامر يحتمل ان تكون فيه تفسيرية ولم

يقو عندي وصلها به لامرين احدهما انها ان سبكت مع الفعل بمصدر فات

معنى الامر المطلوب والثاني ان لا يوجد في كلامهم يعجبني ان قم ولا احببت ان قم

ولا يجوز ذلك ولو كانت توصل به لجاز ذلك كالماضي والمضارع انتهى قوله

واما وان ليس للانسان الا ما سعى الخ لما كان هنا مظنة سؤال وهو ان يقال

ما ذكرته من ان انما توصل بالفعل المتصرف يبطله قوله تعالى وان ليس للانسان

وان عسى ان يكون فانها وصلت في الاثنين بليس وعسى وهما فعلان غير متصرفين

اجاب بقوله واما الخ قوله وان توصل باسمها وخبرها نحو بلغني ان زيدا قائم

ويؤل مع معمولها بمصدر وان كان خبرها مشتقا فالمصدر المؤل من لفظه

وان كان جامدا اول بالكون نحو بلغني ان زيدا اخوك اي كونه اخاك وان

كان ظرفا او مجرورا اول بالاستقرار نحو عجبني ان زيدا في الدار اي استقراره

فيها وحكم الفعل في التصرف والجمود حكم الاسم فيهما فالفعل المتصرف يعتبر مصدره

والجامد كالاسم يعتبر فيه الكون وان المخففة مثلها وفي الاتقان استشكل كون

ان مصدرية مع قولهم انها للتوكيد بانك لو صرحت بالمصدر المنسبك منها لم يفد

توكيدا واجيب بان التوكيد للمصدر المنحل وبهذا يفرق بينها وبين المكسورة لان

التوكيد في المكسورة للاسناد في هذه لاحد الطرفين انتهى قوله كما سيأتي اي في

باب ان قوله ولو توصل بالماضي والمضارع مثال وصلها بالماضي وددت لو قام زيد

ومثال وصلها بالمضارع قوله تعالى ودّوا لو تدهن اى ودّوا ادهانك وتمنوه وقوله يودّ احدهم لو يعمر الف سنة اى يودّ احدهم التعمير قال في المغني واكثرهم لم يثبت ورود لو مصدرية والذى اثبته ابو علي والفراء وابو البقاء والتبريزي وابن مالك ويقول المانعون في نحو يود احدهم لو يعمر انها شرطية وان مفعول يود وجواب لو محذوفان والتقدير يود احدهم التعمير لو يعمر الف سنة لسرّه لذلك ولاخفاء بما في ذلك من التكلف ويشهد للمثبتين قراءة بعضهم ودّ والو تدهن فيدهنوا بحذف النون فعطف يدهنوا بالنصب على تدهن لما كان معناه ان تدهن ويشكل عليهم دخولها على ان نحو وما عملت من سوء تودّ لو انّ بينها وبينه امدا بعيدا وجوابه ان لو انما دخلت على فعل محذوف مقدر بعد لو تقديره تودّ لو ثبت ان بينها قوله واكثر وقوعها بعد ودّ ونحوه اى من فعل يفهم عن نحو احببت لو قام زيد قال الكافيجي فان قلت ما السر في ذلك قلت السر انها لا تخلو عن الاشارة الى معنى وان كانت مستعملة في معنى فيتقوى ذلك المعنى بانضمام معنى الوداد اليه قوله ما توصل بالماضي والمضارع اى مثال وصلها بالماضي عجبت ما ضربت زيدا ومثال وصلها بالمضارع عجبت ما تضرب بكرا ومثال وصلها بالجملة الاسمية عجبت ما زيد قائم ولا اصحبك ما زيد قائم وهو قليل قوله وكي توصل بالمضارع فقط نحو جئت لكي يكرمك زيد ولكونها بمعنى التعليل لزم اقترانها باللام ظاهرة كما مثل او مقدرة نحو جئت كي تكرمني قال في الهمع وفقط كلمة مركبة من قط التي هي اسم فعل بمعنى انته وفاء مزيدة لتزيين اللفظ كانه جزاء شرط محذوف فاذا قلت اضرب من القوم زيدا فقط فمعناه اذا ضربت زيدا فانته عن ضرب غيره فاعرف ذلك قوله وفيها لغات تخفيف الياء وتشديدها فعلى التخفيف تكون ساكنة وعلى التشديد تكون اما مكسورة او

جارية

جارية بوجوه الاعراب قوله وعدها بعضهم من الموصولات الحرفية واليه ذهب

ابن هشام ومثل له في اوضحه بقوله تعالى وخضتم كالذى خاضوا اى كخوضهم

قال بعضهم الظاهر ان من قال بحرفيته تمسك بافراده اذ لو كان اسميا لكان

القياس يقتضى ان يؤتى به دالا على الجمع ليطابق الضمير في الفعل بعده ولذلك

احتاج من قال باسميته الى ان جعله في الاية المذكورة صفة لمصدر محذوف

والتقدير ح وخضتم كالخوض الذى خاضوا انتهى قوله للفرق بين تثنية المعرب

والمبنى يعنى ان القياس ان يقال في تثنية الذى والتى اللذيان واللتيان باثبات

الياء كما يقال في تثنية المعرب كالقاضى والفتى القاضيان والفتيان باثبات الياء

في الاول وبقلب الالف ياء في الثانى لكنهم حذفوا الياء من الذى والتى حالة

التثنية للفرق بين التثنية المعرب كالقاضى والفتى وبين تثنية المبنى كالذى والتى

لكنه يخدشه ان حذف الاخر لا يختص بتثنية المبنى بل قد يحذف الاخر في تثنية

المعرب نحو عاشوران وخنفسان تثنية عاشوراء وخنفساء حكاه الفراء

وما ذكره الناظم هنا من ان اللذان واللتان تثنية الذى والتى مخالف لقوله في

شرح التسهيل ان العرب استغنت بتثنية الذ دون الت بذلك عن تثنية

الذى والتى بالياء فان العرب لم تثنهما انتهى قوله وهو الذال والتاء الذال

من الذى والتاء من التى قول الناظم اوله العلامة اى جعل علامة التثنية وهى الالف

والياء واليه اى واقعة بعده بلا فصل قوله كما هو مذهب الكوفيين واختاره

المص قال المرادى وهو الصحيح لقراءة ابن كثير ربنا ارنا اللذين اضلانا بالتشديد

وقيل مثل به الشارح قول الناظم من ذين وتين شددا انما ذكر ذلك في نونهما وليسا

من الموصول كما هو الظاهر استطرادا لمكان التناسب بينهما وبين اللذين واللتين

وليس التشديد في هذين مختصا بما اذا كانا بالياء كما توهمه عبارة الناظم بل هو جايز

فيما اذا كانا بالالف كما نبه عليه الشارح بالمثال قال بعض الشراح اذا جاز التشديد
مع الياء كما في اللتالين كان جوازه مع الالف احرى لان التشديد مع الالف
متفق عليه ومع الياء مختلف فيه انتهى قوله كقوله اى الفرزدق ه ابنى كليب
ان عمى اللذاه تمامه ه قتلا الملوك وفككا الاغلالاه اراد اللذان فحذف النون
وهو مرفوع على الخبرية لان وبنى منادى بالهمزة وكليب بالتصغير ابو قبيلة
وهو كليب بن يربوع وعمى بالتثنية هما هذيل بن هبيرة الثعلبي وهذيل
ابن عمران الاصغر كان اخاه لامه والاغلال جمع غل وهو حديد يجعل في العنق
من الاسارى وغيرهم واراد الفرزدق بذلك الافتخار على جرير فانه من بنى كليب
فان عميه قتلا الملوك وخلصا الاسارى من اغلالهم قاله في التصريح قوله وقوله
اى وكقوله وهو غياث بن غوث الثعلبي النصراني الملقب بالاخطل لكبر اذنه
ه هما اللتا لو ولدت تميم ه تمامه ه لقيل فخر لهم صميم ه فهما مبتدأ واللتا خبره
واصله اللتان وفيه الشاهد حيث حذف منه النون وجملة لو ولدت تميم صلة
الموصول والعائد محذوف تقديره لو ولدتها قبيلة تميم ولقيل جواب وفخر
مبتدأ والمسوغ له وصفه بصميم اى خالص ولهم خبره والجملة مقول قيل ومعنى
البيت هما المرأتان اللتان لو ولدتهما تميم لقيل فخر لهم خالص قوله واجتمع الامران
في قوله اى قول ابى ذويب خويلد بن خالد الهذلى احد المخضرمين ممن ادرك
الجاهلية والاسلام ه وتبلى الاولى يستلئمون على الاولى ه تراهن يوم الروع كالحدأ
القبل ه فالاولى الاولى للذكور العقلاء بدليل قوله يستلئمون اى يلبسون اللامة
في الحرب وهى الدرع والثانية لجمع المؤنث الغير العاقل لان المراد بها خيول العرب وتبلى
بضم التاء وكسر اللام من الابلاء وفاعله مستتر فيه عايد على المنون في البيت الذى
قبله والاولى مفعوله يستلئمون صلة الاولى وعلى الاولى في محل النصب على الحال

وكذا في شواهد العيني والتصريح وفيه انه هجا رجلا فقال له يا غلام انك لاخطل ... بعض الشعراء ... عبيدة ان السبب فيه ان

فكل خطوب قد تملت شبابنا قديما فتبلينا المنون وما نبلى
فتبليها نسخه

بالنون

يوم

من الواو والروع بفتح الراء المهملة الحرب والحدء بكسر الحاء وفتح الدال المهملتين
وفي اخره همزة جمع حداءة وهو طائر معروف والقبل بضم القاف وسكون الباء
الموحدة جمع اقبل وهو الذي ينظر الى طرف انفه قوله قال ابن هشام في شرح
اللمحة الالى تكتب بغير واو وقال بعضهم والسبب في ذلك والله اعلم التباسها
حين تكتب بالواو بالاولى ضد الاخرى انتهى قوله وفي قوله كغيره جمع تسامح
اي لان الالى اسم جمع لا جمع لان الجمع ماله واحد من لفظه والالى ليس كذلك
والتسامح ترك التثبت في التعبير مع القدرة عليه وقيل استعمال اللفظ في غير
ما وضع له لعلاقة معتبرة قوله ولم يعرب في هذه الحالة الخ قال بعضهم القياس
ان يكون معربا كما هو لغة هذيل وعقيل لانه على صورة الجمع وسننه اي طريقه فيكون
معارضا لبنائه كالذين واما ما قالوه واشار الى ما ذكره المصنف الشارح ففيه نظر لانه ليس
المدعى انه جمع بل على صورة الجمع ولو سلم انه جمع فليس جمعا للواحد باعتبار كون
ذلك الواحد اعم بل يراد بالواحد حال ارادة الجمع من يعقل وشبهه وهو حينئذ جمع كما قال
في التسهيل وان على بالذي من يعقل وشبهه الجمعه الذي انتهى ملخصا قوله والذي عام له
ولغيره وينبغي ان يراد بلفظ الاولى مغاير للفظ الذي لئلا يرد انه مساو للمفرد في
كونه للعاقل وغيره قال السيد رحمه الله قوله وقد يستعمل الذي بمعنى الجمع كقوله تعالى
كمثل الذي استوقد نارا قال هبة الله بن الشجري ومن الجمع العرب من يأتي بالجمع بلفظ
الواحد كما قال ٥ وان الذي حانت بفلج دماؤهم ٥ هم القوم كل القوم يا ام خالد ٥
وقيل في قوله تعالى والذي جاء بالصدق وصدق به اولئك هم المتقون انه بهذه اللغة
وكذلك قوله تعالى كمثل الذي استوقد نارا قيل المعنى كمثل الذي استوقدوا نارا قيل المعنى
ولذلك ذهب الله بنورهم فحمل اول الكلام على الواحد واخره على الجمع انتهى قوله
وبعضهم اي بعض العرب وهو هذيل وعقيل وطي ثناه في الجمع بالواو رفعا ناطقا

فاعرب بها رفعا نيابة عن الضمة كما اعرب بالياء نصبا وجرا نيابة عن الفتحة والكسرة

قوله فقال اى شاعر ذلك البعض هو رجل من عقيل ه نحن اللذون صبحوا الصباحا

يوم النخيل غارة ملحاحا ه وقبله ه نحن قتلنا الملك الجحجاحا ه دهرا فهيجنا به نواحا

لا كذب اليوم ولا مزاحا ه نحن اللذون الخ فنحن مبتدأ واللذون خبره مرفوع بالواو

وفيه الشاهد وصبحوا صلته وليس التشديد في صبحوا للتكثير بل من صبحته اذا اتيته

صباحا والمفعول محذوف اى نحن الفرسان اللذون صبحوهم صباحا اى في وقت

الصباح والنخيل بصيغة التصغير اسم لمواضع عديدة واراد به الشاعر موضعا

بالشام والغارة اسم من الاغارة على العدو وانتصابه على التعليل ويجوز ان يكون

حالا والتقدير مغيرين والملحاح بكسر الميم من الح السحاب اى دام مطره والح السائل

اكثر من السؤال واراد غارة شديدة لا زمة قال الدماميني واللذون تكتب بلامين

بخلاف في لغة من الزم الياء في جميع الحالات والسر فيه انه في حالة بنائه شبيه بالحرف

واللام للتعريف على قول وشابهته لها على القول بان تعريفه بالعهد الذي في الصلة

فاثروا عدم ظهورها خطا حالة البناء واظهروها حالة الاعراب لانه شبه الحرف

الخ انتهى قوله قال اى رجل من بنى سليم ه فما اباءنا بامن منه ه علينا اللاء قد مهدوا

الحجورا ه فالفاء عاطفة له على ما قبله من الابيات وما بمعنى ليس واباءنا كلام اضافة

اسمها وبامن خبرها من من عليه منا اذا انعم والباء فيه زائدة لاجل التاكيد كما في

قوله تعالى وما ربك بغافل عما يعملون ومنه وعلينا متعلقان به والضمير في منه على

الممدوح المذكور فيما قبله واللاء اسم موصول صفة اباءنا وفيه الشاهد حيث استعمله

بمعنى الذين قال الجوهري اللاء جمع الذى من غير لفظه بمعنى الذين انتهى والاكثر كونه

لجمع المونث قال الله تعالى واللائى يئسن وجملة مهدوا الحجور صلته ومهدوا بالتخفيف

على الاصل كما في قوله تعالى ولانفسهم يمهدون من تمهيد الامور اى تسويتها واصلاحها

٩ صبحوهم اصباحا على صيغة المصدر بحذف الزوائد [illegible] ... بدل البعض من الكل

وقد ينقل للمبالغة والحجور جمع حجر الانسان بفتح الحاء وكسرها والمعنى ليس اباءنا
الذين اصلحوا شاننا وجعلوا حجورهم لنا كالمهد باكثر امتنانا علينا من هذا الممدوح
قوله اى يطلق على ما يطلق عليه بلفظ واحد تقول جاءنى من قام ابوه فى المفرد المذكر
ومن قام ابوها فى المونث ومن قام ابوهما فى المثنى مطلقا ومن قام ابوهم فى الجمع المذكر ومن
ابوهن فى الجمع المونث والضمير عليه يعود على ما فى قوله ما ذكر ومن بيان لما قوله وهى
مختصة بالعالم بكسر اللام وهو من قام به العلم وعدل اليه عن العاقل لان من تطلق على
الله وهو لا يقال له عاقل اما لان اسماؤه تعالى توقيفية على المختار ولم يرد الاذن
باطلاقه عليه او لما فيه من ايهام النقص بخلاف عالم فى الامرين قال بعض المحققين
والعجب انهم لا يتحاشون عن لفظ المذكر ايضا مع انه يستحيل اتصافه به تعالى انتهى
قوله وتكون لغيره اى غير العالم على سبيل التطفل اى نزل منزلة العالم نحو قول العباس
ابن الاحنف ، اسرب القطا هل من يعير جناحه ، لعلى الى من قد هويت اطير
فالهمزة للنداء وسرب منادى مضاف الى القطا وهو بكسر السين المهملة وسكون الراء
وفى آخره باء موحدة القطيع من القطا ويقال القطيع الظباء ايضا سرب وكذا الشياه
والبقر والحمر والجماعة من النساء وقال ابن الانبارى يقع على الماشية كلها وهل حرف
استفهام ومن مبتدأ وجملة يعير جناحه فى محل رفع خبره والشاهد فيه ايقاع من
على سرب القطا وهو غير عالم لانه لما ناداه كما ينادى العالم وطلب منه اعارة الجناح
ليطير به الى محبوبته للتشوق اليها نزله منزلة العالم قوله او اختلط به اى ويكون لغير
العالم اذا اختلط بالعالم تغليبا للافضل الذى هو العالم نحو قوله تعالى يسجد له
من فى السموات ومن فى الارض فان من السموات يشمل الملائكة والشمس والقمر والنجوم
والشجر والدواب بالذكر لشهرتها واستبعاد السجود منها قوله او اقترن به فى عموم
فصل بمن اى وتكون بغير العالم اذا اقترن بالعالم اى اختلط به فى عموم فصل فى ذلك

[illegible]

فجاوبني من فوق غصن اراكة ، الا كلنا يا مستعير معير ، واى قطاة لم تعر جناحها ، فعاشت بوهن والجناح كسيره

العموم بمن نحو قوله تعالى فنهم من يمشي على بطنه لاقترانه بالعالم في عموم كل دابة
من قوله تعالى والله خلق كل دابة من ماء لان الدابة لغة لمن يدب على الارض عاقلا
كان او غيره بدليل ان شر الدواب عند الله الذين كفروا الا دابة الارض تأكل
منسأته وخص من يمشي على بطنه لانه لم يدخل معه من يعلم وانما هو داخل معه
في كل دابة ومنهم من يمشي على رجلين فانه يشمل العالم وغيره فيكون من المسئلة
الثانية واما ومنهم من يمشي على اربع فهو من قبيل ما نحن فيه اذ هو خاص بغير العالم
لكن دخل في عموم فصل بمن وانما ترك ذكره لانه يعلم بالمقايسة من ذكره قال
خالد الازهري في التصريح ويحتمل عندي ان تكون من فيهن نكرة موصوفة بالجملة
بعدها والتقدير فنهم نوع يمشي على بطنه ومنهم نوع يمشي على رجلين ومنهم نوع
يمشي على اربع على حد ومن الناس من يعبد الله على حرف قال الموضح في شرح
الشذور ويجوز في من ان تكون نكرة موصوفة بالجملة بعدها والتقدير ومن الناس
ناس يعبدون الله انتهى ولا يقدح ذلك في كلام الشارح لان غرضه من ذلك المثال
وهو يكتفى فيه بالاحتمال قوله تساوى ماذكر الخ اى تطلق على ما يطلق عليه بلفظ
واحد نحو اعجبني ما اشتريته وما اشتريتها وما اشتريتهما وما اشتريتهم وما اشتريتهن قوله
ولهذا ذكر كثيرا الخ قال التفتازاني واما ما فهي لكن بعينها الا انها تختص بغير ذوي العلم
واما قوله تعالى والسماء وما بناها اى والذي بناها فبالنظر الى كنهه تعالى محتجب
عن الاوهام وهم يستعملون فيما لا يدرك كنهه ايضا وما في قوله تعالى فانكحوا ما طاب
لكم من النساء وان كانت عبارة عن النساء وهي من ذوات العلم لكن لما دخلت تصرف
الازواج وملكها الازواج ملك متعة وكانت ناقصات العقل مع ان عقد النكاح
متعلق في الحقيقة بالبضع وهو ليس من ذوات العلم عبر عنها بلفظ هو الة التعبير
عن غير ذوي العلم وقيل ما طاب لكم انتهى قوله وذلك وهم قال الدماميني في حواشي

المغني كثيرا ما يقع في كلام العلماء عند نسبة قول الى الغلط ان يقولوا هذا القول وهم فيقراه كثير من الطلبة بل المتصدقين بسكون الهاء والصواب فتحها لانه مصدر وهم يهم بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع اذا غلط فتحصل من ذلك ان الوهم كالغلط وزنا ومعنى مصدرا وفعلا واما الوهم بسكون الهاء فهو بمعنى التوهم فلا تغفل والله اعلم انتهى قوله وفهم من كلامه انه موصول اسمي اي لذكره له في بحثه قوله بدليل عود الضمير الخ فقد حرف تحقيق وافلح فعل ماض وال في المتقي موصول والتقي اسم فاعل من اتقى صلة ال فاعله وربه مفعول به والضمير المتصل به عائد على ال والضمائر لا يعود الا على الاسماء قوله وقال المازني موصول حرفي واجاب عن عود الضمير بان الضمير يعود على موصوف محذوف تقديره قد افلح الشخص المتقي ربه ورد بان لحذف الموصوف محالا لا يحذف فيه غيرها الا ضرورة وليس هذا منها قوله وقال الاخفش حرف تعريف وهو قول اخر للمازني ورد بان جواز تقدم معمول مدخولها لا يقال جاء زيد الضارب ولو كانت حرف تعريف لجاز ذلك واما نحو وكانوا فيه من الزاهدين بمحذوف دلت عليه صلة ال لا بصلتها والتقدير وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين وحجتها ان العامل يتخطاها نحو مررت بالضارب فالجر وصنارب ولا موضع لال ولو كانت اسما كان لها موضع من الاعراب قال الشلوبين الدليل على ان الالف واللام حرف قولك جاء القائم فلو كانت اسما كانت فاعلا واستحق قائم البناء لانه على هذا التقدير مهمل لانه صلة والصلة لا يسلط عليها عامل الموصول واجاب في شرح التسهيل بان مقتضى الدليل ان يظهر عمل الموصول في اخر الصلة لان نسبتها منه نسبة عجز المركب لكن يمنع من ذلك كون الصلة جملة والجمل لا تتاثر بالعوامل فلما كانت الالف واللام في اللفظ غير جملة جيئ بها على مقتضى الدليل لعدم المانع انتهى قوله وبرئي ذو حفرت وذو طويت هو لسنان بن فحل الطائي وصدره فان الماء ماء ابي وجدي

فالفاء تعليلية وبرى كلام اضافي مبتدأ ذو حفرت خبره وفيه الشاهد حيث اطلق ذو وهي مفرد مذكر على البئر وهي مؤنثة اى المتنازع فيها بئر التي حفرتها والذي طويتها يقال طوى البناء بالمدر وطوى البئر بالحجارة بناه قوله ذكره ابن جني في كتابه المحتسب قوله كقوله اى منظور بن سحيم الفقعسي ٭ فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا ٭ وصدره ٭ فاما كرام موسرون رأيتهم ٭ فاما بفتح الهمزة والتشديد حرف شرط وتفصيل بدليل لزوم الفاء لها ولو كانت اما بكسر الهمزة للتفصيل لما احتاجت الى جواب تتوقف الفائدة عليه وكرام مبتدأ وموسرون نعت ثاني لاخبر وما دخلت عليه الفاء مع ما بعدها هو الخبر وكلام ابيعني على هذا البيت لا يشبه بعضه بعضا قاله في رفع الستور والشاهد في قوله ذي حيث جاء معربا بالياء ورواه غير ابن جني بالواو على البناء قال في التصريح واذا ثبت اعرابها في الجر قلنا به في الرفع والنصب وقيد ابن الصائغ ذلك بحالة الجر لانه محل السماع انتهى واستشكل اعرابها بان سبب البناء وهو افتقار الى الصلة موجود ولم يعارضه معارض من اضافة او غيرها يقتضي رجوعها الى اصلها من الاعراب قوله مبنية على الضم بنيت عليه تشبيها بالبحث لغة في حيث او جبرا لما بها من الوهن بالاعتلال والسكون والحذف قوله نحو والكرامة الخ حكى الفراء انه سمع بعض السؤال يقول في المسجد الجامع بالفضل ذو فضلكم الله به والكرامة ذات اكرمكم الله به بضم ذات مع انها صفة الكرامة اى اسئلكم بالفضل وقوله بفتح الياء واصلها بها فحذفت الالف ونقلت فتحة الهاء الى الباء بعد تقدير سلب كسرتها قال ابن هشام في شرح الشذور قوله نحوه ذوات ينهضن بغير سائق هو لرؤبة وصدره ٭ جمعتها من اينق موارق ٭ فالهاء في جمعتها عائدة الى النوق المذكورة فيما قبله والاينق بتقديم الياء الساكنة المثناة على النون المضمومة جمع ناقة واصله واصله انوق فقدمت الواو على النون فصار اونق فقلبت الواو ياء على غير القياس

فوزنه على هذا اعفل والموارق جمع مارقة من مرق السهم شبهها بالسهام في
سرعة مشيها وذوات بالبناء على الضم اسم موصول بمعنى اللاتي وفيه الشاهد
وينهضن صلته وسانق بفتح السين المهملة من السوق قوله وقد تعرب اعراب
مسلمات المنقول في شرح التوضيح عن حواشي التسهيل للموضح اعراب ذات بالحركات
الثلث مع التنوين واعراب ذوات اعراب مسلمات مع التنوين قوله فيما تقدم اى
من كونها تطلق على ما يطلق عليه التي والتي وفروعها بلفظ نحو من ذا يقوم ومن
ذا تقوم ومن ذا يقومان قوله بان تكون زايدة الخ يعني ان الفاء هنا على وجهين
حقيقي وحكمي فالحقيقي ان يقدر زايدة بين ما ومدخولها في نحو قولك ماذا
صنعت كانك قلت ما صنعت وهذا عند الناظم والكوفيين واما البصريون
فلا يجيزون زيادة شيء من الاسماء والحكمي ان تقدر مركبة مع ما فيصيران اسما
واحدا من اسماء الاستفهام في محل نصب على المفعولية المتقدمة بصنعت والتقدير
اي شيء صنعت ويظهر اثر الالغاء وعدمه في البدل اذا قلت مثلا من ذا ضربت
ازيدا ام عمروا فان رفعت البدل فذا غير ملغاة بل تكون خبرا واسم الاستفهام
قبلها مبتدأ وان نصبته كانت ملغاة لانك ابدلت من اسم الاستفهام بالنصب
فعلم انه مفعول مقدم بضربت وذا ملغاة قوله ولم يكن للاشارة لانها اذا كانت
للاشارة تدخل على المفرد نحو ماذا التواني والمفرد لا يصلح ان يكون صلة لغير ال
وقال بعضهم لا حاجة الى تقييد ذا بان لا تكون للاشارة احترازا عن نحو ماذا التواني
ومن ذا الذاهب لظهور القيد ولا بكونها غير ملغاة بان تكون مركبة مع ما ومن
احترازا عما ذا تسئل وعما ذا رأيت لانها ح ليست بعد ما ومن الاستفهاميتين
انتهى قوله كقوله اى لبيد ابن ربيعة العامري ء الا تسئلان المرء ماذا يحاول ء
تمامه ء انحب فيقضى ام ضلال وباطل ء فالا كلمة تنبيه وما الاستفهامية مبتدأ

قوله [illegible] اعنى نحو ماذا او الذى [illegible] ان يجعل ذا [illegible] بمعنى [illegible]

لبيد بن ربيعة بن مالك بن جعفر بن كلاب بن ربيعة [illegible] ابا عقيل [illegible] العامري [illegible] من فحول الشعراء [illegible] ادرك الاسلام [illegible] وقدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم [illegible] في خلافة عثمان [illegible] مات في خلافة معاوية من شواهد المغنى للسيد

وذا اسم موصول بمعنى الذى لتقدم ما الاستفهامية عليه خبره وفيه الشاهد ويحاول بالياء التحتية والحاء المهملة اى يطلب صلته والعائد محذوف اى يحاوله والنحب بالنون المفتوحة والحاء المهملة الساكنة والموحدة بدل من قوله ماذا يحاول بدل تفصيل وهو فى الاصل المدة والوقت يقال قضى فلان نحبه اذا مات والمراد هنا النذر والحاجة والمعنى الا تسئلان المرء ماذا يطلبه بتعبه الدنيا واجتهاده فيها انذرا وجبه على نفسه ان لا ينفك عن طلبه فهو يسعى فى اذائه ام هو فى الضلال باطل قوله مستدلين بقوله اى بقول يزيد بن مفرغ بضم الميم وتشديد الراء المكسورة وفى اخره غين معجمة سمى به لانه راهن على شرب شفا بئر ففرغه الحيرى وهذا تحملين وجملة البيت ء عدس ما لعباد عليك امارة امنت وهذا الخ ووجه استدلالهم منه ان هذا اسم موصول مبتدأ ولم يقدم عليه ما ولا من وتحملين صلته والعائد محذوف وطليق خبر المبتدأ والتقدير والذى تحملينه طليق وعدس بفتح العين والدال وبالسين المهملات اسم صورة لزجر البغل مبنى على السكون وعباد هو ابن زياد بن ابى سفيان وكان يزيد المذكور يكثر هجوه حتى كتبه على الحيطان فلما ظفر به الزم محوه باظفاره ففسدت انامله ثم طال سجنه فكلموا فيه معاوية رضى الله عنه فامر باخراجه فلما اخرج قدمت له بغلة فركبها فقرت فقال عدس البيت وامارة بكسر الهمزة اى امر وحكم مبتدأ وخبره ما لعباد ولا يختص ذا من بين اسماء الاشارة بذلك عند الكوفيين بل جميع اسماء الاشارة يجوز ان تكون عندهم موصولات نحو وما تلك بيمينك يا موسى قالوا ان تلك موصول وبيمينك حال من المشار اليه قوله واجيب عنهم اى عن استدلالهم بان هذا طليق جملة اسمية فهذا اسم اشارة على اصله لا موصول لان هاء التنبيه لا تدخل على الموصول وتحملين مبتدأ وطليق خبره قوله وتحملين حال الخ وذو الحال فى البيت اما ضمير طليق فطليق هو الناصب للحال واما طليق نفسه على ان الجملة

كانت صفة له فقدمت عليه فناصبها معنى التنبيه او الاشارة قال ابن هشام في
شرح الشواهد واما القول بان تحلين وطليق خبران فما تقدم اولا منه لانه يرد الاخبار
بانه محمول ولان ابا علي ذكر ان الخبر لا يتعدد مختلفا بالافراد والجملة قوله وهو حسن او
متعين الحسن والمتعين ممنوع قوله يسمى العائد سمي بذلك لعوده على الموصول قال
المرادي فان قلت يفهم من قوله يعني الناظم على ضمير انه لا يربط الصلة بالموصول غيره
وقد ورد الربط بالاسم الظاهر الواقع موقع الضمير كقولهم ابو سعيد الذي رويت
عن الخدري انه عنه والحجاج الذي رايت ابن يوسف وقول الشاعر وانت الذي في رحمة
الله اطمع قلت هذا من القلة بحيث لا يقاس عليه ولذلك لم يذكره في هذا المختصر
والله اعلم انتهى ومن اظرف ذكر الصلة والعائد في الظرف قول القاضي شرف الدين بن عنين
لما كتب وهو ضعيف الى الملك المعظم عيسى بن الملك العادل رحمهم الله انظر
الي بعين مولى لم يزل يولي الندا وتلاف قبل تلافي انا كالذي احتاج ما يحتاجه
فاغنم دعائي والثناء الوافي فحضر اليه الملك بنفسه ومعه صرة فيها ثلثماية دينار
وقال انت الذي وانا العائد وهذه الصلة ولقد استخدم ابن عنين العائد والصلة
استخداما حسنا وفهم الملك احسن منه قاله الصفدي قوله ويجوز في ضمير من وما
الخ اعلم ان الموصول ان طابق لفظه معناه فلا اشكال في مطابقة العائد لفظا ومعنى
وان خالف لفظه معناه بان يكون مفرد اللفظ مذكرا واريد به غير ذلك نحو من
وما فلك في العائد وجهان مراعاة اللفظ وهو الاكثر كقوله تعالى ومنهم من
يستمع اليك ومراعاة المعنى وهو دونه كقوله تعالى ومنهم من يستمعون اليك ما لم
يلزم من مراعاة اللفظ لبس نحو اعط من سالتك ولا تقل اعط من سالك لانه
لا يعلم ان المعطى له المتكلم او قبح نحو من هي احمر امتك لزم الاخبار بمذكر عن مؤنث
وهو في غاية القبح وما لم يعضد المعنى سابق فيختار مراعاته نحو قوله تعالى ومن يقنت

نسخة
ثوابي اي بعوده لان ابن عنين
كان مريضا

قال الفاضل ابن حجر كان في غنيمة وفيه ... وان هذه ... الاعيان ... الانجاد ... هو في ... الاشياء ... من ... الالف

منكن لله ورسوله وتعمل صالحا فقيل وتعمل بالتاء المثناة من فوق حملا على المعنى
لسبق قوله منكن قوله خبرية اى منسوبة الى الخبر بنسبة الفرد الى الكلية لانه خبر لكن
قد حقق فى محله ان هذا باعتبار الاصل دون الحال لان عن الافادة فالنسبة على
هذا على بابها وهى المحتملة للتصديق والتكذيب من نفسها مع قطع النظر عن قائلها
كجاء الذى قام ابوه قال الرضى وانما وجب فى الجملة التى هى صفة او صلة كونها
خبرية لانك انما تجيئ بالصفة والصلة لتعرف المخاطب الموصوف والموصول المبهمين

مبحث العطف

قوله العطف يعنى المعطوف وهو قسمان اما ذو بيان واما ذو نسق والثانى هو
المتبادر من اطلاق العطف وسمى ذو النسق بفتح السين لكونه مع متبوعه على نسق واحد فى
القصد اليهما ثم العطف من اللغة الامالة والميل والالتفات والاول انسب بالثانى
لامالة حرف العطف ما بعده الى ما قبله والثانى بالاول لكونه ملتفتا اليه للتوضيح
قوله فى ان الظاهر انه مشى على ما قاله الشاطبى من ان التعريف لما كان غير تام بقوله
شبه الصفة اذ هو يقع من وجوه منها الاشتقاق بين المراد بما زاده انتهى يعنى ان
عطف البيان يشبه الصفة فى الكشف فقط فيفهم منه المخالفة فى الاشتقاق الا ان
عطف البيان يكشف حقيقة المقصود وهو المتبوع والنعت يكشف حاله كما سبق فى
قوله بوسمه او وسم ما به اعتلق قال ابن الناظم المقصود من عطف البيان هو المقصود
من النعت الا ان الفارق بينهما اعتبار الاشتقاق او التأويل به فى النعت دون عطف
البيان وظاهره انه لا يخرج النعت عن التعريف بقوله حقيقة القصد الى اخره ويمكن
تنزيل كلام الشارح عليه ايضا ولا يخفى ان الظاهر ان معنى كلامه فذو البيان تابع شبه
الصفة فى تكميل متبوعه بالتوضيح او التخصيص ومخالف لها فى ان حقيقة القصد الخ
اذ لا ينكشف بالنعت حقيقة المنعوت بل وصفه كما مر وهذا المعنى واضح لا غبار عليه
ثم رايت فى شرح الكافية للناظم ما يعينه فقال عطف البيان يجرى مجرى النعت فى تكميل

متبوعه ويفارقه في ان تكميله بشرحه وتبيينه لا بدلالته على معنى فيه او في سببه ومجرى
التوكيد في نعوته لدلالته ويفارقه في انه لا يرفع توهم مجاز ومجرى البدل في صلاحيته
للاستقلال ويفارقه في انه غير منوى الطرح انتهى وعلم منه ايضا ان التوكيد انما يبرز
جهة الحقيقة عن جهة المجاز ولا يكشف حقيقة المقصود فاندفع ما توهم من ان
التعريف يشمل نحو قدم الامير نفسه لانه كشف بنفسه حقيقة المقصود لانه بدونه
يحتمل ان الجائي جيشه او خدمه قوله فاولينه اي اعطينه والفاء للتفريع لان كونه
كالنعت يوجب ان يعطى ذلك قوله ما من وفاق الاول النعت ولي ما موصولة
مفعول ثان لاولينه ومن وفاق متعلق بولي والنعت مبتدأ وولي خبره والتقدير
ما نعت وليه من وفاق الاول قوله وغير ذلك ما ذكره في النعت قال ابن هشام يجب
في عطف البيان ان يكون كالمبين في الافراد والتذكير وفروعهما وكلامه لا يفيد
ذلك لانه احاله على النعت وذلك غير لازم فيه انتهى ويمكن ان يجاب بان المتبادر
من النعت ما هو حال الموصوف لا حال سببه وهو يجب فيه ذلك ثم قضية ما ذكر
انه يمتنع تخالفهما تعريفا وتنكيرا وهو كذلك وقول الزمخشري ان مقام ابراهيم
عطف بيان على ايات بينات قال ابن هشام في المغني سهو مخالف لاجماعهم
قوله فقد يكونان منكرين قال ابن هشام هذه مسئلة اخرى مفرعة على كونه
كالنعت فيجب عطفها بالواو دون الفاء فاشار الشارح بتقديره اذا علمت ذلك الى ان الفاء
فصيحية ويعلم منها تفريعها عن المسئلة قبلها فانه اذا ثبت له الوفاق كالنعت ومن جملته
ما يوافق فيه النعت النكارة علم انهما يكونان منكرين ومن النكت المنقولة عن البصريين
واكثر النحويين ان عطف البيان لا يجري في النكرات قال في شرح الكافية وغيرها
وليس بشيء بل هو مرجوح قياسا وسماعا اما القياس فلان الحاجة اليه في
النكرات اشد من الحاجة اليه في المعارف لشدة ابهامها ولان النعت يجوز فيه ذلك

فكذا عطف البيان واما السماع فقوله تعالى من شجرة مباركة زيتونة ويسقى من ماء صديد فدية طعام مساكين انتهى والمانعون يوجبون في مثل ذكر البدلية كما قاله ابن هشام قوله للقياس الشبهي بل الاولى الاول ما يكون ثبوت الحكم في الفرع ساويا للاصل كقياس احراق مال اليتيم على اكله في التحريم والثاني ما يكون في الفرع اولى منه في الاصل كقياس الضرب للوالدين على التافيف لهما قوله كالزمخشري قيل المعلوم من التصريح وشرح المرادي ان الزمخشري من المجيزين لا المانعين انتهى قلت ويؤيده تعرض الشارح لذكر الزمخشري مع الجرجاني في النكت الاشتراط زيادة التخصيص وعدم ذكره مع المانعين فيه وكانه اخذ ذلك من مذهبه في اشتراط زيادة التخصيص اذ يفهم منه عدم جواز كونهما نكرتين لعدم التفاوت في النكرات في الابهام ويؤيده ما في بعض النسخ اذ ذهب على التعليل بدل او ذهب انه لو سلم عدم التفاوت المذكور فلازم المذهب ليس بمذهب قوله الى اشتراط زيادة تخصيصه ذهب ابن عصفور والزمخشري والجرجاني اشتراط كون عطف البيان اوضح واخص من المتبوع كما قاله في النكت نقلا عن المقرب ورد بمخالفته للقياس ومذهب سيبويه لان عطف البيان كالنعت ولا يلزم زيادة تخصيص النعت باتفاق وان سيبويه جعل ذا الجمة من قولهم يا هذا ذا الجمة عطف بيان مع ان هذا اخص من المضاف الى ذي اللام قاله في شرح الكافية فان قلت فكيف يبين الشيء ويعرفه ما هو دونه قلت التعريف بانضمامه الى الاول لا بنفسه فقط كما صرح به في المقرب نعم بقي ان عطف البيان كما سبق يبين حقيقة المتبوع فاشبه التعريف وهو انما يكون بالاوضح بخلاف الصفة فحصل الفرق وظهر وجه المشترطين لزيادة التخصيص في عطف البيان دون النعت قوله لقائل يا نصر نصر نصرا الاول منادى معرفة والثاني تابع للفظه والثالث لمحله او مصدر منصوب على الدعاء كسقيا كما قاله ابن الناظم قيل هو مصحف والرواية يا نصر نصر

نصراً الاول بالمهملة نصر بن سيار امير خراسان والثاني بالمعجمة حاجب نصر
والثالث بالمهملة اما مصدر اي انصر نصر الحاجب نصراً على ما قاله القاضي زكريا
او مفعول به بتقدير عليك على الاغراء على ما قاله ابن هشام وصدره انى واسطار
سطرن سطراً والواو في واسطار للقسم ولقائل جبران والبيت عزاه سيبويه الى
رؤبة وغيره الى غيره قوله والتكرير اللفظ لا يتوصل به الى ذلك قال في النكت وسبقه
اليه ابن الطراوة قال ابن هشام في المغني وفيه نظر لان اللفظ المكرر اذا اتصل به ما لم
يتصل بالاول اتجه كونه بيانا لما فيه من زيادة الفائدة نحو يا زيد زيد اليعملات ويا تيم
تيم عدي اذا ضممت المنادى فيهما انتهى ورده الدماميني بان الثاني لوجود هذا
المتصل به غير الاول من حيث فقد ذلك المتصل وليس الكلام في مثل ذلك وانما
الكلام فيما اذا لم يكن الا مجرد تكرار الاول فقط من غير زيادة تنضم اليه كما يشير اليه
احتجاجهم بان الشيء لا يبين نفسه قال وفي يا نصر نصر نصراً قد انضم الى الثاني ما لم
يكن في الاول وهو تكرير الخطاب فلا يصلح محلا للنزاع ايضا انتهى وفيه تأمل قوله
وصالحا البدلية يرى والمراد ان كل ما صلح لعطف البيان يصلح للبدلية ولا يلزم
العكس فان البدل يصلح في مواضع لا يصلح فيها البيان كما اذا كان بدلا عن مضمر فان
عطف البيان نظير النعت والضمير لا ينعت ولا ينعت به وكما اذا كان البدل جملة
عن مفرد او عن جملة وعطف البيان جامد مفرد لا غير وكما اذا كان البدل فعلا عن فعل
قوله في جميع المسائل غير مسألتين حصر الاستثناء في المسألتين شرح لمراد الناظم هنا
فانه كما قال الشارح في النكت لم يذكر في اكثر كتبه غيرهما اي الصورتين وزاد في التسهيل
ثالثة وهي ان يقترن بال بعد منادى نحو يا زيد الحارث ويا اخانا الحارث واقتصر ابن
الحاجب على الصورة الثانية فقال وفصله من البدل لفظا في مثل انا ابن التارك البكري
بشر واستدرك ابو حيان وغيره صوراً اخرى الاولى نحو يا زيد هذا اذا لو كان بدلا

لا معنى لانه يغايره في المعنى وايا ان الفصيح في البدل هو التابع قاله الناظم في التسهيل هو الشيخ

بتقدير حرف النداء فيلزم اما حذف حرف النداء من اسم الاشارة ولا يراه البصريون او نداء اسم الاشارة بلا وصف الثانية نحو يا غلام زيد هذا الثالثة وصف اي في النداء بمنون نحو يا ايها الرجل زيداً لو كان بدلا لكان غير منون الرابعة ان يتبع وصف اسم الاشارة في النداء بمنون نحو يا هذا الطويل زيد الخامسة ان يتبع وصف اي بمضاف نحو يا ايها الرجل غلام زيد السادسة ان يضاف افعل التفضيل الى عام ويتبع بقسمي ذلك العام ويكون المفضل عليه احدهما نحو زيد افضل الناس الرجال والنساء فعلى البدلية يكون في تقدير وزيد افضل الرجال والنساء وهو ممتنع السابعة نحو اي الرجلين زيد وعمرو افضل اذ على البدلية يلزم اضافة اي الى مفرد معرفة الثامنة ان يفصل مجرور كلا نحو كلا اخويك زيد وعمرو قام لا تقدم في اي التاسعة ان يفتقر الكلام الى رابط ولا رابط الا التابع على انه بيان نحو هند قام عمرو اخوها اذ على البدلية يلزم خلو الاولى من رابط لانه في تقدير جملة ثانية تنبيه ضبط ابن هشام ما يمتنع فيه البدل ما هو عطف بيان بامتناع حلوله محل الاول او بامتناع الاستغناء عنه في غاية الحسن لاندراج جميع المسائل فيه لان ما يمتنع الاستغناء عنه الصورة التاسعة وما يمتنع حلوله محل الاول الصور الباقية ويمكن اخذ غير الصورة التاسعة من كلام الناظم بان يريد بنحو يا غلام يعمر ما يمتنع حلوله محل الاول ثم ما عدا هذه المواضع يجيء البيان فيه على ما قال ابو حيان مشتركا فتارة مع النعت نحو جاءني زيد ابو عمرو وتارة مع البدل نحو جاء ابو محمد زيد وتارة مع التاكيد نحو رأيت زيدا زيدا والفارق قصد المتكلم قوله في تقدير حرف النداء لان البدل في نية تكرير العامل لكون البدل منه منوي الطرح كما تقدم قوله انا ابن التارك البكري بشر اه تمامه عليه الطير ترقبه وقوعاً قاله المرار الاسدي وكان بشر بن عمرو قد جرح ولم يعلم جارحه فقال انا ابن

قوله هند قام عمرو اخوها ومثله هند ضرب الرجل اخاها ومن اخاها

منها

التارك البكري بشرا الخ اى انا ابن الذى ترك بشرا بحيث ينتظره الطيور
ان تقع عليه اذا مات لانها لا تقع عليه ما دام فيه رمق والطير مبتدا وترقبه خبره
والجملة حال من البكري وعليه متعلق بوقوعا المنصوب على التعليل اى ترقبه لاجل
وقوعها عليه قوله وقد تقدم تأييده اى في بحث الاضافة باستعمال الامام الشافعي
رضي الله عنه له في خطبة رسالته قوله استشكل ابن هشام الخ ولك دفعه
وان لم أر من تعرض له بان البدل لكونه في نية تكرير العامل لاستقلاله ولذا
لا يحصل الربط بالعائد فيه في نحو زيدا ضربت عمرا اخاه ان جعل بدلا كما صرح
به ابن هشام وغيره مستثنى من قولهم يغتفر في المتبوع واما تجويز كون انت
في رايتك انت بدلا فممنوع كيف وقد صرح ابن هشام في التوضيح بانه لا يبدل المضمر
من المضمر ونحو قمت انت ورايتك انت توكيد اتفاقا وقال الناظم في شرح التسهيل
والقواعد الصواب ان نحو رايتك اياك توكيد كما هو قول الكوفيين لا بدل كما هو
راى سيبويه لان نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل كنسبة المرفوع
المنفصل من المرفوع المتصل في نحو فعلت انت والمرفوع توكيد باجماع فكذا المنصوب
انتهى عطف النسق هذه ترجمة الكوفيين وسيبويه يترجمه بعطف الشركة قوله
اسم مصدر والمراد هنا المنسوق ويجوز ان يكون من نسقت الدر اى نظمته
قوله تال بحرف متبع قال ابو حيان لا حاجة الى حده لانه تابع بادوات محصورة وقال
ابن هشام يرد على الحد النعوت المقرونة بالعاطف كزيد العالم والعاقل والاديب
والكاتب واجاب بانها انما يحكم لها بالاعراب من جهة العطفية لا النعتية وهي
بعطفها على النعت الاول تفيد الصفة المعنوية فان قلت قالوا المعطوف في حكم
المعطوف عليه فالاعتراض باق قلت المعطوف على الفاعل يقال رفع بجعله على
الفاعل الذى اسند اليه الفعل ولا يقال انه فاعل وانما يعرب معطوفا بالاجماع

عطف النسق

والمراد بقولهم المذكور انه يجب له ما يجب له و يمتنع عنه ما يمتنع عنه لا انه

يسمى باسمه كما صرح به ابن هشام ايضا وقيل قوله بحرف يخرج غير الحد ودفا فائدة

في زيادة متبع واجاب ابن قاسم وغيره بانه احتراز من نحو مررت بغضنفر اي

اي اسد فانه تابع بحرف لكنه غير متبع على الاصح لان ما بعد اي عطف بيان بالاجلي

على الاخفى وكذا يخرج به نحو جاءني زيد بنفسه فان ما بعد الحرف تال بحرف وليس

بعطف النسق ثم المراد بالحرف المتبع اعم من ان يكون لفظا او تقديرا اذ قد يحذف

العاطف كما سيأتي قوله لفظا ومعنى قال ابن هشام ان قيل الواو في عطف الجوار

تتبع لفظا فحسب قلت هي مشتركة في المعنى قطعا لان العطف في مثل وارجلكم

بالجر انما هو على الوجوه ولكنك ناسبت في اللفظ بينه وبين ما يليه والاعراب

مقدر لاشتغال الاخر بحركة المناسبة ونظيره الحمد لله بكسر الدال قوله بالاجماع قيد

لكون العطف مطلقا في الاربعة ومقابل لقوله الآتي في ام واو على الصواب لاقيد

لحتى فقط يرد ان العطف بحتى قليل والكوفيون ينكرونه كما ذكره ابن هشام في

التوضيح على انه لو كان قيدا خاصة لكان المراد به اجماع القائلين بكونها عاطفة

قوله ام او بشرط ان لا يقتضيا اضرابا فانهما حينئذ يشتركان لفظا لا معنى كما ذكره في

التسهيل وشرحه قال ابن قاسم ولقلة دلالتهما على الاضراب لم يتعرض لها الناظم قوله

على الصواب في النكت مشى الناظم هنا على ما صححه في شروح التسهيل والعمدة والكافية

من ان ام واو يشتركان لفظا ومعنى مع نقله في شرح الكافية ان اكثر المصنفين

يجعلونهما ما يتبع لفظا دون معنى لدخول الشك في المعطوف بعد مضي اول الكلام

على الجزم ووجه ما ذهب اليه الناظم ان القائل ازيد في الدار ام عمرو عالم بان الذي

فيها احدهما وغير عالم بعينه فالذي بعد ام مساو للذي قبلها في الصلاحية لثبوت

الاستقرار في الدار وانتفائه وحصول المساواة انما هو بام وكذلك او مشتركة

لما قبلها

لما قبلها وما بعدها فيما يجاء بها لاجله من شك او غيره قوله عند سيبويه قال
ابن هشام في التوضيح وما يقتضي التشريك في اللفظ دون المعنى اما لكونه يثبت لما
بعده ما انتفى عما قبله وهو بل عند الجميع ولكن عند سيبويه وموافقيه واما
لكونه بالعكس وهو لا عند الجميع هذا فيظهر منه ومن مراجعة الكتب ان صواب
العبارة بل عند الجميع ولكن عند سيبويه وكان الانقلاب من سهو القلم قوله لكن في النكت
وافق هنا وفي اكثر كتبه الاكثرين على عد لكن من حروف العطف وخالفهم في التسهيل
فقال وليس منها لكن وفاقا ليونس قال في شرحه هي عنده حرف استدراك لا حرف
عطف فان وليها مفرد معطوف فعطفه بواو قبلها ولا بد قبل المفرد من الواو نحو
قام سعد ولكن سعيد ولو كانت عاطفة لاستغني بها عن الواو وقولهم ما قام
سعد ولكن سعيد من كلامهم لا من كلام العرب ولذا لم يمثل سيبويه في امثلة العطف
الا ببل لكن قال ومع هذا ففي المفرد الواقع بعد لكن اشكال لانه اما قرينة معطوف
بالواو مع انه مخالف لما قبلها فالواجب ان يجعل من عطف الجمل ويضمر له عامل
كانه قال ما قام سعد ولكن قام سعيد لان الجملة المعطوفة بالواو ويجوز تخالفها
في الايجاب والسلب نحو قام زيد ولم يقم عمرو ولا يجوز التخالف في المفردين انتهى
وقال ابو حيان اكثر النحويين على ان لا تكون عاطفة الا اذا جردت عن الواو ووقوع
المفرد بعدها بغير واو لم يسمع وانما قاله النحويون قياسا على بل لكنهم لم يستعملوها
بعد ايجاب بخلاف بل انتهى واعلم ان تلخيص الكلام في لكن ساكنة النون على ما ذكره ابن
هشام انه ضربان مخففة من الثقيلة وهي حرف ابتداء لا تعمل خلافا للاخفش
ويونس وخفيفة باصل الوضع فان وليها كلام فهي حرف ابتداء لمجرد الاستدراك
وليست عاطفة وتستعمل بالواو نحو ولكن كانوا هم الظالمين وبدونها وزعم ابن
ابي الربيع انها حين اقترانها بالواو عاطفة جملة على جملة وانه ظاهر قول سيبويه

وان وليها مفرد فعاطفة بشرط ان يتقدمها نفي او نهي نحو ما قام زيد لكن عمرو
ولا يقم زيد لكن عمرو فان قلت قام زيد ثم جئت بلكن جعلتها حرف ابتداء فجئت
بالجملة فقلت لكن عمرو لم يقم واجاز الكوفيون لكن عمرو على العطف ولم يسمع وبشرط
ان لا تقترن بالواو وقاله الفارسي واكثر النحويين وقال قوم لا تستعمل مع المفرد الا بالواو
ثم اختلفوا فقال يونس ان لكن غير عاطفة والواو عاطفة مفرد على مفرد وقال
الناظم عاطفة جملة حذف بعضها على جملة صرح بجميعها وقد سبق وجهه وقال ابن
عصفور ان لكن عاطفة والواو زائدة لازمة وقال ابن كيسان غير لازمة وسمع
ما مررت برجل صالح لكن طالح فقيل على العطف وقيل بجار مقدر لدلالة السابق
عليه اي لكن مررت بطالح قوله عند الكوفيين كما حكاه عنهم ابن النحاس وغيره او
البغداديين كما حكاه عنهم ابن عصفور واستدلوا عليه بنحو قوله اين المفر والاله
الطالب ه والاشرم المغلوب ليس الغالب ه قال ابن هشام وخرج على ان الغالب
اسمها والخبر محذوف قال الناظم وهو في الاصل ضمير متصل عايد الى الاشرم اي
ليسه الغالب كما يقول الصديق كانه زيد ثم حذف لاتصاله قوله لكن طلا بفتح الطاء
والقصر ولد البقر الوحشي كما قاله الش وعليه الهواري وقال الشاطبي والمكودي ولد
ذوات الظلف كولد الظبية وولد البقر الوحشية والمعنى لم يظهر لها انسان بل ولد
بقر وحشي او نحوه قوله في الحكم اشار به الى ان المراد اللحوق والسبق والموافقة في الحكم
والنسبة لا في الوجود فيكون جاء في ابني وابي بعده مثالا للاحق وهكذا وقد
اجتمع اللاحق والسابق في قوله تعالى ومنك ومن نوح وابراهيم وموسى وعيسى
وقول بعض الكوفيين بافادتها الترتيب مردود وفي النكت مشى في الاكثر تكتب على ما في
الالفية وقال في التسهيل ان كونها للمعية راجح وللترتيب كثير ولعكسه قليل قال ابو
حيان وهذا ليس مذهب البصريين ولا الكوفيين بل هو قول ثالث فيجب طرحه

قال [illegible] جعلت حرف ابتداء [illegible] الالف واللام ... [illegible]

انتهى قلت كان سلك التسهيل تفصيل لما اجمله في اكثر كتبه فلا منافاة وبوافقه قول القاموس الواو لمطلق الجمع فيعطف الشئ على مصاحبه وعلى سابقه وعلى لاحقه فاذا قيل قام زيد وعمرو احتمل ثلثة معان والراجح المعية والترتيب كثير وعكسه قليل قال وقد يكون بين المتعاطفين تقارب وقد يكون تراخ وقد يخرج عن افادة الجمع الى معنى وذلك في التقسيم والاباحة والتخيير انتهى قوله واخصص بها عطف الذى لا يغنى متبوعه لم يذكر فيما اختصت به الواو سوى ثلثة احكام هذا وما قبله وهو احتمال معطوفها المعانى الثلثة وعطفها العامل مضمر على عامل ظاهر يجمعهما معنى واحد في قوله اخر الباب وهى انفردت بعطف عامل مزال قد بقى معموله وبقيتها اختصت احكام كثيرة منها ما ذكره الناظم في العمدة من افرادها بعطف سببى على اجنبى عند الحاجة الى الربط في الاشتغال كزيدا ضربت عمروا واخاه وغيره كزيد قام عمرو وغلامه وبعطف عام على خاص وعكسه فالاول نحو رب اغفر لى ولوالدى ولمن دخل بيتى مؤمنا وللمؤمنين والمؤمنات والثانى نحو واذ اخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح الاية ويجواز فصل معطوفها بظرف او عديله ويجواز عطف المقدم على متبوعه للضرورة كقوله عليك ورحمة الله السلام وبجواز اتباع المجرور على الجوار كقراءة وارجلكم بالجر وبجواز حذفها ان امن اللبس وبجواز اقترانها باما نحو اما شاكرا واما كفورا وبلا ان سبقت بنفى او نهى ولم يقصد المعية نحو ما قام زيد ولا عمرو ولتقييد ان الفعل منفى عنهما في حالتى الانفراد والاجتماع وزاد ابن هشام في المغنى وباقترانها بلكن وبعقد العطف على النيف نحو احد وعشرون وبعطف الصفات المفرقة مع اجتماع منعوتها كقوله على ربعين مسلوب وبالى وبعطف ما حقه التثنية او الجمع وبعطف الشئ على مرادفه نحو انما اشكو بثى وحزنى الى الله ونحو عوجا ولا امتا وقوله وتخاصم زيد وعمرو ولو قلت

٩ قوله الغاية التجهيز اى زوده اليه وهما علوه في الرسلين فان الرد بعد بنحو التعيم والارسال على زمن اربعين سنة

٧ قوله في التقسيم وما عليه في المغنى لابن هشام فواجد

ك قوله على النيف هو ما زاد على العقد الى ان يبلغ العقد الثانى

نعم واو وثم عمرو ولم يجز لاقتضائهما الترتيب المنافي للاشتراك قال ابن هشام وتشاركها في هذا الحكم ام المتصلة في نحو سواء علي اقمت ام قعدت فانها عاطفة ما لا يستغنى عنه انتهى وهذا يعارض دعوى انفراد الواو به قوله وتعقب عطف تفسير لانفصال قوله واما قوله تعالى اهلكناها فجاءها باسنادو ولما زعم الفراء من ان الفاء لا تفيد الترتيب محتجا بالآية لان الاهلاك متأخر عن مجيء البأس قوله وقوله تعالى فجعله الآية دفع لما يقال ان الفاء في قوله تعالى والذي اخرج المرعى فجعله غثاء احوى اي جافا هشيما الحوى اي اسود ليس للاتصال قوله فعنا ه فمضت مدة فجعله يعني انه عطف على جملة مقدرة قبله لا على المذكور فهو للتعقيب بمعنى وقوع المعطوف عقب المعطوف عليه بلا تراخ وكذا قوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة وقال ابن هشام الفاء للتعقيب وهو في كل شيء بحسبه الا ترى انه يقال تزوج فلان فولد له اذا لم يكن بينهما الا مدة الحمل ولحظة الوطء ومقدماته وان كانت مدة متطاولة ودخلت البصرة فبغداد اذا لم يقم في البصرة ولا بين البلدين وقال تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة انتهى ويوافقه قول الرضي اعلم ان كون الفاء للترتيب بلا مهلة لا ينافيهما كون الثاني المرتب يحصل بتمامه في زمان طويل اذا كان اول اجزائه متعقبا لما تقدم كاية فتصبح الارض مخضرة فان اخضرار الارض يبدو بعد نزول المطر لكن يتم في مدة ومهلة فجيء بالفاء ولو قيل ثم تصبح نظرا الى تمام الاخضرار جاز وتبعه التفتازاني واوضحه فقال الفاء موضوعة لما يعقبه الفاء مترتبا غير متراخ قال وهذا يختلف باختلاف العادة فقد يطول الزمان والعادة تقتضي اعتبار المهلة وقد يكون بالعكس والآية المذكورة من قبيل الثاني هذا على قول ابن هشام لا حاجة الى تقدير الشارح وحوجه اليه حمل التعقيب على ما هو

الشايع

المتبادر منه وقيل الفاء في امثال ما ذكرنا بشبهه ثم كما جاء العكس قوله جرى
في الانابيب ثم اضطرب ٭ وصدره ٭ كهز الرديني تحت العجاج ٭ قال ابو داود واراد
بالهز الاهتزاز والرديني الرمح الرديني نسبة الى ردينة اسم امرأة كانت تقوم القنا
والعجاج بفتح العين الغبار والانابيب جمع انبوبة وهي ما بين كل عقدتين من
القصب والشاعر يصف فرسا مذكورا فيما قبله اى هزه كهز الرديني والهز كناية
عن شدة جريه وسرعة حركته والشاهد في ثم اضطرب اى فاضطرب فان الهز
اذا جرى في الانابيب اضطرب الرمح بغير تراخ تلبيه قال المرادى في ثم اربع لغات
ثم وثم وثمت وثمت قوله واخصص بفاء عطف ما ليس صلة قال ابن قاسم
اعم منه قول التسهيل وتنفرد بتسويغ الاكتفاء بضمير واحد فيما تضمن جملتين
من صلة او صفة او خبر لشموله ست مسائل تنفرد بها الفاء هذه احدها انتهى
ووجه شموله الست ان الضمير قد يكون في الصلة او الصفة او الخبر او في المعطوف
على كل من الثلاثة اما في الصلة فكمثال الشارح واما في المعطوف فكقولك الذى تقوم
هند فيغضب زيد واما في الصفة فنحو مررت برجل يضحك فيبكى عمرو
وعكسه مررت برجل يبكى عمرو فيضحك واما في الخبر فنحو زيد يقوم فيقعد
عمرو وعكسه زيد يقوم عمرو فيقعد ومثلها الحال نحو مررت بزيد يضحك
فيبكى عمرو وعكسه مررت بزيد يبكى عمرو فيضحك وفي التسهيل ايضا
انها تنفرد بعطف مفصل على مجمل متحدين معنى كتوضأ فغسل وجهه ويديه
ومسح رأسه ورجليه قوله لان شرط ما عطف على الصلة الخ قلت يستشكل بما مر من
الشارح في نظيرها في باب الاشتغال من انه يغتفر في التوابع ما لا يغتفر في غيرها قوله
لاشعارها بالسببية المغنية عن الرابط فكانك قلت الذى يطير فيغضب زيد
بسببه الذباب ولو عطف بغيرها وقيل ويغضب او ثم يغضب زيد لخلت جملة

بغضب عن عائد الموصول مع عدم الدلالة على السببية فتعين الاتيان بالضمير
حينئذ فقال الذى يطير ويغضب زيد منه الذباب قوله بعضا وزاد فى التسهيل
او كبعض نحو اعجبتنى الجارية حتى حديثها ويمتنع حتى ولدها والضابط كما قال ابن
هشام انها تدخل حيث يصح الاستثناء المتصل ويمتنع حيث يمتنع ولهذا يجوز
ضربت الرجلين حتى افضلهما قال وانما جاز حتى نعله القاها لان التى الصحيفة
والزاد فى معنى التى ما يثقله ثم البعض اعم من ان يكون بعضا من كل نحو قدم الحاج حتى
المشاة او جزءا من كل نحو اكلت السمكة حتى رأسها قوله التى الصحيفة البيت مثال
لما كان المعطوف بحتى جزءا ما قبله بتأويل اى التى ما يثقله حتى نعله ليخف عدوه
والبيت لابى مروان النحوى فى قصة المتلمس حين فر من عمرو بن هند وكان قد هجاه
والصحيفة الكتاب الذى القاه فى النهر لتخفيف رحلته وبالغ بالقاء الزاد والنعل
لينجو والشاهد فى حتى نعله بالنصب على التاويل المذكور قال القاضى زكريا ويجوز
رفعه على الابتداء والقاها خبره بجعل حتى جارة بمنزلة الى وعليه وعلى النصب
فالقاها تاكيد قوله الا غاية الذى تلاه اى تلاه ذلك البعض المعطوف وعبارته فى
الكافية بعضا وشبهه بحتى اعطف على كل وغاية له ذاك اجعلا وهى حسن قوله
رفعة او خسة تمييزان لغاية او منصوبان بنزع الخافض وعبارة التسهيل غاية
فى زيادة او نقص قوله نحو قهرناكم البيت الكماة جمع كمى وهو الشجاع كانهم جمعوا
كاميا على كماة مثل قاض وقضاة فهو غاية فى الرفعة وبنينا الاصاغر غاية فى الخسة
فالبيت شاهد لهما قوله فرع ترجمه به لتفرعه من اطلاق العطف بحتى بدون التعرض
للترتيب كما تعرض له فى سابقيه قوله كالواو فى النكت وقول ابن الحاجب وحتى مثلها
اى ثم فى الترتيب تبع فيه الزمخشرى والذى صححه ابن مالك فى جميع كتبه انها كالواو
ولا يقتضى ترتيبا فجاز كون المعطوف بها مصاحبا وسابقا وقال فى شرح التسهيل

وحكاية

[illegible] قال الكرماني [illegible] عياض [illegible] عطفا على [illegible] قال وجوابه [illegible]

والكافية وزعم بعض المتاخرين اقتضائها الترتيب غير صحيح ودعوى بلا دليل
وفي الحديث كل شيء بقضاء وقدر حتى العجز والكيس وليس في القضاء ترتيب
وانما الترتيب في ظهور المقضيات ويجوز ان يقال حفظ فلان القرآن حتى البقرة
وان كانت سورة البقرة اول ما حفظ او متوسطا حفظها انتهى وقد استظهر
ابن القواس قول ابن الحاجب على قول الناظم قلت ويمكن جمع القولين بان من قال
بعدم اقتضائها الترتيب اراد الترتيب الخارجي ولا خفاء في عدمه ومن باقتضائها
ذلك اراد الترتيب الذهني فان المناسب بحسب الذهن في نحو مات الناس حتى
الانبياء ان يتعلق الموت اولا بغير الانبياء ثم يتعلق بهم وان كان موت الانبياء في الخارج
في اثناء سائر الناس وكذا المناسب في الذهن في قدم الحاج حتى المشاة تقدم قدوم
ركبان الحاج على رجالتهم وان كان في الخارج بالعكس ولهذا اشترطوا كون المعطوف
بها غاية في النقص او الزيادة فالخلاف لفظي تنبيهات الاول قد فهم من اشتراطهم كون
المعطوف بعضا انها لا تعطف جملة على جملة وانما تعطف مفردا على مفرد قال ابن
هشام وهو الصحيح وثانيها اذا عطف بحتى على مجرور قال ابن عصفور فالاحسن
اعادة الجار ليقع الفرق بين العاطفة والجارة وقال ابن الخباز يلزم اعادته لذلك
وقال الناظم في التسهيل يلزم اعادته ما لم يتعين العطف نحو عجبت من القوم حتى
بنيهم بخلاف نحو اعتكفت في الشهر حتى في اخره لئلا يتوهم كون المعطوف مجرورا
بحتى واستحسنه ابن هشام وثالثها ان كونها كالواو بناء في ما سبق من اختصاص
الواو باحتمال معطوفها المعاني الثلثة الا ان يقال ليس في كلام الناظم تصريح بالا
ختصاص وان صرح به ابن هشام في المغني والشارح في النكت قوله باتصال متعلق
بالعطف قدم ليكون مقابلا لقوله الاتي وبانقطاع واعلم ان ام العاطفة على
نوعين متصلة ومنقطعة والمتصلة نوعان لانها اما ان يتقدم عليها همزة التسوية

ح ان تعلق فيه [illegible] العاطفة فهو محتمله [illegible] فقصد العطف الى اعادة الجار [illegible]

او يتقدم عليها همزة يطلب بها وبام التعيين وسميت في النوعين متصلة لانها
لا يستغنى بما قبلها عما بعدها ولا بالعكس ويسمى ايضا معادلة لمعادلتها للهمزة
في افادة التسوية في النوع الاول والاستفهام في الثاني وسميت المنقطعة منقطعة
لوقوعها بين جملتين مستقلتين قوله على جملة في محل المصدر والاكثر كونها فعلية
مع الجملة المعطوفة عليها وتكونان اسميتين ومختلفتين والامثلة مذكورة في
الشرح على الترتيب قوله نحو سواء علينا اجزعنا ام صبرنا اي سواء علينا جزعنا
وصبرنا فجزعنا وما بعده مبتدأ وسواء خبره مقدم لانه في قوة سيان او مرفوع
بسواء على الفاعلية لانه مصدر كانه قيل مستو علينا جزعنا وصبرنا وقد تقدم
في صدر الكتاب ان الفعل انما يمتنع الاخبار عنه وبه اذا اريد به تمام ما وضع له
اما لو اطلق واريد به الحدث المدلول عليه ضمنا على الاتساع فهو كالاسم والعدول
عن المصدر الى الفعل في مثله لما فيه من ايهام التجدد وحسن دخول الهمزة وام عليه
لتقرير معنى الاستواء وتاكيده فانها جردتا عن معنى الاستفهام لمجرد الاستواء
كما جردت حرف النداء عن الطلب لمجرد التخصيص في مثل قولهم اغفر لنا ايتها العصابة
اي مخصصين بالغفران كما سيأتي فظهر مما تقرر ان الواقعة بعد همزة التسوية
لا تستحق جوابا لان المعنى معها ليس على الاستفهام قال ابن هشام ولهذا كان الكلام
معها قابلا للتصديق والتكذيب لانه خبر بخلاف الواقعة بعد الهمزة المغنية عن
اي فان الاستفهام معها على الحقيقة تنبيه لا يعطف على الواقعة بعد همزة التسوية
باو قال ابن هشام وقول الصحاح سواء علي قمت او قعدت سهو كغلط الفقهاء
وغيرهم سواء كان كذا او كذا قوله اموتي ناء ام هو الآن واقع وصدره ولست
ابالي بعد فقدي مالكا والنائي البعيد اي ما ابالي بعد فقد مالك بنائي
موتي وبالوقوعه ويعلم منه كما قاله القاضي زكريا انه لا يشترط في همزة التسوية ذكر

رشتي

كما

لفظ سواء قوله وبام التعيين اى تعيين احد الشيئين بحكم معلوم الثبوت بحيثما
يطلب باى كذلك نحو ازيد عندك ام عمرو اى ايهما عندك ثم ان ام بعد الهمزة
المذكورة تقع بين المفردين وهو الغالب فيها متأخر عنها ما لا يسئل عنه او متوسط
بينهما وبين جملتين في معنى المفردين كما قاله ابن الناظم واقره عليه القاضي زكريا وقال
ابن هشام بسنا في تأويل مفردين كما كانت كذلك جملتا همزة التسوية ويميل اليه
كلام الش حيث تعرض هناك لحلول الجملة محل المصدر لا هنا والاول اولى لعدم
استقلال الجملتين بالفائدة في ام المتصلة بخلاف المنقطعة ثم الجملتان اما اسميتان
او فعليتان او مختلفتان والامثلة في شرح على الترتيب قوله نحو وان ادرى
الاية السؤال فيها واقع عن المسند واخر المسند اليه الغير المسؤل عنه وهو ما توعدون
قوله ءانتم اشد خلقا ام السماء السؤال فيها عن المسند اليه ووسط المسند الغير
المسؤل عنه وهو اشد قوله شعيث ابن سهم ام شعيث ابن منقر ° وصدره
لعمرك ما ادرى وان كنت داريا قاله الاسود بن يعفر التميمي شعيث بضم الشين
المعجمة وفي اخره ثاء مثلثة اسم قبيلة والاصل اشعيث بالهمزة والتنوين فحذفهما
للضرورة وفي القاموس المنقر كمنبر المعول وابو بطن من تميم والشاهد في البيت
ظاهر مما ذكرنا قوله اهي سرت ام عاد في حلم من قول زياد بن حمل فقمت للطيف
مرتاعا فارقني فقلت اهي سرت ام عاد في حلم واهي باسكان الهاء تشبيها
بكتف قال ابن هشام في شرح التسهيل ذلك خاص بالشعر والطيف الخيال اي لاجل
اي لاجل الطيف ومرتاعا حال اي خائفا وفارقني اي فاسهرني وحاصله رأيت
الحبيبة في النام فظننت انها اتتني قلت اهي اتتني حقيقة ام انا في خيالها في النوم
والحلم بضمتين وقد يسكن لامه ما يراه النائم قال ابن هشام والارجح كون هي في
البيت فاعلا لفعل محذوف فهو مثال لوقوع ام بين فعليتين قال القاضي زكريا

ويكتفى اى النسختين صحيح قاله ابن الناظم

التقدير اسارية هي ام عاند حلمها اى اى هذين قوله سواء عليهم ءانذرتهم ام لم
تنذرهم بحذف الهمزة التسوية فى قراءة ابن محيصن قوله بسبع رمين الجمر ام بثمانيا ه
وصدره ولعمرك ما ادرى وان كنت داريا ه قاله عمر بن ابى ربيعة والشاهد فيه
حذف همزة مغنية عن اى والاصل ابسبع رمين ومثله ما تقدم من قوله شعيث ابن
سهم ام شعيث ابن منقر قوله وبمعنى بل وقت وضيروقت وما بعدها الى ام
وقد مران ام المنقطعة هى الواقعة بين الجملتين ليستا فى تقدير المفردين بل كل منهما
مستقل بفائدته لان ما بعد ام استفهام مستأنف قوله مع اقتضاء الاستفهام كثيرا
يعنى ام المنقطعة لا تنفك من الاضراب الذى به معنى بل وتقتضى مع ذلك الاستفهام
كثيرا اعم من ان يكون طلبيا او انكاريا وقد لا تقتضيه كما يأتى فتكون لمجرد الاضراب
من ان ام يسبقها خبر محض او استفهام قوله ام يقولون افتراه مثال لام المسبوقة
بالخبر المحض مع اقتضاء الاستفهام ومثله قولهم انها لابل ام شاء قوله ام لهم ايد
مثال لام المسبوقة بالاستفهام الانكارى مع اقتضاء الاستفهام الانكارى ايضا
ومثله ام اتخذ مما يخلق بنات فانه للاستفهام الانكارى قوله نحو ام هل تستوى
الظلمات والنور اذ لا الاستفهام هنا لوقوع هل بعدها قالوا ومنه ام ماذا كنتم
تعملون ام من هذا الذى هو جند لكم وام انا خير منه وقال ابو زيد ام قد تقع زائدة
وقال فى قوله تعالى افلا تبصرون ام انا خير التقدير افلا تبصرون انا خير قال ابن
هشام والزيادة ظاهرة فى قول ساعدة ياليت شعرى ولا منجى من الهرم ام هل
على العيش بعد الشيب من ندم تنبيه نقل ابن الشجرى عن جميع البصريين انها ابدا
بمعنى بل والهمزة جميعا وان الكوفيين خالفوهم فى ذلك قال ابن هشام والذى
يظهر قولهم ان المعنى فى نحو ام جعلوا لله شركاء ليس على الاستفهام بل على الاخبار
عنهم باعتقاد الشركاء وانه يلزم البصريين دعوى التأكيد نحو ام هل يستوى الظلمات

والنعت

والنور قوله والفرق بين الاباحة والتخيير هذا مذهب الناظم قال الزركشي والظاهر
انهما قسم واحد لان حقيقة الاباحة هي التخيير وانما امتنع الجمع في نحو تزوج هندا
او اختها للقرينة العرفية لا من مدلول اللفظ انتهى ومشى عليه التاج السبكي في جمع الجوامع
قال ابن هشام التخيير والاباحة لا يكونان الا بعد الطلب قوله وانا وايكم لعلى هدى
او في ضلال مبين قال ابن هشام في المغني الشاهدة او الاولى وقال الدماميني
لا ادري لم امتنع ان يكون الشاهدة او الثانية ايضا والمعنى ان احد الفريقين منا
ومنكم ثابت له احد الامرين من كونه على هدى او كونه في ضلال مبين اخرج الكلام
في صورة الاحتمال مع العلم بان من وحد الله تعالى وعبده فهو على الهدى ومن عبد
غيره فهو في ضلال والله اعلم انتهى والابهام والشك يكونان بعد الخبر والفرق
بينهما ان الابهام يكون على السامع والشك تردد المتكلم قوله وابي علي وابن برهان
وابي الفتح قالوا تأتي للاضراب مطلقا وقال ابن عصفور انما يجيزه سيبويه بشرط
تقدم نفي او نهي واعادة العامل نحو ما قام زيد او ما قام عمرو ولا يقم زيد
او لا يقم عمرو قال وما زعموا ولئك فاسد قال القاضي زكريا وهذا منه مجرد دعوى
وابن برهان بفتح الموحدة ومنع الصرف هو ابو احمد سعيد بن المبارك بن علي
البغدادي سيبويه عصره ولد سنة اربع وتسعين واربعماية وتوفي سنة تسع
وستين وخمسماية قوله ماذا ترى في عيال قد برمت بهم البيتين قالهما الجرير في
مدح هشام بن عبد الملك وترى من الرأي في الامر فيتعدى الى مفعول واحد
وعيال الرجل ما يعوله ويقوم بمصالحه واحده عيل بفتح المهملة وتشديد الياء
والجمع عيايل كجيد وجيايد وبرمت بفتح الموحدة وكسر الراء بمعنى سئمت وضجرت
ولم احص حال والشاهدة او زادوا واحتج الكوفيون وغيرهم به وبقوله تعالى
وارسلناه الى ماية الف او يزيدون وبقوله تعالى فهي كالحجارة او اشد قسوة قوله

اى جائت بمعناها قال الش في شرح الكوكب وهو مذهب الكوفيين والاخفش
والجرمي والازهري وابن مالك قال الناظم ومن احسن شواهده حديث اسكن
حرا فما عليك الا نبي او صديق او شهيد وحديث ما اخطاك سرف او مخيلة
قوله نحو جاء الخلافة او كانت له قدرا تمامه كما اتى ربه موسى على قدر قال جرير
ابن الخطفي مدح به عمر بن عبد العزيز ويروى بدل جاء اتى اى اتى الخلافة اتيانا
كاتيان موسى بن عمران عليه السلام ربه عز وجل في كون كل منهما مقدرا باسمه والشاهد
في او كانت له قدرا اى مقدرة ويروى اذ كانت فلا شاهد فيه على ان ابا حيان
قال او في البيت للشك فكانه قال انه الخلافة لاستحقاقه لها او قدرت له من غير ارادة
لها ولا طلب من الله تعالى اعتناء من الله تعالى به تنبيه قال الش في شرح الكوكب
لم يذكر المتقدمون هذه المعاني لاو بل قالوا هي لاحد الشيئين او الاشياء قال ابن هشام
وهو التحقيق والمعاني المذكورة مستفادة من القرائن قوله ومثل او في القصد اى
في المعنى والمراد الغالب من معانيها الان اما لا ترد بمعنى بل ولا بمعنى الواو كما صرح به المرادي
والمكودي وان كان مقتضى ظاهر النظم العموم ويمكن ان يقال انهما لم يعدا من معاني
او لقلتهما قوله على ان اما هذه اى الثانية لان الاولى غير عاطفة بالاتفاق قوله وخالف
ابن كيسان وابو على ويونس وعبد القاهر ونقل ابن عصفور الاجماع على ان اما
الثانية غير عاطفة ايضا للزومها الواو العاطفة لكن في دعوى الاجماع نظر لان الاكثر
على خلافه كما قاله قوله وتبعهما المصنف ولذا قال ومثل او في القصد اى لا في العطف
ولم يذكرها مع حروف العطف اول الباب قوله من دخول عاطف على عاطف في ايضاح
المفصل ان العاطف مجموع واما حيث قال ولا يبعد ان يكون صورة الحرف مستعملة
حرفا في موضع وجزء حرف آخر كما في ايما قال الرضي وشبهة من جعلها حرف عطف
كونها بمعنى او وهو غير لازم فان معنى ان المصدرية هو معنى ما المصدرية والاولى

تجعل

تنصب المضارع بخلاف الثانية قوله تميمية قال المرادي فتح همزتها لغة قيس واسد
وتميم وحكى ابدال ميمها ياء مع كسر الهمزة وفتحها قوله يستغنى عن اما او
وقال ابن الناظم وقد يستغنى عنها وعن الواو باو كقولك قام اما زيدا او عمرو
انتهى وهذا هو الظاهر ولو قال الش يستغنى عن اما باو وبو الا مع ذكر مثاليهما
لكان اخصر واضح قوله وعن الاولى اى ويستغنى عن اما الاولى لفظا وهى مرادة معنى
كقوله تهاض بدار قد تقادم عهدها واما باموات الم خيالها قاله ذو الرمة
غيلان وتهاض مبنى للمجهول هاض العظم كسره بعد جبره وكل وجع فهو هيض وباء
بدار بمعنى فى وفيه الشاهد اذ تقديره اما فى دار فحذفت اما الاولى اكتفاء بالثانية
والمغنى نكسر ونفرق اما بدار تخرب واما بموت اموات قوله كقوله فاما ان تكون
اخى بصدق البيتين قالهما المثقب العبدى والشاهد فى قوله والا حيث اتى بها
مناب واما مثل قولهم اما ان تتكلم بخير والا فاسكت فاعرف بالنصب على
تكون اى فاعرف منك ما يفسد عما يصلح من الكلام قوله عن ما يعنى ان اصل اما ان
فضمت اليها ما وقد يستغنى عن ما ويبقى ان فى الشعر قوله كقوله وقد كذبتك
نفسك البيت قاله دريد بن الصمة وقد كذبتك بالتخفيف والشاهد فى ان
فى الموضعين اذ اصلهما فاما واما اى فاما تجزع جزعا واما تجمل اجمال الصبر من
اجمل اذا احسن قال القاضى زكريا وهذا انما ياتى على مذهب سيبويه من ان اما
مركبة لا على مذهب غيره من انها بسيطة وعليه اجيب عن المذكور بانه يحتمل ان البيت صح
تكون ان فيه شرطية حذف جوابها والتقدير فان كنت ذا جزع فلا تجزع وان كنت
ذا تجمل صبر فاجمل ه لا تفسدوا ابالكم ايما لنا ايما لكم ه الشاهد فيه حذف الواو من
ايما الثانية وفيه شاهد ايضا على ابدال الميم الاولى من اما باء وعلى فتح همزتها ومثله
قول سعد بن قرط يا ليتما امنا شالت نعامتها ايما الى جنة ايما الى نار قوله

المراد بنفيه من ان يها الى ... الرجل اى ارتفع ... اما الى الجنة واما الى النار

عارية عن الواو لقول اكثر النحويين ان شرط كونها عاطفة ان لا تقترن بالواو فان
اقترنت بها فهي حرف لمجرد الاستدراك والواو معها اما عاطفة جملة على جملة او مفرد
على مفرد وقد سبق ابتداء تفصيل الاقوال في لكن بما لا مزيد عليه قوله واتبعها بمفرد
فان وليها كلام فهي حرف ابتداء مع الواو وبدونها كما مر بتوضيح قوله وخالف ابن
سعدان هو محمد بن سعدان المتوفى سنة احدى وثلثين ومائتين وسعدان بفتح
السين المهملة علم منقول عن نبت وهو من افضل مراعي الابل له شوك يقال له حسك
السعدان يشبه به حلمة الثدي فقال ان العطف على هنادي ليس من كلام
العرب ورد بنص سيبويه على جواز يا ابن اخي لا ابن عمي واعلم انه يشترط في العطف
بلا سوى ما ذكر من تقدم احد الامور الثلثة ان لا تقترن بعاطف فان اقترن كجاء
زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ولا رد لما قبلها وفي جاء زيد ولا عمرو والعاطف الواو
ولا توكيد للنفي وفيه مانع اخر وهو تقدم النفي وان يتعاند متعاطفاها فلا يجوز
جاءني رجل لا زيد لانه يصدق على زيد اسم الرجل بخلاف جاءني رجل لا امراة
وجزم ابو حيان ايضا وسبقه اليه السهيلي في نتائج الفكر فانه قال لان شرطها
ان يكون الكلام الذي قبلها يتضمن بمفهوم الخطاب نفي ما بعدها وذكر ايضا
ابو الحسن الابدي في شرح الجزولية فقال بعد ذكر هذا الشرط صح جاءني عالم
لا جاهل ولا يجوز جاءني رجل لا عاقل لانه ليس في مفهوم الكلام الاول ما ينفي
الفعل عن الثاني وهي لا تدخل الا لتاكيد النفي واذا اردت ذلك المعنى جئت
بغير فتقول مررت برجل غير عاقل وغير زيد انتهى فقد اتضح بما افاد الابدي
من قوله لا تدخل الا لتاكيد النفي اشتراط شرط المذكور لان مفهوم الخطاب في قولك
قام رجل نفي المراة فدخلت لا للتصريح بمقتضى المفهوم هذا وقد الف السبكي
رحمه الله تعالى تاليفا سماه نيل العلا في العطف بلا جوابا عن سؤال ولده

بهاء الدين

بهاء الدين عن امتناع قام رجل لا زيد وهو مفيد وفيه قال الصلاح الصفدى
يا من غدا فى العلم ذا همة عظيمة فى النحو تملأ الملا لم ترق فى النحو الى رتبة سامية الا
بنبيل العلائم انه لا يمتنع العطف بلا على معمول الفعل الماضى خلافا للزجاج فاجاز يقوم
زيد لا عمرو ومنع قام رجل لا امرأة قال ابن هشام وهو مردود بالسماع وبل كلكن
اى فى تقرير حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعدها فى مربع بل تيهاء المربع منزل الربيع
واليتها الارض التى لا يهتدى بها قوله فى الخبر المثبت والامر الجلى قال ابن هشام
فان تقدمها امر او ايجاب كاضرب زيدا بل عمرا او قام زيد بل عمرو فهى تجعل ما قبلها
كالمسكوت عنه فلا يحكم عليه بشئ ويثبت الحكم لما بعدها وسبقه اليه الرضى وقال
ابن القواس ان قصد نسبة الفعل الى عمرو وسبق اللسان الى زيد فهو غلط وافادت
الاضراب عن الاول مطلقا وان قصد به الخروج عن قضية الى غيرها فلا يبطل حكم
الاول ويصح ان يكون اضرابا للابطال بل للانتقال انتهى تنبيه بل الاضرابية انما تكون
عاطفة اذا وليها مفرد وهو الذى تكلم عليه الناظم واما اذا وليها جملة فهى حرف
ابتداء لا عاطفة على الصحيح والاضراب حينئذ اما للابطال نحو ام يقولون به
جنة بل جاءهم بالحق فان الجائى بالحق لا جنون به ونحو وقالوا اتخذ الرحمن ولداً
سبحانه بل عباد مكرمون او للانتقال من غرض الى اخر نحو ولدينا كتاب ينطق بالحق
وهم لا يظلمون بل قلوبهم فى غمرة من هذا فما قبل بل فيه على حاله وقال الناظم فى شرح
الكافية بل الاضرابية لا تقع فى القران قال ابن هشام تبعا لابى حيان وهو وهم
للايتين المذكورتين قوله واجاز المبرد وعبد الوارث كونها ناقلة معنى النفى والنهى
لما بعدها فيصح على قولهما ما زيد قائما بل قاعداً ويختلف المعنى قال الناظم وما جاءه
المبرد مخالف لاستعمال العرب قوله الضمير المنفصل مراده به غير ضمير الشان اذ هو
لا يعطف ولا يعطف عليه ولا يؤكد ايضا ولا يبدل قوله فى جواز العطف

عليه نحو اياك والاسد وقوله تعالى جمعناكم والاولين وفي جواز عطفه على شيئ
ومنع الابدي رايت زيداً واياك ورد بقوله تعالى يخرجون الرسول واياكم قوله
اسكن انت وزوجك الجنة جعله مثالا للعطف على الضمير المستكن بعد الفصل
بالمنفصل على خلاف ما ذكره الناظم اخر الباب من انه من عطف عامل محذوف على
عامل مذكور وانه من عطف الجملة على الجملة لا المفرد على المفرد لقول الجيان
ان الاول ظاهر على كلام النحويين وسيأتي توضيحه قوله بلا فصل يرد ومن صلح
عطف على ضمير يخلونها للفصل بالضمير المنصوب قوله ما اشركنا ولا اباؤنا عطفه
على نا للفصل بلا وفي كلام الناظم او فاصل ما اشارة الى ان الفاصل اعم من ان يكون
بين التابع والمتبوع او بين العاطف والمعطوف خلافا لمن خصه بالاول قوله
مالم يكن واب له لينالاه وصدره ورجى الاخيطل من سفاهة رأيه قاله جرير
في هجو الاخطل ولذا صغره ومن تعليلية والشاهد في اب حيث عطف على
المستتر في يكن العائد الى الاخطل وله نعت اب وضميره للاخطل قوله مررت
برجل سواء والعدم بعطف العدم على الضمير في سواء اي مستو هو والعدم هذا
وما قبله مثالا لان العطف على المستتر بلا فصل قال القاضي زكريا ومثاله في
البارز المتصل بلا فصل قوله صلى الله عليه وسلم كنت وابو بكر وعمر وفعلت
وابو بكر وعمر وانطلقت وابو بكر وعمر رواه البخاري قوله وضعفه اعتقد
لمخالفته للقياس لما فيه من ايهام عطف الاسم على الفعل واما الضمير المنصوب
المتصل فالعطف عليه حسن ولو بلا فصل اذ ليس كالجزء من الفعل كما في ضمير
الرفع قوله نعبد الملك واله اباءك اشار بالمثالين الى ان الجار اعم من ان يكون
حرفا واسما وقيل انما يجب اعادته في المجرور بالحرف دون الاسم تمسكا بقوله تعالى
كذكركم اباءكم او اشد ذكرا حيث عطف اشد على الضمير في ذكركم من غير اعادة الجار

وبك

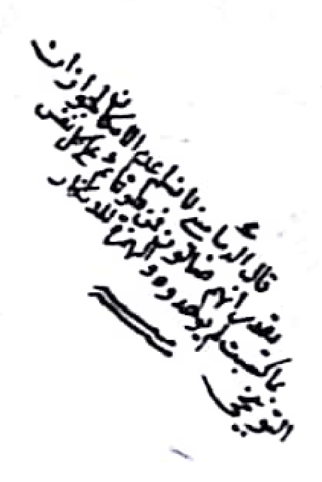
وبذلك يكون في المسئلة ثلث مذاهب قوله ومعاقب له ليس المراد بمعاقبته له
ان كلا يعقب الاخر بل وقوع كل منهما موقع الاخر في الجملة كضاربه وضارب
قال القاضي زكريا قوله تبعا ليونس هو يونس بن حبيب وكنيته ابو عبد الرحمن
الضبي مولى لهم وكان من اهل جبل واخذ النحو عن ابي عمرو بن العلاء وحماد بن سلمة
وابي الخطاب الاخفش الكبير وقال ابو زيد النحوي ما رأيت ابدل للعلم من يونس
وعاش ثمانيا وثمانين سنة وقيل بل جاوز المائة او قاربها وكان قد تفرغ من الكبر
وتوفي سنة اثنين وثمانين ومائة قوله للمنع من توكيده والابدال منه كالتنوين مع انهما
لم يمنعا منه فجاز مررت بك نفسك واعجبت منك جمالك وفرق الجمهور بان التاكيد
عين المؤكد ومنزل منه منزلة الجزء ومعلوم ان بعض الكلمة لا يمتنع عليه تكميله ببقية
اجزائه فكذا لا يمتنع على ما اشبه بعض الكلمة تكميله بما بعده وبان البدل في نية تكرار
العامل فاتباعه الضمير المجرور في الحقيقة اتباع له وللجار جميعا لان البدل في قوة المصرح
معه بالعامل وليس كذلك المعطوف فجاز ان تقول مررت به المسكين جواز قولك
مررت به ذكره ابن الناظم والدماميني وقال بعضهم التاكيد عين المؤكد في المعنى والبدل
في الاغلب اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه والغلط نادر فهما ليسا باجنبيين لمتبوعهما
ولا منفصلين عنه لعدم تخلل فاصل بينهما وبين متبوعهما فلا حاجة في ربطهما الى متبوعيهما
الى تحصيل مناسبة زائدة بخلاف عطف فان المعطوف يغاير المعطوف عليه ويتخلل
بينهما العاطف فلا بد فيه من تحصيل مناسبة زائدة باعادة الجار ليقوى مناسبة
المجرور بانضمام الجار اليه كما في المعطوف عليه قوله شرطا في صحة العطف قلت يعارض
بانه لو لم يكن الحلول شرطا لجاز الذي يطير ويغضب زيد الذباب مع انه تقدم امتناع
العطف فيه بالواو فلا وبانهم قالوا المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز له ويمتنع
ويحل رب رجل واخيه على تقدير التنكير اي رب رجل واخ له او على نكارة الضمير

كرب رجلا على الشذوذ اى رب رجل واخ رجل وللمستدل ان يعارض بانهم
يفتقرون في الثوانى ما لا يفتقرون في الاوائل فليتأمل قوله وايضا لنا السماع وحمل
الجمهور ما سمع على الضرورة او الشذوذ قوله والنخعى بفتح النون والخاء المعجمة منسوب
لمنخع جد قبيلة قوله والارحام بالجر عطفا على الضمير المجرور في به وقيل الواو للقسم
والعرب تعظم الارحام وتقسم به وجوابه ان الله كان عليكم رقيبا قوله وحكاية
قطرب هو ابو على محمد بن المستنير مولى سلم بن زياد ولم اجد تاريخ وفاته الا انه
بعد المائتين يروى ان ابا القاسم المهلبى كان تلميذ قطرب جعل له جعلا على ان يقدم
على نفسه ويقرأ له العلم فاجابه قطرب وقال فيه ابياتا منها فاعلم بالنحو من سيبويه
واجود بالمال من حاتم وبديهته عند رد الجواب تزيد على فطنة العالم ثم صرت على
السن تلميذه وصار ابو قاسم عالى قوله وفرسه بالجر عطفا على الضمير المجرور من غير اعادة
الجار قوله فاذهب فما بك والايام من عجب هو صدره فاليوم قربت تهجونا
وتشتمنا واليوم منصوب على الظرفية وتهجونا حال وفاذهب جواب شرط محذوف
اى فان فعلت ذلك فاذهب فان ذلك ليس بعجب من مثلك وفى مثل هذه
الايام والشاهد في والايام فانه عطف على الضمير المجرور في بك بغير اعادة الجار قال
ابو حيان والذى اختاره جواز ذلك لوروده في كلام العرب كثيرا ولا نقتدى
بجمهور البصريين بل نتبع الدليل قوله اى والبرد فحذف لامن اللبس ومثله قوله تعالى
لا نفرق بين احد من رسله اى بين احد واحد للزوم اضافة بين الى متعدد.
قوله وقد يحذف العاطف وهو مختص بالواو كما تقدم عن الناظم في العمدة قوله
ابى عثمان عن ابى زيد ابو عثمان هو بكر بن محمد المازنى العالم النبيل المشهور
المتوفى سنة تسع واربعين ومائتين بالبصرة وامر له الواثق بصلة جزيلة بسبب
مسئلة واجرى عليه في كل شهر مائة دينار الى ان مات الواثق وابو زيد هو

عليه

سعيد بن اوس بن ثابت الانصاري وقال الاخفش ابو زيد اعلم من ابي عمرو
وابي عبيدة والاصمعي ومات سنة خمس عشرة ومائتين وله اربع وتسعون
سنة قوله يعطف عامل مزال قد بقي معموله على عامل اخر مذكور بشرط ان يجمعهما
معنى واحد كقوله ٥ وزججن الحواجب والعيونا ٥ اي وكحلن العيونا والجامع بينهما
التحسين فخرج بهذا الشرط نحو اشتريته بدرهم فصاعدا اي فذهب الثمن صاعدا
فان الاشتراء وذهاب الثمن صاعدا لا يجمعهما معنى واحد قوله اي ولتسكن زوجك
جرى في التمثيل به هنا على مذهب الناظم وابنه وجماعة فانه شرط في التسهيل لصحة
العطف لصلاحية المعطوف او ما هو بمعناه لمباشرة العامل نحو قام زيد وعمرو ونحو
قام زيد وانا اذ لا يصلح قام انا لكن يصلح قمت والتاء بمعنى انا فان لم يصلح ذلك
لمباشرته اضمر له عامل مدلول عليه بما قبله وجعل من عطف الجمل قال وذلك في المعطوف
على المرفوع بالمضارع ذي الهمزة او النون او تاء المخاطب او فعل الامر كاقوم انا وزيد
ونقوم نحن وزيد وتقوم انت وزيد واسكن انت وزوجك الجنة اي ولتسكن
زوجك وهكذا الباقي قال ابو حيان وما قاله مخالف لنصوص النحويين من ان
زوجك معطوف على الضمير المستكن في اسكن المؤكد بانت ولا نعلم خلافا في جواز
تقوم هند وزيد وانه من عطف المفردات انتهى وقد تقدم التمثيل به من الشارح
قوله اي والفوا الايمان ولم يجعل في الايمان مفعولا معه لاقتضائه انهم انما تبوؤا
الدار في حال مصاحبتهم الايمان وليس كذلك بل كانوا تبوؤا الدار قبل ان يؤمنوا
قال القاضي زكريا قوله الوهم انتهى اي احترز به عن هذا الكلام قوله دفع الامر للظاهر الخ
والامر بالصيغة لا يرفع الظاهر وهذا بناء على ما تقدم من انه يجب في صحة العطف
صلاحية المعطوف لمباشرة العامل وقد يقال يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع
ورب شيء يصح تبعا لا استقلالا كالحاج عن غيره يصلي عنه ركعتي الطواف ولو صلى

احدها غيره لم يجمع على الصحيح كما في المغني على ان اجتماع حذف الفعل وحذف
حرف الامر شاذ كما سيأتي في التحذير فلا ينبغي تخريج التنزيل عليه ذكره خالد في التصريح قوله
وكون الايمان متبوأ في الثاني والمتبوأ هو المنزل لان التبوأ هو التهيؤ يقال بوأت له
منزلا اذا هيأته له قوله والمعطوف على معمولي عاملين مختلفين ومعمولا العاملين هما
سوداء وعامله كل وتمرة وعامله ما لكونه خبرا له فلو عطف على الظاهر لزم عطف
بيضاء على سوداء وشحمة على تمرة فيلزم المحذور قوله هنا اى فيما الكلام فيه وهو
العطف بالفاء والواو لان حذف المتبوع لم يرد الا في الواو والفاء واو ولكنه في او
قليل ذكره المكودى وغيره قال في التسهيل ويغني عن المتبوع المعطوف بالواو كثيرا
وبالفاء قليلا وندر في ذلك مع او انتهى وقد علم منه التفاوت بين الواو والفاء قوله
اى لترحم ولتصنع قال القاضي زكريا هو من عطف المفردات كما جوزه البيضاوى
وجوز معه ان يكون التقدير وفعلت ذلك لتصنع فهو من عطف الجمل وعليه
فلا يكون مما نحن فيه قال ابن هشام في التوضيح ومن حذف المتبوع افنضرب عنكم
الذكر صفحا اى انهملكم فنضرب ونحو افلم يروا الى ما بين ايديهم اى اعموا فلم يروا
انتهى وهذا قول الزمخشرى ومن تبعه وقال سيبويه والجمهور الهمزة من الجملة المعطوفة
قدمت على العاطف تنبيها على اصالتها في التصدير واخواتها تتأخر عن العاطف كما
هو القياس نحو فاين تذهبون فانى تؤفكون فهل يهلك الا القوم الفاسقون
وضعف ابن هشام في المغني قول الزمخشرى بان فيه تكلف حذف الجملة وبعدم
اطراده لعدم امكانه في نحو قوله تعالى افمن هو قائم على كل نفس بما كسبت
قال ابن حجر في النحو رأى الزمخشرى ومن تبعه هو التحقيق وان كان خلاف ما عليه
سيبويه والجمهور فيقدر في نحو اولم يسيروا في الارض امكثوا ولم يسيروا وفي افلا
تعقلون اتجهلون فلا تعقلون وفي اثم اذا ما وقع اتكفرون ثم اذا ما وقع امنتم به



فالمصنف

فالهمزة في الكل في محلها الاصلي والعطف على جملة مقدرة بينها وبين العاطف محافظة على اقرار حرف العطف على حاله من غير تقديم ولا تأخير ورد ابو حيان لذلك بانه تقدير ما لا دليل عليه وابن هشام بان فيه تكلفا وانه غير مطرد وفيه نظر بل اليه حاجة وهي ان المعنى معه اقوم واوضح مع رعاية قاعدة الهمزة وحرف العطف ودعوى عدم اطراده ممنوعة لان السياق حيث وجد في ذلك يكون قاضيا بذلك المحذوف انتهى قوله ان اتحدا في الزمان فلا يعطف الماضي معنى على المستقبل ولا بالعكس قوله ويجعل لك قصورا عطف على جعل لك خيرا لاتحادهما من حيث المعنى في الاستقبال وعكسه قوله تعالى يقدم قومه يوم القيمة فاوردهم النار فان قلت هذه الامثلة ليست من عطف الفعل على الفعل بل من عطف جملة على جملة قلت اجاب المرادي لانه لما كان الغرض منها انما هو عطف الفعل على الفعل لاتحاد فاعل الفعلين صح كونها من عطف الفعل قال القاضي زكريا ومع هذا الانسب التمثيل له بنحو يعجبني ان تقوم وتخرج ولم تقم وتخرج قلت والاولى ان يراد بالفعل في كلام الناظم اعم من ان يكون وحده او في ضمن الجملة قوله فاثرن به عطف على مغيرات لكونه في تاويل اغرن اذ هو صلة اللام والتقدير فاللاتي اغرن صبحا فاثرن به اي بمكان عدوهن نقعا واما قوله تعالى اولم يروا الى الطير فوقهم صافات ويقبضن فيقبضن مؤول بقابضات لان صافات حال وحقها ان تكون اسما فعلم ان التاويل قد يكون في المعطوف عليه وقد يكون في المعطوف بحسب ما يناسب المقام قوله ومخرج الميت من الحي جعل الناظم مخرج عطفا على يخرج وجعله الزمخشري عطفا على فالق الحب ويخرج الحي من الميت مبينا لفالق الحب والنوى لان فلقهما من جنس اخراج الحي من الميت لان النامي كالحيوان

البدل هو اصطلاح البصريين قال القاضي زكريا واما الكوفيون فقال الاخفش

مبحث البدل

يسمونه بالترجمة والتبيين وقال ابن كيسان يسمونه بالتكرار والبدل لغة العوض
ومنه عسى ربنا ان يبدلنا خيرا منها واصطلاحا ما ذكره الناظم قوله المقصود
بالحكم اى حكم المتبوع سلبا كان او ايجابا فيدخل نحو جاء زيد اخوك وما جاء
زيد اخوك قال قاضى زكريا ومرادهم بالواسطة حرف العطف والا فالبدل
والمبدل منه قد يكون بينهما واسطة فى البدل من المجرور نحو لقد كان لكم فى
رسول الله اسوة حسنة لمن كان يرجو الله ولجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم
سقفا من فضة قوله خرج بالمقصود غيره الخ اما النعت والتوكيد والبيان
فلانها مكملات للمقصود لا انها هو واما المعطوف بلا كجاء زيد لا عمرو فواضح
من وجه لان الحكم السابق منفى عنه واما المعطوف بما يقتضى الجمع كالواو نحو جاء
زيد وعمرو فيصدق عليه انه مقصود بالحكم كما قبله لكن لا يصدق عليه انه
المقصود فيخرج واما المعطوف ببل ولكن فى غير الاثبات كما جاء زيد بل عمرو
او لكن عمرو فلان الحكم السابق هو النفى المجيئ والمقصود به انما هو الاول
قوله ببل ولكن فى الاثبات كجاء زيد بل عمرو او لكن عمرو اذ يصدق عليه
انه المقصود دون ما قبله لكن يخرج بنفى الواسطة كما قاله الش قوله تنبيه تبع
فى ذكر لكن بعد الاثبات عبارة التوضيح ولا يتمشى الا على مذهب الكوفيين من
تجويزهم العطف بلكن بعد الاثبات واما عند البصريين فهو بعد الاثبات حرف
ابتداء لا عاطفة كما سبق قال ابن هشام فى المغنى وما جوزه الكوفيون لم يسمع
قوله مطابقا مفعول ثان ليلفى اى يطابق البدل المبدل منه فى المعنى ويسمى بدل
الكل قال ابن هشام فى التوضيح وسماه الناظم البدل المطابق لوقوعه فى اسمائه تعالى
نحو الى صراط العزيز الحميد الله فيمن قرأ بالجر والكل انما يطلق على ذى اجزاء وذلك
ممتنع هنا انتهى قلت المطابق يشعر بالتساوى المشعر بالتقابل وهو ايضا لا يجوز

لاطلاقه

اطلاقه عليه تعالى ولعل لهذا سماه الش النقاية بدل شيء عن شيء على ان امثال
هذه المناقشة واجبة لان بدل الكل من الكل معناه في الاصطلاح ان لا يزيد مدلول
احدهما على مدلول الاخر وهو بهذا المعنى لا يمتنع اطلاقه على اسمائه تعالى والكل انما
يمتنع اطلاقه على الذات الا ترى انهم يقولون في نحو علمت الله اكبر كل شيء ان لفظ
الله معمول اول واكبر معمول ثان وفي نحو بالله ان لفظ الله مجرور مع انه يمتنع
اطلاق نحو المعمول والمجرور عليه تعالى قوله او ما يشتمل عليه اعلم ان في بدل الاشتمال
اقوال الحفيل ان الثاني مشتمل على الاول وقيل بالعكس واختاره الناظم في التسهيل
وفاقا للفارسي وقيل ان العامل مشتمل على البدل بمعنى انه يدل عليه اجمالا قال الشاطبي
وكلام الناظم يحتمل الاولين اي بجعل ضمير يشتمل عائدا الى البدل وضمير عليه
المبدل منه او بالعكس ولا يحتمل الثالث هذا وحمل ابن هشام كلامه على الثالث
ولعل ذلك بجعل يشتمل مبنيا للمفعول وعليه نائب الفاعل ونظيره عبارة
اللب بدل الاشتمال ما دل عليه اجمالا والشارح اختار الثاني تبعا لابن الناظم
وما حمل عليه ابن هشام اظهر اذ لم يذكر المبدل منه في النظم حتى يعود ضمير اليه
وان كان معلوما من السياق ودلالة العامل على البدل اجمالا تكون بحيث توجب
النسبة الى المتبوع النسبة الى التابع اجمالا نحو اعجبني زيد علمه حيث يعلم ابتداء انه
يكون زيد معجبا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته وكذا في سلب زيد ثوبه يتضمن
نسبة السلب الى زيد النسبة الى الثوب اجمالا قوله بان يدل على معنى في المتبوع او
يستلزمه فيه بيان لاشتمال البدل منه على البدل مثال الاول اعجبني زيد علمه وادبه
فان ذكر زيد يشتمل على علمه وادبه اذ هما دالان على معنى في المتبوع ومثال الثاني
سلب زيد ثوبه فان ذكر زيد يشتمل على الثوب لانه يستلزم معنى في المتبوع وهو
الملك وكذا قوله تعالى يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه لان القتال فيه يستلزم

مغنٍ فيه وهو ترك تعظيمه قوله والبداء بالدال المهملة والمد سمي بذلك لان
المتكلم به تكلم بالاسم الاول قاصدا له قصد الثاني في الصحاح بدا له في الامر بدا ممدودا
اي نشأ له فيه رأي قوله وللنسيان ان قصد الاول اشار به الى ان البدل المباين ثلثة
اقسام لا قسمان كما يفيده كلام الناظم قال ابن هشام الناظم وكثير من النحويين
لم يفرقوا بين بدل الغلط والنسيان وسموا النوعين بدل غلط والفرق بينهما
ان بدل الغلط متعلق باللسان وبدل النسيان متعلق بالجنان قوله به سلب
اي بدل الاضراب والغلط سلب الحكم عن الاول واثبت للثاني ومعنى بدل
الغلط بدل عن لفظ ذكر غلطا وبدل النسيان بدل عن شيء ذكر نسيانا بتنبيه قال
الشارح في شرح الجان انكر جمهور النحاة بدل الكل من البعض وقد اجاره بعضهم
مستدلا بقوله رحم الله اعظما دفنوها بسجستان طلحة الطلحات فطلحة بدل
من اعظم وهي بعضه وهذا الرأي هو المختار عندي وفي القرآن ما يدل له قال
تعالى فاولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئا جنات عدن جنات عدن
اعربت بدلا من الجنة ولا شك انه بدل كل من بعض فان الجنة بعض الجنات انتهى
قوله فالاول اي البدل المطابق قوله والثاني وهو بدل البعض قوله مصاحبة اي
الثاني قال ابن هشام ولا بد فيه من ضمير راجع الى المبدل منه مذكور كقوله تعالى
ثم عموا وصموا كثير منهم او مقدر كقوله تعالى ولله على الناس حج البيت من
استطاع اليه سبيلا اي منهم قوله واباه المصنف قال والصحيح عدم اشتراطه لكن
وجوده اكثر من عدمه ومن جملة ما استدل به في بدل البعض اية ولله على الناس
حج البيت وفي بدل الاشتمال قوله تعالى قتل اصحاب الاخدود النار قوله ولله على
الناس الاية مثال الخلو بدل البعض عن الضمير على اظهر الاحتمالين والاحتمال الثاني
ان يكون من استطاع فاعل المصدر وهو حج بمعنى ولله على الناس ان يحج البيت

المستطاع

المستطيع قاله القاضي زكريا قوله والثالث اي بدل الاشتمال قوله كالثاني في الاشتراط المذكور واباه المصنف قوله قتل اصحاب الاخدود النار بدل اشتمال من الاخدود ولمن قال باشتراط الضمير فيه ايضا قال بتقديره اي النار فيه قوله والرابع والخامس والسادس اشار الى ان قول الناظم خذ نبلا مدى يحتمل الثلاثة كما قاله ابن هشام لان المتكلم ان اراد الامر باخذ المدى فسبقه لسانه الى النبل فبدل غلط او الامر باخذ النبل ابتداء ثم تبين له فساد ارادته فبدل نسيان او لم يتبين له ذلك لكن اضرب عنه الى الثاني وجعل الاول في حكم المتروك فبدل اضراب وبداء ايضا والنبل اسم جمع للسهم قوله معرفتين كما نظمه نحو اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم قوله او نكرتين نحو ان للمتقين مفازا حدائق واعنابا قوله او مختلفتين نكرة من معرفة نحو لنسفعا بالناصية ناصية كاذبة او بالعكس نحو انك لتهدي الى صراط مستقيم صراط الله قوله والمضمر من الظاهر تبع في ذلك ابن الناظم ومثل له بنحو رأيت زيدا اياه قال القاضي زكريا هو مخالف لما قاله ابوه وغيره فقد قال في التسهيل ولا يبدل مضمر من مضمر ولا من ظاهر وما اوهم ذلك جعل تاكيدا ما لم يفد اضرابا اي فان افاد اضرابا جاز نحو اياك ايا ي قصد زيد وقال ابن هشام في التوضيح ولا يبدل مضمر من ظاهر نحو رأيت زيدا اياه من وضع النحويين وليس بمسموع انتهى قوله والظاهر من ضمير الغايب نحو واسروا النجوى الذين ظلموا فالذين بدل كل من ضمير واسروا على احد الوجوه فيه قوله خلافا للاخفش فاجاز ابدال الظاهر من ضمير الحاضر وان لم يفد الاحاطة نحو رأيتك زيدا وحكي مررت بي المسكين وعليك الكريم قوله والظاهر مفعول تبدله الظاهر مفعول فعل مقدر يفسره تبدله لانه من باب الاشتغال لكنه تسامح في العبارة او يحمل على المرجوح من ان الفعل في باب الاشتغال عامل في الاسم والضمير معا او في الاسم والضمير ملغى قوله لا ولنا واخرنا بدل

من لنا ومثله قوله جئتم صغيركم وكبيركم فيفيد البدل في مثله الاحاطة كالتوكيد قوله نحو اوعدني بالسجن والاداهم رجلي تمامه فرجلي شثنة المناسم قاله العديل بن الفرخ والاداهم جمع ادهم وهو القيد والشاهد في رجلي فانه بدل من الياء في اوعدني بدل بعض وشثنة اي غليظة والمناسم جمع منسم بفتح الميم وكسر المهملة خف البعير فاستعيرت للانسان قوله كانك ابتهاجك استمالا والمعنى ان ابتهاجك استمال القلوب اليك وهو مثلك قوله كمن ذا اسعيد ام علي من مبتدا وذا خبره وسعيد بدل من من وام علي معطوف على سعيد ومثله كم مالك اعشرون ام ثلثون ومتى سفرك اغدا ام بعد غد وهذا البدل مفيد للتفصيل قوله نحو مهما تصنع ان خيرا وان شرا تجز او شرا بدل من مهما بمعنى ما لا يعقل غير الزمان المتضمن معنى الشرط كما في قوله تعالى مهما تاتنا به من اية قال ابن هشام لا يستعمل مهما ظرفا وزعم ابن مالك وسبقه غيره انها تكون ظرفا لفعل الشرط وقد شدد الزمخشري الانكار على القائل به انتهى ومثله من يقم ان زيد وان عمرو اقم معه ومتى تسافر ان غدا او بعد غد اسافر معك قوله متى تاتنا تلمم في ديارنا تمامه تجد حطبا جزلا ونارا تاججا والشاهد فيه ظاهر قوله وهو نجيه النجح الظفر ونجح الرجل صار ذا نجح فهو منجح قوله ومنع ابن هشام الاستلزام بناه على حمل الاستلزام على امتناع الانفكاك المعتبر عند المنطقيين وهو غير لازم لجواز الحمل على الاستلزام العرفي المناسب لاستعمال اهل العربية وهو اللزوم في الجملة ولو بادعاء قوله كتعشو في قوله متى تاته تعشو الى ضوء ناره تمامه تجد خير نار عندها خير موقد وتعشو حال من فاعل تاته من عشوت الى النار اعشو اليها عشوا اذا استدللت عليها ببصر ضعيف وعند خبر مقدم لخير موقد والجملة صفة نار قوله نحو الى الله اشكو البيت ابدل جملة كيف يلتقيان من حاجة واخرى وهما مفردان وصح ذلك

مع

مبحث النداء

لرجوع الجملة الى التأويل بمفرد اى الى الله اشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما
قاله ابن هشام وقال الدماميني يحتمل ان يكون كيف يلتقيان جملة مستأنفة
نبه بها على استبعاد هاتين الحاجتين فليست بدلا النداء هو بكسر النون وضمها
وبالمد والقصر لغة الدعاء واصطلاحا دعاء بحروف مخصوصة وهي ثمانية
الهمزة واى مقصورتين وممدودتين ويا وايا وهيا ووا وسيأتي بيان ما عدا
اى بالمد في كلام الناظم قوله بفتح الهمزة وسكون الياء قال ابن هشام يجوز في اى
قصر الهمزة ومدها قوله اى القريب وذهب المبرد الى ان ايا وهيا للبعيد واى
والهمزة للقريب ويا لهما وذهب ابن برهان الى ان ايا وهيا للبعيد واى
للمتوسط ويا للجميع واجمعوا على جواز نداء القريب بما للبعيد توكيدا وعلى
منع العكس قاله ابن الناظم واعلم ان يا تتعين في نداء اسم الله وباب الاستغاثة
ونداء ايها وايتها قوله او يا انما تكون للندبة اذا دلت القرينة على الندبة قوله من حرف
النداء وهو يا خاصة قال ابن هشام ولا يقدر عند الحذف سوى يا لكونها اكثر
استعمالا قوله نحو رب اغفر لي مثل الشارح للحذف من العلم ومن المضاف ومثاله من
الموصول من لا يزال محسنا احسن الي ومن اى نحو ايها المومنون ومن الشبيه بالمضاف
نحو خيرا من زيد قبل وسيأتي بيان نداء اسم الجنس واسم الاشارة قوله ولا المستغاث
قال ابن هشام ولا المنادى البعيد قوله تطويل الصوت والحذف ينافي هذا
الغرض قوله على انه نداء شاذ قال ابن هشام ويأتي في ذلك صيغتي المرفوع
والمنصوب كقول بعضهم يا اياك ويا انت وقال المرادي كلام مفهم لجواز نداء
المضمر وفيه تفصيل فان كان لمتكلم او غايب لم يجز لا يقال يا انا ولا يا هو وان
كان لمخاطب ففيه خلاف قال في الارتشاف والصحيح المنع انتهى قوله ولا الاسم الكريم
اى لان نداء الله تعالى على خلاف القياس فلو حذف منه حرف النداء لم يدل

عليه والحذف لايكون الا الدليل واجازه بعضهم وعليه قول امية بن ابي
الصلت ء رضيت بك اللهم ربا فلن ارى ءادين الها غيرك الله راضيا قوله
المعين بالنداء بخلاف غير المعين كقول الاعمى يارجلا خذ بيدى قوله والمشار
قال القاضى زكريا وحقه ان يقول والمشار به يعنى ان المشار به هو نحو هذا وكلامنا
فيه والمشار اليه هو الجزئى المشخص والكلام فيه ويجاب بانه عطف على الجنس لا الاسم
الجنس ولاشك ان اسم المشار اليه نحو هذا قوله نحو ثوبى حجر اى اعطنى ثوبى
يا حجر روى عن ابى هريرة انه صلى الله عليه وسلم قال ان موسى كان اذا اغتسل
اعتزل وحده فقال بنو اسرائيل مايفعل ذلك الا لانه ادر اى منتفخ الخصيتين
فبينما هو ذات يوم يغتسل وقد وضع ثيابه على حجر فخرج الحجر بثيابه فاتبعه موسى
عليه السلام وهو يقول ثوبى حجر ثوبى حجر فضربه ست ضربات او سبعا فلما نظر
اليه بنو اسرائيل مجردا علموا انه ليس كما قالوا وذلك قوله تعالى فبرأه الله مما
قالوا نقله المحشى عن خلاصة الدقايق وعن الفارضى ان ذلك الحجر كان رخاما وفى
رواية البخارى نحو ذلك الا ان فيها ثوبى يا حجر بذكر حرف النداء قوله ثم انتم هؤلاء
اى يا هؤلاء على احد الوجوه فيه ثانيها كما قاله القاضى زكريا انه منصوب باعنى
المقدر وثالثها انه بمعنى الذين خبر انتم ومابعده صلة قوله اما بالعلمية او بالقصد
نحو يازيد ويارجل فالقصد افاد فى المعرفة وضوحا وفى النكرة تعريفا وقيل
يسلب تعريف العلمية ويعرف بالاقبال والقصد وهو مذهب المبرد والفارسى
وبه يجاب عما يستشكل من كونه يا للتعريف وزيد معرفة فكيف يجمع بين التعريفين
والاول مذهب ابن السراج واختاره الناظم محتجا بنداء مالم يمكن سلب تعريفه
كاسم الله تعالى واسم الاشارة وقيل تعريف يارجل بال محذوفة لان اصل يارجل
ياايها الرجل وقيل بحرف النداء وقد سبق من الشارح فى صدر النكرة والمعرفة ان

الناظم

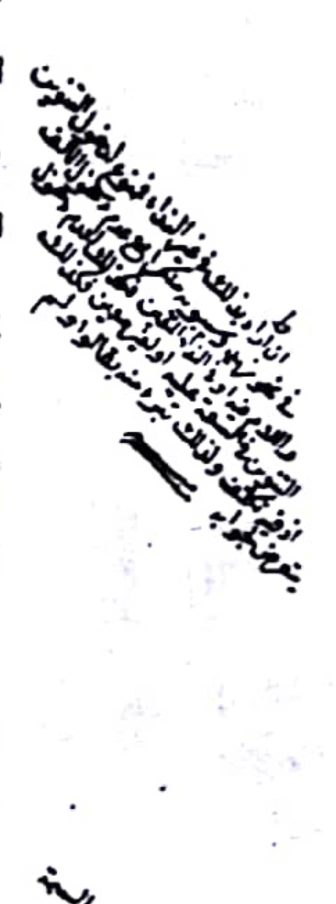
الناظم اختار في التسهيل ان تعريف يا رجل بالقصد والمواجهة قوله المتضمنة
معنى كاف الخطاب لان نحو يا زيد في قوة ادعوك قال ابن الناظم والوجه في بنائه
شبهه بالضمير في نحو يا انت في التعريف والافراد وتضمين معنى الخطاب انتهى لكن
لا يتم الا بان يقال ان الضمير مشابه بكاف ذاك في الخطاب وكاف ذاك حرف اذ
لا حظ له في الاعراب فالمنادى مشابه بالحرف بالواسطة وانما قلنا ذلك لان مشابهة
الاسم بالاسم المبني لا توجب البناء قوله كيا زيد يا زيدان يا زيدون في التمثيل اشارة
الى ان المراد بالمفرد هنا ما ليس مضافا ولا شبهه فيشمل المثنى والجموع فان قلت
قالوا اذا ثني العلم او جمع بالواو والنون لزمه لام التعريف جبرا لنقصان التعريف
العلمي الزائل بالتثنية والجمع فكيف يصح التمثيل قلت اجيب بانه صح ذلك لقيام
الياء مقام لام التعريف لكونها في حكمها وبني نحو يا زيد على الضم ليخالف حركة
بنائه حركة اعرابه التي هي النصب في مثل يا عبد الله والجر في نحو يا لزيد ونحو يا زيدان
ويا زيدون على الالف والواو ليخالف حرف بنائه حرف اعرابه الذي هو الياء في
مثل يا بني آدم ويعلم مما سيذكره الناظم ان بناء المفرد المعرف على ما ذكر اذا لم يدخل
عليه لام الاستغاثة او التعجب ولام التعجب واذا لم يكن علما موصوفا بابن مضاف
الى علم قوله وحكوا اي قبل النداء كتابط شرا وزيد منطلق علمين فان الصحيح كما
قال شارح اللب ان المحكية معربة تقديرا لانه لما سمي بها صارت اسما واحدا مستحقا
للاعراب فيقدر في الاخر لاشتغاله بحركة الحكاية واذا نوديت يقدر فيها ضمة البناء
وقال ابن الحاجب انها مبنية كما قبل العلمية وقال ابن الصائغ ووافقه الدماميني
كما سبق في العلم الجملة لا توصف قبل العلمية باعراب ولا بناء لانهما من عوارض الكلمة
لا الكلام واما بعدها فهي محكية لا توصف بهما ايضا لاشتغال الاخر بالحكاية وعلى
هذين لا حاجة الى زيادة قول الش او حكوا قوله بجرى بضم الميم من اجرته مجرى كذا

قال الشاطبي قوله بنصب محله ففي تابعه الرفع والنصب كما في تابع المنادى المجرد فقال يا سيبويه العالمُ والعالمَ قوله الذي لم يقصد لانه اذا قصد يصير مبنيا وعن المازني انه احال وجود هذا القسم فقال لا يتصور نداء المنكور الذي لم يقصد لانه يقتضي الاقبال عليه وعدم قصده يقتضي عدمه قال وما جاء منه منونا فضرورة ويمكن ان يجاب بانه لا بدع ان يقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي من غير ان يقصد احدا بعينه قوله معتدا به يشير الى مخالفة ثعلب في المضاف بالاضافة اللفظية لعدم الاعتداد به وانشد الشارح في الاتقان وليس كل خلاف جاء معتبرا الا خلاف له حظ من النظر وقال ابن حجر في المنح اجاز الكسائي في شبه المضاف من النصب والضم وفصل الفراء فاوجب النصب اذا كان العائد من الصفة اليه ضمير غيبة كيا رجلا ضرب زيدا والضم اذا كان ضمير خطاب كيا رجل ضربت زيدا انتهى فيعلم منه قوة الخلاف فالاولى ما قاله المرادي من ان المراد نفي الخلاف في صحة النصب وان اجاز بعضهم الضم في بعض المواضع قوله ويا حسن الوجه مثال للاضافة اللفظية قوله ويا ثلثة وثلثين اذا سميت به فيجب نصبهما للطول اما نصب الاول فلشبهه بالمضاف لان الثاني من تمام الاول لكونه جزء العلم واما نصب الثاني فبالعطف ويمتنع ادخال يا عليه للجزئية خلافا لبعضهم وان ناديت به جماعة بهذا العدد فان كانت غير معينة نصبتهما ايضا كيا رجلا وامرأة لغير معين او معينة ضممت الاول وعرفت الثاني بال ونصبته او رفعته كيا زيد والحارثُ والحارثَ الا ان اعدت معه يا فيجب ضمه وتجريده من ال نقله القاضي زكريا عن ابن هشام وقال بعضهم يجب نصبهما مطلقا علما او غير علم اريد به جماعة معينة او غير معينة لتاكد شدة احتياج الثاني الى الاول لانه اما علم او اسم لشيء واحد هو عدد مخصوص كخمسة عشر الا انه لم يركب واختاره شارح اللب وغيره قوله من كل علم مضموم وشرط

والنصب

في التسهيل ان يكون المنادى ما يضم لفظا ليخرج نحو يا عيسى بن مريم فيتعين
الضم اذ لا فائدة في تقدير الفتح لكن القراء اجاز فيه الفتح ايضا وقد يؤخذ هذا
الشرط من كلام الناظم قوله اذا وصف بابن واجاز الكوفيون فتح الموصوف بغير
ابن اذا كان الوصف مفردا يا زيد الكريم قوله وبابنة قال ابن هشام والوصف
بابنة كالوصف بابن ولا اثر للوصف ببنت فيجب الضم في نحو يا هند بنت
عمرو لقوة الحاجز بتحرك الباء فلا يجوز الاتباع تنبيه حكى الاخفش عن بعض
يا زيد بن عمرو بضم النون اتباعا الضم الدال قوله ويجوز في هذه الحالة قال ابن عقيل
ويجب الحذف في هذه الحالة واضم او انصب البهت والتقييد والضم
او انصب الذي نون لاجل اضطرار حال كونه كائنا من الاسم الذي استقر له
استحقاق ضم ظاهر اي لا مقدر كقاض وفتى فلا ينون ضرورة قوله سلام الله
يا مطر عليها ٭ وليس عليك يا مطر السلام ٭ قاله الاحوص واسمه عبد الله
ابن محمد بن عاصم والاحوص الذي في مؤخر عينيه ضيق وصف حال مطر
وهو اسم رجل كان دميما من اقبح الناس وحال امراته سلمى وكانت من اجمل
النساء وكانت تريد فراقه ومطر لا يرضى بذلك وكان الاحوص يهواها
وسلام الله مبتدأ خبره عليها اي امراة مطر والشاهد في يا مطر الاول حيث
نونه للضرورة قوله يا عديا لقد وقتك الاواقي ٭ وصدره ٭ ضربت صدرها الي
وقالت ٭ قاله مهلهل والي بمعنى لي في موضع النصب على الحال اي ضربت صدرها
كما هو عادة النساء متعجبة من نجاتي مع ما لاقيت من الحروب والاسر والخروج
واصل واقي ووافي جمع واقية من الوقاية وهو الحفظ والشاهد في يا عديا فانه
نونه للضرورة ونصبه تشبيها بالمضاف لطوله قوله قال في شرح الكافية وشرح
التسهيل وفي للنحو يجوز تنوين المنادى المبني للضرورة اجماعا ثم اختلفوا اهل الاولى

بقاء الضم اولا فالخليل وسيبويه والمازنى على الاول علما او اسم جنس وعيسى
بن عمر و الجرمى و المبرد على الثانى ردا الى اصله كما رد غير المنصرف الى الكسر عند
تنوينه فى الضرورة واختار ابن مالك بقاء الضم فى العلم والنصب فى اسم الجنس
لان شبهه بالمضمر اضعف وبعض المتأخرين عكسه وهو اختيار النصب فى العلم
لعدم الالتباس فيه والضم فى النكرة المعينة لئلا يلتبس بالنكرة غير المقصودة
اذ لا فارق حينئذ الا الحركة لاستوائهما فى التنوين قوله نحو فيا الغلامان اللذان
فرا البيت تمامه اياكما ان تكسبانا شرا والشاهد فى يا الغلامان واياكما تحذير اى
اى منه ويروى ان تكتمان شرا قوله خلافا للبغداديين فاجازوا فى السعة نحو
يا الرجل قالوا الا انا لم نر موضعا يدخله التنوين ولا يدخله الالف واللام وقياسا
على يا الله وللسماع فى نحو فيا الغلامان واجاب المانعون عن القياس بالفرق
بكثرة الاستعمال وعن السماع بالشذوذ قوله قطع الف اى همزته قوله وحذفها
ويجوز معه حذف الف يا واثباتها كما قاله ابن هشام قوله نحو يا الرجل منطلق
فيمن سمى به نص عليه سيبويه لم يبين الش وجه الاستثناء فى محكى الجمل كما بينه
فى يا الله بكثرة الاستعمال ويمكن ان يوجه بان اللام فيها صارت لازمة كما فى لفظ
الله والحق المبرد الموصول المبدو بال اذا سمى به نحو الذى قام والتى قامت بالجمل
المحكية وصوبه الناظم ونص سيبويه على انه لا يجوز الجمع فيه الا فى الضرورة قوله
اى الشعر قال الواحدى القريض جرة البعير شبه به الشعر فى ترديد الشاعر اياه
منشدا ومنشئا انتهى قوله اى اذا ما حدث الما اقول يا اللهم يا اللهماه قال القاضى
زكريا وغيره قايله ابو خراش الهذلى وما زايدة اى انى اذا الم حدث اى نزل
وهو ما يحدث من مكاره الدنيا اقول فاقول خبر ان والشاهد فى يا اللهم وقبله
ان تغفر اللهم تغفر جما واى عبد لك لا الما قلت وفى بعض شروح المصابيح



انه لامية بن ابى الصلت والله اعلم تنبيه نقل المرادى فى استعمال اللهم ثلثة انحاء
احدها ان يراد به النداء المحض نحو اللهم اثبتنا الثانى ان يذكره المجيب تمكينا للجواب
فى نفس السامع يقول لك القائل ازيد قائم فتقول اللهم نعم او اللهم لا الثالث
ان يستعمل دليلا على الندرة وقلة وقوع المذكور نحو انا ازورك اللهم اذا لم تدعنى
الا ترى ان وقوع الزيارة مقرونا بعدم الدعاء قليل قوله اذا كان نعتا او توكيدا
او بيانا وامثلتها على الترتيب يا زيد صاحب الرجل ويا تميم كلهم ويا زيد ابا عبد الله
اذ لو كان شئ من ذلك منادى مستقلا لوجب نصبه فالتابع اولى بذلك قوله
واجاز ابن الانبارى رفعه ولعله نظر الى انه رب شئ يصح تبعا ولا يصح استقلالا
كما مر قوله اى سوى المضاف المجرد من ال والمراد بالمضاف المجرد بالاضافة المعنوية
فسواه المفرد والمضاف بالاضافة اللفظية وهو المقرون بال واعلم انه تبين
فى البيت قبله بمنطوق كلام الناظم حكم تابع المنادى المضموم وبمفهومه تبين ان
حكم تابع المنصوب غير النسق والبدل النصب مطلقا نحو يا اخانا الفاضل الحسن
الوجه ويا خيرا من عمرو فاضلا فالمراد بالسوا التابع للمضموم لا له وللمنصوب قوله
حملا على اللفظ لشبه ضمته بالرفع فى العروض والاطراد قال الهندى وانما لم يبين
كصفة اسم الله كان الفصل بالالف واللام ولان وجه بناء الصفة فى يا ايها الرجل ظريف
كون الصفة هى المنفية فى المعنى ولا كذلك كصفة المنادى فافترقا قوله وما من ال
اذا المقرون بال سيبينه الناظم قوله حيث يضم المنادى اى حيث كانا مفردين
وانصبهما حيث كانا مضافين قوله وان كان المتبوع بخلاف ذلك اى لا التفات اليه
لكون البدل فى حكم تكرار العامل ولكون حرف العطف نائبا مناب حرف النداء لان
كلا منهما مقصود بالنداء قوله نحتار لان اللام يمنع وقوعه موقع المتبوع فالوجهان
ينظر الى كونه تابعا والوجه فى التابع التبعية فى الاعراب لا البناء فيختار فى نحو يا زيد

لا وجه لتخصيص المنادى المفرد العلمية وجه ضمه فرفع لفظا وتقديرا كما انه

والحارث النصب مع تجويز الرفع ايضا ومن اختار الرفع كالناظم نظر الى المعنى
لانه منادى مستقل وان لم يصح مباشرة حرف النداء عليه قوله فالنصب لان المعرف
بالالف واللام يشبه المضاف قوله ومالا فالرفع اى ومالم يكن ال فيه للتعريف
كالخليل فالمختار الرفع كما هو عند الخليل قوله ولا تستعمل بغير صلة الخ والاوضح
كما قال ابن الناظم ان ايا مبهم لا يستعمل بدون المخصص وقبل النداء تخصيص بالاضافة
فعوض عنها في النداء بالتخصيص بالتابع ولزمته هاء التنبيه ايضا ثم ان ايا تستعمل
موصولة وصفة وشرطا واستفهاما وقد تقدمت في باب الاضافة فخ الحصر
بقوله الا في الجزاء والاستفهام تسامح قوله الزمت الصفة قال ابن الناظم تابع اى
ان كان مشتقا فهو نعت نحو يا ايها الفاضل او جامدا فهو عطف بيان نحو يا ايها
الغلام انتهى فظهر كما قال القاضي زكريا ان المراد بالوصف في كلام الناظم وغيره
الوصف اللغوي الشامل للمشتق والجامد قوله يا ايها الانسان انك كادح اى جاهد
في عملك فاى منادى مفرد وها زائدة لازمة والانسان تابع لازم ورفعه لانه المقصود
بالنداء وهكذا في امثاله واجاز المازني نصب صفة اى قياسا على غيره من المنادى
المضموم فاشار الناظم الى رده بقوله لدى ذى المعرفة قوله الا يا ايها ذا الباخع
الوجد نفسه تمامه لامر نحته عن يديه المقادر قاله ذو الرمة غيلان مدح به
بلال بن ابى بردة بن ابى موسى الاشعرى والشاهد في ايها ذا والوجد هو شدة
الشوق فاعل الباخع بمعنى القاتل الوصف لذا الوصف لاى ونحته اى صرفته
والمقادر اصله المقادير فاعل نحته والجملة صفة شئ قوله كما في الصفة التشبيه
في مطلق اقتضاء كل للصفة المرفوعة فلا ينافي ان يكون مورد الوصف في اى
اعم من مورده في اسم الاشارة لان اى ينعت باسم الاشارة واسم الاشارة لا ينعت
بمثله قوله ان كان تركها يفيت المعرفة بان فات تعيين اسم الاشارة بترك الصفة



كقولك لقايم بين جلوس يا هذا القائم فيلزم ذكر الصفة كلازم اى وان لم
يفت بان كان اسم الاشارة هو المقصود لكونه متعينا وانما يذكر الوصف لمدح او ذم
نحو يا هذا الكريم او يا هذا الخبيث فلا يلزم ذلك نعم تجاوز في صفته ما جاز في صفة
غيره من المنادى المضموم من الرفع والنصب قوله وهو لا يوصف الا بما فيه ال في هذا الباب
وفي غيره وفيه اشارة الى ان المراد بالصفة في النظم ما فيه ال وان كان يتراءى من
ظاهر التشبيه فيه العموم قوله ونحو زيد زيد اليعملات من قول عبد الله بن رواحة
مخاطبا لزيد بن ارقم يا زيد زيد اليعملات الذبل تطاول الليل عليك فانزل والشاهد
فيه ان المنادى وقع مكررا في حالة الاضافة فيأتي فيه ما ذكره الشارح واضيف زيد
الى اليعملات لانه كان يحدو لها وهي جمع يعملة للناقة القوية الحمولة والذبل جمع
ذابل بمعنى ضامر كركع جمع راكع قاله العيني وتبعه القاضي زكريا وغيره والصواب
انه جمع ذابلة لانه صفة اليعملات قوله لانه مضاف اي منادى مضاف او توكيد
او عطف بيان او بدل او منصوب باضمار اعني كما قاله ابن الناظم قوله وهو توكيد
اي الثاني ولما كان عين الاول اغتفر الفصل به بين المضاف والمضاف اليه قوله
الى محذوف اي الاول مضاف الى محذوف دل عليه الاخر والثاني مضاف الى الاخر
قيل وهذا اولى من قول سيبويه لان حذف المضاف اليه لقرينة اولى من الفصل
قوله كلاهما الى ما بعد الثاني يعني انه جعل الاسمين عند فتح الاول مركبين تركيب
خمسة عشر وجعلا اسما واحدا وفتحتهما فتحة بناء ومجموعهما منادى مضاف
كما قالوا خمسة عشرك قوله وظبي هو صحيح حكما السكون ما قبل الياء فخرج المعتل من
نحو يا فتاى ويا قاضي ففيه اثبات الياء مفتوحة ويستثنى المشبه للفعل نحو يا
يا ضاربي ففيه اثبات الياء مفتوحة او ساكنة قاله القاضي زكريا قوله احسنها اي اكثرها
الاستعمال قوله وان شئت فاقلب الكسرة الى اخره قال بعضهم وهو شاذ قوله واحسن

في هذه اي في جميع ما تقدم قال ابن الناظم بثبوت الياء مفتوحة هو اصل الجميع
والاربعة الاخر مخففة منه قوله مضموما كالمفرد واختلف في تعريفه حينئذ هل هو
بالاضافة او بالقصد صرح بعضهم بالثاني وجعلهم اياه لغة في المضاف يؤيد الاول
قال المرادي وهو مختار المصنف وبناؤه على الضم لشبهه بالنكرة المقصودة
قوله وحذف الياء الواو بمعنى مع قيد للكسر قوله نحو يا ابن امي ويا شقيق نفسي
تمامه انت خليتني لدهر شديد قاله ابو زبيد حرملة بن المنذر يرثي به اخاه
والشاهد فيه ظاهر وشقيق تصغير شقيق للترحم اي خليتني لدهر شديد كابد
وحدي وقد كنت لي ظهيرا عليه وركنا استند اليه قوله نحو يا ابنة عما لا تلومي
واهجعي تمامه فليس يخلو منك يوما مضجعي قاله ابو النجم العجلي في قصيدة
اولها قد اصبحت ام الخيار تدعي وهي امراته والشاهد فيه اثبات الالف في
عما مبدلة من الياء والهجوع النوم بالليل قوله وهو الاكثر قال غيره والكسر هو الاكثر
قوله وفل وفلت كنايتان عن النكرة ففل كناية عن رجل وفلت كناية عن امراة كما
هو مذهب سيبويه وليسا مرخمين عن فلان وفلانة والا قيل فلا لان الالف
الساكنة لا تحذف في الترخيم ولم يقل في التانيث فلانة وذهب الشلوبين وابن
عصفور وصاحب البسيط الى انهما كنايتان عن الاعلام كزيد وهند مثل فلان
وفلانة قال ابن هشام وتبعهم ابن مالك وهو وهم قوله وكذا مكرمان بفتح الراء
بمعنى عظيم الكرم قوله ويا لكاع اي يا لئيمة ومن كلام عمر رضي الله عنه لبعض الجوار
اتشبهين بالحرائر يا لكاع واستعماله في غير النداء في قوله اجوامراته اطوف ما
اطوف ثم اوي الى بيت قعيدته لكاع ضرورة قوله وجر في الشعر فل في قول
ابي النجم على ما قبله في لجة امسك فلانا عن فل وصدره تدافع الشيب ولم
تقتل وصف به ابلا اقبلت وقد اثارت ايديها الغبار وشبه ترحمها ومدافعة





بعضها بعضا بقوم شيوخ في لجة بفتح اللام والمراد بها اختلاف الاصوات في الحرب
فيقال امسك فلانا عن فل اى احجز بينهما وخص الشيوخ لان الشباب فيهم التسارع
الى القتال والمعنى في لجة يقول فيها امسك فلانا عن فل قال الناظم هو فل الخاص
بالنداء استعمل مجرورا في الضرورة وقال ابن هشام والصواب انه فلان رخم
للضرورة قوله ماليس منادى لذلك اى للاضطرار وهو الذى يسميه البيانيون
الاكتفاء كقوله ٥ ولقد كففت عنان عينى جاهدا ٥ حتى اذا اعييت اطلقت
العناه اى العنان قوله اعرابا واعرب مع كونه مفردا معرفة قال ابن الناظم لان تركيبه
مع اللام اعطاه شبها بالمضاف ثم ان اقتضاء المستغاث الاعراب من جهة النداء لا ينافى
استعماله مع اللام مبنيا بغير جهة النداء نحو يا لهؤلاء قوله باللام للتقوية لضعف
العامل وهو فعل النداء بالتزام حذفه قوله مفتوحا لان المنادى المستغاث واقع موقع
المضمر واللام تفتح مع المضمر نحو لك والمستغاث له لا يقع موقع المضمر قيل هذا في غير ياء
المتكلم واما معها فتكسر نحو يالى والصحيح كما قال ابن عصفور انه يالى حيث وقع مستغاثا
له والمستغاث به محذوف قوله يا لقومى البيت الشاهد فيه ظاهر والقوم الكبر قوله
وهو المستغاث من اجله اى مالم يكن مضمرا فان كان مضمرا فتحت اللام معه على الاصل
في دخولها على المضمر نحو يا الناس لك قوله نحو فيا الناس للواشى المطاع ٥ وصدره تكنفنى
الوشاة فازعجونى ٥ قاله حسان بن ثابت وقيل غيره اى احاط بى الوشاة جمع واش
وهو النمام فازعجونى اى دوعونى والشاهد فيه ظاهر ووصف الوشاة بالمطاع لانه
اراد ابويه حيث امره بطلاق زوجته قوله يا للكهول والشبان للعجب ٥ وصدره
يبكيك ناء بعيد الدار مغترب اى يبكى عليك ناء اى بعيد فاعل يبكيك وما
بعده صفة له ومغترب اى غريب والشاهد فيه ظاهر قائله مجهول وانما كسرت اللام
في وللشبان لذهاب الالتباس لان المستغاث له لا يلى حرف العطف وفهم منه ان اللبس

موجود فيما اذكرت يا و وجهه ان المستغاث له قد يلي يا في نحو يا للماء على معنى
يا للرجل للماء كما قال ابن الناظم بخلافه مع عدم تكرار يا الا يلي حرف العطف قوله ولام
ما استغيث عاقبت الف اى ولام المستغاث عاقبتها الف ونا وبتها وانما لم تجتمعا
لاقتضاء اللام الجر والالف فتح ما قبلها قوله نحو يا زيدا لآمل تبل عزه غامره وغنى
بعد فاقة وهوان ه والشاهد في يا زيدا حيث حذف منه لام الاستغاثة للالف
في اخره واللام في الاصل مكسورة لانه المستغاث له والفاقة الفقر والهوان الذل قوله
او اللام فقدت هي والامثلة قد تقدمت قوله نحو الا يا قوم للعجب العجيب البيت
والاديب العالم بالامور والشاهد في يا قوم حيث ترك فيه اللام والالف جميعا
اذ القياس يا لقوم او يا قوما وحذفت منه ياء المتكلم وابقيت الكسرة دالة عليها
او جعل كالمنادى المطلق فيضم نحو يا زيد لعمرو وعليه اقتصر المرادى قوله في جميع احواله
من جره باللام المفتوح ومن الاستغناء عنها بالالف ومن الخلو منهما ثم التعجب بالنداء اما
لرؤية امر عظيم فتنادى جنسه او امر تستعظمه فتنادى من له نسبة اليه يا للعلماء
قوله نحو يا للعجب قال المرادى جاء عن العرب في يا للعجب فتح اللام باعتبار استغاثته
وكسرها باعتبار الاستغاثة لاجله وكون المستغاث محذوفا قوله اى يا عجب احضر
فهذا وقتك حتى اقضى منك العجب وهذا تفسير لقوله يا للعجب وتفسير قولهم يا للماء
يا كثير الماء احضر فهذا وقتك قوله الندبة هو لغة البكاء على الميت وتعداد محاسنه
وعرفا ما ذكره الشارح وقال ابن الناظم وافرم القاضى زكريا هى نداء المتوجع منه نحو وا راسا
او المتفجع عليه لفقده بموت او غيبة نحو وا زيداه انتهى وهو اعم ثم هى يتكلم بها النساء
غالبا لضعفهن عن احتمال المصائب قوله ان كان مفرد معرفة علما او نكرة معينة قوله
ان كان مضافا او شبهه نحو وا عبد الله ويا ضاربا عمرو ولم يقل والحق باجزه العلا
مع انه داخل في عموم كلام الناظم لان الناظم سيصرح به تمهيدا لامور قوله وافقعسا



ويا

واين مني ففعس ه تمامه وا بلى ياخذها كروس ه والشاهد في وافقعسا فانه
نونه للضرورة بالنصب ولو قرأ بالضم لجاز ووا فيه للندبة وفقعس اسم حي من اسد
وكروّس بتشديد الواو اسم رجل وكان قد اغار ابل الشاعر قوله لانه لا يعذر النادب
اي في كونه عظيم المصيبة قوله كاي واسم الجنس المفرد واسم الاشارة فلا يقال
وا ايّها ولا وا رجلاه ولا وا هذاه اذ لا يتعين بهذه الالفاظ مندوب خاص ينتقل
الذهن اليه ليعذر النادب في الندبة عليه قوله بمنزلة وا عبد المطلباه اي لان من العلوم .
ان من حفر بئر زمزم هو عبد المطلب ومثله وا من قلع باب خيبراه لان قالعه
معروف وهو علي كرم الله وجهه وما ذكره الناظم من ان الموصول يندب بما اشتهر
هو مذهب الكوفيين بشرط عراء الموصول من ال واما المبدو بال فلا يندب اتفاقا
فلا يقال وا الذي حفر بئر زمزماه للزوم الجمع بين حرف الندبة وال قوله وقمت
فيه بامر الله يا عمراه وصدره حملت امرا عظيما فاصطبرت له ه قاله جرير رثي
عمر بن عبد العزيز والشاهد في يا عمر لحيث لحق آخره الف الندبة قوله باخر الصفة
اي وان لم تكن مندوبة لاتحاد الموصوف مع الوصف في المعنى حكي ان رجلا ضاع له
قدحان فقال وا جمجمتي الشاميتيناه ولا خلاف في انها تلحق المضاف اليه وان لم يكن
مندوبا كما مرّ في كلام الشارح لشدة الاتصال بين المضاف والمضاف اليه قوله نحو وا من
نصر محمداه صلى الله عليه وسلم فمن مندوب ونصر محمدا صلة مكملة له وحذف
التنوين من اخر ما كمل به اذ لا يمكن تحريكه قوله تلت الالف جملة مستانفة دعائية قوله
والشكل البيت الشكل بفتح الشين هو الحركة والحتم هو اللزوم وهو حال من ها اوّلهم
او من الشكل او نعت مصدر محذوف اي ايلاء حتما وبجانسا مفعول ثان لاوله
وبوهم بسكون الهاء متعلق بلا بسا والباء للسببية واللابس الخالط يقال
ليست عليه الامر اذا خلطه عليه ولم يعرف والوهم ذهاب ظنك الى شيء ولا تريده

بتشديد الياء الجمجمة يقال للعظم الذي على الدماغ
والقدح من خشب قاله القاضي زكريا

مصدر وهمت في الشيء بالفتح اهم وهما بالاسكان واما وهم في الحساب فهو بالكسر
يوهم وهما بالفتح بمعنى غلط قوله لو بقيا اى على حالهما والحاصل ان الف الندبة يجب
فتح ما قبلها عند الحاقها بالمندوب نحو وازيداه واعبد الملكاه الا ان يوقع ذلك في
اللبس فتبدل الالف بحرف من جنس حركة ما قبلها واوا ويا قوله لو لم تفعل اى
لم تقلب الالف بعد الكسرة يا ولا بعد الضمة واوا وابقيتها وقلت واغلامكا
واغلامها واغلامكما قوله وشذ الا يا عمرو وعمراه وعمرو بن الزبيراه عمرو مندوب
وعمراه تاكيد له والشاهد فيه وصل هاء السكت بالحرف بعدها ضرورة وتسمى هاء
السكت هاء الاستراحة قوله كاف في الوقف اشار الى ان خبر فالمد محذوف والهاء
مفعول لا تزد وهو ما مشى عليه المرادى وغيره وقال المكودى فالمد والهاء منصوبان
مفعولان للا تزد انتهى قلت فعلى الاول يكون قوله وان تشأ فالمد والهاء لا تزد تصريحا
بمفهوم قوله ان تزد وعلى الثاني يكون النهي في لا تزد شاملا للمد والهاء فيفيد ان
المندوب يجوز ان يستعمل كالمنادى ولكن يلزم عليه تكرار لان هذا مفاد من قوله
قبل ما للمنادى اجعل لمندوب فالاول اولى قوله واعبديا واعبدا يعني اذا ندب
المضاف الى الياء على لغة من يثبت الياء ساكنة جاز حذف الياء لالتقاء الساكنين وابقاؤها
مفتوحة فعلى الاول واعبدا وعلى الثاني واعبديا قوله يقول واعبديا فقط لان الياء
لكونها مفتوحة مهيئة لمباشرة الالف فزيدت ولم يحتج الى عمل ثان قوله ومن فعل غير
ذلك اى من حذف الياء مكتفيا بالكسرة جعل بدل الكسرة فتحة وزاد الالف
ومن ابدل الياء الفا حذف الالف المبدلة وزاد الف الندبة كما يفعل ذلك في نحو واموسا
ومن حذفها مكتفيا بالفتحة زاد الف الندبة ومن حذفها ونوى الاضافة وضم ما قبلها
جعل بدل الضمة فتحة وزاد الف الندبة ففي الكل يقول واعبدا فقط قولنا اذا ندب
مضاف لمضاف الى الياء نحو واغلام غلاميا والانقطاع ظهر اقوله غير مندوب

وغير منادى

مبحث الترخيم

وغير منادى وحذف الياء ونحوه من احوال المنادى قوله الترخيم هو لغة ترقيق
الصوت وتليينه يقال صوت رخيم اى رقيق واصطلاحا ما بينه الشارح وهو ثلثة انواع
ترخيم النداء وترخيم الضرورة وترخيم التصغير والاولان مذكوران في هذا الباب
ويأتي الثالث في باب التصغير ان شاء الله تعالى قوله اى لاجل الترخيم اشار الى ان
ترخيما مفعول له وجوز ابن الناظم معه ان يكون في موضع الحال اى احذف حال كونك
مرخما او ظرفا على حذف مضاف اى وقت الترخيم قوله علما كان ام لا زائدا على ثلثة
ام لا فيقال في نحو فاطمة وجارية وشاة يا فاطم يا جارى يا شا وفسر الاطلاق بذلك
ليبين ان مراد الناظم بالاطلاق انه لا يشترط في المؤنث بالهاء الشروط التي تشترط
في الخالي منها لا انه لا يشترط فيه شيء اصلا والا فله كغيره شروط اخر ان لا يكون نكرة
مبهمة ليخرج قول الاعمى يا امرأة خذي بيدي وان لا يكون مضافا ولا شبهه ليخرج طلحة
الخير وطالعة جبلا وان لا يكون مختصا بالنداء كفلة وان لا يكون مندوبا ولا مستغاثا
ليخرج نحو يا عمرتا ويا للعرة ذكره القاضي زكريا قوله فقل في عقنباة بفتحتين فسكون النون
بعدها موحدة فالف فتاء تأنيث صفة للعقاب يقال عقاب عقنباة اى
ذات مخالب حداد ذكره في التصريح ونقله القاضي زكريا عن الجوهري فعلم ان ما يأتي
من كلام الناظم ومع الآخر احذف الذي تلا مقصور الحكم على العلم الخالي من هاء التأنيث
لانها في حكم الانفصال فلا يستتبع حذفها حذف ما قبلها قوله العلم عطف بيان
للرباعي وما فوق قوله وسيبويه ومعدي كرب وهذا النوع يرخم بحذف العجز كما
سيذكره الناظم قوله بخلاف الثاني فلا يرخم الا في لغة قليلة قوله نقل ترخيم هذا اى
المسند والناقل سيبويه كما يأتي قوله الذي تلا اى تلاه الآخر قوله بخلاف نحو مختار
لاصالة الالف فيه قوله وهبيخ لتحرك حرف اللين فيه وهو بفتحتين وياء مشددة
وفي آخره خاء معجمة الغلام الغليظ قوله وسعيد لان السابق على حرف اللين حرفان لا ثلاثة

قوله وفرعون وغرنيق لعدم مجانسة الحركة لحرفي اللين فيهما وغرنيق بضم الغين المعجمة وسكون الراء وفتح النون طير من طيور الماء طويل العنق كذا ضبطه المحشي وفي القاموس ما يدل على ان النون من غرنيق مكسورة حيث قال وبلقينة كغرنيق قرية بمصر منها علامة الدنيا صاحبنا عمر بن رسلان انتهى قوله لعدم اشتراطهما ما ذكرنا من قولنا قبله حركة من جنسه قال ابن هشام وغيره محل الخلاف في الياء والواو اذا لم يدلا على معنى والا فيجوز حذفهما اتفاقا نحو مصطفين ومصطفون وطهين قوله عن العرب فقال في باب النسب تقول في النسبة الى تأبط شرا تابطي لان من العرب من يقول يا تأبط ومنع من ترخيمه في باب الترخيم قال ابن الناظم فعلم ان جوازه على لغة قليلة ورده ابوحيان بان سيبويه لم ينص على ترخيمه بل قال من العرب من يفرده فيقول يا تأبط قيل فلم ينص على انه ترخيم ولا نعلم خلافا عن احد من النحويين ان المحكي لا يرخم قوله فابق حركته اي ان كان له حركة وان كان مدغما في المحذوف بعد الف فان كان له حركة اصلية حرك بها نحو مضار تقول يا مضار بالكسر ان كان اسم فاعل وبالفتح ان كان اسم مفعول وان كان اصله السكون حرك بالفتح نحو اسحار اسم لنبت تقول يا اسحار بفتح الراء قال القاضي زكريا قوله وعلاوة وكروان العلاوة ما علا به على البعير بعد تمام الوقر او علق عليه نحو السقاء والكروان طير معروف قوله لانه ليس لنا اسم معرب آخره واو قبلها ضمة خرج بالاسم الفعل نحو يدعو وبالمعرب المبني نحو هو وبالضمة نحو غزو ولو اريد بالضمة الضمة اللازمة لخرج نحو ابوك ايضا لعدم لزوم الضم فيه فلا يحتاج الى استثناء الاسماء الستة كما سبق اول الكتاب قوله للفرق اي بين المذكر والمؤنث فتقول يا مسلم بفتح الميم اذ لو قيل يا مسلم بضمها على اللغة الثانية لالتبس بنداء المذكر وتقول في حبليان يا حبلى لا حبلا بابدال الياء الفا لان فعلى لا تكون الفه الا للتانيث

ولايكون الف التأنيث مبدلة وبهذا كل مايلزم عليه محذور على اللغة الثانية قوله
كقوله لنعم الفتى تعشوالى ضوء ناره ٥ طريف بن مال ليلة الجوع والخصر ٥ قاله امرؤ القيس
الكندى اللام للتاكيد والجملة خبر مقدم لطريف اوطريف خبر مبتدأ محذوف اى هو
والضمير فى ناره للفتى اولطريف على الوجه الاول لانه مقدم حكما وتعشو اى تسير فى
العشاء اى الظلام والخصر بمعجمة فمهملة مفتوحتين شدة البرد قال القاضى زكريا وماوقع
فى شرح الشواهد الصغرى للعلامة العينى من انه بمهملتين سهو انتهى اى لان القاموس
اقتصر على الاول والشاهد فى ابن مال اراد به ابن مالك حيث جعله اسما براسه ونونه
على اللغة الثانية ومثاله على اللغة الاولى ما انشده سيبويه من قوله ان ابن حارث ان
اشتق لرويتها وامتدحه فان الناس قد علموا ٥ اراد ابن حارثة قال ابن الناظم
واللغة الثانية فى المرخم للضرورة مجمع عليها واللغة الاولى فيه خالف المبرد فيها قوله اوالفا
مكة من ورق الحمى ٥ وصدره ٥ القاطنات البيت غير الريم ٥ قاله العجاج والريم بضم
الراء جمع رائم من رام اى برح والفا جمع آلفة من الف الفه والورق بضم الواو جمع
ورقاء وهى التى فى لونها بياض الى سواد واصل الحما الحمام فقيل من الضرورة وخطئ
بانه لايصلح للنداء للالف واللام ولا يرخم للضرورة الا ما يصلح للنداء وانما حذفه لا على
طريقة الترخيم وكسر الميم للقافية قوله الاختصاص هو لغة مصدر اختصصته بكذا
اى خصصته به واصطلاحا كما قال القاضى زكريا ماجيئ به على صورة هى لغيره توسعا
اى خروجا على مقتضى الظاهر كما يرد الخبر بصيغة الطلب نحو احسن بزيد ونحو من كذب
على متعمدا فليتبوء مقعده من النار اى يتبوء وكقوله تعالى قل من كان فى الضلالة فليمدد
له الرحمن اى يمد وبالعكس نحو والوالدات يرضعن والباعث على الاختصاص فخر نحو
انا افعل كذا ايها الرجل اوتواضع نحو اللهم اغفر لنا ايتها العصابة اوزيادة بيان
وتوكيد نحو انا اخل ايها الرجل ونحن معاشر الانبياء لانورث فكل هذا صورته صورة

بحث الاختصاص

بالفتح فى النسخ المصححة نحو الغين [illegible] ولعل [illegible]

الندا، وليس به بل هو في الحقيقة منصوب باخص لازم الاضمار ثم جملة الاختصاص قد يكون لها محل من الاعراب فتكون حالا وقد تكون معترضة بين المبتدأ والخبر كنحن العرب اسخى الناس واعلم ان المخصوص كما نبه عليه ابن الناظم اسم ظاهر بعد ضمير متكلم وحده او مع غيره وذلك الاسم ثلاثة انواع الاول ايها وايتها والثاني المعرف بال والثالث المعرف بالاضافة الى المعرف بال ويستفاد من كلام الشارح ان الضمير قد يكون للخطاب وان المخصوص قد يكون علما نحو بك الله نرجو الفضل ومثله في كون المخصوص علما قولهم بنا تميما يكشف الضباب قوله لفظا وصورة لا معنى لانه جرد عن طلب الاقبال ونقل الى تخصيص مدلوله من بين امثاله بما نسب اليه ثم الظاهر من كلام الشارح كالناظم وابنه ان جميع الفاظ الاختصاص منقول من النداء وقال ابن الحاجب المعرف ليس منقولا منه لان المنادى لا يكون ذا لام ونحو ايها الرجل منقول منه قطعا والمضاف يحتمل الامرين النقل فيكون نصبه بياء مقدرة وكونه مثل المعرف فيكون منصوبا بتقدير اخص انتهى قال الرضي والاولى ان يقال ان الجميع منقول من النداء وانتصابه انتصاب المنادى اجراء لباب الاختصاص على سنن واحد لكنهم جوزوا النصب مع دخول اللام في نحو نحن العرب لانه ليس بمنادى حقيقة ولانه لا يتلفظ فيه بحرف النداء المكروه مجامعة مع اللام قوله وفي انه لا يجيء في اول الكلام قال القاضي زكريا بل انما يقع في اثنائه او بعد تمامه كما مثل لهما الناظم وفي انه يجيء معرفا بالالف واللام كما قاله ابن الناظم وفي ان ايا يوصف في النداء باسم الاشارة بخلافه ههنا كما قاله المرادي قوله كايها الفتى باثر ارجونيا اى بعد ارجونيا والالف للاطلاق والاصل ارجوني ايها الفتى فاى مضموم والفتى مرفوع تقديرا صفته كما في النداء وليس المراد بايها الفتى المخاطب بل ما دل عليه ضمير المتكلم فهو في موضع نصب على الاختصاص بتقدير اخص والجملة حال من ضمير ارجوني اى ارجوني مخصوصا من بين الفتيان بالرجاء وهكذا في امثاله قوله واللهم اغفر لنا ايتها العصابة

بل الظاهر الحكم بالنصب على الاختصاص من الامر الذي يستغني بتقديره عن النصب في باء مقدرة الذي ينصب به الفتى

الى اخر

بحث التحذير

والمعنى اللهم اغفر لنا مخصوصين من بين العصائب والعصابة بكسر العين قوله

فينصب على الاختصاص قوله وقد يشترط فقد علم من كلام السابق ان المنصوب على الاختصاص

لا يجيء في اول الكلام كما قدمنا لكن ذكره تنبيه على ان المتقدم لابد ان يكون بمعناه

وتمهيدا لما بعده من بيان الغالب وغيره الا انه يوهم انه لا يشترط فيما سبق ان يكون في

الكلام المتقدم اسم بمعنى المنصوب على الاختصاص وليس كذلك فافهم قوله وقد يكون

ضمير خطاب اى فلا يكون ضمير غيبة ولا اسما ظاهرا فلا يجوز بهم العرب ختمت الكارم

ولا بزيد علما يقتدى الناس التحذير هو لغة ما ذكره الش واصطلاحا هو المنصوب

بفعل لازم الاضمار او جائزه محذرا او محذرا منه والتحذير يكون بثلثة اشياء باياك

واخواته وبما ناب عنها من الاسماء المضافة الى ضمير المخاطب نحو نفسك والاسد وبذكر

المحذر منه نحو الاسد الاسد وسيأتي بيان كلها قوله اياك والشر في محل النصب بفعل

محذوف تقديره احذر او نحوه ثم قيل يجب تقديره بعد اياك اذ لو قدر قبل لاتصل

به فقيل احذرك فيلزم الاجتماع بين ضميري الفاعل والمفعول المتصلين لواحد وهو

خاص بافعال القلوب واختاره الرضي وفيه ان التأخير يوهم الحصر وهو غير مقصود

وان التقدير في نحو احذرك كما قال ابن الحاجب احذر نفسك فلما حذفوا الفعل

حذفوا النفس لعدم الاحتياج اليه فبقي الكاف فانفصل لتعذر الاتصال قال القاضي

زكريا اصل اياك والشر احذر تلاقي نفسك والشر ثم حذف الفعل وفاعله ثم المضاف

الاول واينب عنه الثاني ثم الثاني واينب عنه ما اضيف هو اليه فانتصب وانفصل

وقيل اصله اتق نفسك ان تدنو من الشر والشر ان يدنو منك وعليهما فهو من عطف

المفردات وقيل ان المعطوف منصوب بفعل آخر مضمر فهو من عطف الجمل والحق جواز

كل من الامرين انتهى قوله نحو اياك الاسد قال ابن هشام تقول اذا لم تعطف ولم

تكرر اياك من الاسد الاصل باعد نفسك فحذف الفعل وفاعله ثم المضاف فانتصب

[illegible]

الضمير وانفصل فصار اياك من الاسد فاياك منصوب بباعد محذوفا ومن الاسد
متعلق بذلك المحذوف وقيل التقدير احذرك الاسد فحذف الفعل وفاعله وانفصل
الضمير فنحو اياك الاسد ممتنع على التقدير الاول وهو قول الجمهور لما يلزم عليه من حذف من
ونصب المجرور وهو غير مطرد الا مع ان وانّ وكي وجائز على الثاني وهو راي ابن الناظم
انتهى فالشارح مشى على رايه قال القاضي زكريا اذا لم تعطف يجوز جرّه بمن ونصبه باضمار
فعل آخر جائز الاضمار او بفعل يتعدى الى مفعولين تقديره احذرك الاسد فالقول
بانه لا يحذف العاطف بعد اياك الا والمحذر منه مجرور بمن نحو اياك من الاسد منتقد
انتهى قوله مازن رأسك والسيف قال ابن الناظم التقدير يا مازن قِ رأسك واحذر
السيف انتهى وفي بعض النسخ رأسك والسيف بدون مازن قلت ويجوز ان يكون
التقدير على ما مرّ يا مازن احذر تلاقي رأسك والسيف او اتق رأسك من ان يدنو
من السيف والسيف ان يدنو من رأسك حتى يكون من عطف المفرد وانما لزم اضمار
العامل لكون العطف كالبدل من اللفظ به قوله فانه يلزم ايضا اي يلزم اضمار العامل
ايضا قال ابن الناظم لان التكرار بمنزلة العطف قوله اي الاسد الاسد اعلم ان كثيرا
ما يستغنى عن ذكر المحذر منه فينصب بفعل جائز الاضمار في الافراد نحو الاسد لازم
الاضمار في العطف والتكرار نحو الاسد الاسد وناقة الله وسقياها وقد يستغنى
بذكر المحذور عن ذكر المحذر منه فان كان مكررا لزم الاضمار فيه كما نص عليه ابن الناظم
نحو رأسك رأسك وكذا مع العطف كما مر نحو رأسك والسيف والا جاز الاضمار
والاظهار نحو نفسك الشر كما مر ايضا وهذا تمام التفصيل في التحذير بغير ايا قوله
اي نحّني عن حذف الارنب ونحّه عن حضرتي تحذيرا من التحنية بمعنى التبعيد اي
بعدني عن حذف الارنب وبعد حذف الارنب عن حضرتي قال المحشي وضعف هذا
التقدير بلزوم التكرار فان تنحيته له عن حذف الارنب هو تنحيته لحذف الارنب عنه

تنحيه

انتهى وفيه ان التكرار في هذا الباب غير محذور فانه موافق لقول كثير منه اياك والشر انه بتقدير اتق نفسك من الشر والشر من نفسك كما مر الا ان الانسب ان يقول نحو لي عن حذف الارنب ونحو احذف احدكم الارنب عن حضرتي كما لا يخفى على المتأمل قال الرضي سيبويه يقدر في نحو اياي والشر نحو لاحذر على صيغة المتكلم وغيره نحو حذر خطابا اي على سبيل الالتفات والاول اولى انتهى فعليه يجوز ان يقدر هنا لانح نفسي عن حذف الارنب وحذف احدكم الارنب عن نفسه وفي التوضيح التقدير باعدوني عن حذف الارنب وباعدوا انفسكم ان يحذف احدكم الارنب ثم حذف من الاول المحذر منه وهو حذف الارنب ومن الثاني المحذر وهو انفسكم انتهى ثم القول المذكور من كلام عمر رضي الله عنه ليذك لكم الاسل الرماح والنبل واياي وان يحذف احدكم الارنب وفي النهاية لابن الاثير الاسل في الاصل الرماح الطوال وحدها وقد جعلها في هذا الحديث كناية عن الرماح والنبل معا وقيل النبل معطوف على الاسل لا على الرماح والرماح بيان للاسل وبدل منه انتهى كلامه واقتصر عليه ونقل المحشي القول المذكور عن عمر رضي الله عنه مخالفا للنهاية حيث قال لتذك لكم الاسل والسهام والرماح واياي وان يحذف احدكم الارنب لتذك من التذكية والاسل بهمزة فسين مهملة مفتوحتين فلام ما رق من الحديد كالسيف والسكين وحذف الارنب ضربه بالعصا قوله واياي الشواب من قول بعضهم اذا بلغ الرجل ستين فاياه واياي الشواب اي فليباعد نفسه عن النساء الشواب وليباعدهن عنه او فليحذر تلاقي نفسه وانفس الشواب ووجه كون مجيئه للغائب اشذ حذف اللام الامر مع الفعل وفيه شذوذ آخر وهو اقامة المظهر وهو ايا مقام المضمر وهو الانفس لان المضمر لا يضاف كما تقدم بيانه في المضمرات قوله وعن سبيل القصد من قاس انتبذ القصد العدل وانتبذ مطاوع نبذ من النبذ وهو الطرح قال

الشاطبي اى من قاس فقد خرج عن طريق العدل والصواب قوله نحو اخاك اخاك
ان من لا اخا له كساع الى الهيجا بغير سلاح قاله مسكين الدارمى والشاهد فى اخاك
حيث نصب على الاغراء اى الزم اخاك اخاك والهيجا الحرب يمد ويقصر وهو
هنا بالقصر للوزن قوله ولحوه مع غيرها اى واجز اضمار ناصبه مع غير العطف
والتكرار قوله نحو الصلوة جامعة اى احضروا الصلوة الزموها حال كونها جامعة
تنبيه قد يرفع المكرر والمتعاطفان فى التحذير والاغراء كما قاله ابن الناظم نقلا عن الفراء
عن بعض العرب مثال المكرر فى التحذير الاسد الاسد وفى الاغراء السلاح السلاح ومثال
المتعاطفين فى التحذير راسك والسيف وفى الاغراء السلاح والخيل وفى الكل يقدر
ما يناسبه مع افادة التحذير او الاغراء اسماء الافعال والاصوات قوله معنى واستعمالا
والمراد بالنيابة عن الفعل معنى ان يفيد النايب ما يفيده المنوب من الحدث والزمان
وبالنيابة استعمالا ان يكون كالفعل عاملا غير معمول قوله بمعنى افترق كذا اطلقه
الجمهور وقيده الزمخشرى بكون الافتراق فى المعانى والاحوال كالعلم والجهل والصحة
والسقم فلا يقال عنده شتان الخصمان عن مجلس الحكم او المتبايعان عن مجلس العقد
مثلا قوله اى اسم مدلوله فعل مدلول فعل ليلايم ما قبله من تقييد النيابة بالمعنى
والاستعمال اذ الاصح ان معنى اسماء الافعال اسماء معانيها معانى الافعال ولذا قال
ابن الحاجب اسماء الافعال ما كان بمعنى الامر او الماضى لا ما كان معناه الامر او الماضى
قال الرضى وما قال بعضهم من ان معنى اسماء الافعال اسماء مدلولاتها الفاظ الافعال
بان يكون مدلول صه مثلا لفظ اسكت ليس بصحيح لان العربى القح ربما يقول صه
ولم يخطر بباله اسكت بل ربما لم يسمعه وما ذكره الشارح فى تفسير كل لفظ ذكره الناظم من
قوله بمعنى كذا وبمعنى كذا ظاهر فيما ذكرناه قوله بمعنى اكتفف كما قاله ابن الناظم وكثيرون
وفى بعض النسخ بمعنى انكفف وعليه المرادى وابن هشام فى التوضيح قالا لان اكفف

مع الفعل يكون بمعنى الحرف الناصب او الجازم

تحقيق اسماء الافعال

تعجب

فى القاموس كفه عنه دفعه وصرفه فكف هو لازم متعد

متعد ومن لا يتعدى قال القاضى زكريا ومن بمعنى انكفف صحيح على ما قيل انه سمع فى
انكفف انه يتعدى ولا يتعدى وبه يرد قول المرادى ومه بمعنى انكفف لا بمعنى اكفف
لانه متعد ومه لا يتعدى ولو سلم ما قاله فلا يسلم انه يمتنع تفسير غير المتعدى بالمتعدى
وبالعكس كما لا يمتنع ان يكون احد المترادفين متعديا والاخر بخلافه والذى اوقعه فى
ذلك قولهم اسم الفعل يعمل عمل فعله ولعلهم جروا فيه على الغالب او انه يعمل عمل فعله
ان ساواه بالتعدى او غيره انتهى قوله وتيد بمعنى امهل فى القاموس التيد الرفق يقال
تيدك يا هذا اى اتئد وتيدك زيدا اى امهله اما مصدر والكاف مجرورة او اسم
فعل والكاف للخطاب انتهى قوله وهيا بفتح الهاء او كسرها وتشديد الياء قال الدمامينى
قوله ووشكان وسرعان بتثليث الفاء فيهما كما قال القاضى زكريا قوله وبطآن
بمعنى بطؤ يقال بطآن هذا الامر اى ابطأ وبعضهم يقول بطؤ وهو انسب بمعنى
التعجب نقله المحشى عن الدمامينى قوله كقرقار بمعنى قرقر قال ابن الناظم وشذ صوغه من
الرباعى كقرقار بمعنى قرقر وقاس عليه الاخفش انتهى اى فقال سرهاف ودحراج
قياسا على قرقار ثم جعل ما بمعنى المضارع او الماضى قليلا لا شاذا ولم يفرق الشارح قال
الرضى اتفقوا على انه لم يات من الرباعى الا حرفان قرقار اى صوت وعرعار اى العبوا
بالعرعرة وهو لعبة لهم قوله منقول من مجرور اى مع جاره ليوافق كلام غيره قوله وشذ
عليه رجلا وعلى الشىء بمعنى اولنيه لا بمعنى انتهى قاله ابن الناظم قال القاضى زكريا قياس
ما قبله وهو المناسب للعطف ان يقال الى بمعنى تنح بصيغة الامر كما فى بعض النسخ
انتهى قال الاشمونى وكلامه فى التسهيل يقتضى ان نحو عليه رجلا غير شاذ قوله
جر عند البصريين قال المرادى وتبعه القاضى زكريا وهو الصحيح لان
الاخفش روى عن عرب فصحاء على عبد الله زيدا بجر عبد الله فتبين
ان الضمير مجرور المحل انتهى قوله ورفع عند الفراء لكونه فى مكان الفاعل

قال الرضي وليس بشيء لانا نفرق لان الكاف في عليك واليك و دونك هو الذي
كان قبل هذه الالفاظ وقد كان مجرورا مع ان وضع بعض الضمائر مكان بعض خلافا
للاصل قال واضعف منه قول الكسائي ان الضمير منصوب المحل لان المنصوب قد يجيء
بعدها صريحا نحو رويدك زيدا وعليك زيدا انتهى اقول لا يخفى ان الجار والمجرور
كامر جوابه بل صرح بعضهم بالمجرور فقط كانه خرج عن معناه الاصلي ونقل الى اسم
الفعل والاختلاف المذكور في الضمير يدل على ان المنقول هو الجار حتى يبقى المجرور
محلا للاختلاف المذكور وهو خلاف صريح كلامهم فلا يظهر لي معنى للاختلاف المذكور
ويوضحه ان الضمير جزء اسم الفعل كما قررنا وقد تقدم ان اسم الفعل عامل غير معمول ابدا
فكذا جزئه فكيف يصح ان الضمير مجرور المحل او منصوبه او مرفوعه فالمختار عندي
ما ذهب اليه ابن بابشاذ ان كاف عليك واخواته حرف خطاب لا محل لها من الاعراب
وكذلك هاء عليه وياء علي ويؤيده ما سبق من القاموس ان كاف رويدك اذا كان
اسم فعل حرف خطاب واما ما حكاه الاخفش من علي عبد الله زيدا بجر عبد الله فقد
نص الناظم على انه غريب على انه يمكن ان يجعل عبد الله بدلا من ياء المتكلم المجرور بعلى
على راي الاخفش من ابدال الظاهر من ضمير الى آخر كما مر وزيدا منصوبا بفعل مقدر
نحو على عبد الله ان الزم زيدا فلا يكون على اسم فعل فليتأمل قوله على الفتح قال ابن
هشام الدليل على كونه اسم فعل لا مصدر كونه مبنيا والدليل على بنائه كونه غير منون
قوله معربين اي بالنصب دالين على الطلب لكن لا على انهما اسما فعل بل على ان كلا
منهما بدل من اللفظ بفعله نحو رويد زيدا اي امهل امهال زيد وبله زيد اي اترك
ترك زيد وقد يستعمل رويد منصوبا منونا بدلا من اللفظ بفعله نحو رويدا زيدا
اي مهل امهالا زيدا قوله فترفع الفاعل ظاهرا او مستترا نحو هيهات العقيق وشتان
حالاهما ونزال كما تقول في منوبها بعد العقيق وافترق حالاهما وانزل قوله الى مفعول

بنفسه

بنفسها اذا نابت عن متعد قوله وبحرف الجر اذا نابت عن متعد به قوله لما ناب عن ايت

نحو حيهل الثريد قوله عن عجل نحو اذا ذكر الصالحون فحيهل بعمر رضي الله عنه قوله

عن اقبل نحو حيهل على الخير تنبيهان احدهما ان في عليك ونحوه ضمير مرفوع مستتر

كما علم من كلام الشارح وصرح به غيره ثانيهما انه قال في التسهيل حكم اسماء الافعال في التعدي

واللزوم حكم الافعال غالبا واحترز بقوله غالبا عن امين لانها نابت عن متعد ولم يحفظ

لها مفعول قال القاضي زكريا ومثله صه فانه لا ينصب مع انه في معنى المتعدي على القول

بمعنى اكفف كما مر قوله خلافا للكسائي فانه اجاز ما يجوز في الفعل من التقديم والتأخير

واستدل بقوله تعالى كتاب الله عليكم واول على ان كتاب الله مصدر منصوب بفعل

محذوف وعليكم متعلق به او بالعامل المحذوف والتقدير كتب الله ذلك كتابا عليكم

فحذف الفعل واضيف المصدر الى فاعله على حد صبغة الله ودل على ذلك المحذوف

قوله تعالى حرمت عليكم لان التحريم يستلزم الكتابة ذكره ابن هشام في شرح القطر قوله

واحكم بتنكير الذي ينون البيت قال ابن الناظم لما كانت هذه الكلمات اسماء متضمنة

معاني الافعال كانت كباقي الاسماء لا تخرج عن كونها معرفة او نكرة فما تجرد من التنوين

معرفة وما نون نكرة ومنها ما لازم التعريف كنزال وبله وامين ومنها ما لازم التنكير

كواها وويها ومنها ما استعمل بالوجهين كصه وصه ومه ومه واف واف والمراد

بالتعريف هنا كما قال القاضي زكريا تعريف الجنسية فالمراد في صه مثلا بالمعرفة الاشارة

الى حقيقة السكوت وبالتنكير الاشارة الى فرد من افرادها قوله مشبه اسم الفعل حال

من ضمير به قال ابن الناظم اسماء الاصوات الفاظ اشبهت اسماء الافعال في الاكتفاء

بها دلالة على خطاب ما لا يعقل او على حكاية بعض الاصوات قوله لزجر الفرس هلا

هلا اي تنح وقد يسكن بها الاناث عند دنو الفحل منها وقد يستحث بها العاقل لتنزيله

منزلة غيره قوله عدس بفتح العين والدال المهملتين وباهمال السين للزجر وقد يسمى البغل

قوله مشبه اسم الفعل ... اسم الفعل ... لانه لا يعمل الا ... لا يعمل

به والمعلوم من القاموس وغيره ان عدس زجر للبغل خاصة خلاف ما في بعض النسخ الشرح من انه زجر له وللحمار وفي بعضها وحر الحمار وبه صرح ابن الناظم كوالده في التسهيل وضبطه الدماميني بفتح الحاء المهملة وكسر الراء المشددة قوله وغاق بالغين المعجمة والقاف حكاية لصوت الغراب قوله وجاز باز للذباب اى لحكاية صوته وهما اسمان جعلا اسما واحدا وبنيا على الكسر وهكذا ما اشبهه من خاق باق ونحوه قوله وخاق باق للنكاح اى لحكاية الصوت الحادث من اصطكاك الاجرام عند النكاح قوله لما سبق في اول الباب ان اريد بالنوعين في كلام الناظم اسماء الافعال واسماء الاصوات يكون ما سبق اشارة الى قول الناظم وكنيابة عن الفعل بلا تأثر والى قول الشارح من انواع الشبه الشبه الاهمالي لان الاصوات كالحروف المهملة لا عاملة ولا معمولة وان اريد بهما نوعا الاصوات يكون اشارة الى قول الشارح فقط قال الاشموني يحتمل ان يريد بالنوعين اسماء الافعال والاصوات وهو ما صرح به في شرح الكافية وان يريد نوعي الاصوات وهو اولى لانه تقدم الكلام على بناء اسماء الافعال اول الكتاب انتهى نونا التوكيد

نونا التوكيد

قوله شديدة وخفيفة هل كل منهما اصل مستقل او الثقيلة والخفيفة مختصرة او العكس والتثقيل للتوكيد الزايد اقوال قوله اى الامر مطلقا اى بلا شرط لانه مستقبل ابدا قوله فاياك والميتات لا تقربنها ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا والشاهد في لا تقربنها حيث اكده بالنون الثقيلة لوقوعه بعد الطلب وهو النهي والميتات جمع ميتة بسكون الياء والفرق بين ميت المشدد وميت المخفف ما اشار اليه الاعمى في قوله فمن كان ذا روح فذلك ميت وما الميت الا من الى القبر يحمل قوله هل يمنعني ارتياد البلاد تمامه من حذر الموت ان يأتين قاله الاعشى ميمون والشاهد في اوله وارتياد البلاد الطوف بها وان يأتين اى من اتيان الموت قوله ونحوها تمنن بوعد غير مختلفة تمامه كما عهدتك في ايام ذى سلم الشاهد في اوله واصل تمنن قبل

وخول نون التاكيد تمنين فلما اكد بالنون الخفيفة حذف نون الرفع تخفيفا فالتقى
الساكنان الياء والنون فحذفت الياء وغير مخلفة حال وذى سلم موضع بالحجاز قوله
فليتك يوم الملتقى ترينني * تمامه لكى تعلمى انى امرء بك هائم * الشاهد فى ترينني
حيث اكد بالنون الثقيلة لوقوعه بعد التمنى وكى بمنزلة ان المصدرية معنى وعملا وهائم
اى عاشق قوله واما ترينك اصله وان ما فان شرطية وما زائدة للتوكيد وقد يخلو
الشرط التالى لاما من التوكيد بالنون كما يفيده كلام الشارح الاتى كقوله يا صاح اما تجدنى
غير ذى جدة فما التخلى عن الخلان من شيمى قوله متصلا بلام اى بلام القسم قوله نحو تفتؤ ٧ تالله (٣)
منفى بلا محذوف اى لا تفتؤ لجواز حذفها فى جواب القسم قوله والحال فيؤكد باللام
لا النون لاختصاصها بالمستقبل نحو والله ليفعل زيدا لان ومنع البصريون هذا
الاستعمال استغناء عنه بالجملة الاسمية المصدرة بالموكد نحو والله ان زيدا ليفعل
الان واجازه الكوفيون وتشهد لهم قراءة ابن كثير لاقسم بغير الف بعد اللام وقول
الشاعر انشده الفراء * لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم * ليعلم ربى ان بيتى واسع *
ومن منع الاقسام على فعل الحال اول ذلك على اضمار مبتدا اى لانا اقسم قاله القاضى
زكريا كالمرادى قوله وغير المتصل باللام اى وبخلاف غير المتصل باللام وهو المفصول
اما بمعوله نحو لئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون الى الله قدم المعمول للحصر واللام
الاولى موطئة للقسم والثانية مؤكدة للجواب وبغيره وهو اما حرف تنفيس نحو
ولسوف يعطيك ربك فترضى فيعطيك معطوف على جواب القسم وهو
ما ودعك والمعطوف على الجواب جواب فجواب القسم على هذا ربع جمل منفيات
بعدها مثبتان وقول البيضاوى اللام فى ولسوف يعطيك للابتداء دخلت
على الخبر بعد حذف المبتدا والتقدير لانت سوف يعطيك ربك لا للقسم والا
لكانت مع النون الموكدة وافق فيه الزمخشرى مخالفا للجمهور مع ان ذلك مع اتصال

اللام بالفعل لامع انفصاله فاذا فصل امتنع النون واثبت لام القسم وحدها كقوله

فو ربي لسوف يجزى الذى ما سلفه سيئا او جميلا انشده الناظم شاهدا على ذلك

واما غيره نحو والله لقد اظن زيدا منطلق قوله الا بعد القسم بشرطه المذكور وهو كون

الفعل مثبتا مستقبلا متصلا بلامه وفي غير القسم مما مر جاز التوكيد وعدمه قوله

الزائدة اى وحدها ليخرج ما الزائدة بعد ان وقد تقدم حكمها وبالتقييد بالزائدة

خرج النافية اذ لم يسمع توكيد الفعل بعدها قوله نحو قليلا به ما يحمدنك وارث

تمامه اذا نال مما كنت تجمع مغنما قاله حاتم الطائى وقليلا صفة لمصدر محذوف

اى حمدا قليلا والضمير في به للمال في البيت قبله واذا نال الخ اى اذا استولى على مالك

والشاهد في يحمدنك قوله واقل منه ان يتقدم عليها رب قال ابن الناظم وهو نادر

وافاد بما قال ان قول الناظم وقل بعد ما محله اذا لم يتقدمها رب واما اذا تقدمها كان

توكيد الفعل بعدها نادرا قوله ربما اوفيت البيت قاله جذيمة الابرش واوفيت

اى نزلت والعلم الجبل وفي بمعنى على والشاهد في ترفعن حيث اكد بالنون

الخفيفة مع تقدم رب على ما قال التفتازانى والذى سهل ذلك ان ربما للقلة

والقلة تناسب النفى والنفى شبيه بالنهى قوله نحوه يحسبه الجاهل ما لم يعلما

تمامه شيخا على كرسيه معمما وقاله ابو حيان الفقعسى وضمير يحسبه للجبل لانه يصف

جبلا قد عمه الخصب وحفه النبات وشيخا مفعول ثان ومعمما صفته والشاهد

في يعلما حيث اكده بالنون بعد لم قال ابن الناظم وهو نادر قال القاضى زكريا

بل نص سيبويه على انه ضرورة والاصل لم يعلمن فابدل منها الف للقافية قوله نحو دهما

تشا منه فزارة تمنعا وصدره فمهما تشا منه فزارة تعطكم قاله الكميت بن معروف

وفا على تشا في الموضعين فزارة وهو كسحابة ابو قبيلة من غطفان كذا في القاموس

وقيل بكسر الفاء والشاهد تمنعا اصله تمنعن بنون التوكيد لوقوعه جزاء ثم ابدلت

بل شاذا كما صرح به في شرح الكافية وعلله بان ربما تصير الفعل بعدها ماضيا في المعنى

النون

النون الفا للوقف قوله ومنه ليت شعري واشعرن اذا ماه قربوها منشورة

ودعيت ه قاله الفسانى اليهودى يعنى ليتنى اشعر والشاهد فى اشعرن حيث اكد

بالنون وهو مثبت عار عن معنى الطلب والشرط ونحوهما ولكونه فى غاية من الشذوذ

لم يتعرض له الناظم هنا وقربوها اى الصحيفة المذكورة فى البيت قبله ومنشورة حال

وكذا دعيت بتقدير قد وبعده الى الفوز ام على اذا حوسبت انى على الحساب

مقيت وهمزة الى للاستفهام والمقيت الحافظ الشاهد قوله فاحر به بطول فقر واحربا

وصدره ومستبدل من بعدى غضبى صريمة ه قال الجوهرى وغضبى ماية من الابل لا ينون

ولا يدخلها ال والصرمة بالكسر قطعة من الابل نحو الثلاثين والشاهد فى فاحربا حيث

اكده بالنون مع كونه فعل تعجب ثم ابدل النون الفا للوقف ووجه كونه اشذان معناه

كمعنى الفعل الماضى وان كان فى صورة الامر قوله افا ثلمن احضروا الشهود اتقدم الكلام

عليه مستوفى فى اول الكتاب فراجعه واشذ من ذلك توكيد الماضى فى قوله دامن

سعدك لو رحمت متيما لولاك لم يك للصبابة جانحا ه ولما فرغ من ذكر ما يدخله

النون اخذ فى بيان ما ينشأ عن دخولها من التغيير فقال واخر الموكد افتح الخ قوله

واشكله اى وحركه قوله ذى لين اشار الى ان اللين فى كلام الناظم مصدر جعل وصفا

لمضمر على حذف المضاف كرجل عدل قال المكودى هو بفتح اللام وسكون الياء نعت

لمضمر واصله لين بالتشديد فخفف كما خفف هين ولا يصح ضبطه بكسر اللام الا ان يكون

من باب النعت بالمصدر وليس بقياس انتهى ثم المضمر اللين الف الاثنين وواو الجمع وياء المخاطبة

قوله اضربن يا قوم واضربن يا هند بضم الباء فى الاول وكسرها فى الثانى والاصل اضربونّ

واضربينّ حذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين وبقيت الحركة المجانسة دالة على المحذوف

فيهما قوله واضربان يا زيدان مثال لاثبات الالف لخفتها ولئلا يلتبس بالواحد وكسرت

النون الثقيلة لشبهها بنون التثنية فى زيادتها اخرا بعد الف قوله فى اخر الفعل الف وهذا

والصبابة بالفتح ... الشوق الذي ... للحب وعشقه لمحبوبه ... وحجانا اى ناعقا

الالف هو لام الفعل ولا تكون الا مبدلة عن ياء اصلية كما في نحو يسعى او منقلبة عن
واو كما في يرضى لانه من الرضوان قوله منه اى من الفعل قوله اذا فعلا حال من الهاء في منه
قوله غير الياء والواو اى ياء الضمير وواوه قوله واجازه يونس اى وقوع الخفيفة
بعد الالف ثم تكسر لالتقاء الساكنين وقال ابو على تقر على سكونها على حد قولهم حلقتا
البطان قوله ويمكن ان يكون منه قراءة ابن ذكوان ولا تتبعان كما يمكن حملها على النفي
وتكون النون للرفع قوله لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه قائله
الاضبط بن قريع والشاهد في لا تهين اصله لا تهينن حذفت نون التاكيد بدليل
فتح النون الباقية واثبات الياء ولو لم يكن ذلك لقال لا تهن الفقير بحذف الياء
وكسر النون وانما حذفت النون لانها لا تصلح للحركة فعوملت معاملة حرف اللين
فحذفت لالتقاء الساكنين على حد يغزو الغلام وعلك اى لعلك واراد بالركوع انحطاط
الرتبة والدهر قد رفعه جملة حالية وروى لا تعادى الفقير فلا شاهد فيه قوله
اخرجوا الخرجى برد ما حذف اجل لحوق النون وكذا فيما بعده لزوال العلة فان
قلت لم يرد المحذوف هنا في الوقف ولم يرد فيه في نحو هذا قاض مع زوال العلة قلت
يرد فيه ايضا وان كان الاكثر خلافه وعليه فالفرق ان المحذوف هنا كلمة وثم جزء كلمة
والاعتناء بالكلمة اتم منه بجزئها قوله كقوله اضرب عنك الهموم طارقها تمامه
ضربك بالسيف قونس الفرس قاله طرفة بن العبد والشاهد في اضرب بفتح الباء اذ
اصله اضربن بنون التاكيد الخفيفة فحذفت وبقيت الفتحة قبلها للضرورة لانها لا تحذف
الا اذا لقيها ساكن او وقف عليها تالية ضمة او كسرة كما قاله الناظم قبل وطارقها
بالنصب بدل من الهموم وقونس الفرس بفتحتين بينهما سكون واخره سين مهملة
عظمها الناتى بين اذنيها ما لا ينصرف هو الانسب بالنظاير كباب المعرب والمبنى والنكرة
والمعرفة والتذكير والتانيث ان يترجم بما ينصرف وما لا ينصرف كما ترجم به في الكافية

بحث ما لا ينصرف

الشافية قوله وما فيه علتان الخ لا يريد النحاة بقولهم هذا علة لهذا انه موجب له بل انه اذا حصل ذلك الشيء ينبغي ان يختار المتكلم ذلك الحكم لمناسبة بين الحكم وذلك الشيء ثم تسمية كل من الفروع علة مجاز لان كلا من فروع غير المنصرف جزء علة قال ابن الناظم لما اراد ان يعرف ما ينصرف من الاسماء عرف صفته وهي الصرف اي لانه اذا عرف حد الصفة عرف حد الموصوف وهو المنصرف واذا عرف حده عرف حد ما لا ينصرف فهم منه ان ما لا ينصرف هو الاسم المعرب الذي لا يلحقه التنوين المذكور هنا وظاهره ان المتصف بالانصراف وعدمه هو المعرب بالحركات فيبقى المعرب بالحروف واسطة مع ان ظاهر كلامهم كما قال ابن الحاجب ان القسمة الى المنصرف وغيره حاصرة وقد تقدم توضيحه في صدر الكتاب بخلاف من قال غير المنصرف ما فيه علتان الخ والمنصرف ما ليس فيه ذلك فلا يخرج اسم عنهما فعلى هذا رجلان اسم امرأة غير منصرف لوجود العلتين وتثنيته رجل منصرف لعدمها ولما كان هذا التعريف هو التحقيق اورده الش تعريضا بما يفهم من كلام الناظم من انه الممتنع من الصرف اي التنوين فليتدبر قوله وهو عدم مشابهة الفعل يعني ان الصرف تنوين يبين كون الاسم المعرب خاليا من شبه الفعل فيستحق بذلك ان يعبر عنه بالامكن اي الزائد في التمكن قوله مع كونها متمكنا اعلم ان الاسم بالنظر الى الامكنية والتمكن وعدمها بحسب العقل اربعة اقسام متمكن امكن لا متمكن ولا امكن متمكن غير امكن وامكن غير متمكن وبحسب الخارج ثلثة فقط اذ الرابع لا وجود له في الخارج والاول المنصرف والثاني المبني والثالث ما لا ينصرف قوله كتنوين المقابلة في عرفات وكذا في مسلمات اذا سمي به لانه بعد التسمية به غير منصرف والتنوين فيه للمقابلة عند الجمهور وذهب جماعة منهم الرضي الى انه فيه للصرف وانما لم يحذف منه اذا سمي به لانه لو حذف تبعه الجر في الحذف فينعكس الاعراب فيه فبقي للضرورة قال في النكت وقول ابن الحاجب وحكمه ان لا كسر فيه ولا تنوين منتقد

بان الممنوع منه انما هو تنوين التمكن خاصة قوله كحجلى جمع حجل طائر معروف قوله

في وصف شرطه ان يكون اصليا كما صرح به في العمدة وشرحها وتبعه له ابن هشام

في الشذور احترازا عن الوصفية العارضة في قولك مررت برجل صفوان قلبه

اى قاس قوله كلحيان بفتح اللام هو كبير اللحية وليس له مؤنث اذ ليس في الاناث من

له لحية قوله صرف كندمان بمعنى النادم فان مؤنثه ندمانة لانه مشتق من المنادمة واما

المشتق من الندم فمؤنثه ندمى وهو ممتنع من الصرف اتفاقا مثل ندمان سيفان للطويل

واليان لكبير الالية لان مؤنثهما سيفانة واليانة ولما لم تخص الزيادة فيهما بعض

الحروف الاصول في لزومها في حالتي التذكير والتأنيث ولم يعتد بها الضعف شبه

الزيادة بالفى التانيث قوله على فعلاء بفتح الفاء قوله كاشهل مؤنثه شهلاء الشهلة في

ان يشوب سوادها زرقة قال القاضي زكريا قوله او على فعلى بضم الفاء قوله كاكمر لعظم

الكمرة اى الحشفة قوله كارمل ويعمل الارمل الفقير ويعمل اسم الجمل السريع فان مؤنثهما

ارملة ويعملة وانما اشترط التجريد عن التاء لان هذه التاء لاختصاصها بالاسم

تضعف الشبه بالفعل قوله كالخيلان بكسر الخاء المعجمة وسكون الياء جمع خال وهي

النقطة المخالفة لساير الجسد ويقال كثير التخييل ويسمى بالشقراق والعرب تتشأم

به يقال هو اشأم من اخيل ويجمع على اخايل قوله للحية اى لضرب من الحيات الانثى

افعى والذكر افعوان بضم الهمزة والعين قال الازهرى والافعى حية دقيقة العنق

عريضة الراس وربما كانت ذات قرنين وكنية الافعوان ابو حيان وابو يحيى لانه

يعيش الف سنة انتهى نقله المحشى قوله للمح معنى الصفة اى ملاحظته قوله وهو القوة

اى في اجدل اذ هو من الجدل اى القوة قوله والتلون في اخيل قوله والايذاء اى في افعى

قال المرادى لا مادة لافعى في الاشتقاق ولكن ذكرها يقارن تصور ايذائها فاشبهت

المشتق انتهى قوله خروج الاسم عن صيغته الاصلية اى عن صورته التي يقتضي الاصل

وقال بعضهم [illegible]

والقاعدة

والقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها ولو قال اخراجه لكان اوفق بمعنى العدل
اذ هو الصرف والموافق للخروج هو العدول بمعنى الانصراف ووجّه بعضهم بان
العدل مصدر المجهول اى كون الاسم معدولا فيصير صفة للاسم كالخروج وينبغى ان
يحمل الصيغة على ما يعم الحكمية ايضا فان خروج سحر معينا من السحر ليس خروجا عن صورة
الحقيقة اذ لا دخل للام لانها ليست من صيغة الكلمة نعم لها دخل فى صورته الحكمية
لان اللام لشدة الامتزاج بمنزلة الجزء ولذا لا يجوز الفصل بينها وبين مدخولها وقال
ابن الناظم العدل تغيير اللفظ بدون تغيير المعنى ولذلك صرف نحو ضروب وشرّاب
ومنحار فانها وان كانت صفة محولة عن فاعل غير معدولة لزيادة معنى المبالغة والتكثير
انتهى وما قاله اوضح قوله عن اثنين اثنين وثلثة ثلثة بدليل ان مثنى وثلث يفيدان
التكرار وهذا بيان معنى العدل واما معنى الوصف فلانها لا تستعمل الا نكرات اما
نعوتا نحو اولى اجنحة مثنى وثلث ورباع او احوالا نحو فانكحوا ما طاب لكم من
النساء مثنى وثلث ورباع او اخبارا نحو صلوة الليل مثنى مثنى قاله ابن الناظم
قوله انثى آخر اى بفتح الخاء وهو فى الاصل اسم التفضيل بمعنى اشد تأخرا ثم استعمل
بمعنى المغاير بخلاف ما اذا كانت جمع اخرى انثى آخر بكسر الخاء كالتى فى قوله تعالى
قالت اولاهم لاخراهم اى لآخرتهم فان هذه تجمع على اخر مصروفا اذ لا عدل هنا
كما نص عليه ابن هشام وابن الناظم نقلا عن الفراء فى النكت قيد الناظم فى الكافية والعمدة
والتسهيل اخر المعدول بكونه مقابل آخرين ولا بد منه احترازا من اخر جمع اخرى بمعنى
آخرة فانها مصروفة انتهى والفرق ان اخرى التى هى انثى آخر لا تدل على انتهاء
كمذكرها فلذا يعطف عليها مثلها من صنف واحد كقولك عندى رجل وآخر
وآخر وعندى امرأة واخرى واخرى وليس كذلك اخرى التى بمعنى آخرة بل تدل
على الانتهاء كمذكرها ولذا لا يعطف عليها ما ذكر كما قاله ابن الناظم قوله معدولة

الاخرى عما فيه اللام لانه من باب افعل التفضيل فحقه ان لا يجمع الا مقرونا بال
كالصغر والكبر قال المرادي والتحقيق انه معدول عن آخر من اي عن المفرد المستعمل
بمن مرادا به جمع المؤنث لانه حقه ان يستغني نسوة اكبر منها انتهى وبه صرح ابن
الناظم قلت يؤيد الاول لزوم المطابقة للموصوف افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا
وتأنيثا كما هو شان المستعمل باللام قيل لكن يدفعه لزوم تخالف المعدول والمعدول
عنه تنكيرا وتعريفا واجيب عنه بجواز عدول الاسم لفظا ومعنى كما في سحر اذا اردت
به سحرا معينا وهو سحر ليلتك فانه معدول عن السحر لفظا ومعنى ويؤيد الثاني شيوع
توافق المعدول والمعدول عنه في التعريف والتنكير قيل لكن يأبى عنه عدم لزوم المطابقة
للموصوف مع ان المستعمل بمن لا يطابق الموصوف فلو كان معدولا عنه لكان آخر صالحا
للكل ولم يجمع ولم يثن ولم يؤنث ويمكن ان يقال صورة المثنى والمجموع والمؤنث بعينها
معدولة عن آخر غير مطابق بل هو باق على افراده قال ابن الناظم آخر اسم التفضيل حقه
ان لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث الا مع اللام او الاضافة فعدل في تجرده منهما واستعماله
لغير الواحد المذكر عن لفظه الى لفظ المثنى والمجموع والمؤنث بحسب ما يراد به من المعنى
فقيل عندي رجلان آخران ورجال آخرون وامرأة اخرى ونساء أُخر فكل في هذه
الامثلة معدولة عن آخر الا انه لم يظهر اثر الوصفية والعدل الا في أُخر لانه معرب
بالحركات بخلاف آخران وآخرون وليس فيه ما يمنع من الصرف غيرهما بخلاف اخرى
فيه الف التأنيث فلذلك خص أُخر بنسبة اجتماع الوصف والعدل اليه واحالة
منع الصرف عليه انتهى قوله من واحد لاربع فيه تكرار بالنظر لمثنى وثلث فلو قال لواحد
واربع لسلم من ذلك ثم انه يقتضي انه لا يستعمل بما زاد على اربع مع انه سمع مخمس
وعشار ومعشر كما ذكره في الكافية والعمدة وشرحيهما قوله واجاز الكوفيون
والزجاج الخ قال الناظم في شرح العمدة ولا اوافقهم الا في خماس لان مخمس مسموع ولم

يسمع

يستعمل مفعل في غير الخمسة الا واستعمل فعال فجمعت بينهما في الخمسة لوجود احدهما
قياسا على اجتماعهما في واحد واثنين وثلثة واربعة وعشرة بخلاف صوغ مفعل
وفعال مما لا يصغ منه احدهما انتهى وقال ابو حيان الصحيح ان البنائين مسموعان
من واحد الى عشرة حكى البنائين ابو عمرو الشيباني وابو حاتم وابن السكيت من احاد
الى عشار ومن حفظ حجة على من لم يحفظ انتهى قوله وكون الجمع مشبه مفاعلا البيت
قال في شرح الكافية الجمعية ليست بشرط بل كل ما كان على هذين الوزنين منع صرفه
وان فقدت الجمعية لكن بشروط ان لا يكون بعد الالف ياء مشددة لم توجد قبل
الالف كحواريّ وان لا يكون الالف عوضا من احدى ياءي النسب كيمان وان لا يكون
الكسرة عارضة كتوان قوله متناه اشار الى ان الجمع الذي على مفاعل او مفاعيل يسمى
صيغة منتهى الجموع وهي التي لا تجمع جمع التكسير مرة اخرى وسمي بها لانها جمعت
في بعض الصور مرتين تكسيرا فانتهى تكسيرها المغير للصيغة بخلاف جمع السلامة
فانه لا يغير الصيغة كصواحبات ووجه استقلال هذا الجمع بالمنع ان فيه فرعية من جهة
المعنى وهي كونه جمعا وفرعية من جهة اللفظ وهي كونه لا نظير له في الاحاد قال ابن الناظم
وقيل ان فيه تكرار الجمعية حقيقة كاساور او حكما كمساجد قوله الفا غير عوض خرج به
ما كان الفه عوضا من احدى ياءي النسب تحقيقا نحو يمان وشآم فان اصلهما يمنيّ
وشاميّ فحذفت احدى الياءين وعوض منها الالف او تقديرا كتهام فان الالف
في تهامة موجودة قبل النسبة فهي كالعوض وانما صرف ما ذكر لان الالف الجمع لا يكون
عوضا قوله لا العارض احترز به نحو توان وتدان فان وزنهما في الاصل تفاعل
بالضم والكسرة عرضت لسلامة الياء فصرف لانه خالف الجمع بعروض الكسر قوله كعذاري
ومداري عذاري جمع عذراء بالمد وهي البكر ومداري بكسر الميم والقصر وهو مثل
الشوك تحك المرأة به رأسها قال المحشي قوله عوض عن الياء المحذوفة لان الاصل جواري

سواء كانت مسبوقة بالالف كظفاري نسبة الى ظفار او [illegible] منفكة عنها كحواري [illegible] كانت الياء المشددة موجودة قبل الالف [illegible] فانه بمنزلة صياقل في عدم العروض [illegible] الالف [illegible] الانفصال

بغير تنوين فسكنت الياء لاستثقال الحركة عليها ثم حذفت اكتفاء بالكسرة
فعوض عنها التنوين لكونه اخف فنحو جوار على هذا غير منصرف بعد الاعلال كما
قبله قوله لان الياء لما حذفت اى تخفيفا كما قاله ابن الناظم قوله بان المحذوف في قوة
الموجود والا كان اخر ما بقى حرف اعراب واللام منتف قوله عوض عن ذهاب الحركة
على الياء وان الياء محذوفة لالتقاء الساكنين فنحو جوار على هذا ايضا غير منصرف
بعد الاعلال كما قبله لان المحذوف بمنزلة المقدر فبقى صيغة منتهى الجموع ولا يخفى ان
الانسب تقدم ذكر قول الزجاج على الاخفش قوله من حركة نحو موسى يعني لو صح
تعويض عن حركة الياء لكان التعويض عن حركة الالف في نحو موسى اولى لانها لا تظهر
فيه بحال واللازم منتف فكذا الملزوم ويمكن ان يفرق بان الحذف بعد ظهور الحركة
يقتضي التعويض بخلاف ما اذا لم تظهر قط قوله عموم المنع اى عموم منع الصرف في جميع
الاستعمالات قوله جمع سروالة اى فيكون عربيا ورد بان سروالة لم يسمع واما قوله
عليه من اللؤم سروالة وليس يرق لمستعطف فمصنوع لكن نقل عن الاخفش
وابي حاتم انه سمع لها قوله وقيل فيه وجهان اى الصرف وعدمه نقلها ابن الحاجب
وقال ابن قاسم نقل الاخفش ان بعض العرب يصرفه في النكرة وقال الناظم لم يثبت
صرفه عن العرب ولذا قال الشارح وقيل فيه وجهان بصيغة التمريض لكن تقدم ان
من حفظ حجة على من لم يحفظ قوله ونحوه كشراحيل قوله والاعتداد بما عرض اى من
التسمية قوله تركيب اضافة كعبد الله فان الاول من المركب الاضافي معرب بحسب
العوامل والثاني ملازم للجر قوله او اسناد كتابط شرا علما فانه يحكى على ما كان
ومحل اعراب ما ركب تركيب مزج ان لا يختم بويه فان ختم بويه بني على المشهور
كما مر في باب العلم قوله كذا مؤنث بهاء عبر بالهاء دون التاء اشارة الى ان شرط
التاء ان تقلب هاء في الوقف ليخرج نحو بنت واخت علمين لرجل فانهما يصرفان

عنه

والقياس في التعريف علمه للنعوم واللزوم الزيادة في حرف

عند سيبويه واكثر النحويين كما قال في النكت فهو احسن من قول ابن الحاجب التأنيث
بالتاء اذ لا يستفاد منه ذلك واما اذا سمي بنحو بنت امرأة فالقياس كما قال
المرادي انه يجوز فيه الوجهان كهند وذهب قوم الى ان تاء بنت واخت للتأنيث
المحض فتمنعهما من الصرف في المعرفة قوله كسعاد وعناق مثل بمثالين اولهما من
المؤنث معناه في الحال والثاني من المؤنث في الاصل وهو عناق اسم رجل ووجه
منع الصرف قيام الحرف الرابع مقام التاء قال القاضي زكريا ويستثنى منه ما كان
زائدا على الثلث بياء التصغير كجريب فانه يصرف قوله متحرك الوسط لقيام حركة
الوسط مقام الحرف الرابع قوله او مذكر الاصل لانه حصل له بنقله من التذكير الى التأنيث
ثقل عادل خفة اللفظ قوله واجرى فيه اي في مذكر الاصل قوله الثلاثي الساكن
الوسط ولو كان السكون عارضا بعد التسمية كفخذ ودار لانقلاب الالف عن واو
متحرك ولو كان المؤنث ثنائيا كيد جاز فيه الوجهان ايضا قال المرادي وظاهر
كلام التسهيل ان المنع اجود كما في هند انتهى وهو ظاهر كلامه في شرح الكافية
ايضا حيث قال واذا سميت امرأة بيد ونحوه مما هو على حرفين جاز فيه
ما جاز في هند ذكر ذلك سيبويه قال في النكت كلام الناظم كابن الحاجب لا يشمل
الثنائي قلت واريد بالثلاثي الساكن الوسط اعم من ان يكون لفظا او تقديرا ليشمل
نحو يد ايضا لان اصل يد يدي بالاسكان كما في الصحاح فهو ثلاثي ساكن الوسط
تقديرا قوله والمنع احق يقيد كما في النكت بما اذا لم يصغر فان صغر تحتم فيه المنع
لظهور التاء في هنيدة قوله نظرا الى وجود السببين اي العلمية والتأنيث قوله
وعن الزجاج وجوبه اي المنع من الصرف وعلله بان السكون لا يغير حكما اوجبه اجتماع
العلتين تمنعان من الصرف فحكاية ابن الناظم عنه وجوب الصرف وهم كما قال القاضي
زكريا قوله والعجمي الوضع وهو ما وضعه غير العرب والعجمة تعرف بامور منها خروج

الاسم عن ابنية العرب كاسماعيل فان هذا الوزن مفقود في ابنية الاسماء العربية
ومنها نقل الائمة له بانه عجمي ومنها ان يجتمع فيه ما لا يجتمع في كلام العرب كالجيم مع
الصاد كصولجان او مع القاف كمنجنيق او مع الكاف كسكرجه بضم احرفه الثلاثة مع
تشديد الراء وهي اناء صغير قوله والعجمي الوضع العربي التعريف اي وبخلاف العجمي
الوضع العربي التعريف كلجام اذا سمي به الرجل انصرف لانه تصرف فيه بنقله عما وضعته
العجم له فالحق بالامثلة العربية قوله والثلاثي الخ اي وبخلاف الثلاثي واشار بقوله
ولو ساكن الوسط الى رد قول الجرجاني كعيسى بن عمر بجواز الوجهين في الثلاثي
الساكن الوسط قال في شرح الكافية ينصرف الثلاثي مطلقا ساكن العين او متحركها
قولا واحدا في لغة جميع العرب ولا التفات لمن جعله ذا وجهين مع السكون وحتم
المنع مع الحركة لان العجمة سبب ضعيف فلم يؤثر بدون الزيادة على الثلاثة قال ومن
صرح بالغاء عجمة الثلاثي مطلقا السيرافي وابن برهان وابن خروف ولا اعلم لهم من
المتقدمين مخالفا انتهى قال المرادي وتحصل في الثلاثي ثلثة اقوال احدها ان العجمة
لا اثر لها فيه مطلقا وهو الصحيح والثاني ان ما تحرك وسطه لا ينصرف وما سكن فيه
وجهان والثالث ان ما تحرك وسطه لا ينصرف وان ما سكن وسطه ينصرف وبه
جزم ابن الحاجب انتهى وفي تمثيل الشارح للثلاثي بشتر اسم حصن ونوح تنبيه على
ان محل صرف الثلاثي المذكور انما هو في المذكر اذ المؤنث كماه وجور ممنوع من الصرف
كما تقدم والفرق ان زيادة التانيث في المؤنث تقوى العجمة ولا يلزم من اعتبار العجمة
تقوية في نحو ماه اعتبارها استقلالا في نحو نوح قوله كخفنج بخاء وضاد معجمتين
لكان او لرجل قوله وشمركرحل قوله ودئل القبيلة في القاموس الدئل بالضم وكسر الهمزة
ولا نظير لها ابو قبيلة والغسنرد ئلي بفتح عينها ودئلي بكسرتين نادر قوله او غالب
قال ابن قاسم قول التسهيل او ما هو به اولى اجود من التعبير عنه بالغالب لان المراد

بكـ

به كما في شرح الكافية ما كان الفعل اولى به اما الكثرة فيه كاثمد واصبع وابلم واما لان زيادته تدل على معنى في الفعل ولا تدل على معنى في الكل كافكل واكلب فان نظائرهما تكثر في الاسم والفعل لكن الهمزة من افعل وافعل تدل على معنى في الفعل ولا تدل على معنى في الاسم فكان المفتتح بها من الافعال اصلا للمفتتح بها من الاسماء انتهى فظهر منه ومن زيادة الشارح في التمثيل افكل واكلب ان في التعبير هنا بالغالب تسامحا قوله وافكل بفتح فسكون ففتح الرعد يقال اخذه افكل اى اصابته الرعدة في الصحاح اخذه افكل اذا ارتعد من برد او خوف قوله واكلب بفتح فسكون فضم جمع كلب قوله ولا بد اى في وزن الفعل نبه به على ان ما ذكره فات من الناظم اشتراطه قوله من لزوم الوزن اى بان يلزم حالة واحدة في الاستعمال قوله وبقائه غير مخالف عطف على لزوم اى ولا بد ايضا من كون الوزن غير مغير للامثال هو للاسم قوله فنحو امرء علما ورد وبيع مصروف فيه نشر على ترتيب اللف اما امرء فصرف لعدم لزوم الوزن لان عينه تتبع حركة لام فخالف الفعل في الاستعمال اذ لا اتباع في الفعل واما رد وبيع فلخروجهما بالادغام والاعلال الى مشابهة برد وعلم فلم يعتبر فيهما الوزن الاصلى قوله وكذا لبب جمع لب بمعنى العقل لو سمى به صرف لانه خالف فعله الذى هو لبّ بالفك قوله وخالفه المصنف فقال هو غير مصروف لانه لم يخالف بالفك مطلق الفعل وان خالف فعله لانه بوزن اكتب قوله او الغالب فيه كضارب امر من ضارب يضارب لو سمى به صرف لان هذا الوزن في الاسم اكثر قوله او المستوى الخ وذلك كفعل بفتح العين وفعلل استوى فيهما الفعل والاسم فلا يؤثر في منع الصرف فينصرف شجر وضرب وجعفر ودحرج اعلاما قوله في المنقول من الفعل اى من اى فعل وان لم يختص وزنه به ولم يغلب فيه فلا يصرفه تمسكا بنحو قوله انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفونى ورد بانه لم يسم به وانما هو صفة لمحذوف على ارادة

انما ابن رجل جلا الامور وجربها وانه اذا سمي بالجملة فهو محكي لا ممنوع من الصرف
قال ابن الناظم والذي يدل على ذلك اجماع العرب على صرف كعسب اسم رجل مع
انه منقول من كعسب اذا اسرع قوله وما يصير علما من ذي الف البيت من النكت
لم تذكر هذه العلة في الكافية وشرط الف الالحاق ان تكون مقصورة بخلاف
الممدودة فانها لا تمنع انتهى وسيأتي وجهه قوله كعلقى وارطى علمين وقبل العلمية
علقى اسم نبت وارطى اسم شجر والفهما للالحاق بجعفر والمانع لهما من الصرف
العلمية وشبه الف الالحاق بالف التأنيث في كونها زائدة غير مبدلة من شيء
وموافقة لمثال ما فيه فان علقى على وزن سكرى وشبه الشيء بالشيء كثيرا ما يلحقه
به كما ان سمي اسم رجل فانه عند سيبويه ممنوع من الصرف لشبهه بها بيل في الوزن والامتناع
من الالف واللام فلما اشبه الاعجمي عومل معاملته قوله بخلاف في غير العلم كارطى قبل
العلمية قال ابن عقيل لان الف في هذه الحالة لا تشبه الف التانيث اي لعدم اللزوم
بسبب العلمية قوله والذي فيه الف الالحاق الممدودة اي وبخلاف الذي فيه الخ
كعلباء فلا يمنع من الصرف علما لمذكر ا ولا لتخلف شبهها بالف التأنيث الممدودة
لان همزة الالحاق مبدلة عن ياء وهمزة التأنيث مبدلة عن الف عند سيبويه لا من
ياء فافترقا في الحكم لافتراقهما في التقدير وايضاحه ان الحرف اذا انقلب من مانع
منع كان في حمراء او من غير مانع لم يمنع كان في علباء تنبيه الهمزة في نحو حمراء تسمى الف
التأنيث الممدودة بناء على ان الهمزة تسمى الفا وهو الصحيح وان الممدودة بمجاورها
والالف قبل الهمزة قال ابن الناظم للتانيث ايضا قال القاضي زكريا ولا نظير له
اذ ليس لنا علامة تانيث بحرفين والمنقول عن سيبويه وغيره ان الهمزة بدل من
الف التأنيث وان الاصل في حمراء حمرى بزنة سكرى فلما قصدوا هذه زادوا
قبلها الفا اخرى والجمع بينهما لئلا يناقض الغرض المطلوب اذ لو حذف الاولى

لفات

لغات المد او الثانية لغات الدالة على التأنيث قوله فانها كما قال المصنف في شرح الكافية
معارف ابنية الاضافة لا بلوم جعل هذا شرحا لكلام الناظم فان كلامه هنا صريح
في ان المانع في فعل التوكيد العدل والعلمية لا التعريف بنية الاضافة كما قال الشارح
في النكت قال وهو خلاف ما اختاره في شرح الكافية لكن الشارح اراد ان ينبه على ان
المختار ما ذكره في شرح الكافية لا ما ذكره هنا او حمل العلم في النظم على شبه العلم كما قال
في التسهيل المانع في فُعَل العدل مع شبه العلمية قوله بحذف الضمير اى للعلم به قوله
وليست هذه واحدة منهما لان الشخصي مخصوص ببعض الاشخاص فلا يصلح لغيره
والجنسي مخصوص ببعض الاجناس فلا يصلح لغيره بخلاف تلك فالحكم بعلميتها
باطل قاله في شرح الكافية ايضا وذكر في شرح العمدة مثله قوله ومعدولة عطف على
معارف بنية الاضافة قوله الذى تستحقه فعلاء يعنى ان جمعاء مونث اجمع فلما
جمع اجمع بالواو والنون فقيل اجمعون كان حق المونث ان يجمع بالالف والتاء
فلما جاء به على فُعَل علم انه معدول عن فعلاوات الذى هو القياس قوله وزفر
وعمر قال في النكت ومن الممنوع للعدل ما جعل علما من المعدول الى فعل في النداء كغدر
وفسق فحكمه حكم عمر عند سيبويه قال ابن مالك وهو احق من عمر بمنع الصرف
لان عدله محقق وعدل عمر غير محقق انتهى قوله كحذام وسفار حذام اسم امراة وسفار
اسم ماء قوله وهو نظير جشم والمراد بجشم ما كان على فعل علما لمذكر معدولا عما وزنه
فاعل قاله القاضى زكريا قوله عند تميم في النكت قيل انما هو عند بعضهم واكثرهم
فصلوا بين ما اخره راء كحضار فبنوه على الكسر وبين ما ليس اخره راء فمنعوه
من الصرف كما ذكره في شرح الكافية والعمدة ولا يرد ذلك على قول ابن الحاجب وبابه
قطام في تميم لانه مثل بما ليس اخره راء انتهى قال القاضى زكريا قول الناظم عند
تميم اى كلهم فيما ليس اخره راء وعند اكثرهم فيما اخره راء قوله عن فاعلة اى عند

سيبويه وذهب المبرد الى ان المانع العلمية والتأنيث المعنوى واستظهره
بعضهم اذ لا يعدل الى العدل الا اذا لم يوجد غيره قوله كرب معدى كرب بالجر
والتنوين وكذا في الامثلة بعده لفوات موجب الصرف وهو العلمية قوله في آخر
قوله قال الناظم في شرح الكافية خالف الاخفش سيبويه مدة ثم وافقه في كتابه
الاوسط واكثر المصنفين لا يذكرون الا مخالفته وذكر موافقته اولى لانها آخر
قوليه انتهى ذكره في النكت قوله لما ذكر اى من كون التعريف ليس له فيه اثر والقول
الاول للاخفش في حواشيه على الكتاب انه منصرف فان الوصفية قد زالت بالعلمية
والعلمية بالتنكير والزايل لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق الا سبب واحد هو وزن
الفعل وسيبويه يعتبر الصفة الاصلية بعد التنكير ووافقه الاخفش اخرا قوله
والاخفش يصرفه واعترض عليه بمنع صرف سراويل مع انه مفرد نكرة قوله ولم ينقل
عنه خلافه نقل في التصريح الصرف عن المبرد والمنع عن سيبويه ثم قال وعن الاخفش
القولان والصحيح قول سيبويه انتهى ذكره المحشى قوله نحو حميد وعمر في تصغير احمد
وعمر وزوال الوزن بالتصغير واضح واما زوال العدل به فاعترضه ابن هشام بان نحو
عمر قد حكموا فيه بانه معدول الصيغة والتصغير لا يزيل شيئا مما ثبت فالحكم بصرفه
بعيد واجاب الازهرى بان ذلك في العدل التحقيقى واما العدل التقديرى
فلا لانهم انما ارتكبوه حفظا لقاعدتهم لما راوه غير منصرف فاذا صرف فلا حاجة
الى التقدير انتهى ومن المقتضى للصرف للصرف ايضا النسبة في الجمع الا فيما كانت
في مفرده ككراسى جمع كرسى وقد سبق الاشارة اليه قوله كاعيم مصغر اعمى فتقول
في النصب رايت اعيمى كرايت جوارى فان قلت قد زال بالتصغير وزن الفعل
قلت ممنوع فان اعيمى بوزن يدحرج وخصوص وزن افعل غير معتبر قوله قد
عجبت منى ومن يعيليا ه تمامه لما رايتنى خلقا مقلوليا ه ويعيليا مصغر يعلى

والاخ

والالف للاطلاق غير منصرف للعلمية ووزن الفعل وفيه الشاهد حيث جر
بفتحة ظاهرة وخلقا بفتح المعجمة واللام اي عتيقا جدا واراد به دق الهيئة
والمقولى المتجافى المنكمش واصله ومقوليا حذف الواو للضرورة قوله وجيب
من جانب الخليل وسيبويه قوله تبصر خليلي هل ترى من ظعائن ٥ تمامه سوالك
نقبا بين حزمى شعبعب ٥ والشاهد في ظعائن جمع ظعينة حيث صرف للضرورة
قال الدماميني ينبغي ان يحمل كلامهم على انه كالمنصرف في الصورة باعتبار ادخال
التنوين عليه للاضطرار ولا يكون هذا تنوين الصرف لمنافاته لوجود العلتين
المحققتين وانما يكون تنوين ضرورة انتهى وسوالك نعت ظعائن ونقبا
وهو الطريق في الجبل مفعوله والحزم بفتح المهملة وسكون الزاي المعجمة ماغلظ من
الارض وشعبعب اسم ماء قال العيني قوله ولا يغوثا ويعوقا مصروفان في قراءة
الاعمش ليناسبا ودا وسواعا ونسرا قوله كقوارير اشار الى ان الفواصل وهو
جمع فاصلة يطلق على آي القرآن والاسجاع يطلق على غيرها قرأ نافع وابو بكر
والكسائي قواريرا قواريرا بالتنوين فيهما في الوصل وفي المدارك التنوين في الاولى
لتناسب الآي المتقدمة والمتأخرة وفي الثانية لموافقة الاول والوقف على
الاول قد قيل ولا يوثق به لان الثاني بدل من الاول انتهى وفي التذكرة ولا ينبغي
تعمد الوقف على واحدة منها الا حد من القراء لانهما ليستا في موضع تام ولا كفاية
قوله لذلك اي للاضطرار والتناسب قوله عند الكوفيين قال ابن هشام في
الحواشي وهو الصحيح لكثرة ماورد منه وهو من تشبيه الاصول بالفروع انتهى وفي
النكت هذا خلاف ما عليه اكثر البصريين ولذا لم يذكره ابن الحاجب وانما هو مذهب
الكوفيين والاخفش والفارسي ووافقهم المصنف على اختياره في جميع كتبه
انتهى قوله ومن ولده اعامر ذو الطول وذو العرض قاله ذو الاصبع دق به

قوله والشاهد في عامر حيث منعه من الصرف مع انه اسم مصروف وهو مبتدأ
وما قبله خبره وما بعده كناية عن عظم الجسم وبسطه ومثله قول عباس بن
مرداس فما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع اعراب الفعل

مبحث اعراب الفعل

قوله ارفع مضارعا البيت قال في النكت فيه اشارة الى ان عامل الرفع فيه هو
تجرده من الناصب والجازم وافصح منه قوله في الكافية تجرّدا من جازم وناصب
رافع فعل كاهل صاحب وهذا الذي مشى عليه فيها وفي جميع كتبه هو مذهب
الفراء وجزم به ابن هشام في الجامع واما جمهور البصريين فقالوا انه ارتفع بوقوعه
موقع الاسم قال ابو حيان ولا فائدة لهذا الخلاف انتهى قال ابن الناظم كون العامل
هو التجرد قول الكوفيين وهو الصحيح وليس بعدمي حتى لا يصح كونه عاملا في
امر وجودي وهو الرفع لانه عبارة عن استعمال المضارع على اول احواله مخلصا
من لفظ يقتضي تغييره واستعمال الشيء والمجيء به على صفة ما ليس بعدمي انتهى
قال القاضي زكريا وحكى فيه وجهان اخران احدهما ان رافعه نفس المضارعة
وهو قول ثعلب والثاني ان رافعه حرف المضارعة ونسب الى الكسائي قوله
وهي حرف نفي اي حرف يدل على انتفاء حدث الفعل الذي دخل عليه ولا يفيد
توكيد النفي ولا تأبيده على الاصح فيهما كما مشى عليه الشارح في الكوكب تبعا لجمع الجوامع
خلافا للزمخشري قال في المفصل كالكشاف هي لتاكيد نفي المستقبل وفي الانموذج
لنفي المستقبل على التأبيد وفي بعض نسخه على التاكيد والتأبيد نهاية التاكيد قال
التاج السبكي كغيره وما زعمه دعوى بلا دليل واستفادة التأبيد في اية الذباب
وغيرها نحو ولن يخلف الله وعده من خارج كما في ولن يتمنوه ابدا وقال الشارح
في شرح الكوكب وما قاله الزمخشري من التاكيد صحيح وان ضعفه التاج السبكي
فقد وافقه عليه كثير منهم ابن الخباز بل قال بعضهم ان منعه مكابرة واما قوله في التأبيد

فقد يكون

فقد قال ابن مالك حمله على ذلك اعتقاده في لن تراني ان الله لا يرى وهو باطل

انتهى قوله بسيط هو مذهب سيبويه والجمهور وقال الكسائي مركب واصلها

لا ان فحذفت الهمزة تخفيفا ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين وقال الفراء اصلها

لا ابدلت الفها نونا وهو ضعيف وقد يجزم بها في لغة قوله وكي في النكت قيده

في الشذور بالمصدرية ولا بد منه ليخرج الجارة واعلم ان كي قد يكون اسما مخففا

من كيف فتدخل على الاسم والفعل الماضي والمضارع كقوله كي تجنحون الى سلم وما

ثئرت قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم وحرفا فتدخل على ما الاستفهامية والمصدرية

او على فعل مضارع منصوب فان دخلت على ما فهي حرف جر لما وانها معها اللام

التعليل معنى واستعمالا وذلك قولهم في السؤال عن العلة كيمه كما يقولون لمه وكقول

الشاعر اذا انت لم تنفع فضر فانما يراد الفتى كيما يضر وينفع والمعنى انما يرجى

الفتى للنفع والضر وان دخلت على المضارع فالوجه ان تكون مصدرية ناصبة ولام

الجر قبلها مقدرة وذلك لكثرة وقوع اللام قبلها نحو لكي لا تأسوا على ما فاتكم وحرف

الجر لا يدخل على مثله ذكره ابن الناظم ومن علامة كي للتعليلية الجارة ظهور ان

بعدها نحو جئتك كي ان تكرمني اذ الحرف المصدري لا يباشر مثله واللام نحو كي

لتكرمني لئلا يلزم الفصل بين الحرف المصدري وصلته باللام قوله المصدرية قيد

ان بالمصدرية احترازا عن المخففة والتفسيرية والزائدة كما احترز عنها في العمدة

قال الش في النكت ولم يحترز في الالفية الا عن المخففة واعلم ان الزائدة تزاد بعد

لما وبين الكاف ومجرورها نحو كان ظبية تعطو الى وارق السلم وبين القسم ولو نحو

فاقسم ان لو التقينا ولنتم وبعد اذا كما نص عليه في شرح العمدة وان المفسرة هي المسبوقة

بجملة فيها معنى القول دون حروفه المتاخر عنها جملة ولم تقترن بجار نحو واوحينا

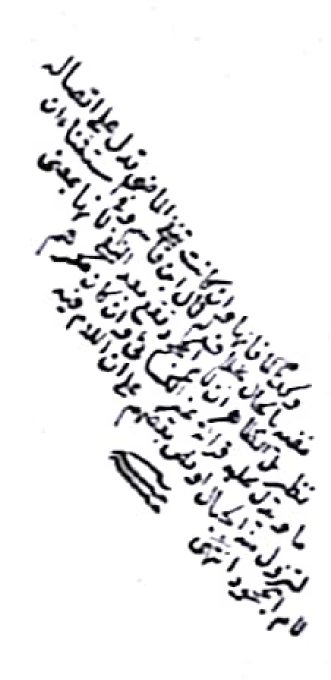
اليه ان اصنع الفلك قوله فعل علم خالص اشار بتقدير فعل الى ان المراد بالعلم ما دل

كي بمعنى كيف كما يقال سوف وسو
اي كيف تجنحون الى ... وانما هو

على اليقين ولو بغير لفظ العلم فاندفع اعتراض ابي حيان ان هذه قصور اذ لا
خصوصية للعلم وكان ينبغي ان يقول ما لم يل فعل تحقيق او تيقن او تحقق
او ما اشبه ذلك مما يدل على التحقيق وبالتقييد بالخالص الى الاحتراز عما اجري مجرى
الاشارة نحو ما علمت الا ان تقوم اجاز سيبويه فيه النصب قال لانه كلام خرج
مخرج الاشارة فجرى مجرى قولك اشير عليك ان تفعل قوله فعل ظن اندفع بتقديره
ايضا قول ابي حيان لا يخص ذلك بلفظ الظن والذي قرره اصحابنا ان الفعل
المتقدم على ان كان فعل شك فهي الناصبة او فعل يقين فهي المخففة او فعلا
مستعملا للشك واليقين كظننت او عاريا من استعماله لهما كاحببت فالوجهان
انتهى قوله على الارجح عبارة ابن الحاجب والتي تقع بعد الظن فيها وجهان وهي
مشعرة باستواء الوجهين وليس كذلك بل الاكثر كما قال ابو حيان اذا كانت
بعد فعل الظن ان تكون الناصبة واما كونها المخففة فقليل قال الشمني في النكت
وعبارة الالفية سالمة من هذا الايراد حيث بدأ بالنصب ثم جوز الرفع قوله
وبعضهم اهمل ان البيت قال ابن قاسم ظاهره ان اهمالها مقيس قال في
النكت ويرده قوله في الكافية وشذ رفع بعد ان حيث استحق نصبها
فاعرف شذوذ وثوق قوله نحو ابي علماء الناس البيت والشاهد في ان يخبروني
حيث اهملت فلم ينصب حملا على ما المصدرية كما اعملت ما حملا عليها في قوله
صلى الله عليه وسلم كما تكونوا يولى عليكم كذا رواه البيهقي في شعب الايمان
قيل البيت لعزة الطنبور قوله او قبله اليهين في النكت لم يذكر فاصلا غيره ولي
شيئ اخر يجوز الفصل به وهو لا النافية وقد نبه عليه في العمدة قوله نحو اذا والله
نرميهم بحرب تمام تشيب الطفل من قبل المشيب والشاهد في نرميهم حيث
نصب باذا مع الفصل بالقسم والبيت منسوب الى حسان ولم يوجد في ديوانه

قوله اذن تصدق بالرفع لان المقصود تصديقه في الحال واذ وان النصب يخلص الفعل للاستقبال فلا عمل لها في الحال للتدافع قوله ولا غير مصدرة اي ولا تنصب غير مصدرة بان توسطت بين ذي خبر وخبره او بين ذي جواب وجوابه لانه هناك تشبه الظن المتوسط بين المفعولين فوجب الغاؤها كما جاز الغاء الظن في مثله قاله ابن الناظم وفي قياس الوجوب على الجواز تأمل قوله لان عادلي عبد العزيز البيت قاله كثير عزة مدح به عبد العزيز بن مروان والشاهد في لا اقيلها اي لا اتركها من اقال اقالة ولم ينصب باذن لعدم تصدرها لكونها جواب قسم مقدر اي والله لئن وجواب الشرط محذوف واهملت اذن لوقوعها بين القسم وجوابه لا بين الشرط وجوابه كما وقع في المغني تبعا لابن الناظم لان القسم اذا كان اول الكلام متقدما على الشرط كان الجواب له وجواب الشرط محذوف كما صرح به ابن الحاجب قوله بغير القسم وبغير لا النافية كما تقدم في العمدة وابو حيان في شرح التسهيل وتنبه لها ابن هشام في الشذور لان النافي كالجزء من المنفي فلا يعد فاصلا قال القاضي زكريا جوز بعضهم الفصل بلا النافية نحو اذن لا افعل وبالظرف نحو اذا غدا اكرمك وبالنداء نحو اذن يا زيد احسن اليك وبالدعاء نحو اذن يغفر الله لك يدخلك الجنة قال المرادي في غير الاول ولم يسمع شئ من ذلك فالصحيح منعه وجوز الكسائي وهشام الفصل بمعمول الفعل لكن اختار هشام الرفع والكسائي النصب وهشام الفصل تنبيه اختلف كتبة اذن فعن الجمهور انها تكتب بالالف وكذا رسمت في المصحف وعن المبرد بالنون وعن الفراء ان عملت فبالالف والا فبالنون للفرق بينها وبين اذا قوله منه بعد عطف وقعا يوهم كما قال الشيخ في النكت انها تقع بعد كل عاطف وليس كذلك فانها مختصة بالواو والفاء كما ذكره في العمدة وشرحها

وعبارة ابن الحاجب واذا وقعت بعد الواو والفاء فالوجهان فهي احسن
وهنا امران الاول انهما اطلقا العطف وقد قيده ابو حيان بما اذا كان
معطوفا على ما لا محل له من الاعراب فان كان معطوفا على ما له محل من الاعراب
تعين الالغاء نحو ان تزرني ازرك واذن احسن اليك بجزم احسن لا غير
وكذلك زيد يقوم واذن يكرمك اذا قدرت العطف على الخبر تعين الالغاء
والثاني ظاهر كلامهما استواء الوجهين وليس كذلك بل الالغاء اجود
والاكثر كما صرح به الناظم في سائر كتبه قوله وقرا شاذا بالنصب اي قرئ فيما سوى
السبعة بالنصب على ~~الاعراض~~ الاعمال بحذف النون قوله نحو لئلا يعلم اهل
الكتاب قيد لا بالنافية ومثل بالزائدة اشارة الى انهما مشتركان في هذا الحكم
وانما وجب الاظهار لكراهة اجتماع لامين قوله وبعد نفي كان حتما اضمرا قال
القاضي زكريا علل ذلك بان اثبات ما كان زيد ليفعل كان زيد سيفعل
جعلت اللام معادلة للسين فكما لا يجمع بين ان والسين لا يجمع بين ان واللام
والمراد بكان الناقصة الماضية لفظا او معنى لتبادرها عند اطلاق كان نحو
وما كان الله ليعذبهم ولم يكن الله ليغفر لهم فالتامة لا يكون الا ما او لم لا لن
ولا وان كما نص عليه ابو حيان لانهن لا ينفين الا المستقبل او الحال وعبارة
شرح العمدة ولام الجحود وهي الداخلة على الخبر بعد ما كان او لم يكن وهي او في
قوله نحو وما كان الله ليعذبهم قال ابو حيان ذهب الكوفيون الى ان الفعل
الواقع بعد هذه اللام في موضع نصب على انه خبر كان واللام للتوكيد وذهب
البصريون الى ان خبر كان محذوف واللام متعلق بذلك المحذوف فان الفعل
ليس بخبر بل المصدر المنسبك من ان المضمرة والفعل المنصوب بها في موضع جر قال
وتركب من قول ابن مالك يعني قوله في التسهيل اللام المؤكدة لنفي خبر كان مذهب



ثالث

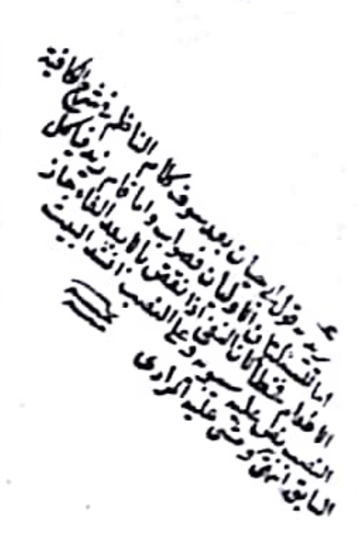
لم يقل به احد لانه زعم ان ان لازم الاضمار والنصب به وزعم ان الفعل خبر وليس هذا بقول بصري ولا كوفي وقال ايضا وقد احس بذلك ابنه في هذا الموضع فقال سميت موكدة لصحة الكلام بدونها اذ يقول في ماكان زيد ليفعل ماكان زيد يفعل لا انها زائدة اذ لو كانت زايدة لما كان لنصب الفعل بعدها وجه صحيح وانما هي لام اختصاص دخلت على الفعل على قصد ماكان زيد مقدرا او مستعدا لان يفعل كما قال سيبويه فلام الجر مختصة بالاسماء انتهى قوله التي بمعنى الى اي لا التي بمعنى كي كذا قاله ابن الناظم وفي النكت قال ابن قاسم ويحتمل ان يريد المعنيين معا قال ويؤيده انه لو اراد هذه التي بمعنى الى فقط لصرح بالى ولم يخل بالوزن انتهى وذكره المرادي ايضا قال ويصلح للتقديرات الثلث قولهم لالزمنك او تعطيني حقي فانه يصلح للتعليل والغاية والاستثناء في الازمنة ويتعين الاول لاطيعن الله او يغفر لي والثاني لانتظرنه او يجيء والثالث لاقتلن الكافر او يسلم انتهى وابهم الناظم العبارة في شرح الكافية كما في النظم ولم يعين معنى الى ولا معنى كي واوضح ذلك في شرح العمدة فقال وكون او بمعنى الى مجمع عليه وكونها بمعنى حتى مما انفرد به الكوفيون وصحيح ثابت في كلام العرب ثم حتى تارة بمعنى الى وتارة بمعنى كي انتهى قوله ان حتى ان مبتدا خبره خفي وما قبله متعلق بخفي وحتى فاعل يصلح قوله نحو لاستسهلن الصعب او ادرك المنى وتمامه فما انقادت الامال الا لصابر يقال استسهلت الامر اي عددته سهلا والشاهد في او ادرك المنى والمعنى الى ان ادرك والمنا بضم الميم جمع منية بمعنى المراد قوله كسرت كعوبها او تستقيما وصدره وكنت اذا غمزت قناة قوم قاله زياد الاعجم والقناة الرمح وكعوب الرمح النواشز في اطراف الانابيب والشاهد في او تستقيما والمعنى الا ان تستقيما فلا اكسر كعوبها قال بعضهم ومتى غمزت لينت وكان المراد به هنا الاستمرار في الزمان وليس

المراد انه كان بهذه الصفة فيما مضى وهو الآن على خلافها ومعنى كسرت اعقاب اواردته والا فالاستقامة لاتكون بعد الكسر والمعنى انه اذا هجا قوما اتام بالهجاء الا ان يتركوا هجاءه وسبه تنبيه قال الناظم في شرح الكافية تقدير الا وحتى في موضع او لوحظ فيه المعنى دون الاعراب والتقدير الاعرابي المرتب على اللفظ ان تقدر قبل او مصدرا وبعدها ان ناصبة للفعل وهما في تأويل مصدر معطوف باو على المقدر قبلها فيقدر في نحو لانتظرنه او يقدم ليكونن انتظار او قدوم وفي لاقتلن الكافر او يسلم ليكونن قتله او اسلامه وهكذا العمل في غيرهما انتهى قال المرادي في قول الناظم اذا يصلح في موضعها حتى او الا اجود من قول ابنه او بمعنى الى او الا لانه يوهم ان او ترادف الحرفين وليس كذلك بل هي او العاطفة قوله وبعد حتى نزاد ابن الحاجب والناظم في العمدة بمعنى كي او الى قوله وتلو حتى حالا او مؤلا به ارفعن شرط في التسهيل كابن الحاجب ان يكون مسببا عما قبله وشرط ايضا ان يكون فضلة فلا يجوز الرفع في نحو سيري حتى ادخلها لئلا يبقى المبتدأ بلا خبر بل يتعين النصب قال المرادي واذا كان الفعل بعد حتى حالا او في تقدير الحال فهي حرف ابتداء علامة صلاحية جعل الفاء في موضع حتى ويجب مع كون ما بعدها فضلة متسببا عما قبله قال وفهم من ذلك امتناع الرفع في نحو كان سيري حتى ادخلها اذا جعلت كان ناقصة لانه لو رفع لكانت حتى ابتدائية فيبقى كان بلا خبر وفي نحو سرت حتى تطلع الشمس لانتفاء السببية خلافا للكوفيين وفي نحو ما سرت او اسرت حتى تدخل المدينة لانه لو رفع كان مستأنفا مقطوعا بوقوعه وما قبلها سبب له وذلك لا يصح لان ما قبله منفي في ما سرت ومشكوك في وقوعه في اسرت فيلزم وقوع المسبب مع نفي السبب او الشك فيه قوله سرت البارحة حتى ادخلها الخ المثال الاول للحال المحقق والثاني للحال المقدر قال ابن الناظم الحال المقدر ان يكون قد وقع فيقدر المخبر باتصافه بالدخول فيه فيرفع لانه حال بالنسبة الى تلك

الحال

الحال وقد يقدر اتصافه بالعزم عليه فينصب لانه مستقبل بالنسبة الى تلك الحال ومنه قوله تعالى فزلزلوا حتى يقول الرسول قرأ النافع بالرفع والباقون بالنصب انتهى قال ابن الحاجب الرفع في الاية على الاخبار بوقوع شيئين احدهما الزلزال والثاني القول والجزء الاول على وجه الحقيقة والثاني على حكاية الحال والنصب على ارادة الاخبار بوقوع شيء وهو الزلزال مغيا بان شيئا اخر كان مترقبا وقوعه عند حضور الزلزال وهو القول وليس فيه اخبار بوقوع القول كما في قراءة الرفع ولئن كان الوقوع ثابتا في نفس الامر ولكن ثبوته بدليل اخر لا من هذه القراءة قال الدماميني وذلك الدليل هو قراءة الرفع لان القراءتين كالايتين وانما قدر القول مترقبا في قراءة النصب ليكون مستقبلا قوله او المؤول بجعل الناظم في شرح التسهيل المؤول بالمستقبل اعم من ان يكون ماضيا نحو عفوا او مضارعا نحو حتى يقول بالنصب وفي زعمه في الماضي بان حتى قبله ابتدائية وان غير مضمرة قوله وبعد فالجواب نفي او طلب شرط الفاء ان تكون السببية كما صرح به ابن الحاجب وذكره الناظم في سائر كتبه قال ابن قاسم ويؤخذ ذلك من قوله جواب وفيه بعد فقد جمع بين اللفظين في التسهيل فقال وبعد فاء السبب جوابا قوله او استفهاما قيده الناظم في العمدة بقوله دون تقرير قال في شرحها واحترزت به من نحو الست صاحبنا فان معناه انت صاحبنا فليس له جواب منصوب وقيده في التسهيل بقوله لا يتضمن وقوع الفعل فان تضمنه لم يجز النصب نحو لم ضربت زيدا فيجازيك لان الضرب قد وقع قال ابو حيان وهذا الشرط لم ار احدا اشترطه وذكر ابن المصنف ان اباه اقتدى في ذلك بابي علي انتهى وقال المحشي يشترط في الاستفهام ان لا يكون باداة تليها جملة اسمية خبرها جامد فلا يجوز هل زيد اخوك فاكرمه بالنصب ولا يشكل بقوله تعالى من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه بالنصب فان الخبر وان كان هو الموصول وهو جامد لكنه

لا يتم الا بصلته والمجموع في حكم المشتق انتهى قوله محضين قال في النكت لم يقيد النفي
بكونه محضا في شيء من كتبه سوى الالفية وتبعه في الشذور واطلق في الكافية
الشافية فقال وبعد فاء جواب نفي او طلب بان وحتم سترها الفعل انتصب
وزاد في التسهيل فصرح بالنصب في غير النفي المحض ايضا وعبارته او لنفي محض
او مؤول وقال في العمدة وبعد الفاء والواو المسبوقتين بنفي حقيقي او مؤول وقد
يقال لا تناقض لان المقصود في كل غيره في اخر ويبين ذلك انه قال في شرح الكافية
ان النفي الذي ليس خالصا ما لا جواب له منصوب نحو ما انت الا تأتينا فتحدثنا
وما تزال تأتينا فتحدثنا وما قام فيأكل الا طعامه وقول الشاعر وما قام منا قائم
في ندينا فينطق الا بالتي هي اعرف وقال في شرح العمدة النفي المؤول نحو قولك
ما تأتينا فتحدثنا وغير قليل انصارك فتخاف عليك لان المعنى ما تأتينا فتحدثنا
وما قل انصارك فتخاف عليك انتهى قال فعلم بذلك مراده في كلا الموضعين
وانه لا تخالف لانه يحرر ان ما اراده في التسهيل بقوله ان النفي المؤول ينصب جوابه
ما ذكره في شرح العمدة من مسئلة قلما وغير وان كانت مسئلة غير على مذهب
الكوفيين لا البصريين فهو كثيرا ما يختار مذهبهم وانما تحرز عنه في الالفية في
المسائل المذكورة في شرح الكافية مسئلة النقض بالا قبل الفاء وبعدها ومسئلة
ما تزال وان كان نوزع في مسئلة النقض بعد الفاء وقال ابن هشام في تعليقه
اشترط ابن مالك خلوص النفي والامر وفيه نظر لان خلوص النفي يخرج نحو افلم يسيروا
في الارض فتكون وخلوص الامر ان اراد به من حيث المعنى فالاشياء الدالة على الامر
متساوية في افادته وان اراد ان يكون لفظ فعل امر فالخلوص لا يقتضي ذلك اذ ذات
اللفظ لا يقال فيه خالص وغير خالص ثم انه يخرج المصدر نحو ضربا زيدا فاكرمك قال
وعندي ان النصب بعد هذا ونحوه لا يمتنع بل هو راجح انتهى ثم ان تقييد الطلب



بالمحض

بالمحض ملتبس من وجهين كونه لم يعد انواع الطلب وكونه افهم ان القيد راجع الى
كل انواعه وانما خاص بالامر والنهي قال ابن هشام النصب بالاجوبة شرطه سببية
الفاء وان لا يبنى ما بعدها على مبتدأ نحو الم تسئل الربع القواء فينطق وهذان
الشرطان عامان وللنهي شرط ثالث ان يكون بالفعل وما عدا النهي والامر لا يشترط
فيهما شيء انتهى وهذا منه خلاف ما مشى عليه في تعليقه من ان المصدر الصريح اذا
كان للطلب ينصب ما بعده تنبيه قال الكرم الاجوبة التي ينصب في جوابها
ثمانية واختصرها الناظم في شيئين النفي والطلب وابن السراج في شيء وهو غير
الايجاب قال ابن هشام والحق بالثمانية ستة اشياء احدها مجمع عليه وهو التقليل
نحو قلما تأتينا فتحدثنا الثاني الترجي وقد ذكره في الالفية الثالث التشبيه نحو
كانك اميرا فتعطينا الرابع الحصر بانما نحو فانما يقول له كن فيكون الخامس
الاستفهام بلعل فهذه الاربعة قال به الكوفيون خاصة السادس قد اذا قصد بها
النفي حكاه ابن سيده وقد ذكر في التسهيل ما عدا الخامس قال ابن هشام وعندي
ان التقليل شرطه ان يقصد به النفي فلو لم يقصد به الا حقيقة فلا ينبغي ان يجوز لانه
مع ايجاب قال ولعل هذا مراد العلماء وكذا شرط التشبيه وهو معنى قول ابن
مالك وزاد الكوفيون اجراء التشبيه مجرى النفي انتهى نقله في النكت قوله
يا ناق سيري البيت قاله ابو النجم العجلي وناق مرخم ناقة اي ناقة سيري سيرا عنقا
وهو ضرب من السير والفسيح الواسع المخلي والشاهد في فسترجيحا قوله رب وفقني
فلا اعدل عن البيت والسنن بفتح السين والنون في الموضعين الطريقة والشاهد
في فلا اعدل قوله يا ابن الكرام البيت والشاهد في فتبصر حيث نصب في جواب
العرض وحدثوك اي حدثوك به والفاء في فما تعليلية قوله لولا تعوجين البيت
وتعوجين اي ترجعين وتعطفين ودنف اي مريض والشاهد في فتحذي حيث

نصب بحذف النون في جواب التحضيض قوله نحو ألم تسأل الربع القواء

فينطق تمامه وهل يخبرنك اليوم بيداء سملق قاله جميل بن ثنية والقواء

بكسر القاف الأرض القفر وهو نعت الربع والسملق بالسين مهملة مفتوحة

فميم ساكنة فلام مفتوحة فقاف الارض التي لا تنبت شيئا والشاهد في فينطق

اي فهو ينطق ولو نصب جاز ولكن القوافي مرفوعة وفي المغني التحقيق ان الفاء

في ذلك العطف وان المعتمد بالعطف الجملة لا الفعل وانما يقدر النحويون كلمة هو

ليبينوا ان الفعل وحده ليس المعتمد بالعطف قوله او النفي غير محض قد تقدم ان

الذي تحرز عنه الناظم بالنفي المحض المسائل المذكورة في شرح الكافية مسئلة

النقض بالا قبل الفاء وبعدها ومسئلة ما زال ولما كان في مسئلة النقض

بعد الفاء نزاع كما تقدم اسقطها الشارح هنا وانما كان النفي غير محض لان ما

للنفي وزال معناه النفي ونفي النفي اثبات وانتقاض النفي بالا في الثانية قوله

بان كان بصورة الخبر نحو رحم الله زيدا فيدخله الجنة او كان الطلب بالمصدر

نحو سقيا ودعيا ذكره ابو حيان قال الناظم في شرح العمدة احترزت بذكر الفعل

يعني في قوله جوابا الفعل طلب صريح من الاسماء المفهمة امرا نحو دراك او نهيا نحو

اياك والشر ودعاء نحو اللهم عونك فهذه وامثالها ليس لها جواب منصوب

واحترزت بصريح من فعل معناه الطلب ولفظه لفظ الخبر كقوله تعالى والمطلقات

يتربصن وغفر الله انتهى وقد تقدم ان الراجح عند ابن هشام في تعليقه ومشى

عليه في الشذور ان المصدر الصريح اذا كان للطلب ينصب ما بعده فلعل الشارح تبعه

فلذا لم يذكر الطلب بالمصدر قوله او باسم الفعل نحو صه فنكرمك بالرفع وفصل ابن

جني وابن عصفور فاجاز النصب اذا كان اسم الفعل من لفظ الفعل نحو نزال فنكرمك

ومنعاه اذا لم يكن من لفظه نحو صه فنحدثك قال ابن هشام في شرح وما اجدر هذا القول

بان يكون

بان يكون صوابا اوله فيماذكر ظاهره في جميع ماذكر قال ابن الناظم وجميع المواضع التي
ينتصب فيها المضارع باضمار ان بعد الفاء ينتصب فيها بذلك بعد الواو اوا ذا
قصد بها المصاحبة لكن قال ابوحيان لا احفظ النصب جاء بعد الواو في الدعاء
والعرض والتحضيض والرجاء فينبغي ان لا يقدم على ذلك الا بسماع انتهى قوله
ان تفد مفهوم مع بان قصد بها المصاحبة قال القاضي زكريا ويؤخذ منه ان النصب
بعد الواو ليس على قدر بعد الفاء وقولهم يقع الواو في جواب كذا وكذا تجوز ظاهر
وزعم بعضهم ان النصب على معنى الجواب وليس بصحيح نبه على ذلك المرادي انتهى
قوله فقلت ادعى وادعو البيت قاله الاعشى وقيل غيره والشاهد في وادعو
حيث نصب بتقدير ان بعد واو المصاحبة واندى افعل تفضيل من الندى
بفتح النون والدال مقصورا وهو بعد ذهاب الصوت اي قلت لتلك المراة
ينبغي ان يجتمع دعاى ودعاءك فان ارفع صوت دعاء داعيين قوله الم اكـ
جاركم ويكون بيني وبينكم المودة والاخاء قاله الحطيئة والشاهد في ويكون
حيث نصب بتقدير ان لوقوع الفعل بعد واو المصاحبة الواقعة بعد الاستفهام
قوله نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن يجوز في مثله ثلثة اوجه الجزم على التشريك
بين الفعلين في النهي والنصب على النهي عن الجمع والرفع على بناء الفعل بعد الواو على
مبتدأ محذوف اي لا تاكل السمك وانت تشرب اللبن قوله اي بغير النفي وهو
الطلب على ما اختاره الناظم تبعا لابن خروف ونسبه الى الخليل وسيبويه من ان الجازم
للفعل لفظ الطلب لتضمنه معنى حرف الشرط قال في النكت وقد رده المتاخرون عليه
حتى ولده انتهى ومذهب الجمهور ان الجزم بان الشرطية مقدرة مع فعل الشرط لدلالة
الطلب عليه واستدل له ابن هشام في المغني بان الحذف والتضمين وان اشتركا في انهما
خلاف الاصل لكن في التضمين تغيير معنى الاصل ولا كذلك الحذف فان تضمين

الفعل بمعنى الفعل الحرف غير واقع او غير كثير انتهى فالتقدير في نحو زرني ازرك زرني فان تزرني ازرك على مذهب غير الناظم وعلى مذهب الناظم لا حاجة الى التقدير بل الجواب مجزوم بالطلب نفسه لتضمنه معنى حرف الشرط قوله والجزاء قد قصد والمراد بقصد الجزاء انك تقدره مسببا عن ذلك الطلب المتقدم كما ان جزاء الشرط مسبب عن فعل الشرط قوله نحو تعالوا اتل والتقدير على مذهب غير الناظم تعالوا فان تتلوني اتل ولا يجوز ان يقدر فان تتعالوا اتل لان تعالى غير منصرف بخلاف ما بعد النفي فان النفي يقتضي تحقق عدم الوقوع كما يقتضي الايجاب تحقق الوقوع فلا يجزم بعد النفي كما لا يجزم في الايجاب قاله المرادي قال ابن هشام في تعليقه لم يستثن النحويون الا النفي وينبغي ان يستثني ايضا لو للتمني في نحو لو ان لنا كرة فنكون ووجهه ان اجراءها التمني طارئ فلذلك لم يسمع الجزم بعدها قوله وما اذا لم يقصد الجزاء اي وبخلاف ما اذا لم يقصد الجزاء بل يرفع اما مقصودا به الوصف كما في نحو ليت لي مالا انفق منه او الحال او الاستيناف كما في نحو تصدق تريد وجه الله تعالى ويحتمل الثلثة قوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني على قراءة الرفع قوله كقولك لا تدن من الاسد تسلم فالنهي هنا جواب مجزوم لان المعنى يصح بقولك ان لا تدن من الاسد تسلم لان السلامة مسببة عن عدم الدنو بخلاف لا تدن منه ياكلك فيمتنع الجزم فيه لان الاكل لا يتسبب عن عدم الدنو بل عن الدنو فيجب الرفع قوله خلافا للكسائي فاجاز جزم جواب النهي مطلقا قال ابن الناظم وما يحتج له به من نحو قول الصحابي يا رسول الله لا تشرف يصبك سهم ومن رواية من روى من اكل من هذه الشجرة فلا يقرب مسجدنا يؤذنا بريح الثوم فهو مخرج على الابدال من فعل النهي لا على الجواب انتهى والكسائي يعتمد على القرينة فيقول التقدير في نحو لا تكفر تدخل النار ان تكفر تدخل النار تتمة شرط الجزم ايضا بعد الامر

صحة تقديران تفعل مكانه فان لم يصح نحو احسن الىّ لا احسن اليك امتنع الجزم
اذ لا يصح ان تحسن الى لا احسن اليك لكونه غير مناسب ذكر هذا الشرط ابن مالك
في التسهيل وابن هشام في الجامع والنكت وقال القاضي زكريا وخالف الكسائي
فاجاز اسلم تدخل النار بتقدير ان لا تسلم تدخل النار وغيره لا يجوزه الا اذا صح
تقديره مثبتا تنبيه لا في قول الناظم ان تضع ان قبل لا شرح الشاطبي على انها الناهية
وشرح المرادي على انها النافية قال بعضهم ولعل الشاطبي اراد صورة لا الناهية مع
استحالة معناها الى النفي بمعنى ان ارادته بها ما الخالف لفظي والا فقديتوقف في صحة
بقاء لا الناهية على مقتضى معناها الاصلي بناء على ان الجملة الطلبية لا تصلح ان تقع
شرطا قوله خلافا للكسائي حيث اجاز النصب بعد الفاء المجاب بها اسم امر
او خبر بمعنى الامر نحو صه فاحدثك وحسبك الحديث فينام الناس قوله نحو
حسبك الحديث ينم الناس بالجزم مثال لكون الامر بلفظ الخبر اذ حسبك الحديث
جملة من مبتدأ وخبر متضمنة معنى اكفف قوله وصه احدثك بالجزم مثال لكون الامر
بلفظ اسم الفعل قوله والفعل بعد الفاء في الرجاء نصب قال في النكت هو مذهب
الكوفيين واختاره المصنف في جميع كتبه ومذهب البصريين انه لا ينصب الفعل بعد
الفاء جوابا له ولذلك لم يذكره في الكافية والشذور لان سائر المصنفين يلتزمون
مذهب البصريين الا ابن مالك فانه امام مجتهد يختار من المذاهب ما شاء ويجزم به
قوله نحو لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب في قراءة حفص قال
القاضي زكريا ولا حجة فيه لجواز نصب اطلع جوابا لقوله ابن لي او عطفا على
الاسباب على حد قوله ولبس عباءة وتقر عيني او عطفا على المعنى فان خبر لعل
يقترن بان كثيرا نحو قوله صلى الله عليه وسلم فلعل بعضكم ان يكون احق بحجته من بعض
قوله وان على اسم خالص فعل عطف قال ابن قاسم اطلق في العاطف ولم يسمع الا

فى الواو والفاء وثم واو وقال ابوحيان لايجوز فى الشعر غيرها و قد نص على ذلك

ابن هشام فى الشذور وذكره فى النكت قوله تنصبه ان ثابتا او محذف قال ابن هشام

ظاهره الوجوب ويشكل عليه القرائة بالرفع فى اويرسل والجواب انه مستأنف

لامعطوف والله اعلم انتهى قوله للبس عباءة وتقر عينى ٭ تمامه احب الى من

لبس الشفوف ٭ قالته زوجة معاوية من قصيدة ذكرت فيها ضيق نفسها حين

تسرى عليها عزلها وكانت من البدويات وقال لها انت فى ملك عظيم وماتدرين

قدره و قوله للبس كذا وقع فيما رأينا من نسخ الشرح و قد قال ابن هشام فى شرح

بانت سعاد ان ذلك تحريف وقع للاكثر وان الصواب ولبس بالعطف على قولها

اول القصيدة ٭ لبيت تخفق الارياح فيه ٭ احب الى من قصر منيف ٭ الى ان قالت

ولبس عباءة الخ والشفوف بضم الشين الثياب الرقاق والشاهد فى وتقر عينى

حيث نصب تقر بان مضمرة بالعطف على اسم خالص و هو لبس قال القاضى

زكريا ويجوز رفعه تنزيلا له منزلة المصدر نحو تسمع بالمعيدى خير من ان تراه والعباءة

بالمد معروفة قوله لولا توقع معتر فارضيه ٭ تمامه ماكنت اوثر اترابا على تربه والمعتر

السائل والمعترض للمعروف والشاهد فى فارضيه بالنصب والاتراب جمع ترب بكسر

المثناة الفوقية واسكان الراء وترب الرجل لدته وهو الذى يولد فى الوقت الذى

ولد فيه اى ماكنت اوثر المساوين لغيرى فى السن على المساوى لى فى السن قوله انى

وقتلى سليكا اسم رجل ثم اعقله ٭ تمامه ٭ كالثور يضرب لما عافت البقر ٭ قاله انس

ابن مدركة وسليكا اسم رجل والشاهد فى ثم اعقله بالنصب ٭ عقلت القتيل

اعطيت ديته ولما بمعنى حين وعافت اى كرهت والمعنى ان البقر اذا امتنعت من

شروعها فى الماء وشربها منه لاتضرب لانها ذات لبن وانما يضرب الثور ليشرب

فتتبعه البقر قوله نحو الطائر فيغضب زيد الذباب فان يغضب معطوف على اسم

فاعل

الفاعل ولا يمكن ان ينصب لان اسم الفاعل مؤول بالفعل لكونه صلة ال والتقدير الذي يطير فيغضب زيد الذباب قوله عوامل الجزم قوله سواء كانتا للدعاء قال في النكت قول الكافية ولام الامر ولا في النهي يرد عليه لام الدعاء ولا في الدعاء وهما داخلتان في قول الالفية بلا ولام طالبا انتهى قال القاضي زكريا والمراد بالطلب الطلب اصالة فلا يؤثر الخروج عنه ظاهرا كاللام التي يراد بها الخبر في نحو قل من كان في الضلالة فليمدد له الرحمن اي فيمد قوله يسترفد القوم هو من قول طرفة بن العبد ولست بحلال التلاع مخافة ولكن متى يسترفد القوم ارفد والشاهد فيه ظاهر والاسترفاد طلب الرفد وهو العطية وقبل المعونة والحلال بالتشديد من حل اذا نزل والتلاع جمع تلعة وهو ما ارتفع من الارض وما انهبط منها اي لست بمن ينزل التلاع مخافة الضيف قوله نحو اذا ما اتيت على الرسول فقل له تمامه حقا عليك اذا اطمئن المجلس قال العباس بن مرداس والشاهد فيه مجازاته باذاما بدليل اتيانه بالفاء لانها صارت بالتركيب مع ما بمنزلة ان الشرطية قوله نحو فاصبحت انا تاتها تلتمس بها تجد الا استحضر الان قائل ولا تتمته قوله جزموا بها لكن اشترطوا كون فعليها متفقي اللفظ والمعنى نحو كيف تجلس اجلس اذهب بالاتفاق وذهب قوم الى انها ان اقترنت بما جزمت والا فلا قوله واذا تصبك خصاصة فتجمل وصدره استغن ما اغناك ربك بالغنى والشاهد في واذا جزم تصبك وتجمل امر من التجمل قوله لان اذ سلب معناه الاصلي الخ مذهب سيبويه انها حرف بمنزلة ان الشرطية وذهب الفارسي وابن السراج والمبرد الى انها ظرف ثم اختلفوا فقال الاول لان عملها الجزم قليل وقال المبرد ضرورة واستدلوا على اسميتها بانها كانت قبل دخول ما ظرفا بلا خلاف والاصل بقاء الشيء على ما كان عليه فاشار الشارح الى الجواب بان اذ مسلوب الدلالة على معناه الاصلي بعد دخول ما لانها كانت للماضي ثم صارت مع ما للمستقبل فانتفى الاصل

المذكور فصارت هو فاقوله في الاية السابقة اى في قوله تعالى مهما تأتنا به من اية لتسحرنا بها قال الزمخشرى وغيره عاد عليها الضمير مذكرا في به ومؤنثا في بها حملا على اللفظ والمعنى ونازعهم ابن هشام فقال الاولى ان يعود الضمير في بها على اية في قوله تعالى من اية قوله نحو ضعه نصب بفعل الشرط نحو متى تقم اقم واينما تكن اكن قوله ان اشتغل عنه الفعل بضميره نحو من تضربه اضربه فمن في موضع رفع على الابتداء وخبره اما جملة الشرط او الجواب وهما اقوال ذكرها المحشى قوله والا فنصب به نحو من تضرب اضرب قوله فعلين يقتضيين اى كل من الادوات المذكورة يقتضى جملتين تسمى الاولى شرطا والثانية جزاء فقد يكون اسمية كما يكون فعلية قوله نحو ان تصرمونا وصلناكم البيت والشاهد فيه ظاهر والصرم القطع والارهاب الخوف قوله ونحو رست رسول البيت والشاهد فيه ظاهر يقال في صدره وعز اضعف وتوقد من الغيظ قوله نحو وان اتاه خليل البيت قاله الزهير بن ابى سلمى مدح به هرم بن سنان والخليل الفقير ويروى يوم مسغبة اى مجاعة ولا حرم بفتح الحاء وكسر الراء اى ولا محرم منه احد قوله ورفعه بعد مضارع وهن قال في النكت جزم في التسهيل والعمدة وشرحها بانه خاص بالضرورة ومشى عليه ابن هشام في الذور وجزم في الكافية الشافية وشرحها بانه قليل ولم يخصه بالضرورة انتهى وقال المرادى قيده في بعض نسخ التسهيل بان لا يكون منفيا بلم وجعل رفع الجزاء بعد المنفى بلم كثيرا كرفعه بعد الماضى انتهى قوله نحو يا اقرع بن حابس البيت قاله جرير بن عبد الله البجلى والشاهد في رفع تصرع قوله وافرن بفاحتما البيت قال ابو حيان هذا قانون كلى حسن في ضبط ما يدخله الفاء وهو كل ما لا يصلح ان يدخل عليه اداة الشرط قال وهذا احسن واقرب مما ذهب اليه بعض اصحابنا من تعداد ما يدخله الفاء موضعا موضعا قوله ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا يخف بجزم يخف في قراءة ابن كثير قوله وقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها تمامه والشر بالشر عند الله مثلان والشاهد

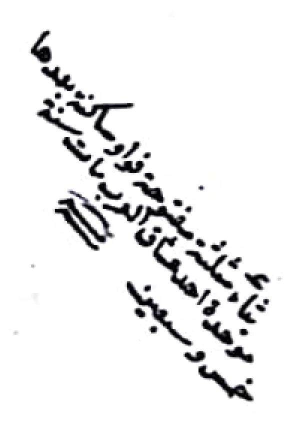
في الله يشكرها حيث حذف منه الفاء وهو جملة اسمية وقد تقدم ان المبرد منع
ذلك مطلقا وزعم ان الرواية من يفعل الخير فالرحمن يشكره قوله وتخلف الفاء اذا
المفاجاة ذلك خاص بالجملة الاسمية بشروط ان تكون غير طلبية احترازا من نحو
ان عصى زيد فويل له وان اطاع فسلام عليه ذكره في التسهيل وان لا يدخل عليها
اداة نفي نحو ان يقم زيد فما عمرو قائم ذكره ابو حيان في شرح التسهيل والارتشاف
وان لا يدخل عليها ان نحو ان يقم زيد فان عمروا قائم ذكره ابو حيان ايضا وقال
ايضا الربط باذا انما ورد في ان وحدها من ادوات الشرط الجازمة فيحتاج في غيرها
الى السماع وان كان اطلاقهم يوهم خلاف ذلك وعبارة ابن هشام في الجامع
ويخلفها اذا الفجائية ان كانت جملة اسمية غير طلبية واللاداة ان انتهى ولعل الشارح
لم يذكر الشروط كالناظم اكتفاء بالمثال قوله لحصول الارتباط بها قال ابن الناظم لان
اذا المفاجاة لا يبتدأ بها ولا تقع الا بعد ما هو معقب بما بعدها فاشبهت الفاء
فجاز ان يقوم مقامها قوله من بعد الجزاء اي الجزاء المجزوم لفظا كما مثل له الشارح ومحلا
ليشمل نحو قوله تعالى وان تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ويكفر عنكم
فقد يكفر بالاوجه الثلثة وان كان النصب شاذا وخرج بالجزاء المجزوم المرفوع
فظاهر ان الفعل بعدها لا يجزم قوله بتثليث خبر فصل ابن هشام في الشذور وقطر
ان جزمه قوي ونصبه ضعيف ورفعه جائز قوله على اصنا وان اي وجوبا قوله
جاز الاولان فقط كما قال سيبويه قال القاضي ذكرها وقياس ما يأتي عن الكوفيين
من جواز النصب بعد ثم فيما اذا وقع المضارع بين الشرط والجزاء جوازه هنا ايضا وان
لم يسمع قوله نحو ان تأتني فتحدثني احدثك قال سيبويه سألت الخليل عن قوله ان
تأتني فتحدثني او وتحدثني احدثك بالنصب فقال هذا يجوز والجزم اوجه انتهى
وانما امتنع الرفع هنا لانه لا يصح الاستيناف قبل الجزاء قوله ومن يقترب منا ويخضع

نؤوه تمامه ولا يخش ظلما ما اقام ولا هضما ه والشاهد في يخشى بالنصب بعد الواو وجاز الجزم ايضا الا ان النصب تعين هنا للوزن ونؤوه من اواه اى انزله به والهضم الظلم قوله ولجازه الكوفيون وتبعهم الناظم في العمدة وشرحها قوله فان استطعت الخ شرط حذف جوابه وهو ما ذكره الشارح لدلالة الكلام عليه والشرط وجوابه جواب الشرط الاول والنفق المنفذ تنبيهات الاول قال ابو حيان اطلقوا الحذف للشرط والجزاء ولا احفظ جاء بعد غير ان من اوات الشرط الثاني قال ابو حيان ايضا ذكر ابن عصفور وتبعه شيخنا الابدي انه لا يجوز حذف فعل الشرط الا بشرط تعويض لا من المحذوف وهو ليس بشيء فان لا نافية وليست عوضا من الفعل لجواز الجمع بينهما انتهى ومشى على اشتراط التعويض ابن هشام في الشذور والناظم في العمدة الثالث انما يحذف الجواب اذا كان الشرط بلفظ الماضي او المضارع المقرون بلم ولا يجوز ان يكون بصيغة المضارع الا في الشعر قال الشارح في النكت هذا مذهب الجمهور البصريين وجزم به في التسهيل قوله نحو فطلقها البيت قاله الاحوص وضمير طلقها راجع الى امرأة مطر وكانت جميلة ومطر دميما والشاهد في والا يعل اى وان لا تطلقها والمفرق الرأس والحسام السيف القاطع قوله وقد يحذفان معا كما ذكره الناظم في التسهيل والعمدة والكافية الشافية بعد ان وحدها نادرا على ما في العمدة وضرورة على ما في التسهيل وعبارة الكافية الشافية والشرط يغني عن جواب ان يبن والشرط نزر وان يلا بعد ان وهذا افيد من البيت الالفية قوله قالت بنات العم البيت قاله رؤبة وقبله قالت سليمى ليت لى بعلا يمن ه يغسل جلدى وينسيني الحزن ه وحاجة ما ان لها عندى ثمن ه ميسورة قضاؤها منه ومن ه وسلمى سليمى واحد ويمن بتخفيف النون للوزن واصلها التشديد اى يمن على وحاجة معطوف على بعلا واراد بها قضاء الوطر وميسورة صفة لحاجة ومن اصله منى حذف التشديد والياء للفرق

وجواب ان الاولى والثانية محذوف والتقدير في الاولى وان كان البعل فقيرا رضيت به او تقبلته وفي الثانية وان كان فقيرا رضيت به او قبلته وفيها الشاهد حيث حذف الشرط والجزاء وروى بدل ان في الموضعين إنْ بالتنوين الغالي قوله واحذف لدى اجتماع الشرط والقسم اعم من ان يكون القسم ملفوظا او مقدرا كما قاله ابن الحاجب ويستثنى من الشرط لو ولولا فانه يتعين ذكر جوابهما تقدما او تأخرا كما نص عليه الناظم في الكافية وشرحها قال في النكت وهو وارد على ابن الحاجب ايضا قوله وان بجواب ما قدمت قال ابن الناظم ويكتفى ح بجواب السابق عن جواب صاحبه وقال الش في النكت وما قرره ابن الحاجب من ان الجواب للسابق اذا كان هو القسم وان كان السابق الشرط جاز الامران كمسئلة ما اذا تقدمهما ذو خبر لا اعلم له موافقا بل المنقول في سائر الكتب انه يجب في هذه الحالة كون الجواب للشرط وحذف جواب القسم انتهى قوله وقيل ذو خبر اي من مبتدأ او اسم كان ونحوه ٥ قوله فالشرط رجح مطلقا قال في النكت ذكر في التسهيل انه متعين وفي الكافية والشذور انه جائز قال ابن قاسم وليس في كلام سيبويه تحتم وذكر ابو حيان ان ابن عصفور قال لزم الجواب للمتقدم وقال رح يجوز الامران قوله وربما رجح بعد قسم البيت كذا في التسهيل ايضا قال ابو حيان وهذا مذهب الكوفيين منهم الفراء واما البصريون فيوجبون الحكم للسابق انتهى وقال الناظم في شرح العمدة ويستغنى بجواب الشرط المتاخر عن جواب القسم المتقدم ولا يكون ذلك الا في الضرورة انتهى قوله نحو لئن كان البيت قالته امرأة فصيحة من عقيل والقيظ شدة الحر وباديا حال من فاعل اصم اي حال كونه باديا للشمس والشاهد فيه انه اجتمع فيه القسم المدلول عليه باللام الموطئة والشرط ورجح مع تأخره حيث قالت اصم بالجزم فصل ٥ قوله لو حرف شرط في مضي عبارة التسهيل التلخيص ولو المشروط في الماضي مع القطع بانتفاء

فصل لو

الشرط قال التفتازاني في شرحه اي لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط
فرضا في الماضي فقوله في الماضي متعلق بحصول لا بالشرط لانه بمعنى التعليق والتعليق
في الحال لا في الماضي فهو متعلق بجزء معناه وهو حصول الشرط لا بجزئه الاخر الذي هو
حصول الجزاء لانه غير مقيد بالماضي بل معلق على حصول الشرط وان لزم تقييده
بالماضي انتهى قوله يقتضي امتناع ما يليه الخ كذا قاله الناظم في التسهيل وشرح الكافية
فقوله امتناع ما يليه يعني الشرط لانه لو ثبت لثبت جوابه وكان الاخبار بذلك
اعلاما بايجاب ولم يكن لقولك لو قام عمرو قام زيد فائدة وليس كذلك فظهر
انه يقتضي امتناع ما يليه وقوله واستلزامه لتاليه اي يقتضي استلزام شرطه لجوابه
فيلزم تقدير وجود شرطه وجود جوابه ولا يقتضي امتناع الجواب في نفس الامر
ولا ثبوته قوله ما ذكره بعض المحققين يريد ما ذكره تاج الدين عبد الوهاب بن التقي
السبكي صاحب جمع الجوامع تبعا لوالده قال الش في شرح الكوكب المشهور ان لو حرف
امتناع لامتناع اي امتناع الجواب لامتناع الشرط واعترض بعدم امتناع الجواب
في مواضع كثيرة كقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام والبحر يمده من بعده
سبعة ابحر ما نفدت كلمات الله وقول عمر رضي الله عنه نعم العبد صهيب لو لم يخف
لم يعصه لان عدم النفاد محكوم به وجد الشرط ام لا وعدم العصيان كذلك وجد
الخوف ام لا وذهب ابن مالك الى انها حرف يقتضي امتناع ما يليه واستلزامه
لتاليه من غير تعرض لنفي التالي قال ابن هشام في المغني وهذا اجود العبارات قال
واما التالي اي الجواب فتارة لو كان انسانا لكان حيوانا كقولك ايضا كما في جمع الجوامع
كان او في قوله ولو ان ليلى الاخيلية البيتين قالهما توبة والشاهد فيه وقوع لو للتعليق
في المستقبل والواو في ورد في الحال والجندل الحجارة والصفائح الحجارة العراض تكون على
القبور والباشة طلاقة الوجه واو بمعنى الى او عاطفة وزقى بزاي معجمة وقاف اي صاح





والمعنى على الاول لسلمت الى ان صاح اليها صدى والصدى على هذا ما يجيبك مثل
صوتك في الجبال والكهوف وعلى الثاني طائر وصائح صفة صدا قال الدماميني وصدى
هنا طائر يخرج من رأس المقتول اذا بلي بزعم الجاهلية قال ومما يحكونه من الغرائب ان توبة
هذا مات وتزوجت محبوبته ليلى المذكورة فمرت ذات يوم مع بعلها وهي بهودج لها
على مكان قريب من قبره فاستأذنته في الذهاب لزيارة قبره فاذن لها فوقفت عليه
وسلمت وقالت لم اعهدك يا توبة كاذبا الست القائل ولو ان ليلى الاخيلية البيتين
وقد سلمت فاين ما قلت فبينما هي كذلك اذا طائر كان هناك فنفر جمل ليلى فسقطت
من اعلاه فماتت ودفنت الى جانب قبره وهذا من غرائب الاتفاق والله اعلم بحقيقة الحال
انتهى قوله وموضع ان بعد لو رفع قال ابن هشام في المغني وموضعها عند الجميع رفع فقال سيبويه
بالابتداء فلا يحتاج لخبر لاشتمال صلتها على المسند والمسند اليه واختصت من بين سائر
ما يؤول بالاسم بالوقوع بعد لو كما اختصت غدوة بالنصب بعد لدن والحين بالنصب
بعد لات وقيل على الابتداء والخبر محذوف ثم قيل يقدر مقدما فيقدر في نحو ولو انهم امنوا
ولو ثابت ايمانهم وقال ابن عصفور بل يقدر مؤخرا وذهب المبرد والزجاج والكوفيون
الى انه على الفاعلية والفعل مقدر بعدها اي ولو ثبت انهم امنوا ورجح بان فيه ابقاء لو
على الاختصاص بالفعل قال الزمخشري ويجب ان يكون خبر ان فعلا ليكون عوضا من
الفعل المحذوف ورده ابن الحاجب وغيره بقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة
اقلام وقالوا انما ذاك في الخبر المشتق لا الجامد كما في الاية ورده ابن مالك بانه قد جاء
مشتقا كقوله ولو ان حيا مدرك الفلاح قال ابن هشام وقد وجدت اية وقع الخبر
فيها مشتقا ولم يتنبهوا لها وهي قوله تعالى يودوا لو انهم بادون في الاعراب انتهى في بدل
ورده الدماميني بان لو في الاية للتمني او مصدرية قال وقد صرح ابن الحاجب في منظومته
بذلك فقال لو انهم بادون في الاعراب لو للتمني ليس من ذا الباب وقال ابو حيان مذهب

سيبويه ان ان الواقعة بعد لو في موضع مبتدأ ولا يحتاج الى خبر لانتظام الكلام بعدها
وذهب المبرد الى انها في موضع فاعل فيقدر لو ثبت ان قال ولذلك فتحت ان وفي كلا
القولين شيء اما مذهب سيبويه فلانه قدر ما بعدها مبتدأ وهو لا يليها لفظا فينبغي
ان لا يليها تقديرا واما مذهب المبرد فلان الاصح والافصح ان لا يليها الا الفعل ظاهرا وقد
وليها هنا مضمرا وقال بعض شيوخنا مذهب سيبويه اولى لانه ليس فيه اضمار ولا
حذف انتهى قوله ولو ان حيا مدرك الفلاح ، تمامه ادركه ملاعب الرماح ،
قاله لبيد العامري واراد بملاعب الرماح رجلا يقال له ملاعب الاسنة وغيره لبيد
الى هذه القافية قوله وغير ذلك اراد به نحو قوله ولو ان حيا فائت الموت فانه اخو
الحرب فوق القارح العدوان ، وقوله ولو ان ما ابقيت عني معلق ، بعود ثمام ما تأود
عودها الا قوله تعالى يودون لو انهم بادون كما قال المحشي لما عرفت قوله وان مضارع
تلاها البيت ولقلة دخول لو على الماضي لم تجزم اذا دخلت على المضارع قوله وهو اي
الماضي وضعا قوله نحو ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم وبعده ولو اسمعهم لتولوا قيل
انه على صورة قياس اقتراني فيجب ان ينتج لو علم الله فيهم خيرا لتولوا وهذا محال لانه
على تقدير ان يعلم فيهم خيرا لا يحصل منهم التولي بل الانقياد واجيب بانهما مهملتان
وكبرى الشكل الاول يجب ان تكون كلية ولو سلم تنتجان لو كانتا ملزومتين وهو
ممنوع واجاب ابن هشام بان التقدير لاسمعهم اسماعا نافعا ولو اسمعهم اسماعا
غير نافع لتولوا وبان التقدير ولو اسمعهم على تقدير عدم علم الخير فيهم وبان يجعل قياسا
متحد الوسط صحيح الانتاج تقديره ولو علم الله فيهم خيرا وقتا ما لتولوا بعد ذلك
انتهى قال التفتازاني الحق ان الاية واردة على قاعدة اللغات يعني ان سبب عدم
الاسماع عدم العلم بالخير فيهم ثم ابتدأ قوله ولو اسمعهم لتولوا كلاما اخر على طريقة لو لم
يخف الله لم يعصه يعني ان التولي لازم على تقدير الاسماع فكيف على تقدير عدم الاسماع

وهو الفرس الذي مضى خمس سنين والعدوان الكثير العدو

فهو دائم الوجود انتهى قوله ولو تعطلى الخيار لما افترقنا بتمامه ولكن لا خيار مع الليالي
وتعطي بمجهول والخيار مفعول ثان فصل في اما قوله بفتح الهمزة والتشديد قال ابن
هشام هي حرف شرط وتفصيل وتوكيد اما الشرط فللزوم الفاء بعدها واما
التفصيل فهو غالب احوالها واما التوكيد فشرحه الزمخشري حيث قال فائدة اما
في الكلام ان تعطيه فضل توكيد تقول زيد ذاهب فاذا اردت توكيده قلت اما زيد
فذاهب ولذلك قال سيبويه في تفسيره مهما يكن من شيء فزيد ذاهب فهذا التفسير
والعطف ايدتين بيان كونه تاكيدا وانه في معنى الشرط انتهى وقال الرضي اصل اما زيد
فقائم مهما يكن من شيء فزيد قائم اي ان يقع في الدنيا شيء يقع قيام زيد فهذا قطع
بوقوع قيامه لانه جعل حصول قيامه لازما لحصول شيء في الدنيا وما دامت الدنيا
فلا بد من حصول شيء فيها ثم لما كان الغرض الكلي من هذه الملازمة المذكورة لزوم القيام
لزيد حذف الملزوم الذي هو الشرط اعني يكن من شيء واقيم ملزوم القيام وهو زيد
مقام ذلك الملزوم وبقي الفاء بين المبتدأ والخبر لان فاء السببية ما بعدها لازم
لما قبلها فحصل من حذف الشرط واقامت بعض الجزاء مقامه شيئان مقصودان
احدهما تخفيف الكلام بحذف الشرط والثاني قيام ما هو الملزوم حقيقة في قصد
المتكلم مقام الملزوم في كلامهم اعني الشرط وحصل ايضا توسط الفاء كما هو حقها انتهى
قوله فهي نائبة عن حرف الشرط وفعله قال المحشي قال بعض المحققين لو قال عن اسم الشرط
كان اجرى اذ الاصح ان مهما اسم لا حرف انتهى قلت ما ذكره الش تبعا لابن الناظم هو
التحقيق اذ لا نسلم ان اما نائبة عن مهما يكن من شيء كيف واما حرف ومهما اسم بل المراد
ان اما نائبة عن فعل الشرط وفعله يصلح في موضعها مهما يكن من شيء من حيث صلاحية
التقدير والا فاما حرف فكيف يكون معناها اسم شرط وفعل شرط ولا يجوز ان يكون
مرادا له من حيث المعنى لان مقولة الحرف مباينة لمقولة الاسم والفعل فيستحيل

المرادفة ولان في يكون ضميرا يعود عليها لانها اسم شرط انتهى ولو سلمنا النيابة
المذكورة قلنا المراد بالحرف في كلام الشيخ الاسم اذ يطلق عليه ايضا في عباراتهم قال الشيخ
في شرح الكوكب نقلا عن الصفار الحرف يطلقه سيبويه على الاسم والفعل ايضا قوله لولا انه يليها
فعل اذ لو وليها لتوهم انه فعل الشرط ولم يعلم بقيامه مقامه فاذا وليها اسم بعده
الفاء كان في ذلك تنبيه على ما قصد من كون ما وليها مع ما بعده جوابا قوله وفا لتلو
تلوها وجوبا الفاء قال ابو حيان هذه الفاء لم تجئ رابطة بين جملتين ولا عاطفة
مفردا على مثله فخرجت عن القياس انتهى وقال ابن قاسم ويؤخذ من قوله لتلو تلوها
انه لا يجوز ان يتقدم الفاء اكثر من اسم واحد فلو قلت اما زيد طعامه فلا تأكل لم يجز وقد
نص عليه غيره وكذا لا يفصل بين اما والفاء بجملة تامة الا ان كانت دعاء بشرط ان
يتقدم الجملة معمول اما نحو اما اليوم رحمك الله فالامر كذا او معمول جوابها نحو اما
زيدا رحمك الله فاضرب بخلاف اما رحمك الله زيدا فاضرب لم يجز ذكره ابو
حيان انتهى قوله كراهية اي توالي بين لفظي الشرط والجزاء اي بين لفظي اداتيهما
وهما اما والفاء لكونه في صورة معطوف بلا معطوف عليه ففصلوا بين اما والفاء
بجزء من الجواب قال ابن الناظم فان كان الجواب شرطا فصل بجملة الشرط كقوله تعالى
فاما ان كان من المقربين فروح وريحان التقدير مهما يكن من شيء فان كان المتوفى
من المقربين فجزاؤه روح وريحان ثم قدم الشرط على الفاء فالتقى فاءان فحذفت الثانية
منهما حملا على اكثر الحذفين وان كان الجواب غير شرط فصل بمبتدأ نحو اما زيد فقائم
او خبر نحو اما قائم فزيد ومعمول فعل نحو اما زيدا فاضرب او شبهه نحو اما زيدا فانا
ضارب او معمول مفسر به نحو اما عمرا فاعرض عنه واما زيدا فامرر به انتهى ويفصل
ايضا بالظرف والمجرور والحال والمفعول له كما نبه عليه غيره وذلك نحو اما اليوم فزيد
ذاهب واما في الدار فزيد قائم واما راكبا فزيد سائر واما تأديبا فزيد ضارب

نحو

ضربت قوله وحذف ذي الفاء قل في نثر قال ابن قاسم لم ينبه على ذلك في الكافية ولا في التسهيل فهو من زيادات الالفية قلت وينبغي التوقف في قبوله اذ لم يذكره احد من النحاة غيره وانما اخذه من حديث اما بعد ما بال رجال وقد كثر منا اخذ احكام نحوية لم يسبق اليها من الاحاديث وبالغ ابو حيان وغيره من المتاخرين في الرد عليه بسبب ذلك وقالوا الاحاديث ليست مقطوعة بانها رويت بلفظ الرسول صلى الله عليه وسلم بل هي مروية بالمعنى رواها الاعاجم والمولدون ونحوهم فلحنوا فيها فلهذا لم يستدل احد من المتقدمين على اثبات قاعدة نحوية بما ورد في الاحاديث انتهى قلت وفي هذا الكلام من السخافة ما لا يخفى وان لم ار من نبه عليه لان جواز رواية الحديث بالمعنى مشروط بان يكون من عالم بالالفاظ والتراكيب العربية اجماعا كما قاله ابن الصلاح وغيره فلا يغير الحديث الى ما لا يجيزونه على ان الاحاديث التي دونت في زمن الصحابة والتابعين وهم اهل اللسان ثم رواها وتداولها من بعدهم من غير تبديل ما دونوه والاحاديث المتعددة الطرق تعددا يفيد التواتر لا يتطرق اليها الاحتمال المذكور والعجب كيف يستدل بما يسمع مثل الكسائي وسيبويه من العرب وهم في زمان اللحن ولا يستدل بما يسمعه مثل الامام مالك من احاد اهل اللسان ثم دونه في الموطاء مثلا ولم يتغير بعد وانما لم يكثر المتقدمون من الاستدلال بالاحاديث لعدم اشتغالهم بها قوله اما بعد ما بال رجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله تعالى رواه البخاري قوله فان كان معها قول وحذف اي استغناء عنه بالمقول قوله جاز حذف الفاء اي بتبعية القول اذ رب شيء يصح تبعا ولا يصح استقلالا كما مر غير مرة قوله اي فيقال لهم اكفرتم فحذف القول والفاء بتبعية قال ابن هشام وهذا قول الجمهور وزعم بعض المتاخرين ان الفاء جواب اما لا تحذف في غير الضرورة اصلا وان الجواب في الآية فذوقوا العذاب والاصل

ثم رأيت في [illegible] القاضي زكريا بعينه [illegible] فيما ذكر [illegible] شرحه [illegible] لعلهم يفهمون ما ذكره [illegible] فقال ما قاله هو [illegible] مردود [illegible] الاحاديث [illegible] انتهى [illegible]

فيقال لهم ذوقوا فحذف القول وانتقلت الفاء للمقول وان ما بينهما اعتراض

وكذا قال في اية الجاثية واما الذين كفروا افلم تكن اياتي ثم حذف القول وتأخرت

الفاء عن الهمزة انتهى قوله كما تقدم في باب المبتدأ قوله وهو طلب بازعاج نحو الا

تحبون ان يغفر الله لكم قوله بالتخفيف فهي للعرض في النكت قال ابن قاسم هي

حرف عرض وذكرها مع حروف التحضيض يحتمل وجهين احدهما انه يريد بانها

تكون للتحضيض في بعض المواضع لا مطلقا لانه ذكر في غير هذا الموضع انها تكون للعرض

وثانيهما ان يكون ذكرها مع ادوات التحضيض لمشاركتها لهن في الاختصاص بالفعل

لان المقصود بها العرض انتهى ويؤيد الاحتمال الاخير الذي مشى عليه الشارح هنا قول

الناظم في شرح الكافية والحق بحروف التحضيض في الاختصاص بالفعل الا المقصود بها

العرض والاحتمال الاول تصريحه في شرح العمدة بانه من حروف التحضيض عند

سيبويه الا الصالح في موضعها هلا كقوله تعالى الا يتقون وقد جمع ابن هشام

في المغني بين ورودها للعرض والتحضيض قوله نحو لولا انزل علينا الملائكة وفي

بعض النسخ نزل من التنزيل وهو مخالف للتنزيل قوله نحو فهلا بكرا تلاعبها فبكرا

علق بفعل مضمر بمعنى انه مفعول له وقد يقع بعد حرف التحضيض مبتدأ وخبر فيقدر

المضمر كان كقوله ونبئت ليلى ارسلت بشفاعة الي فهلا نفس ليلى شفيعها

اي فهلا كان الشان قوله الا رجلا جزاه الله خيرا قد تقدم بيانه في بحث الا قوله

الاخبار بالذي قال الشارح في النكت عبارة الالفية والكافية ان الذي اعم من باب

الاخبار من الالف واللام وهو كذلك ذكر الاخفش مسئلتين يخبر فيهما بال ولا

يصح الاخبار فيهما بالذي الاولى قامت جاريتا زيد لا قعدتا فاذا اخبرت عن زيد

قلت القائم جاريتاه لا الذي قعدتا لم يجز لانه لا ضمير يعود من الجملة المعطوفة الثانية

المضروب الوجه زيد ولا يجوز الذي ضرب الوجه زيد قوله وهو عند النحويين

بحث الاخبار بالذي

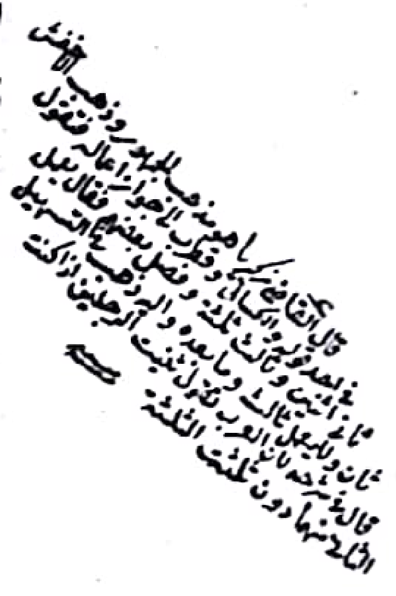
كمسائل التمرين عند الصرفيين فالغرض من وضع الباب في كليهما تمرين المتعلم فيما تعلمه
في الفن من المسائل وتذكيره اياها قال الناظم وكثيرا ما يصار الى هذا الاخبار لقصد الاختصاص
او تقوى الحكم او تشويق السامع او اجابة الممتحن انتهى قوله ليس على ظاهره وهو ان الذي
مخبر به والاسم مخبر عنه اذ الامر بالعكس كما يعلم من كلامه فوجب تأويل كلامهم كما قاله ابن هشام
تبعا لابن عصفور بان المعنى اخبر عن مسمى الاسم في حال تعبيرك عنه بالذي او يقال ان الكلام
محمول على المعنى وذلك ان الاسم هو المخبر عنه في الحقيقة وان كان في اللفظ خبرا فعبروا عنه
بانه مخبر عنه نظرا الى الحقيقة قال ابن الناظم وغيره الباء في بالذي للسببية وقيل للاستعانة
وليست صلة للاخبار لما ذكر قوله خلق معطي التكملة اي نايب معطي التكملة وهو الخبر
لان كمال الكلام في الجملة الثانية به وانما كان نايبا لكونه موضوعا في مكانه الذي كان له في
الجملة الاولى مطابقا له في معناه واعرابه تنبيه يشترط كون عائد الصلة ضميرا غائبا
مطلقا سواء كان المخبر عنه مظهرا ام مضمر المتكلم ام المخاطب كما صرح به ابو حيان قوله
نحو اللذان بلغت منهما الى عمرو بن رسالة الزيدان كان اصل الكلام بلغت من الزيدين
الى العمرين رسالة وفي امثلة الشرح الاخبار عن الزيدين ثم عن العمرين ثم عن الرسالة وتقول
في الاخبار عن التاء في المثال الذي بلغ من الزيدين الى العمرين رسالة انا قوله هذا اي خذ
هذا وهذا بيان لكيفية الاخبار بما ذكر قوله كضمير الشأن واسماء الاستفهام والشرط
وكم الخبرية قوله كالتاء من قمت فان خلفه الضمير المنفصل وهو قابل للتأخير فتقول الذي
قام انا قوله كالحال والتمييز فلا تقول في جاء زيد ضاحكا الذي جاء زيد اياه ضاحك
للزوم نصب الضمير على الحال مع انها واجب التنكير كالتمييز قوله كما قال في شرح الكافية وعبارته
هناك كان في جواز الاستغناء عنه بمضمر ما يغني عن اشتراط قبول التعريف لكن
ذكرته زيادة في البيان قوله كذا الغني عنه اي عما اخبر عنه اي كونه قابلا للاستغناء عنه
بالاجنبي شرط وهذا هو الشرط الثالث قوله كالهاء من زيد ضربته اذ لو اخبرت عنه قلت

الذى زيد ضربته هو فالضمير المنفصل هو الذى كان متصلا بالفعل قبل والمتصل الآن
خلف عنه وليس باجنبى فصلته واخرته فان جعل عائدا على المبتدأ بقى الموصول بلا
عائد او على الموصول بقى المبتدأ بلا عائد وكلاهما ممتنع وفى حكم هذا الهاء الاسم المشتمل
عليه نحو زيد ضربت غلامه فلا يجوز الذى زيد ضربته غلامه لعين ما ذكر تنبيه يحصل
الاجنبية بكون المخبر عنه ضمير مخاطب والخلف ضمير غايب وان اشتركا فى كونهما ضميرا
كما ذكره فى التسهيل من جواز الاخبار عن تاء قمت قوله ولا عن موصوف دون صفته
ولا صفة دون موصوفها وهذا وما بعده محترز عنه بالشرط الرابع وهو الغنى عنه
بمضمر فلا يجوز فى نحو ضربت زيدا العالم الذى ضربته العالم زيد ولا الذى ضربت زيدا
اياه العالم لاستلزام وقوع الضمير موصوفا فى الاول وصفة فى الثانى مع انه لا يوصف
ولا يوصف به ولو اخبرت عن الموصوف مع صفته جاز فتقول الذى ضربته زيد
العالم قوله ولا عن مضاف دون مضاف اليه للزوم كون الضمير مضافا ولو اخبر عنه
مع المضاف اليه جاز فتقول فى ضربت غلام زيد الذى ضربته غلام زيد قوله ولا
مصدر عامل اى بدون معموله للزوم كون الضمير عاملا فلا يجوز فى نحو عجبت من دق القصار
الثوب الذى عجبت منه الثوب دق القصار ولو اخبرت عنه مع المعمول جاز فتقول
الذى عجبت منه دق القصار الثوب قوله من قام زيد وقعد عمرو فلا تقول الذى قام
وقعد عمرو زيد للزوم وقوع قعد عمرو وصلة ايضا لكونه معطوفا مع انه غير جائز
لخلوه عن العايد والمعطوف بغير الفاء قوله من ان قام زيد قعد عمرو فتقول الذى
ان قام قعد عمرو زيد لعدم استقلال الجملتين قوله فى نحو ما جائنى احد فلا تقول الذى
ما جائنى احد للزوم وقوع احد فى الايجاب مخبرا عنه مع انه لا بد ان يكون فى سياق النفى
ليتخصص كما سبق فى قوله فما خل لنا قوله وورود ه اى وجواز ورود ه مرفوعا بان لا يكون
لازم الانتصاب على المصدرية او الظرفية فهذه سبعة شروط وزاد ابن هشام كونه فى

كونه

الى تسعماية وكان قياسها ما آت او مئين قوله مكسرا يعنى انه يجب تقييد الجمع بكونه
جمع تكسير كما قاله في النكت قوله بلفظ قلة الخ الاكثر استثنى في شرح الكافية ما اذا اهمل جمع
القلة فانه مضاف الى جمع الكثرة قوله نصبوا قليلا قال ابن الناظم هو شاذ لا يقاس
عليه قوله اذا عاش الفتى مأتين عاما ٭ فقد ذهب المسرة والفتاء ٭ قاله الربيع
الفزاري والشاهد في مأتين عاما والقياس مائتي عام قوله كقرائة الكسائي وحمزة
ايضا قوله ثلث ماية سنين باضافة ماية الى سنين قيل تشبيها لها بالعشرة لان الماية
تعشير العشرات كما ان العشرة تعشير الاحاد قوله من التذكير في المذكر والتانيث في المونث
فقل ثلثة عشر بتذكير عشر في المذكر وثلث عشرة بتانيثه في المونث قوله ولثلاثة تسعة
البيت وهذا بيان لحال الجزء الاول من المركب وهو ثلثة الى تسعة والبيت الاول كان
في بيان الجزء الثاني منه وهو العشر فعلم من البيتين انهم لم يقولوا في التذكير ثلثة عشر
كراهة الجمع بين علامتين بلفظ واحد فيما هو كشيء واحد ولا في التانيث ثلث عشر
كراهة اخلاء المونث من علامة للمحذور في الحالتين قوله واول عشرة اثنتي الخ عشرة
مفعول اول لاول من الايلاء واثنتي مفعول ثان له وعشرا عطف على عشرة قوله
والمعرب ما اثنا واثنتا اي والمعرب من اثنا عشر واثنتي عشر الصدر لوقوع العجز فيهما
موقع النون فيهما قبل التركيب وما قبل النون ح محل اعراب لا بناء كذا علله بعضهم
منهم ابن الناظم قوله واستثنى في الكافية فقال وافتح او اسكن يا ثما في عشرة او احذف
اثرفتحة او كسرة قوله وميز العشرين للتسعينا وتستعمل بلفظ واحد المذكر والمونث
ويذكر معها النيف متقدما كقولك في التذكير ثلثة وعشرون وفي التانيث خمس
واربعون بلا تركيب كراهية تركيب ثلث كلمات لان عشرين في المعنى كلمتان او كراهية
ان يجعلوا ما هو على صيغة اشرف الجموع كجزء الكلمة قوله نكرة منصوب هذا هو
المشهور في العشرين واخواته وشذ اضافتها الى المميز نحو عشرو درهم وعشرو ثوب

قال في النكت اجاز بعضهم ان يقال عندي عشرون وواهم لعشرين رجلا قاصدا ان
لكل واحد منهم عشرين قال في شرح التسهيل وهذا اذا دعت الحاجة اليه فاستعماله
حسن وان لم يستعمله العرب لانه استعمال لا يفهم معناه بغيره ولا يجمع مميز عشرين
وبابه في غير هذا النوع انتهى قوله اي فرقة اسباطا قال ابن هشام اسباطا بدل من
اثنتي عشرة والتمييز محذوف اي اثنتي عشرة فرقة ولو كان اسباطا تمييزا لذكر العددان
واو والتمييز لان السبط مذكر قوله في لغة ردية وعبارة التوضيح وحكى سيبويه الاعراب
في اخر الثاني كما في بعلبك وقال وهي لغة ردية انتهت قال الناظم في شرح التسهيل
فلا يقاس عليها وقال ابن قاسم واذا ثبت كونها لغة لم يمتنع القياس عليها وان كانت
ضعيفة قوله من اثنين فما فوق اما لم يقل من واحد لانه لا يأتي فيما يصاغ منه جميع
ما يأتي فيما يصاغ من اثنين فما فوقه ومنه انه لا يستعمل مفردا فلا يستعمل حادي وحادية
الا مع عشرة او مع عشرين او اخواته ذكره القاضي زكريا قوله فاضفه او نونه وانصب به
لان المراد برابع ثلثة هنا جاعل ثلثة اربعة وعوامل معاملة ما هو معناه ولانه اسم
فاعل حقيقة فانه يقال ثلثت الرجلين اذا انضممت اليهما فصرتم ثلثة وكذا ربعت
الثلثة الى عشرت التسعة فهو فاعل حقيقة والجاعل في المعنى والاشتقاق يجري مجراه في
العمل بخلاف ما مر من فاعل مراد به واحد مما اضيف اليه فانه ليس في معنى ما يعمل ولا
مفرعا على فعل فالتزمت اضافته كما التزمت اضافة ما اشتق منه اي نحو ثلثة رجال
قاله ابن الناظم قوله وان اردت مثل ثاني اثنين البيت قال ابن قاسم قد اجاز مثله
سيبويه وجماعة من المتقدمين من فاعل على الثاني ايضا قياسا الا سماعا فيقال رابع عشر
ثلاثة عشر وكذا ذكره ابن القواس ونسبه لاكثر النحاة كذا في النكت قوله فقل ثاني عشر
اثني عشر باضافة احدى المركبين الى الاخر مع بناء جزئي الاول والجزء الثاني من الثاني
واما نحو ثالث عشر ثلثة عشر فالاربع مبنية الكلمة الاولى مع الثانية والثالثة مع



والرابعة

الرابعة قوله نحو ثالث ثلثة عشر باعراب ثالث لعدم التركيب ويضاف الى المركب
الثانى باقيا بناؤه كما قاله فى شرح الكافية وعبارته وقد يقتصر على المركب الاول
باقيا بناؤه وربما اعرب وذكر ابن القواس فى هذه الصورة انه حذف الجزء من الاول
والصدر من الثانى وبه جزم ابن هشام فى الجامع تنبيهات الاول لم يسمع بناء اسم
الفاعل من العقود الثمانية اعنى عشرين وبابه فلم يقولوا عاشر عشرين ولا رابع اربعين
الا ان بعضهم حكى عاشر عشرين وقاس عليه الكسائى الى تسعين قاله المرادى وقال فى
النكت نقلا عن ابى حيان الاشتقاق من الاسماء الجامدة لا يقاس لعلة الثانى لا يثنى
ولا يجمع من اسماء العدد المفتقرة تمييز الا مائة والف ذكره فى التسهيل الثالث معنى
تمام العشرين فيحذف لفظ التمام وقال بعض اصحابنا الصحيح ان يقال هو كمال العشرين
او تمام العشرين او يأتى باسماء العقود فيقال العشرون والثلثون الى التسعين
قوله فقل حادى وعشرون قضية كلام الشارح كالناظم وغيره منع حادى عشرين
مثلا فغيروا وقال القاضى زكريا وفيه وقفة كم وكائن وكذا قوله ميز فى الاستفهام
كم البيت قال فى التسهيل والعمدة الا ان هذا جائز الانفصال فى الاختيار وذلك
مخصوص الانفصال بالاضطرار انتهى وقيدا بنجواز الفصل بالظرف وشبهه نحو
كم عندك غلاما وكم لك جارية قال ولا يجوز مثل ذلك فى نحو عشرين الا فى الضرورة
قوله اى بتمييز منصوب حملا على تمييز العدد الوسط لئلا يلزم التحكم وقال ابن
الناظم حملا على تمييز العدد المركب وما جرى مجراه اذا كانت فرعا على كم الخبرية كما ان عدد
المركب فرع على العدد للفرد انتهى ثم انه قد يكون مذكورا كما فى مثال الناظم وقد يكون
محذوفا للعلم به كم صمت وكم سرت اى كم يوما صمت وكم فرسخا سرت قوله وفيه
دليل اى فى دخول حرف الجر على كم امتناع دخول الحرف على مثله وانما جاز تقدم الجار
عليها مع ان لها الصدر لان تأخر الجار عن المجرور ممنوع لضعف عمله فجعل مع المجرور

بجعل الاستفهامية بمنزلة العدد دون كم الخبرية والمركب لشبهها بمنزلة كلمة مفردة فرع الفرد

ككلمة مستحقة للصدر ويدل على اسميتها ايضا جواز كونها مبتدا في مثل كم مالك وخبرا في مثل كم يوما سفرك ومفعولا في مثل كم رجلا ضربت قوله كعشرة او ماية بتمييز كما قال ابو حيان بان سبب الجمع والافراد هو التشبيه بهما وعليه شرح ابنه فقال مميزها مجرور مجموع تارة ومفرد اخرى لانها بمنزلة عدد مفرد فيضاف الى مميزه وهو على ضربين احدهما يضاف الى الجمع والاخر يضاف الى مفرد فاستعملت بالوجهين اجراءها مجرى الضربين فيقال كم رجال ضربت كما يقال عشرة رجال صحبت وكم امراة رايت كما يقال مائة امراة رايت انتهى وقال ابن كيسان واخرون سبب ذلك شبهها برب فكما ان رب تجر المفرد تارة والجمع اخرى كذلك ما اجريت مجراها وقال بعضهم وانما جاء تمييزها مفردا لان كم للتكثير والعدد الكثير مميزه كذلك وانما جاء مجموعا لان العدد الكثير ينبئ عن كثرة صريحا بخلاف كم فجعل جمعية مميزها كانها نائبة عن التصريح بها قوله فميزها بمفرد مجرور وهو الاكثر الافصح كما قال ابو حيان قوله الخبرية قيدها بالخبرية لانها اقرب ولان كم الخبرية على ما قالوا اصل للاستفهامية فالرد الى الاصل اولى فاندفع ما قيل كان على الناظم ان يقول ككم الخبرية كما صنع في الكافية والتسهيل قوله في افادة التكثير في النكت قال ابن قاسم ظاهر تشبيه الناظم انها للتكثير وبه صرح في غير هذا الموضع ونوزع في هذا فان الذي يظهر انها لم توضع للتكثير قوله وغيره قال ابن قاسم انما اراد الناظم التشبيه في الدلالة على تكثير عدد مبهم لا في جميع الاحكام لان كاي لا يحفظ لها كون مميزها جمعا ولا تجر بحرف ولا اضافة ولان كذا لا يلزم التصدير انتهى فكان مراده بالغيرية ابهامية العدد والافتقار الى المميز قوله نحو اطرد الياس بالرجا البيت الشاهد في الا على وزن فاعل من الى اذا نجح حيث نصب على التمييز وجملة بالبنا للمفعول اي قدر يريد لا تقنط من حصول الفرج بعد الشدة فكم من عديم قدر الله غناءه بعد فقر قوله ورايت كذا وكذا رجلا قال في التسهيل وقل ورود كذا مفردا او مكررا بغير واو وقال ابن قاسم

ورد على الناظم ابو حيان قال انها مبهمة في العدد سواء كان مجملا ام مكررا

وقال

وذلك يدل على ورود الامرين ولم يذكر لها شاهدا ونازع ابن خروف في افرادها
وزعم انه غير مستعمل في كلام العرب انتهى كوله كما في الكافية قال فيها وانصب مميز بها او يقترن
بعد كاي غالبا بلفظ من وقال في التسهيل ان كم منفردة عن كذا بكون مميزها بجر بمن
وقال في شرحه واما كذا فلم يجي مميزها الا منصوبا انتهى فكلام موهم هنا خلاف الصواب
فليس بجيد قوله صل من نصبه في التسهيل الاكثر جره بمن بعد كاين انتهى خفة تقديمه
على النصب الحكاية قال ابو حيان وابن هشام هذا الباب معقود لحكاية المفرد
باى ومن واما حكاية الجملة فانها تكون بالقول وتذكر في باب ظن قوله احك باى الباء
بمعنى في كما اشار اليه ابن الناظم وغيره قوله ما المنكور شرطه ان يكون مذكورا كما مضى عليه
في التسهيل قوله وجمع اى مصحح اسم فان يكون في المسئول عنه او في صفته الصالحة له
كما صرح به ابن الناظم وغيره مثال الاول قولك لمن قال قام بنون وقامت بنات
ابون وايات ومثال الثاني قولك لمن قال قام رجال وقامت نساء ايون وايات
ايضا لانك تقول قام رجال صالحون وقامت نساء صالحات واعلم ان في اى لغة
اخرى وهي ان يحكم فيها ماله من اعراب وتذكير وتأنيث فقط ولا تثنى ولا تجمع فتقول
لمن قال قام رجل او رجلان او رجال اى ولمن قال قامت امرأة او امرأتان او نساء
اية قال القاضي زكريا وفي النكت لم يصرح الناظم بكون الحكاية في اى واجبة او جائزة
ونقل ابو حيان عن الافصاح ان في النحويين من اجاز ترك الحكاية في باب اى لجواز
الاستيناف على الابتداء والخبر قال لانك لو اظهرت الخبر قلت اى من ذكرت قوله حتى تنشأ
واو في حكاية المرفوع الخ قال القاضي زكريا اختلف في هذه الحروف اللاحقة لمن فقال ابو
على لحقت لارادة الحكاية وحركة النون اتباعا لها وقال السيرافي الحكاية وقعت بالحركات
ثم اشبعت فنشأت عنها الحروف ليوقف عليها وبه يشعر قول الناظم واشبعن وقال
وقال قوم ان هذه الحروف مبدلة من التنوين انتهى قوله في التثنية والاعراب محل التثنية

حكاية الحكاية

عند كون المسؤل عنه مثنى فلو كانا متعاطفين كان رأيت رجلا وامرأة فانه يحكى

بقولك من ومنه قال ابو حيان وهل يجوز تغليب المذكر فيقال منين كما تقول ضربت

احمر منه رجل احمر وامرأة حمراء قوله وسكن تعدل بلا لم يستقم له في الوزن ان يمثل

بمنان ومنين مسكن النون مثل بهما محركة النون للضرورة ثم نبه على ما يلزم في الاستعمال

من اسكان النون بقوله وسكن تعدل قوله كلف بوزن فرح اي اولع قوله اتوا نارى

فقلت منون انتم تمامه فقالوا الجن قلت عموا ظلاما وانوا اي الجن والشاهد في منون

وهو ظاهر والجن خبر محذوف اي نحن الجن وعموا اصله نعموا وظلاما منصوب على

الظرفية ويروى صباحا قال ابن الناظم ففيه على ندوره شذوذان احدهما انه حكى

مقدرا غير مذكور والثاني انه اثبت العلامة في الوصل وحقها ان لا تثبت الا في الوقف

انتهى خاتمة الفرق بين اي ومن من وجوه وهي ان ايا عامة في السؤال عن العاقل وغيره

ومن خاصة بالعاقل وان الحكاية في اي عامة في الوقف والوصل ومن خاصة بالوقف

وان ايا تحكى فيها حركات الاعراب غير مشبعة ويجب الاشباع في من وان ما قبل

تاء التأنيث في اي واجب الفتح ويجوز الفتح والاسكان في من يقول منه او منت

او منتان والاربع الفتح في المفرد والاسكان في التثنية قوله والعلم احكينه من بعد

من قيد العلم في التسهيل بما اذا لم يتعين نفي الاشتراك فيه قال ابو حيان في شرحه والا

فلا يجوز ان يحكى ثم ان تعبيره بالحكاية يفهم منه ان الحركات حركات حكاية والاعراب

مقدر وبه صرح الناظم في غير هذا الموضع قال ابو حيان المنقول ان الحجازيين يجيزون

حكاية العلم وتقديرفعونه على كل حال كلغة غيرهم من بني تميم قوله تعين الرفع مطلقا

اي في حالة الرفع والنصب والجر فتقول لمن قال بزيد ومن زيد بالرفع عند جميع

العرب ويستثنى ما اذا اردت ان تحكي علمين كلا على حدته وكررت من مع الثاني

فانك تدخل العاطف على من كقولك لمن قال رأيت زيدا وعمروا من زيدا ومن عمروا

الذي ذكره الاولى ما عقبه الناظم ... ذكر باحدى ... لان احدى الحرفين

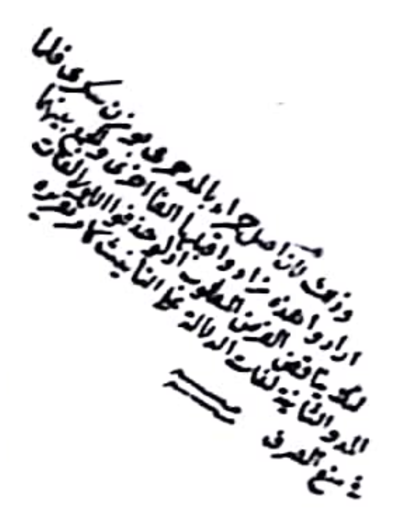
تقديره فقالوا اثبتوا فقالت منون انتم

والسجل

ولا يبطل دخول العاطف على الثانى الحكاية لانه انما يبطلها فى الاول قال ابو حيان قوله
غير ما فكر من العلم بعد من سواء كان الغير من المعارف او النكرات اذا حكيت بلفظها ومن
العرب من يحكى النكرة مجردة من اى ومن ومنه قول بعضهم ليس بقريشيا ردا على من قال
ان فى الدار قريشيا قال ابن هشام وهو شاذ واعلم ان فى حكاية العلم معطوفا على غير
علم ومعطوفا عليه غير علم خلافا فمنهم من منع ومنهم من اجازه فتقول لمن قال رأيت زيدا
وابنه من زيدا وابنه ولمن قال رايت غلام زيد وعمرا اواذا وصف العلم بابن حكى
بصفته كقولك لمن قال مررت بزيد بن عمرو من زيد بن عمرو فان وصف بغير
ذلك او اكد او ابدل منه لم يحك بتوابعه بل بدونها قال ابن الناظم التأنيث
ولو قال التذكير والتانيث كما منع فى الكافية والتسهيل لكان احسن لانه نظير قوله المعرب
والمبنى والنكرة والمعرفة قوله وهو فرع عن التنكير لان الاصل كما قال سيبويه فى كل شئ
التذكير قوله علامة التانيث تاء انما لم يقل هاء لان مذهب البصريين كما قال ابو حيان
وابن قاسم ان التاء هى الاصل والهاء المبدلة فى الوقف فرعها وعكس الكوفيون فقالوا
الاصل الهاء والتاء المبدلة فى الوصل فرعها قال ابو حيان لا يلزم ان يكون ما فيه التاء
مؤنثا حتى يعطى حكمه فى الاخبار عنه والوصف وغير ذلك بل فى ذلك تفصيل لان ما فيه
التاء اما ان يكون مدلوله مذكرا حقيقة فهو مذكر كطلحة وحمزة اسمى رجل فتقول
قام طلحة ولا تؤنث نظرا الى اللفظ او يكون مدلوله مؤنثا حقيقة فهو مؤنث كفاطمة
هذا فيما امتاز فيه المذكر من المؤنث فان لم يتميز فهو مؤنث سواء كان المدلول مذكرا
ام مؤنثا كنملة ونحلة ولهذا وهم من سئل عن نملة سليمان اكانت مذكرا ام مؤنثا فقال
كانت انثى لقوله تعالى قالت نملة حيث انث الفعل فلم يعلم ان قاعدة لسان العرب
الا لم يتميز المذكر من المؤنث مما فيه التاء انه يعامل معاملة المؤنث سواء كان المدلول
مذكرا ام مؤنثا وان لم يكن مدلول ما فيه التاء مؤنثا حقيقة ولا مذكرا حقيقة فهو

قال ابو حيان والفرق بين العطف وسائر التوابع على القول بالجواز انه ليس فيه بيان للمعطوف عليه بخلاف

مؤنث على كل احال كخشبة واجرة انتهى واعلم ان كل ما فيه التاء التي هي علامة للتانيث يسمى مؤنثا سواء كانت التاء للدلالة على التانيث ام لا كما سيذكره الشارح مفصلا ولا يلزم من تسميتها علامة التأنيث لزومها له لجواز كون علامة الشيء اعم كحرارة النار حيث توجد في الشمس وانما سميت علامة التأنيث لانها قد تكون للدلالة على التانيث اولانه يعامل مع ذي التاء معاملة المؤنث غالبا قوله مقصورة او ممدودة قال في النكت في قول الناظم الاتي والف التأنيث ذات قصر وذات مد فيه ان ظاهره يخالف مذهب البصريين من ان المقصورة عندهم اصل والممدودة بدل منها وقال ابن القواس في قول ابن الحاجب والالف مقصورة او ممدودة تبع مذهب الاخفش من ان الهمزة نفسها علم التأنيث فالعلامات عنده ثلاث ومذهب سيبويه ان العلامة هي التاء والالف فقط واما الهمزة في نحو صحراء فبدل من الالف وقال ابو حيان في شرح التسهيل ذكر الزجاجي ان الهمزة الممدودة علامة للتأنيث وهو قول الكوفيين وذهب الاخفش الى ان الالف والهمزة معا للتأنيث ورد بانه لا يوجد في كلامهم ما انث بحرفين والبصريون ذهبوا الى ان العلامة هي التاء والالف واما الهمزة فبدل من الالف قال وزاد الكوفيون في علامة التانيث الالف الممدودة كما تقدم والتاء في نحو بنت واخت والالف والتاء في نحو مسلمات والكسرة في انت والياء في هذي وان الثانية في نحو هن انتهى قوله في الاسم اي الذي لا يكون مؤنثا بالفرج والا فلا حاجة الى التاء فيه لتبيين التأنيث فيه بالمعنى صرح به ابو حيان قوله نهشتها بالمعجمة والمهملة قوله نحو اشتريت ثلث اذود فعرف بسقوط التاء من ثلث تأنيث اذود وقال المحشي الذود من الاسم ما بين الثلثة الى العشرة انتهى زاد ابو حيان لحوق تاء التأنيث لفعله قوله ككماء وكماة قال الجوهري الكماة واحدها كماء على غير القياس قوله كرواية وانما انثوه لانهم ارادوا انه غاية في ذلك الوصف والغاية مؤنثة قوله كنسابة لانه فعال



بالتشديد

بالتشديد من صيغ المبالغة فالتاء تفيد توكيد المبالغة قوله كنعجة لان انفراد المؤنث
باسم غير المذكر يفيد التأنيث كان يجوز واتان فالتاء توكد التأنيث قوله وللتعريب
اى وللتنبيه على ان مفرد الجمع اعجمي معرب وهذا في الجمع الاقصى خاصة قال العصام
وقال الجوهري الكيلجة مكيال معروف والجمع كيالج وكيالجة والهاء للعجمة انتهى وهو
يدل على ان التاء في المفرد للتعريب ايضا قوله كعدة اصل وعد فحذفوا الواو وعوضوا
عنها التاء في اخره قوله كاقامة اصل اقوام قوله كسنة اصل سنو بدليل قولهم في الجمع
سنوات قوله ومن زائد لمعنى اى وعوضا من حرف زائد لمعنى كياء النسبة في اشعثى
نسبة الى اشعث فان التاء في اشاعثة عوض عنها الاترى انهما لا يجتمعان قوله
كزنديق وزنادقة فان التاء في زنادقة عوض عن ياء زناديق فاذا جيئ بالياء
لم يجاء بالتاء بل يقال زناديق كما قاله في شرح الكافية وقد جاءت عوضا عن ياء
الاضافة نحو يا ابت وللنقل من الوصفية الى الاسمية كالذبيحة وقد لاتكون لمعنى
من المعاني كما في ظلمة وعمامة وهي لازمة قوله بان كان بمعنى فاعل انما كان فعول بمعنى
فاعل اصلا لان ابنية الفاعل اصل وقال ابن الناظم لانه اكثر من فعول فهو اصل له
قال الشاطبي وانما لم تدخله لعدم جريانه على الفعل ودخول التاء على الصفة محمول
على فعلها قوله كرجل مهذار المهذار بالمعجمة كثير الهذيان في منطقه قاله الجوهري
وغيره قوله كرجل معشم المغشم كالغشمشم هو الذي يركب رأسه لا يثنيه شيئ عما يريده
من شجاعة قاله الجوهري قوله المذكور يعني ان تذكيرها باعتبار المذكور لان الشاذ به الاوزان
قوله وميقانة من اليقين وهو الجزم بالشيئ يقال رجل ميقان اى لا يسمع شيئا
الا ايقنه وامراة ميقانة كذلك قوله ان تبع موصوفه غالبا التاء تمتنع قال ابن
هشام المراد بالموصوف المعنوى لا الموصوف الصناعي اذ يمتنع لحوق التاء في نحو
هند مع ان قتيلا خبر لا نعت وقال ابو حيان فهم كلامه انه اذا حذف الموصوف لحقته

التاء وليس على اطلاقه بل قد يحذف الموصوف ويؤتى بما يبين انه وصف لمؤنث

فلا يلحقه التاء نحو رايت قتيلا من النساء لان قولك من النساء اوضح ان قتيلا من

صفات النساء هنا قاله ابو حاتم انتهى ثم الظاهر كما قال ابن مستندم في لحوق

التاء عند حذف الموصوف في فعيل بمعنى مفعول هو السماع لا الالتباس لوجوده

في فعول بمعنى فاعل كصبور مع انهم لم يفرقوا فيه بين حذف الموصوف وعدمه قوله

ملحفة جديدة اى مجذوذة اى مقطوعة عن منوالها الذى نسجت عليه قوله

بان جرد عن معنى الوصفية بان يجرى مجرى الاسماء في كونه غير جار على موصوف

كذبيحة ونطيحة كما قاله ابن الناظم ولا يخفى انه لا ينحصر عدم كونه تابعا للموصوف في التجريد

عن معنى الوصفية كما فسره به الش تبعا لابن الناظم بل يشمل ما اذا حذف الموصوف

وبقى الوصف على وصفيته كرأيت قتيلا مرادا به المؤنث كما علم فيما مر من كلام ابى حيان

ثم انه قد يشبه فعيل بمعنى فاعل بمعنى مفعول فيعطى حكمه كعظام رميم وامرأة قريب

وكذا يعكس التشبيه كخصلة ذميمة وفعلة حميدة فصل قوله ضربان واعلم ان

الاخر من كل مقصورا وممدودا لا يخلو اما ان يكون الفا اصلية او زائدة للتانيث

او للالحاق او للتكثير فان لم يسبقها اكثر من اصلين فهى اصلية كعصى ورحى

وكساء وبناء وان سبقها اكثر من اصلين فهى زائدة للتانيث ان منعت الاسم

من الصرف والا فهى زائدة للالحاق كعلقى لبنت وجركى للذى يقال ظهره وقصرت حلباء

وعلباء وقوباء او للتكثير كقبعثرى قوله نحو بهمى قال سيبويه يكون واحدا وجمعا والفه

للتانيث فلا تنون وقال قوم الفها للالحاق والواحدة بهماة وقال المبرد لا يعرف

الف فعلى بالضم لغير التانيث قوله الطولى تانيث الاطول والجمع الطول مثل الكبرى

والكبر قوله نحو حيدى يقال حمار حيدى اى يحيد عن ظله قوله لطائر يقع على الذكر والانثى واحدها

وجمعها سواء وان شئت قلت في الجمع حباريات والفه ليست للتانيث ولا للالحاق

مبحث الالف المقصورة والممدودة

العلباء عصب العنق وقوباء بتحريك الواو داء معروف يتقشر ويتسع ويعالج بالريق وهو قوباء بالتحريك فتحذف وبه يكون بناء ويعترى الدارم بنا صويرة يحرف والالف للالحاق وفتحه النظم البريد وليس الفه للتانيث لقولهم قوباءة

وبينى

وانما بني الاسم بها فصارت كانها من نفس الكلمة لا يتصرف في معرفة ولا نكرة اي
لا تنوين ذكره الجوهري وكلام الشرح كالناظم يقتضي ان الف حبارى للتأنيث وهو المعتمد
فقد قال ابن هشام ما ذكره الجوهري من انها ليست للتأنيث وهم فانه وافق على انه
ممنوع من الصرف قوله نحو ظربى وحجلى قال الجوهري لم يجئ الجمع على فعلى بكسر الفاء الا حرفان
تزعم العرب انها تفسو في ثوب احدهم اذا صادها لا تزول
فان الظربى جمع ظربان وهو دويبة منتنة الريح وحجلى جمع حجلة وهي طائر انتهى قوله
خليطى مع الشقارى صرح في شرح العمدة بانه انما اهمل المتن عن ذكر سمهى وخليطى
وشقارى لكونها من الابنية الشاذة وبذلك واورد على ذكره لها هنا في المشهورة قوله
وزاد في الكافية في المشهورة الخ فقضيته ان هذه الاوزان من الاوزان المشهورة المقصورة
وقضية قول الناظم واعز لغير هذه استندارا انها مستندرة وبه جزم ابن هشام
ذكره القاضي زكريا قوله لعظيم الارنبة هي طرف الانف قوله كقرفصى بمعنى القرفصاء
في القاموس القرفصى مثلثة القاف والفاء مقصورة والقرفصاء بالضم والقرفصاء
بضم القاف والراء على الاتباع ان يجلس على اليتيه ويلصق فخذيه ببطنه ويديه
يضعها على ساقيه او يجلس على ركبتيه متكئا ويلصق بطنه بفخذيه ويتأبط كفيه
انتهى فصل قوله وديمة هطلاء الديمة المطر الذي ليس فيه رعد ولا برق
والهطلاء متتابعة المطر قوله لاحد جحرة اليربوع الجحرة بكسر الجيم وفتح الحاء جمع جحر
بضم الجيم وسكون الحاء بمعنى الثقب وجحرة اليربوع ثلاثة راهطاء بالراء والطاء
المهملتين فهي التي يخرج منه التراب ويجمعه وقاصعاء حفرة يحفرها ثم يأتي بالتراب
المخرج من الراهطاء فيسد به فم الجحر فلا يدخل عليه ونافقاء حفرة يكتمها ويظهر
غيرها فاذا اوتي من قبل القاصعاء ضرب النافقاء برأسه فخرج وهو حيوان فوق
الفارة يداه اقصر من رجليه عكس الزرافة قوله وقرثاء وكريثاء بمثلثتين
وراءين مهملتين مكسورتين وبالقاف في الاول والكاف في الثاني قوله وخصاء

اسم عرق للمحموم قوله وزاد فى الكافية فى المشهور فى النكت اقتصر هنا وفى الكافية

والعمدة على جعل الاوزان قسمين خاص بالمقصورة وخاص بالممدودة وزاد فى التسهيل

قسما ثالثا وهو ما يشتركان فيه وذلك وزن ارطى ومرطى وحسنا وخليطى وافعلا

بفتح العين وغيرها قوله والجلبة هى رفع الصوت قوله كدخيلا بضم الدال المهملة وتشديد

الخاء المعجمة يقال هو عالم بدخيلاء امورك اى بباطنها قوله المقصور والممدود المقصور

هو الاسم المتمكن الذى حرف اعرابه الف لازمة نحو الفتى والرحى والممدود هو الاسم

المتمكن الذى اخره همزة بعد الف زايدة ككساء وحمراء قال ابن الناظم وكلاهما

قياسى وظيفة النحوى وسماعى وظيفة اللغوى فعلم ان المقصور والممدود ضربان

من الاسماء المتمكنة اذ الحروف والافعال والاسماء الغير المتمكنة لا يقال فيها مقصور

ولا ممدود واما قولهم فى هولاء وهولا ممدود ومقصور فتسامح كما نص عليه

ابن يعيش فى شرح المفصل وقول القراءة مثل جاء وشاء ممدود فعلى مقتضى

اللغة لا الاصطلاح قوله كمفعل قال ابن هشام ذو فعل بالعطف على قوله كالاسف

وكان على حذف العاطف قوله كالرعوى وكالدعوى الا رعواء الكف عن الامور والارتياء

هو من الراى والتدبير قوله وقصر ذى المد اضطرارا مجمع عليه اعترض على دعوى الاجماع

بان الفراء منعه فيما القياس يوجب مده نحو فعلاء افعل والكسائى منعه فى غير النصب

فقال لا تكاد العرب تقصر ممدودا فى رفع ولا جر واجاب ابن قاسم بانه مجمع على جوازه

فى الجملة وان اختلف فى بعض المواضع قوله لا بد من صنعاء وان طال السفر تمامه وان

تحنى كل عود ودبر والشاهد فى صنعاء حيث قصره للضرورة والعود بفتح العين

المسن من الابل ودبر بفتح الدال وكسر الموحدة من دبر البعير بالكسر يدبر دبرا اذا

عقر ظهره قوله واجازه الكوفيون قال فى النكت وعليه اكثر المتاخرين قوله يا لك من تمر الاخرون بدل

البيت يا للجر والتنبيه ولك خبر مبتدا محذوف اى لك شيء من تمر وشيشاء بشينين

مجنبه

معجمتين كالشيص والشيصاء هو التمر الذي لم يشتد نواه وينشب اي يتعلق
والسعل موضع السعال من الحلق والشاهد في اللها بفتح اللام حيث مده للضرورة وجمع
لهات وهي اللحمة المشرفة في اقصى سقف الحلق ويجمع ايضا على اللهوات ولهيات قوله
فقل في حبلى حبليان ومصطفى مصطفيان وفي مستدعى مستدعيان قوله او مجهولة
لا يعلم هل هي من واو او ياء قوله ونحو عليا العليا عصب العنق قال الكي في شرح الكافية
دفع لما يوهمه كلام الناظم من استواء الامرين قوله ان اعلال الاول اي نحو عليا قوله وان
الثاني بالعكس اي تصحيح نحو كساء وحياء ارجح من اعلاله واما سيبويه فنص كما قال
الش في النكت على ان اقرار الهمزة فيهما احسن وان القلب في الالحاق اكثر منه في المنقلبة
عن اصل مع اشتراكهما في القلة قوله قرآن تثنية قراء بمعنى عابد او جمع قارئ الصحة
تثنيته الجمع بارادة الجماعتين كقوله بين رماحي مالك ونهشل قاله التفتازاني قوله
خوزلان بحذف الالف المقصورة والقياس خوزليان والخوزلى بفتح الخاء المعجمة
والزاي مشية بتبختر كما مر قوله في جمع على حد المثنى قال القاضي زكريا معنى كونه على
حد المثنى انه اعرب بحرفين وسلم فيه بناء الواو وختم بنون زائدة تحذف للاضافة
قوله موسون وموسين بفتح السين فيهما والاصل موساون وموساين حذفت
الالف لالتقاء الساكنين قوله وقاضون وقاضين الاصل قاضيون وقاضيين
حذفت الياء فيهما بعد حذف الحركة قوله اي كلا من المقصور والممدود ولم يفسر مرجع
الضمير بالمقصور المراد في كلام الناظم تعميما للفائدة واشارة الى ان حقه ان يترك
ذكرها استغناء بما تقدم في التثنية او يذكرها معا قوله في بناءة بفتح النون والباء
الموحدة بعدها الف زائدة فهمزة بدل من الواو قال الجوهري النبوة والنباوة ما
ارتفع من الارض فجاز فيه نباءات بالهمزة ونباوات بقلبها واوا قوله حينئذ اي حين
جمع بالالف والتاء قوله وكلة وهي ستر مربع يضرب على القبور او ستر رقيق يحافظ به من البق

قوله نحو ذروة الشيء بكسر الذال أعلاه وزبية بضم الزاى المعجمة وسكون الموحدة
وبعدها ياء مثناة تحت حفرة تحفر لاصطياد الاسد وغيره قوله جروة الجروة
انثى الجرو وهو الصغير من ولد الكلب والسباع او هى القثاء كما فى القاموس قوله
عيرات قال ابن هشام اتفقت جميع العرب على فتح الياء فى عيرات بكسر العين جمع
عير وهى الابل التى تحمل الميرة وهو شاذ لانه كبيعة وبيعات وحقه الاسكان انتهى
قوله كهلات بالفتح كما رواه ابو حاتم وقياسه الاسكان لانه صفة قوله فتستريح النفس
من زفراتها اوله على صروف الدهر او دولاتها يدلننا اللمة من لماتها اى لعل
حوادث الدهر والدولات جمع دولة هى بضم الدال فى المال وبفتحها فى الحرب وقيل هما
واحد ويدلننا من الادالة وهى الغلبة والنصر يقال اللهم ادلنى على فلان اى انصرنى
عليه واللمة بفتح اللام الشدة وهى مفعول ثان ليدلننا والشاهد فى زفرة حيث
سكن الفاء للضرورة والاصل تحريكها وانشد الفراء شاهدا ايضا على نصب المضارع
فى جواب الرجاء قوله بيضات وجوزات بفتح العين والقياس تسكينها لاعتلالها
ولكن الفتح جاء فى لغتهم جمع التكسير قال الشيخ فى النكت اصاب طائفة من النحاة
فى عدم التعرض لجمع التكسير فعلله بعضهم بان السنة العامة فسدت فى كل شيء الا
فى الجموع فلا حاجة الى التنبيه عليها وبعضهم ان مرجع الجموع السماع ولا تؤخذ بقياس
فكان الاولى بها كتب اللغة التى تذكر فيها المفردات وينبه عقب كل مفرد على جمعه
وقال بعض المتأخرين منهم ابن هشام فى تعليقه اكثر الجموع محتاج الى سماع الا ان منها
ما يغلب فيذكر الغالب حتى لا ينكر اذا سمع وليقاس عليه ما لم يسمع عند الضرورة
قال ابن هشام واما ما يطرد منه فالاعلام به فائدة ظاهرة ثم ان للنحاة فى هذا
الباب طريقين احدهما ذكر الجمع وما هو مفرد له والاخر ذكر المفرد وما هو جمع له قال فى النكت
وقد سلك ابن مالك الطريقة الاولى وابن الحاجب الثانية وهى طريقة سيبويه

واكثر التمييز بين قوله لفظا او تقديرا الاول كرجال والثاني كفلك يستوي فيه لفظ
الواحد والجمع فيقدر الضمة في المفرد غيرها في الجمع قوله جموع قلة قيل الاولى بناء قلة
لان جموعا هنا واقع على اربعة واجاب ابن هشام بان جمعا ليس له جمع قلة فيعبر بجمع
الكثرة كالتعبير بقلوب ورجال عند ارادة القلة او انه اعتبر فيه كثرة موزوناتها قوله
جمع رجل بكسر الراء وسكون الجيم فانه ليس له جمع كثرة ومثله عنق واعناق وفؤاد وافئدة
قوله كالصفي اصله صفوي بوزن دخول فاجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون
فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وكسرت الفاء للمناسبة قوله لكن حكى في جمعه
اصفاء اشار الى اعتراض ابن هشام على التمثيل بذلك فقال ليس منه ما مثل به الناظم لانه
من قولهم في جمع صفاة صفي لقولهم اصفاء حكاه الجوهري وغيره انتهى قوله لفعل اسما صح عينا
قال ابن هشام يرد عليه المعتل الفاء كوقت ووعد ووهم فانه لا يطرد فيه افعل بل ولا يكثر
بل هو شاذ جدا كقولهم وجه واوجه والمضاعف كجد وحد ورب وشق وقد فهذا
لا ياتي على افعل وشذ كف واكف وكثيرا ما يستغنى ببعض ابنية الكثرة فيه عن ابنية القلة
كجدود وحدود وشقوق وقدود ومنه يجيء جمع القلة فيه ارباب واجداد واجاب
ابو حيان عن الثاني بانه صح تصحيح العين ما لم يكن معتلا ولا مضاعفا فانه اصطلاح
لبعضنا قوله وادل واظب الاصل ادلو واظبي فاعلا اعلال قاض قوله كعبد فانه
يجمع على اعبد لغلبة الاسمية قوله بلا علامة فهم هذا الشرط من قوله وعدا لا حرف اذ لا فائدة
له سوى التنبيه على ذلك لانه صرح او لا يكون الاسم رباعيا قوله بخلاف ما لم يكن كذلك بان
لم يكن اسما بل صفة ومؤنثا بل مذكرا كحمار او مؤنثا بعلامة كسحابة وبعدة كجعفر او بها
لا قبل اخره كفاطم اسم امراة فانه لا يجمع على افعل قوله وشذ اقفل واغرب في جمع قفل
وغراب اذ الاول ليس رباعيا ولا على فعل بفتح فسكون والثاني ليس مؤنثا قوله
فعل بضم ففتح طائر ضخم الراس يصطاد العصافير قاله في القاموس قوله جمع قد قال هو

بالجبهة جماع موخر الراس وهو معقد العذار من راس الفرس خلف الناصية قوله كابتة

جمع بتات وهو الزاد ومتاع البيت كما قاله الجوهري واصله ابتتة نقلت كسرة التاء

الاولى الى ما قبلها توصلا الى الادغام قوله وائمة اصله اءممة نقلت حركة الميم الاولى

الى الهمزة فادغمت في الثانية قوله وكذا ما لا مقابل لمانع خلقي كاكمر لعظيم الكمرة اي

الحشفة واقلف لمن لم يقطع قلفة ذكره ورتقا للمنسدة الفرج باللحم وعذراء للبكر

او للمانع استعمالي كالى وعجز ايقال رجل الى اي عظيم الالية وامراة عجزا ولم يقولوا اعجز

ولا اليا الان ظاهر كلامه هنا كنصه في شرح الكافية اطراد فعل في هذا النوع ايضا فيقال

في جمع الى الي وفي عجزا عجز ولكن قال في التسهيل ان فعلا فيه محفوظ قوله ولا ياتي قياسا

اي في شيء من الابنية وانما هو محفوظ كولدة جمع ولد وكفتية وشيخة وثيرة وغلمة

وشجعة وغزلة وصبية وخصية في فتى وشيخ وغلام وشجاع وغزال وصبي وخصي

تنبيه لو قدم الناظم قوله وفعلة جمعا بنقل يدرى على قوله فعل لنحو احمر وحمراء لتوالى

جموع القلة قوله كما سبق من نحو ابتة قال ابن الناظم واطرد فعل ايضا في فعول بمعنى

فاعل كصبور وصبر وغفور وغفر وما جاء على فعل من غير ما ذكر فمحفوظ نحو نمر

ونمر وخشن وخشن ونذير ونذر قوله جمع عنان بكسر العين ما يقاد به الفرس

قوله كرماة وقضاة اصلهما رمية وقضية قلبت ياءها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها

وضم الفاء في المعتل على خلاف الصحيح نحو طلبة حيث ابقيت الفتحة لان التغيير بالمعتل

انسب قوله في وصف لمذكر عاقل على فاعل معتل اللام خرج نحو دار وعادية وسابق

لفرس وظريف وضارب فلا يجمع شيء منه على فعلة وقد استغنى الناظم عن ذكر القيود

في هذا وما بعده بالتمثيل برام وكامل قوله وشاع نحو كامل وكمله قال ابن قاسم لو قال كذلك

نحو كامل وكمله لكان انص لان الشياع لا يلزم منه الاطراد قوله فعلى لوصف فتيل زاد في

الكافية والتسهيل وفعيل بمعنى فاعل كمريض وافعل كاحمق وفعلان كسكران قوله



على فعيل بمعنى مفعول وال على هالك وتوجع كقتيل وقتلى وجريح وجرحى واسير
واسرى قال ابن الناظم ويحمل عليه ما اشبهه في المعنى من فعيل بمعنى فاعل كمريض ومرضى
ومن فعل كزمن ومن فاعل كهالك وفعيل كميت او افعل كاحمق وفعلان كسكران قوله وكل
من فعل اشار الى ان زمن وما بعده مبتدا خبره قمن لانها ملحقات بفعيل بمعنى مفعول
كما مر في كلام ابن الناظم قوله كفرد هو ضرب من الكماة قوله فيما سبق اي من كونه جمعا لوصف
صحيح اللام على فاعل قوله كصادة وصدا اي في قول القطامي ابصارهن الى الشبان
مائلة وقد اراهن عنى غير صداد قال ابن هشام لا اعلم احدا ذكر مجيئه في فاعلة المؤنث
الا في هذا البيت قال والظاهر ان الضمير للابصار لا للنساء اذ لا يقال بصر صاد كما يقال
بصر صادة فهو جمع صاد لا صادة انتهى وضعف بتخالف مرجع الضمائر وعود الضمير
على غير المحدث عنه قوله اوفاه كان في الكافية ينبغي حقه ان يذكره هنا ايضا كما قاله ابن هشام
قوله منها صريح في ان فعالا عام في فعل وفعلة معتلي العين والياء وخصه في التسهيل
قلة فعال بفعل يائي العين لا فعلة حيث قال وهو اي فعال لفعل غير اليائي العين
ولفعلة مطلقا قال ابو حيان في شرحه قوله مطلقا اي سواء كان يائي العين ام غيره
كجفنة وجفان وغيضة وغياض ولم يتعقبه بشيء قال الشيخ في النكت لم ار احدا من
شراح الالفية نبه على تناقض كلامه هنا مع التسهيل قوله كضيف وضياف ذكر مثال
فعل من اليائي العين دون فعلة منه اشارة الى ان المختار ما ذكره في التسهيل مما مر بيانه
قوله وبعر وهو بمثناة تحتية وعين وراء مهملتين في القاموس البعر والبعرة الجدي
يربط عند زبية الذيب او الاسد اي ليقع فيها وفي المثل اذل من بعر وفي النهاية البعرة
العناق والبعر الجدي قوله وفعل ايضا له فعال قال ابن قاسم شرطه ان يكون اسما لا صفة
كما ذكره في التسهيل قوله اي فعلة للذي والتاء مطلقا وان كانت عبارته توهم ذلك
قوله وفعل مع فعل ضبط ابن الناظم وغيره الاول بكسر الفاء مع سكون العين والثاني

بفتحها مع سكون العين وعكس الشـ ومعرفة ذلك تتوقف على الرواية عن الناظم وابنه احرى بذلك قال ابن قاسم وشرط في الوزنين كونهما اسمين لا وصفين قوله وشرط في الكافية وكذا في التسهيل قوله كمدى للقفيز الشامى وهو غير المد قاله الجوهرى قوله وفي فعيل وصف فاعل لا بد ان يكون صحيح اللام كما ذكره في التسهيل وخرج بقوله وصف فاعل فعيل بمعنى مفعول كجريح وفعيل لا بمعنى واحد منهما نحو قضيب لكونه اسما قوله في وصف على فعلانا مراده جنس فعلان فيعم المنصرف وغير المنصرف وانما نطق به ممنوعا من الصرف حيث فتح في موضع الجر لانه علم وفيه الزيادة كسلمان قاله ابن هشام فظاهره ان فعلان في كلامه اما منصرف فمؤنثه فعلانة كندمان وندمانة او غير منصرف فمؤنثه فعلى وعلى التقديرين ليس له الا انثى واحدة فلا يصح قوله او انثييه ولا النطق به غير منصرف على التقدير الاول قوله وندمان وندمانة من المنادمة فان كان من الندم فمؤنثه ندمى كما سبق قوله وخمصان يقال رجل خمصان وخميص الحشا اى ضامر البطن قاله الجوهرى قوله يخص غالبا قال ابن هشام هذه عبارة فاسدة لا صلاح لها لان الخصوصية والغلبة متنافيان قوله وشرط في الكافية وكذا في التسهيل وفيهما ايضا شرط ان لا يكون فعل بالفتح واوى العين كصوم قوله وفعله قال ابن هشام كان الناظم لم يقيده بالاطراد فعلم انه فيه غير مطرد بخلاف ما قبله ولا يلزم من هذا ان لا يكون قوله اول الباب لفعل اسما صح عينا افعل والامثاله مطردا لان عدم افادته هنا للاطراد انما جاء من السياق وهو انه صحب ما نص على طرده فيبقى هو غير منصوص عليه وقال ابن قاسم المفهوم من هذه العبارة انه مطرد لانه لم يذكر في هذا النظر غالبا الا المطرد وقال الشـ في النكت ومنشأ اختلافهم في فهم هذه العبارة تناقض وقع للناظم في هذه المسئلة فانه نص في الكافية على ان فعولا في فعل منقول وفي العمدة وشرحها على انه مقيس وبه صرح في التسهيل وصححه ابو حيان في الارتشاف قال واذا قلنا باطراده

نحو

فله شرطان ان يكون اسما وان لايكون مضاعفا كطلل ذكره فى التسهيل قوله وقل فى
غيرهما قال ابن هشام وكان الظاهر ان يقال وقل فى غيرهن ليدخل فعال مع قاع وحوت
فى الكثرة ثم انه دخل فى قوله غيرهما فعل صحيح العين كضرب وضربان واخ واخوان ومقتضاه
انه قليل وهو ما ذكره فى شرح الكافية ولكنه ذكر فى العمدة وشرحها والتسهيل ان ذلك
من المقيس قوله وفعلا اسما وفعيلا وفعل قيد الاول بكونه اسما واطلق الاخرين هنا
لكنه صرح باشتراط الجمودة الجميع فى التسهيل وشرح العمدة وزاد فى التسهيل فعلا بالكسر
كذيب وذوبان قوله وجذع وجذعان كما قال الناظم فى شرح الكافية ولكن ذكر فى
التسهيل ان فعلانا يحفظ فى نحو جذع ولا يقاس عليه لانه صفة قوله وكل صفة لمذكر
الخ خرج بالصفة الاسم نحو قضيب ونصيب وبالمذكر نحو شريفة وبالعاقل نحو مكان
فسيح وبكونه بمعنى فاعل نحو جريح وبكونه غير مضعف نحو شديد وبكونه غير معتل اللام
نحو غنى وولى فلا يجمع شىء مما مر على فعلاء واما خلفاء فى جمع خليفة ونساء سفهاء
فبالحمل على المذكر وشذ نحو اسراء وقتلاء فى اسير وقتيل قوله اى شابههما فى الدلالة
الخ يعنى ان قوله لما ضاهاهما لا يعم كل مضاه بكل وجه بل المراد به المضاهى فى الدلالة على
معنى كالغريزة كما نبه عليه فى التسهيل والغريزة بالغين المعجمة والراء المهملة بعدها زاى
الطبيعة التى جبل عليها الانسان قوله كعاقل وعقلاء وشاعر وشعراء فان العقل والشعر
من الاوصاف الشبيهة بالغريزية كالكرم والبخل من جهة ان كلا منهما غير مكتسب قوله
كنقى ونقواء وسخى وسخواء وسرى وسرواء وسمى وسمواء والقياس اتقياء واسخياء
واسرياء واسمياء لانها معتل اللام كولى واولياء قوله ونصيب وانصباء وانما
قال لكونه غير معتل اللام وغير مضعف والقياس نصبان كرغيف ورغفان قوله
كطابع بفتح الباء الخاتم وبكسرها لغة فيه قاله الجوهرى قوله كقاصعاء هو جحر من جحرة
اليربوع الذى يقصع فيه اى يدخل فيه كما سبق قوله مطلقا اى اسما وصفة كما مثل

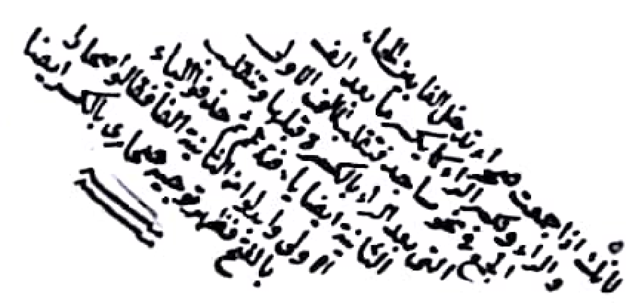
وزاد الناظم في الكافية شرحها نوعا ثامنا وهو فوعلة فقال يطرد فواعل ايضا
في فوعلة كصومعة وصوامع قوله ما هو رباعي مؤنث ثالثه مدة كفعيلة وفعولة
وشرط الناظم في التسهيل في فعيلة ان لا تكون بمعنى مفعولة ليخرج نحو جريحة وقتيلة
فلا يقال جرائح وقتائل وشذ ذبيحة وذبائح وشرط في غير فعيلة من ذي التاء كونه
اسما ولم يشرطها الشارح تبعا لظاهر النظم ومن ثم مثل لفعولة بحلوبة وليست اسما وصرح
بالشرط الاول في الكافية ايضا وعبارتها وبفعائل اجمعن فعالة فعيلة فِعالة فُعالة
كذا فعولة ذي الجنس بلا تاء او اتانا كذوات التاء اجعلا وفي فعيل وفعيلة يقل
اذا استبان منهما معنى فُعِل قوله ذاتا ء او مزاله ظاهر كلامه ان فعائل مطرد في المختوم
بالتاء والمجرد منها لكن ذكر في التسهيل انه غير مطرد في المجرد منها وتبعه في الارتشاف
ولم يذكر في العمدة اطراده في شيء من المجرد سوى فعول خاصة ثم ان شرط المجرد ان يكون
مؤنثا فلو كان مذكرا لم يجمع على فعائل الا نادرا كقولهم جزور وجزائر قوله وسعيد
علم امرأة قال الناظم في شرح الكافية لم يأت فعائل جمع فعيل اسم جنس فيما اعلم
لكنه بمقتضى القياس جائز اذا سمي به مؤنث كسعائد جمع سعيد اسم امرأة انتهى
ووافقه على ذلك ابو حيان قوله فعلاء اسما كان او صفة على ما هو مقتضى كلامه من انه
لا فرق في فعلاء بين الاسم والصفة حيث مثل بهما في قوله صحراء والعذراء وهو واضح
لكنه خصه في التسهيل بالاسم وكذا في العمدة وشرحها قال الشيخ في النكت وهذا مما
يوهن ما يقتضيه كلامه هنا من الاطراد وقال ابن قاسم الحكم ما ذكره في التسهيل وهو
ان فعالي يحفظ في نحو عذراء وقيل هو مطرد في فعلاء الذي لا افعل له كما يؤخذ من
تمثيله بعذراء اذ الحق انك لا تقول في حمراء حمار وفي صفراء صفار ونحوهما قوله
وصحارى وصحارا في جمع كل من صحراء وعذراء ثلاثة جموع فعالى بالتشديد ثم فعالى بالتخفيف
والكسر ثم فعالى بالتخفيف والفتح وقد بينها المرادي وقال ان الاول سماعي وهو الاصل



لانك اذا جمعت صحراء ادخلت الفا بين الحاء والراء وكسرت الراء كما يكسر ما بعد الف الجمع فتنقلب الالف الاولى ياء بالكسر وتنقلب الثانية ايضا ياء فتدغم ثم حذفوا الياء الاولى وابقوا الثانية فقالوا صحارى بالفتح لتسلم الالف من الكسر فهى صحارى ايضا

للفخيرين واثبات الياء في الجمع الثاني في محله في الوقف واما في الوصل فحذوفة كما في نحو
قاضٍ قوله كل ثلاثي يعني انه لابد من تقييده ذي نسب بالثلاثي كما صرح في التسهيل وكانه
اشار الى ذلك بالمثال قال ابن قاسم وذكر في التسهيل ان هذا الجمع ايضا النحو علباء حولايا
ويحفظ في صحراء وعذراء انتهى وقال ابن هشام قد يقال على قول الناظم لغير ذي
نسب جدد انه اثبت فعالى لما لا نسب فيه متجدد وذلك يشمل شيئين ما لا نسب
فيه مطلقا وما فيه نسب لكنه ليس بمتجدد فعبارته غير سديدة قال والجواب ان النفي
راجع الى القيد فالنفي متسلط على التجدد وثبوت النسب لابد منه انتهى واعلم انه
يعرف ما يائه متجددة للنسب بصلاحية حذف الياء مع دلالة الاسم على المنسوب
اليه وما ليست ياؤه متجددة بعدم صلاحية ذلك مع ما ذكر فشمل نوعين ما وضع
بياء مشددة ككرسي وما اصله النسب الحقيقي وكثر استعمال ما هي فيه حتى صار
النسب منسيا كمهري فانه في الاصل منسوب الى مهرة وهي قبيلة ذكره المكودي اخذا
من كلام الناظم في شرح الكافية قوله كافاعل نبه به على ان المراد بشبهه ما يماثله في العدد
والهيئة وان خالفه في الوزن نحو مفاعل وافاعل قوله في خدرنق هو بفتح الخاء
المعجمة والدال المهملة وسكون الراء وفتح النون العنكبوت قاله الجوهري قوله خدارق
بحذف النون لكونها من حروف الزيادة قوله في سبطرى السبطرى الاضطجاع قوله
وفي فدوكس والفدوكس العدد الكثير واسم من اسماء الاسد قوله فلا يحذف بل يقال
عصافير وقناديل وقراطيس قوله فقل فيه مداع اى بحذف السين والتاء لان
بقاءهما يخل ببنية الجمع قوله باختصاص زيادته بالاسماء اى بخلاف السين والتاء
فانهما يوجدان في الافعال ايضا قوله في الندد يقال رجل الندد ويلندد اى خصم مثل
الالد يقال الالد اى شديد الخصومة قوله الاد ويلاد بحذف النون وابقاء الهمزة
من الندد والياء من يلندد ولتصدرهما ولانهما في موضع يقعان فيه دالين على معنى بخلاف

نحو صحارى فعلم مما ذكر وما اسما للتجديد في الاصل فيها لمعان ثانيها النسب



للتصغير واثبات الياء في الجمع الثاني محله في الوقف واما في الوصل فتحذف كما في نحو
قاض قوله كل ثلاثي ينبغي انه لابد من تقييده ذي نسب بالثلاثي كما صرح في التسهيل وكانه
اشار الى ذلك بالمثال قال ابن قاسم ذكر في التسهيل ان هذا الجمع ايضا نحو علباء وحولايا
ويحفظ في صحراء وعذراء انتهى وقال ابن هشام قد يقال على قول الناظم لغير ذي
نسب جدد انه اثبت فعالى لما لا نسب فيه متجدد وذلك يشمل شيئين ما لا نسب
فيه مطلقا وما فيه نسب لكنه ليس بمتجدد فعبارته غير سديدة قال والجواب ان النفي
راجع الى القيد فالنفي متسلط على التجدد وثبوت النسب لابد منه انتهى واعلم انه
يعرف ما ياؤه متجددة للنسب بصلاحية حذف الياء مع دلالة الاسم على المنسوب
اليه وما ليست ياؤه متجددة بعدم صلاحية ذلك نعم ما ذكر فشمل نوعين ما وضع
بياء مشددة ككرسي وما اصله النسب الحقيقي وكثر استعمال ما هي فيه حتى صار
النسب منسيا كمهري فانه في الاصل منسوب الى مهرة وهي قبيلة ذكره الكودي اخذا
من كلام الناظم في شرح الكافية قوله كافاعل نبه به على ان المراد بشبهه ما يماثله في العدد
والهيئة وان خالفه في الوزن نحو مفاعل وافاعل قوله فخدرنق هو بفتح الخاء
المعجمة والدال المهملة وسكون الراء وفتح النون العنكبوت قاله الجوهري قوله خدارق
بحذف النون لكونها من حروف الزيادة قوله في سبطرى السبطرى الاضطجاع قوله
وفي فدوكس والفدوكس العدد الكثير واسم من اسماء الاسد قوله فلا يحذف بل يقال
عصافير وقناديل وقراطيس قوله فقل فيه مداع اي بحذف السين والتاء لان
بقاءهما يخل ببنية الجمع قوله باختصاص زيادته بالاسماء اي بخلاف السين والتاء
فانهما يوجدان في الافعال ايضا قوله في الندد يقال رجل الندد ويلندد اي خصم مثل
الالد يقال الذي شديد الخصومة قوله الاد ويلاد بحذف النون وابقاء الهمزة
من الندد والياء من يلندد لتصدرهما ولانهما في موضع يقعان فيه والنون على غير تلا

وجمل اسما النجيب في الابل فيقال مهاري ومهار

النون قوله بخلاف العكس فلا ينبغي حذفها عن حذف الياء لان البقاء الياء مفوت
لصيغة منتهى الجموع قوله لتكافئهما فانهما زيدتا معا للالحاق وليس في تخصيص كل
منهما بالحذف ضرورة التصغير اورده عقب التكسير لان التصغير والتكسير اخوان
ويجريان من واد واحد ويتفقان في كثير من الاحكام ويحال في كل منهما على الاخر فلذا جرت
عادة النحويين بايلاء احدهما للاخر وغالبهم يقدم التكسير ومنهم من يعكس كابن
عصفور وفصل ابن الحاجب بينه وبين التكسير بباب النسب وليس بجيد ثم
شروط التصغير ثلثة كما قال القاضي زكريا كون المصغر اسما فلا يصغر الفعل والحرف
لان التصغير وصف في المعنى وشذ تصغير فعل التعجب وعدم كونه متوغلا في شبه الحرف
فلا يصغر المضمر ولا من وكيف ونحوهما وشذ تصغير بعض الاسماء الاشارة والموصول
وسيأتي وكونه خاليا من صيغ التصغير فلا يصغر نحو كميت قوله وبالتحقير وهو تفنن
قال في النكت ليست فائدة التصغير منحصرة في التقليل كما قال ابن الحاجب بل ذكر له
ابو حيان غيرها وهو التحقير والتقريب اما الزمان الشيء او مكانه او المنزلة وزاد
الكوفيون التعظيم وزاد بعض المتأخرين التحبيب انتهى وهذا يدل على ان التصغير
اعم من التحقير قوله فعيل وفعيعل وفعيعيل قال ابن قاسم وزن المصغر بهذه اصطلاح
خاص بهذا الباب اعتبر فيه مجرد اللفظ تقريبا وكراهة لتكثير الابنية وليس بجار
على مصطلح التصريف الا ترى ان وزن احيمر ومكيرم ومفيرج في التصغير فعيعل
وفي التصريف افيعل ومفيعل وفعيلل قوله كتكسير حديث على احاديث في النكت
قال السهيلي احاديث جمع احدوثة بمعنى حديث فهو جمع على القياس قوله كتانه
شرطه ان يكون متصلا كما في التسهيل والعمدة ولو لم يتصل كسر كدحرجة ودحيرجة
قوله الفتح انحتم والاحسن عبارة العمدة بقي ما بعد ياء التصغير على ما كان عليه
قبل وجودها لان المقصود بهذا وما بعده انه لا يجب فيها الكسر لانه يجب الفتح فيها

ويستدل له عليه بقول لبيد وكل اناس سوف تدخل بينهم
دويهية تصفر منها الانامل يعني الموت اجيب بان التصغير
[illegible] الموت [illegible] للتعظيم
لانها كانت عظيمة [illegible] ط

فيه

قوله مدة افعال قيده ابن الحاجب وغيره بكونه جمعا قال الجاربردي وغيره احترز
به عما ليس نحو اعشار فان تصغيره اعيشير انتهى لكن في التسهيل قال جمعا او مفردا
فسوى بينهما وشرحه ابوحيان على ذلك ولم يتعقبه وقال ابن قاسم هذا القيد تبع فيه
ابن الحاجب الجزولي وقد خطأه الشلوبين وقال ان سيبويه قال اذا حقرت افعالا اسم
رجل قلت فيه افيعال كما تحقرها كذلك قبل العلمية انتهى قال الشيخ في النكت وعندي
ان ما ذكره هذا القيد اراد بيان الواقع لا الاحتراز فان اباحيان قال لم يثبت افعال
في ابنية المفردات فلا يتصور ان يكون مفردا الا ان يسمى بالجمع كان سمي رجلا باجمال
فيقال فيه اجيمال قال واما قولهم برمة اعشار وثوب اخلاق فهو من باب الوصف
بالجمع قوله او مد سكران وما به التحق قيده في التسهيل والعمدة وشرحها بان لا يعلم
جمعه على فعالين قال في شرح الكافية فان جمع ذو الالف والنون على فعالين صغر على
فعيلين كسريحين وسليطين مصغري سرحان وسلطان لجمعهما على سراحين وسلاطين
قال وما لم يعلم جمعه على فعالين الحق في التصغير بباب سكران قال ابوحيان لانه الاكثر
قوله من عثمان ونحوه نبه به على ان المراد بما به التحق ما يشبه سكران في زيادة الالف والنون
وان لم يكن له مؤنث على فعلى قوله وان حذفا للتكسير فتاء التأنيث والالف الممدودة
وياء النسب والالف والنون بعد اربعة احرف فصاعدا وجب استثناؤها في قوله
السابق وما به لمنتهى الجمع وصل به الى امثلة التصغير صل فانهن لا يحذفن في التصغير
ولا يعتد بهن في الجمع كما استثناها في العمدة والتسهيل قوله في بعد اربع زاد في التسهيل
والعمدة فصاعدا قوله اعلاما فيه انها اذا جعلت اعلاما صارت علامة التثنية والجمع
كجزء الكلمة مع تقدير الكلمة ثلاثية ذات زيادات ثلث فيجب حذف ما يتأتى به وزن
من اوزان التصغير الا ترى ان نحو مقعنسس لما يكن بناء التصغير على هيئته حكموا
بحذف احدى السينين مع النون لكونهما اقل فائدة من الميم فصار مقيعس كنعيل

مراده ان ينبه على ان افعالا لم يقع الا جمعا فالابن ادرج
على شارح يجعل هذا القيد للاحتراز عما اتى

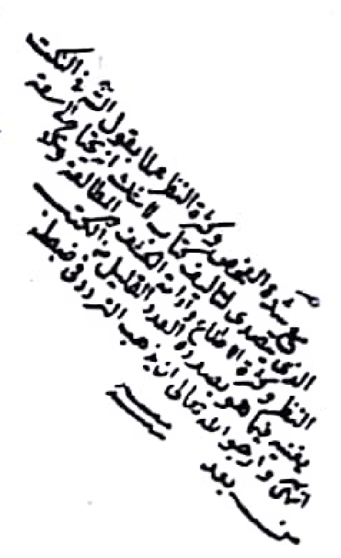
الا ان يقال حال المثنى والمجموع بعد التسمية كحالهما قبلها في التصغير كما كان
كذلك في الاعراب ولم ار ذكره ومثل ابن الناظم بمسلمين ومسلمات بدون التقييد
بالعلمية فيقال في التصغير مسيلمين ومسيلمات قوله في قرقرى اسم موضع قوله
ولغيزى مثل اللغز واصله جحر اليربوع بين القاصعاء والنافقاء يحفرها مستقيما
الى اسفل ثم يعدل عن يمينه وشماله فيخفى مكانه بتلك الالغاز قاله الجوهري قوله حذف
الف التأنيث وقلب المدة ياء وادغام ياء التصغير فيها قوله رد الى الاصل لانها من
القوام قوله ثاني متعد فيقال متيعد لا مويعد خلافا للزجاج والفارسي قوله وبالقلب
عن اى عن اللين الذى قدره سابقا موافقة لكلامه في شرح الكافية حيث قال الرد مشروط
بكون الحرف لينا قلب عن لين قال ابن قاسم وهو غير محرر فانه يخرج عنه ما كان منقلبا
عن حرف صحيح نحو دينار اصله دنار وما كان عن همزة لا تلى همزة نحو ذئب فانهما يردان
في التصغير كالمنقلب عن لين فيقال دنينير وذئيب بالهمزة وذلك مستفاد من
عبارة التسهيل حيث قال قلب عن حرف لا يكون همزة احترازا عن نحو آدم فقط
فهي احسن والمراد بالقلب هنا مطلق الابدال كما عبر به في التسهيل اذ لا يطلق القلب
في الاصطلاح الا على ابدال حرف علة من حرف علة اخرى قوله ثاني ايمة وهو الياء
المبدلة من الهمزة فلا يرد الى اصله بل يصغر على لفظه وكذا خرج به ثاني آدم فانه منقلب
من غير لين فتقلب واوا كالالف الزايدة قوله وما يأتي عطف على ثاني وهو الالف
الثاني المزيد والمجهول الاصل قوله اى المحذوف بعضه يعني ان المراد بالمنقوص هنا هو
اللغوي لا الاصطلاحي قوله كما في النكت قال ابن قاسم فيه نظر لانه ان اراد التمثيل فليس بجيد
لان ما ونحوه من الثنائي وضعا وليس من قبيل المنقوص فكيف يمثل به وان اراد التنظير
فليس نظير المنقوص الا في مطلق التكميل لان المنقوص يرد اليه ما حذف منه وهذا لم يعلم
له محذوف قلت لكن في الجملة فيه افادة الحكم الثنائي الوضع انتهى وفي التوضيح اذا سمي بما وضع

[illegible]

ثنائيا فان كان ثانيه صحيحا نحو بل وهل لم يزد عليه شيئ حتى يصغر فيجب ان يضعف
او تزاد عليه ياء فيقال هليل او هلىّ وان كان معتلا وجب التضعيف قبل التصغير
فيقال في لو وكي وما اعلاما لوّ وكيّ بالتشديد وماء بالمد لانك زدت على الالف الفا
فالتقى الفان فابدلت الثانية همزة فاذا صغرت اعطيت حكم ذو وحيّ وماء فتقول
لوىّ كما تقول ذوىّ واصلها لويو وذويو وتقول كييّ بثلث ياءآت كما تقول
حييّ وتقول موىّ كما تقول في تصغير الماء المشروب موية الا ان هذا الامر هله
فردّ اليها قوله فلا يكمل لان بناء فعيل ممكن بدونه فلم يحتج الى الردّ قوله وكحميد في حامد
الخ ويدفع الالتباس بالقرائن قوله لا يقاس عليها المائة ذلك من حذف اصلين وزائدين
لان الهمزة فيهما والميم واللام اصول اما الميم فبالاتفاق واما الهمزة ففيها خلاف
مذهب المبرد انها اصلية ومذهب سيبويه انها زائدة قوله وريئة وقديرية
قيل انما ثبت التاء فيهما لان الظروف كلها مذكرة غيرهما فلو لم يثبت فيهما الظن
انهما مذكران لان القدام بمعنى الملك وبمعنى الجهة والوراء بمعنى ولد الولد قوله على
حركته الاصلية ولم يضموها لان اسماء الاشارة والموصولات ثقيلة فلو ضمت اوائلها
للتصغير زاد ثقلها قوله الفا مزيدة في آخرها ووافقوا بها تصغير العرب في زيادة
ياء ساكنة وفي فتح ما قبلها قال القاضي زكريا وفي كونها ثالثة ولو تقديرا ليشمل
ذيا وتيا وقيل ياء التصغير وقعت ثانية فيما كان على حرفين نحو ذا وتا واعلم ان
قول ابن الحاجب وخولف بالاشارة والموصول فالحقت قبل آخرها ياء وزيد
بعد آخرها الف اى عوضا عن ضم الاول وفتح الثانى في المعرب احسن من قول الناظم
وصغروا شذوذ الذى والتى وذا مع الفروع منها تا وتى لانه معترض كما قال المرادى
بانه لم يبين الكيفية بل ظاهره يوهم ان تصغيرها كتصغير المتمكن وان قوله مع
الفروع ليس على عمومه اذ لم يصغروا جميع الفروع وان قوله منها تا وتى يوهم ان ق

تصغيرها وقد نصوا على انهم لم يصغروا من الالفاظ المؤنثة الا تا وهو المفهوم من
التسهيل وقال ابو حيان في شرحه تركوا تصغير تي وذي وذهي وذه استغناء بتصغير
تا وخوفا من الالتباس بالمذكر لو صغروا ذي وذهي وذه وقوله فقالوا اللذيا واللتيا في الذي
والتي بادغام الياء المزيدة في ياء اخر الكلمة وفتح ياء الثانية لزيادة الالف وانما فتحوا
ما قبل ياء التصغير ليكون على نحو ذيا وتيا لاطراد باب المبهمات واللذيان واللتيان في
حال الرفع بالحاق الف التثنية وحذف الالف المزيدة في الاخر واللذيين واللتيين في حال
النصب والجر وقوله واللذيون في جمع المذكر بفتح الذال وضم الياء وتشديدها رفعا
واللذيين بكسر الياء في النصب والجر والاخفش يفتح الياء في الاحوال الثلث فيكون
الفرق عنده بين المثنى والجمع بكسر النون وفتحها كذا ذكره النظام قال القاضي زكريا من
قال اللذيون في التصغير جرى على لغة من اعرب الذين برفعه بالواو واما على لغة الجمهور فلا
فرق بين الرفع والنصب والجر انتهى ولكن قول الجاربردي واما اللذيون فلانهم زادوا
في الذين قبل الياء ياء وقبل النون الفا فصار اللذيان ثم ابدلوا الفتحة ضمة والالف
واوا لئلا يلتبس بالتثنية يدل على خلاف ما قاله وقوله واللويون في التصغير اللاتين
كما نص عليه ابن الناظم واعلم اني لم ار من ضبط هذه اللفظة في التصغير ففي بعض النسخ
اللويون بلام وواو وياء مشددة بعدها واو والجمع فيه قلب الف اللاتي واوا وهو
قياس الالف الثاني المزيد كما مر وحذف الهمزة وادغام ياء التصغير في الياء اخر الكلمة
وفي بعضها اللأيون بهمزة بعد اللام وفيه حذف الالف الثاني والقياس قلبها واوا
وفي بعضها اللويئون بواو وهمزة وياء مشددة وفيه اثبات الهمزة ووقوع ياء التصغير
رابعا وهو خلاف المعهود في تصغير الموصول وغيره ورأيت في بعض نسخ ابن
الناظم اللويئون بواو وياء وهمزة وفيه ان ياء التصغير لم يقع قبل اخر الموصول وان
وقعت ثالثة وهو خلاف ما تقرر فيه فظهر ما قاله ابو حيان في شرح التسهيل نقلا

[هامش: اي وليدل ذلك الفتح على حذف الالف الملحقة في التصغير]





عن سيبويه ان اللاتى لا تحقر استغناء بجمع الواحد المحقر قال واجاز الاخفش تحقير
اللاتى واللائى والصحيح مذهب سيبويه لانه لم يثبت ذلك عن العرب ولا يقتضيه
قياس لان القياس ان لا تصغر هذه الاسماء فمتى صغرت العرب منها شيئا وقفنا فيه
مع مورد السماع ولا نتعداه ثم قال بعد ذلك والصحيح انه لا يجوز تصغير اللاتى
ولا اللائى ولا اللواتى استغناء بجمع اللتيا عن ذلك انتهى قوله واللويتيا بواو فياء
فتاء فوقية بعدها ياء والف فى تصغير اللاتى واللويئيا فى تصغير اللائى وفيه ايضا
ان ياء التصغير لم يقع قبل اخر الموصول وفى بعض النسخ اللويتا بحذف الياء الاخيرة
وفى بعض نسخ ابن الناظم اللويتيا بياء مشددة بعد التاء وفيه ان ياء التصغير لم يقع
ثالثة وان وقعت قبل الاخر قوله واللتيات تصغير اللاتى كالذى قبله لكنه على لفظ
وهذا برد اللاتى الى واحده ثم تصغيره وجمعه بالالف والتاء قوله وذيا وتيا والاصل
ذييا وتييا بثلث ياءات عين الكلمة ولامها وياء التصغير بينهما فلم يحذف
الوسطى لدلالتها على معنى ولا الثالثة لحاجة الالف الى فتح ما قبلها فحذفت الاولى
ويقال فى ذاك وذلك ذياك وذيالك وفى اولئك اليالك فى لغة من قصر
واليائك فى لغة من مد قوله ومنع ابن هشام وسبقه الى ذلك ابو حيان ونسبه
الى سيبويه وغيره قوله نحو ما احيسنه وانما شذ لان التصغير من خواص الاسم
وتأويله ان يقال المراد الشخص المتعجب منه اى الذى وصف بالحسن فائدة قال ابو
حيان فى شرح التسهيل لا يصغر الاسماء المتوغلة فى البناء كالمضمرات ولا الاسماء
المصغرة ولا غير وسوى وسوى بمعنى غير ولا البارحة ولا امس ولا الاسماء العاملة
عمل الفعل ولا حسبك ولا الاسماء المختصة بالنفى ولا الاسماء الواقعة على ما يعظم
شرعا ولا كل وبعض واى والظروف الغير المتمكنة نحو ذات مرة ولا الاسماء المحكية
ولا اسماء الشهور كالمحرم وصفر وباقيها بلا خلاف فى الجميع ولا اسماء الاسبوع

مر فى التصغير وهذا انما يستقيم على قول البصريين ان ذا [مما] فاؤه [وعينه] ياء وعينه [ياء] بعد حذف واما على قول الكوفيين ان الالف زائدة وموضع على حرف واحد انتهى

كالسبت والاحد وباقيها على مذهب سيبويه واختاره ابن كيسان ومذهب الكوفيين والمازني والجرمي جواز تصغير ايام الاسبوع انتهى واما ابن الحاجب فلم يستوعب في الشافية ما رفضوا تصغيره النسب ويعبر عنه بالاضافة ايضا والغرض من النسبة ان يجعل المنسوب من آل المنسوب اليه او من اهل تلك البلدة او الصنعة وفائدتها فائدة الصفة ولكونها معنى حادثا افتقرت الى علامة وجعل من حروف اللين لخفتها وكثرة زيادتها ولحقت بالاخر لانها بمنزلة الاعراب من حيث العروض قوله مشددة بعد ثلثة احرف فصاعدا وقد يزاد عوضا من الياء المشددة قبل ما قبل الياء الف كيماني وشآمي في النسبة الى يمن وشام وقد ينسب على غير هذا الوجه كبتات وتامر قوله ومثله مما حواه احذف فان قلت من قال في يمن يمان اذا نسب اليه هل يقول يمني ويحذف الالف كما يحذف الياء لان الالف مع الياء بمنزلة اليائين قلت قال ابن هشام لا ونص على ذلك ابو علي وذلك لانفصالهما ولم يوجد فيه توالي اليآت الموجودة في نحو كرسي عند عدم الحذف فتقول كرسي وشافعي بحذف الياء الاولى وجعل ياء النسبة في موضعها قال القاضي زكريا ويظهر اثر هذا التقدير في نحو بخاتي جمع بختي اذا سمي به رجل ثم نسب اليه فانك تقول هذا بخاتي مصروفا لانه صار كانصاري وقد كان قبل النسب غير مصروف لكونه على صيغة منتهى الجموع بغير ياء النسبة قوله وهو حسن للبس قال الجاربردي وهو خطأ في الحق من وجهين اثبات الياء واثبات تاء التأنيث وصوابه كما قال ابن هشام خلقي قوله او مفصولة بالف اشار الى ان الناظم اخل بترك التنبيه عليه وقد نبه عليه ابن الحاجب قوله لكن المختار الثاني كما قاله في الكافية وشرحها وان كان كلامه هنا يوهم التساوي قوله وجمزى من الجمز وهو السير السريع يقال حمار جمزى اي سريع قوله لشبهها الملحق والاصلي ما لها التقدير ما ثبت لمدة التأنيث وكان شبهها الملحق

والاصلى

والاصلى قوله يعني من اعتناه يعتنيه اذا اختاره قوله وكذا الملحق يعني ان القلب في الف الالحاق الرابعة اجود من الحذف كالاصلية كما صرح به في الكافية وشرحها على خلاف ما ذكره هنا قوله اى المتعدى اى المجاوز وهذا بناء على ضبط الجائز بالجيم وضبطه الشاطبي بالحاء المهملة فقال والحائر للشيء هو الذي يضمه الى نفسه فالحائز في كلام الناظم هو الذي جمع اليه اربعة احرف فيكون هو الخامس قوله واول ذا القلب انفتاحا ذا بمعنى صاحب مفعول اول لاول والقلب مضاف اليه وانفتاحا مفعول ثان اعلم ان فتح ما قبل الياء سابق على قلبها واوا وذلك انه اذا اريد النسب الى شج ونحوه فتحت عينه كما تفتح عين نمر فاذا فتحت انقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فيصير شجى مثل فتى ثم تقلب الالف واوا كما تقلب الف فتى فقد ظهر ان الياء لا تبدل واوا الا بواسطة ذكره في النكت نقلا عن ابن قاسم قوله وفعل الخ قال في شرح العمدة فان كان مكسور العين رباعيا كتغلب لم تفتح عينه الا بسماع انتهى وفي النكت مذهب سيبويه والخليل ان الكسر هو القياس وان الفتح شاذ يسمع وعن المبرد انه مطرد ويختار الكسر قوله والاول احسن لانه اللبس اى لبس المنسوب بالمنسوب اليه لكن قال في النكت قول ابن الحاجب قيل مرموى مرمى ظاهره استواؤهما وليس كذلك بل الافصح مرمى كما صرح به في الالفية قوله فقل فيه مطووى لانه من طويت قوله وثالثه اى ثالث نحو حى قوله مطلقا اى سواء كان منقلبا عن واو ام لا ولكنه قلبه واوا انما هو بالواسطة لانك في نحو حى تفتح الثاني وتقلب الاخيرة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم تقلب الالف واوا لاجل ياء النسب فتقول حيوى قوله كقولك في زيدان وزيدون علمين زيدى لان الغرض يحصل بالنسبة الى المفرد ولئلا يجتمع على الكلمة اعرابان احدهما بالحرف والاخر بالحركة قوله مجرى سلمان اى في جعل النون محل الاعراب قوله قال زيدانى لان الزيادة تصير كالجزء فلا تحذف قوله مجرى عربون في التزام الواو وجعل

النون محل الاعراب والعربون هو الضعيف قوله من نحو طيب مما وقع فيه قبل الحرف المكسور لاجل ياء النسبة ياء مشددة مكسورة قوله هبيخ ومهيم الهبيخ بفتح الهاء الغلام الممتلى والانثى هبيخة ومهيم تصغير مُهيام مفعال من هام على وجهه هيما وهيمانا اذا ذهب من العشق او غيره قال الجوهرى والهبيخ جاء لمعان اخر وهو الاحمق ومن لا خير فيه والوادى العظيم قوله لانها اى اليا قوله لانفصالها اى الياء المشددة عن الميم بالياء الساكنة بينهما ففيه ثلث ياآت ياء التصغير وياء مهيام والثالثة بدل من الف مهيام قوله وقصى احد اجداد النبى صلى الله عليه وسلم قوله وهو معتل العين اى وصحيح اللام ليخرج معتلها نحو طوية فيقال فيه طووى كما ذكره المرادى قوله فقالوا فيه طولى لاستثقالهم تحريك الواو مع فتح ما قبلها وتحريك ما بعدها قوله فقالوا فيه جليلى لاستثقالهم فك التضعيف بلا فصل قوله على فعيلة بضم الفاء قوله تابطى لاستثقال النسبة الى الجزئين والثانى اولى بالحذف لانه بمنزلة تاء التأنيث ولامكان الاستدلال عليه غالبا بالاول ومثله برق نحره فيقال برقى قوله بعلى ومثله معدى كرب فيقال معدى ومعدوى وقد يبنى من جزئى المركب اسم على فعلل وينسب اليه كقولهم فى حضرموت حضرمى وفى عبد شمس عبشمى قاله ابن الناظم قوله اوام كما ذكره فى غير الالفية وتركه هنا لفهمه من ذكر اب قوله كزيدى فى غلام زيد فى التمثيل به تبعا لابن الناظم نظر فقد قال فى النكت قال ابو حيان المراد بالمضاف هنا ما يكون علما او غالبا لا المضاف مطلقا فان مثل غلام زيد اذا لم يكن علما ولا غالبا معرفة بالاضافة وليس لمجموعه معنى مفرد ينسب اليه كابن الزبير فانما ينسب فيه الى زيد او الى غلام فيكون ح من قبيل النسب الى المفرد لا الى المضاف لان كلا منهما باق على معناه انتهى ونازعه عليه المرادى وان اراد ابن الناظم بغلام زيد المجعول علما فليس من قبيل ما يعرف فيه الاول بالثانى بل هو من قبيل ما ينسب الى صدره

بالنسب

مالم يخف لبس انتهى قلت قال الناظم في شرح الكافية واذا كان الذى ينسب اليه
مضافا وكان معرفا صدره بعجزه او كان كنية حذف صدره وينسب لعجزه كقولك
في ابن الزبير زبيرى وفي ابى بكر بكرى انتهى فتبين منه ان المبدو بابن من قبيل ما يعرف
فيه الاول بالثاني وان المضاف المعرف صدره بعجزه يجب ان يكون من الاعلام وان المراد بكون
العجز معرفا للصدر كون الثاني هو المقصود من المركب فيتضح حال الاول به فليحمل قوله هنا
او ماله التعريف بالثاني وجب على عطف العام على الخاص والتعريف بالثاني على كون الثاني
هو المقصود من المركب لا على التعريف بالاضافة للمعنوية كما قاله الشارح فان قلت كيف يصح
جعله من عطف العام على الخاص مع انه قابل الكنية بماله التعريف بالثاني في شرح الكافية
قلت بقرينة اخراج المبدو بابن مما له التعريف بالثاني مع انه منه كما مر وقال في شرح العمدة
الكنى والاعلام التي اولها ذو وانلها معرفة باخرها فتقول بكرى وكلاعي في ابى
بكر وذى الكلاع انتهى وقد قال اضافة في صدرها ام او اب او ماله التعريف
بالثاني وجب لوافق ما في شرح الكافية قوله لاجل اللبس اى لبس المنسوب بالمضاف
بالمنسوب بالمضاف اليه وهذا الاشكال يرتفع بما قررنا في كلام الناظم قوله هل يلحق بما
ذكرا المبدوة بابنة او ابنة انه ينسب الى الصدر قوله كما قلنا بانه كنية ليس في
كلام الناظم دلالة على انه كنية ولا في سائر كتبه فيما اطلعنا دلالة على ذلك وان اراد
ما ذكره في بحث العلم من ان الكنية ما صدر باب او ام قيل او بابن او بنت فهو ظاهر
في عدم الفرق بين الابن والبنت فالظاهر ان المبدوة ببنت كالمبدوة بابن في النسب
للصدر سواء كانت كنية او واختلفنا له التعريف بالثاني كما قررنا ومبنى نظر الشارح وبحثه
على التعريف بان يكون بالاضافة المعنوية وقد علمت خلافه قوله واجبر برد اللام ما منه
حذف جوازا قال ابن قاسم هو مقيد بان لا يكون معتل العين والا وجب رده كما في الكافية
والتسهيل وان لم يجبر في التثنية والجمع كشاة وذى بمعنى صاحب فيقال شاهى وذووى

فقوله جوازا نعت لمصدر محذوف على حذف مضاف والتقدير واجبر جبرا ذا جواز
قوله وحق مجبور بهذا توفيه قال ابو حيان عبارة الجزولي ما وجب جبره في التثنية
والجمع وجب رده في النسب وما لم يجب فيه الامران قال وهي احسن لان يدا ودما فيهما
الوجهان في النسب مع انه ورد فيهما الرد في التثنية لكن لا في الفصيح فاذا علق الامر
بوجوب الرد في التثنية وعدم وجوبه لم يدخلا فيما يجب رده في النسب لان ردهما
في التثنية لا يجب قوله اخوي وعضوي لقولك في تثنية اخ وعضة اخوان وعضوان
بالجبر برد المحذوف وكذا الجمع بالالف والتاء اخوات وعضوات فعلم انه لا فائدة لذكر
جمع تصحيح المذكر في كلام الناظم كما صرح به المرادي وقد اقتصر في التسهيل على الجمع بالالف
والتاء وكذا في العمدة وشرحها وشرح الكافية قوله بن حبيب قال ابن خلكان حبيب
اسم امه لانه لا يعرف له اب قوله الضبي الولاء اي كان مولى لبني ضبة قوله ثم ان كان اي
الثاني من الثنائي قوله قلب المضاعف اي الالف الذي ضوعف وزيد بعد الالف الاول
قوله اعلاما اي حال كون كل من لا وفي ولو علما كما تقول في كساء وحي ودو كسائي وحيوي
ودووي قوله وشوي لان اصل شية وشية والشية كل لون يخالف معظم اللون يقال
لا شية فيها اي لا لون فيها يخالف سائر الوانها قوله والواحد اذكر ناسبا للجمع في
النكت قال ابن مالك في شرح الكافية والعمدة هذا اذا كان له مفرد مستعمل قياسيا
كان او غير قياسي فان كان واحده مهملا نسب اليه على لفظه انتهى وذلك كعباديد
فالنسبة اليه عباديدي ولكن هذا مشار اليه بقول الناظم بعده ان لم يشابه واحدا
بالوضع كما لا يخفى قوله بان وضع علما قال في النكت وقوله وان لم يشابه واحدا بالوضع
ينبغي ان يجعل شاملا للصورتين المذكورتين في شرح الكافية والعمدة وهما ما اذا
زال عن الجمعية بنقله الى العلمية كانمار وما اذا بقي على الجمعية وجرى مجرى العلمية
كالانصار انتهى فعلى هذا ينبغي ان يقول بان وضع علما او جرى مجرى العلمية قوله

العباديد هم الفرق من الناس الذاهبون في كل وجه قاله الجوهري

وهم

ومع فاعل وفعال فعل في النكت والثلثة مسموعة غير مقيسة عند سيبويه انتهى
وزاد المرادى مفعال ومفعيل قال وهذه الابنية سماعية عند سيبويه قياسية عند
المبرد انتهى وكلام الناظم اخرا موافق لقول المبرد قوله دهرى بضم الدال هو الشيخ الكبير
قوله اموى بفتح الهمزة والقياس بضمها كما مر قوله فروزى بزيادة الزاء فيه وفيما بعده
على غير القياس قوله رقبانى بضم الراء لعظيم اللحية لحيانى الوقف هو قطع النطق
عند اخر الكلمة بسكتة تؤذن بالوقف وبيان احكامه يأتى في كلام الناظم قوله اثر فتح شامل
لفتحة الاعراب وفتحة البناء كما قال في شرح العمدة فهو اولى من قول ابن الحاجب وابدال
الالف في المنصوب المنون اذ لا يشمل المبنى ويعلم مما يأتى في الباب من قوله في الوقف تاء
تأنيث الاسم هاء جعل ان التنوين المفتوح المؤنث بالتاء لا يبدل الفا بل يحذف فلا حاجة
الى استثنائه هنا كما زعمه ابن قاسم ثم الظاهر ان المراد بالفتح الفتحة الظاهرة كما قيده به
في العمدة وقال في شرحها نبهت بذلك على ان الاولى في نحو رأيت فتى ان يعتقد كون
الالف الموقوف عليها هى الالف التى يقدر فيها الاعراب لا المبدلة من التنوين قال وحكى
ابن وهبان ان هذا مذهب ابى عمرو والكسائى وكذا الحكم اذا كان المقصور مضموما
او مكسورا انتهى قال ابن قاسم وهذا الذى اختاره المصنف مع كونه مخالفا لمذهب سيبويه
مخالفا لما عليه معظم النحويين فانهم ذهبوا لما ذهب اليه سيبويه اى من المقصور كالصحيح
في ان تنوينه في النصب يبدل الفا ويحذف في الرفع والجر قال المازنى الالف في الوقف بدل
من التنوين منصوبا كان المقصور او مرفوعا او مجرورا فتلخص فيه ثلث مذاهب قوله
وايها بمعنى كف عنه وويها بمعنى اغر وغيرا يه امض في حديثك فانه مبنى على الكسر
قوله واثبت صلة الفتح في التسهيل قد يحذف الف ضمير الغائبة منقولا فتحها الى
ما قبلها اختيارا كقول بعض طى والكرامة ذات اكرمكم الله به اورده ابن قاسم على
الناظم هنا ثم قال واستشكل قوله اختيارا فانه يقتضى القياس عليه وهو قليل قوله اما

اخرج ايضا فتحة المقصور فانها مقدرة على الالف المحذوفة بالتقاء الساكنين

في الضرورة الخ كقوله ومَهْمَهٍ مغبرة ارجاؤه كأن لون ارضه سماؤه حيث
اثبت صلة الضمير في ارجائه وسمائه وهي الواو للضرورة قوله فرارا من الالتباس اى
التباس اذن الناصبة باذا الظرفية قوله والقراءة سنة متبعة اى لا يقاس عليها غيرها
ففي المصحف يوقف عليها بالالف وفي غيره بالنون وفيه تأمل والسنة بمعنى الطريقة قوله
ذي التنوين اى وما هو بمنزلته وهو الاضافة في نحو قاضي مكة فاذا وقف عليه جاز فيه
الوجهان الجائزان في المنون كما صرح به في النكت ولكن جوازهما غير مقيد بحال الرفع
والجر بل هما جائزان في النصب ايضا نحو يا قاضي مكة فانه اذا وقف عليه يجوز حذف يائه
ايضا كما نبه عليه عز بن جماعة قوله وغير ذي التنوين بالعكس قال القاضي زكريا هو
في غير المنادى اما في المنادى نحو يا قاضي فمذهب الخليل اثبات الياء ورجحه جمع ومذهب
يونس حذفها ورجحه سيبويه وقول الناظم لا يوافق شيئا منهما انتهى والذي في النكت
نقلا عن ابن قاسم ان الخليل يختار فيه الاثبات ويونس يختار فيه الحذف واختيار
وجه لا ينفي جواز الوجه الاخر فكلام الناظم يوافق مذهب الخليل ولا يرد على الناظم
ما سقط تنوينه لمنع الصرف نحو رأيت جواري في النصب حيث يوقف عليه باثبات
الياء فقط لان كلامه في غير المنصوب بقرينة البيت قبله قوله اسم فاعل من ارى اصله
مرئي كمكرم قوله كيفي اصله يوفي وشرط فيه العلمية ليصير منقوصا لان المنقوص
لا يكون الا اسما قاله القاضي زكريا قوله بالا ولين اى الضمة والكسرة لان الفتحة تحتاج
الى رياضة لخفتها فلم يجز فيها قوله بان تشير اليها الخ وفائدة الاشمام ان يعلم الناظر
ان الحركة الموقوف عليها ضمة فلا يفيد الاعمى قوله اذ جد النقر قوله انا ابن ماوية
اذ جد النقر تمامه وجاءت الخيل اثابي زيم قيل النقر بسكون القاف صوت يسكن
به الفرس اذا اضطرب قوله كقضيب وخوف اى لثقل الحركة على الياء والواو تنبيه
لجواز النقل شرط اخر وهو ان يكون المنقول منه صحيحا فلا ينقل في نحو غزو وصرح به

الرادي

المرادي قوله ضيراه اى النقل لثقل الهمزة لاسيما اذا سكن ما قبلها قوله كما تقدم اى
انفا في قوله اواداء الى بنا. لانظير له كبشر قوله كهيهاه واوله في هيهات واولات
قال ابن هشام والمراد بما مثنا هنا اي شابه اسم الفعل الجمع او ما سمي به من الجمع تحقيقا
او تقديرا فالاول كاولات والثاني كعرفات واذرعات والثالث كهيهات فانه
في التقدير جمع هيهية ثم سمي به الفعل انتهى قوله على حرف واحد اى سواء كان
المحذوف مع اللام الفاء كع من وعى ام العين كر من رأى قوله حرفين احدهما زائد
نقله ابن هشام عن الناظم ثم قال وهو مردود باجماع المسلمين على وجوب الوقف
على نحو ولم اك ومن تق بترك الهاء قوله وما في الاستفهام ان جرت البيت مشروط
بان لا يتركب معها ذا والا فلا تحذف الفها نحو على ماذا تلومونني وقد اشار اليه في
في التسهيل قوله نحو يا اسد يا لم اكلته لمه الشاهد في لم اكلته حيث حذف الف ما
الاستفهامية لجرها باللام ولم يلحقها الهاء للوصل وسكن الميم للضرورة وفي لمه حيث
حذف الف ما لجرها ولحقها الهاء للوقف قوله ومثل الفعل الماضي اى في مثل المبادي
في انه لا توصل به الهاء لان حركة الماضي وان كانت لازمة لكنها شبيهة بحركة الاعراب
لشبه الماضي بالمضارع في وقوعها الا وصفة وصلة وخبرا وشرطا كما سبق في صدر
الكتاب قال القاضي زكريا وما ذكره من ان هاء السكت لا تدخل الماضي هو احد اقوال
ثلثة وهو مذهب سيبويه والجمهور وثانيها الجواز مطلقا وثالثها تلحقه اذا لم يخف
لبس نحو قعده دون ما اذا خيف لبس نحو ضربه قوله نحو واضحى من علمه من قول ابي
ثروان يا رُبَّ يومٍ ليَ لا اظلله ارمض من تحت واضحى من علمه واظلله مجهول
اى اظلل فيه حذف الجار توسعا وارمض مجهول ايضا من رمضت قدمه اذا احترقت
من شدة الرمضاء وهي الارض التي بها حرارة الشمس واصل تحت تحتِ واضحى مجهول
ايضا من ضحيت للشمس بالكسر والفتح ضحى اذا برزت لها اى يا قوم رب يوم لي

لا ظلل فيه احرق من تحتي ويبرز على الشمس من علوي والشاهد في من عل حيث دخل عليه هاء السكت مع ان حركته عارضة فانه من باب قبل وبعد قوله في المدام اي الدائم اللازم البناء نحو هو وهي فيقال في الوقف عليها هوه وهيه وقد استثني في الكافية الفعل الماضي فلا تلحقه الهاء وان دخل في المتحرك المدام لشبهه بالمضارع كما تقدم قوله البيت البين الوقوع الموجود في بعض النسخ قوله فتأمل لعل وجهه انه يلزم الاطناب المهروب منه في هذه الالفية وان لم يلزم التكرار لان قوله في المدام استحسن مغني عن قوله السابق ووصل ذي الهاء البيت وان كان اغناء اللاحق عن السابق غير محذور قوله نحو هذه حبلو يا فتى بابدال الفه حبلى واوا في الوقف ونسب الى لغة بعض طي قوله نحو مثل الحريق وافق القصبا اوله لقد خشيت ان ارى جدبا والشاهد في جدبا والقصبا واصلهما جدب وقصب والجدب ضد الخصب والقصب معروف وعلامة انه اعطى لفظ الوصل ما للوقف تحريك الباء بالامالة قوله ان تنحو بالالف الخ عبارة ابن هشام هي ان تذهب بالفتحة الى جهة الكسرة فان كان بعدها الف ذهبت الى جهة الياء كفتى والا فالمال الفتحة وحدها انتهى وهي اولى اذ يلزم من امالة فتحة قبل الالف نحو الكسرة امالة الالف نحو الياء لان الالف المحض لا تكون الا بعد الفتح المحض وانما تسمى امالة اذا بولغ في امالة الفتحة نحو الكسرة واما اذا لم يبالغ فيها فتسمى ترقيقا ولا يكون الا في الفتحة التي قبل الالف وليست الامالة من داب جميع العرب فان اهل الحجاز لا يميلون واحرص الناس عليها بنو تميم قوله من يا في طرف قال ابن هشام احترز به عن نحو ناب مع ان الفه عن ياء بدليل انياب فلا يمال لعدم التطرف قوله كذا الواقع منه اليا خلف الياء فاعل الواقع وخلف حال من الياء وقف عليه على لغة ربيعة قوله كحبلى اي مما اخره الف التأنيث مقصورة وكمرمى مما اخره الف زائدة وانما تمال لوقوع اليا خلفا عنها في التثنية والجمع كحبليان وحبليات فاشبهت الالف المنقلبة عن الياء قوله

فاعل م عل



وهكذا بدل عين الفعل قال ابن قاسم مفهومه ان بدل عين الاسم لا يمال اذا كان عن الياء اى كالف مثل ناب وهو ظاهر كلام سيبويه وفى المفصل انه يمال انتهى ومشى ابن الحاجب فى الشافية على ما فى المفصل قوله خفت ودنت بحذف عين الكلمة وتحريك الفاء بحركتها وهو ظاهر فى خاف لان اصله خوف بكسر العين واما دان فاصله دين بفتح العين فينقل الى فعل بكسر العين ثم ينقل الحركة كما هو مذهب كثير او يحذف العين ثم يحرك الفاء بالكسر للدلالة على ان العين ياء كما هو مذهب بعض فظهر من كلام الناظم ان الالف المبدلة عن واو مضمومة نحو طال او مفتوحة نحو قال لا تمال قوله وكذا سابق الياء بشرط الاتصال قال ابن هشام وقد اهمل الناظم والاكثرون هذا السبب اى وقوع الالف قبل الياء وقال ابن قاسم لم يذكر سيبويه امالة الالف للياء بعدها وذكرها ابن دهان وغيره قوله يجيبها ادر قال ابن قاسم ولم يقيده هنا ولا فى الكافية وقيده فى التسهيل بان تكون الهاء ثانية وقيده غيره بان لا يكون قبل الهاء ضمة نحو هذا جيبها فانه لا يجوز فيه الامالة قوله وحرف الاستعلاء يكف مظهرا من كسر او ياء قال ابن قاسم هذا تصريح بان حرف الاستعلاء فى غير باب طاب وخاف مانع من الامالة ظاهره موافقته وقال ابو حيان لم يجد ذلك فى الياء وانما يمنع مع الكسرة فقط انتهى وانما منعت حروف الاستعلاء الامالة لارتفاع اللسان بها الى الحنك عند النطق بها فان رمت امالة الالف وهى بعد احد هذه الحروف او قبلها لانحدرت بعد اصعاد او صعدت بعد انحدار وكلاهما ثقيل شاق ولكن الثانى اشق قوله منهما اى من الكسرة والياء قوله كالكسرة المقدرة كما فى باب خاف من الف منقلبة عن واو مكسورة فحرف الاستعلاء لا يمنع فيها الامالة لكون الكسرة خفيفة قوله وان عطف على الكسرة اى والياء الخفى كياء اتى اى فى نحو اتى قاسم وان الف اتى منقلبة عن ياء فحرف الاستعلاء بعده لا يمنع الامالة لانه اذا لم يمنع فى نحو طاب مما انقلب الفه عن ياء مع اتصاله فاولى ان لا يمنع ههنا

وهذا ما تيسر في حله لو كان سائر النسخ موافقا لما في نظرنا والاوضح ان يقول بخلاف
الخفي منها كالكسرة المقدرة في باب خاف والياء المقدرة في باب طاب كما هو في عبارة
غيره قوله غير مكسورة يعلم هذا من قوله الآتي وكف مستقل رد ان يكف بكسر اوقوله
بكسر الميم وسكون الراء المهملة امر من مار الطعام يميره والميرة الطعام قال الشاطبي وقد
يكون امرا من قولك مار غيره اذا اعطاه مطلقا كانه يقول اعط للطوع وهذا المعنى اظهر
انتهى قوله تاليه صفة الساكن اي تالي الكسر قوله فتامل لعل وجهه انه فيما اذا انكسر حرف
الاستعلاء لا يعد مانعا لضعفه بالكسر فيجوز ان يمال نظرا الى وجود المقتضي وهو الكسر
هنا ويجوز ان لا يمال نظرا الى ان الاصل عدم الامالة فهذا وجه عدم وجوب الامالة في
جميع احوالها وفي الساكن تاليه يجوز ان يعد حرف الاستعلاء مانعا نظرا الى الاصل لقوته
بالسكون وان لا يعد مانعا للكسر قبله فيستفاد منه كما لا يخفى ان الارجح في الساكن تاليه
عدم الامالة فيغاير ما قبله ولا يستفاد ذلك من عبارته في الالفية قوله كلزيد مال
لانفصال سبب الامالة وهو الكسر قوله والكف قد يوجبه ما ينفصل يعني ان المانع
قد يؤثر وهو منفصل بان يكون في كلمة اخرى قوله ككتاب قاسم في التمثيل به تعريض بان
ما مثل به الناظم وابنه من اتى قاسم غير صحيح كما قال ابن هشام لاعترافهما بان الياء المقدرة
لا يؤثر فيها المانع والمثال الجيد على منهجهما كتاب قاسم فلا تمال الالف لان القاف بعدها
وهي مانعة من الامالة قوله وخالف ابن عصفور في المسئلتين فقال سواء كانت الكسرة
متصلة ام منفصلة كلزيد مال الآن امالة المتصلة اقوى وقال ايضا واذا كان حرف
الاستعلاء منفصلا عن الكلمة لم يمنع الامالة الا فيما اصل الكسرة فيه عارضة نحو بمال
قاسم بخلاف كتاب قاسم لاصالة الكسرة قوله مرادا به على المصنف وقال ان نصوص
النحويين مخالفة لما ذكره من الحكمين واطال في بيانه وقال ابن قاسم ذكر غير المقرن ان الكسرة
اذا كانت منفصلة عن الالف فانها قد تمال لاجلها الالف وان كانت اضعف من الكسرة



المتصلة قال سيبويه وسمعناهم يقولون لزيد مال فاما لوا للكسرة فشبهوه بالكلمة
الواحدة قوله واقل الفرق قوة المانع ويقرب منه قول المرادي فان قلت لم اثر المانع
منفصلا ولم يوثر سبب الامالة منفصلا قلت لان الفتح اعني ترك الامالة اصل فيصار
اليه بادنى سبب ولا يخرج عنه الا بسبب محقق انتهى تنبيه قال في النكت يستثنى من
قوله ولا تمل لسبب لم يتصل الف هاء التي هي ضمير المؤنث في نحو لم يضربها واو رجيبها
فانها قد اميلت لسبب منفصل انتهى قلت ولو اريد بالانفصال الانفصال خطا لم
يحتج الى الاستثناء قوله بانه قد لا يكف يعني ان المانع المنفصل يجوز ان يؤثر وان لا يؤثر
قوله ولا تمل ما لم ينل تمكنا في النكت يستثنى منه ما عرض بناؤه نحو يا فتى والفعل الماضي
فانه يمال مع انه غير متمكن قوله نحو الحجاج بالامالة علما كما قال ابن الناظم وغيره او صفة
جمع حاج كما قاله بعض وعلى كلا التقديرين ليس ما نحن فيه اذ لا يصلح مثالا للمبني الذي
اميل سماعا لكونه معربا الا ان يقال اراد بيان ما اميل على غير القياس متمكنا او لا ومثل
الحجاج الباب والمال والناس فهذا ونحوه سمع فيه الامالة ولا يقاس عليه قوله
ونحوها من فواتح السور كالهاء من اول طه ومريم وطه والياء من يس ومما اميل على غير
القياس اِلى ومتى وبلى ولا في قولهم اما لا قوله كرحمة ونعمة وانما اميلت الفتحة قبل هاء
التأنيث لمشابهة الهاء بالالف فاميل ما قبلها كما يمال ما قبل الالف كذا ذكره سيبويه
والظاهر ان مراده بالالف المشبه بها الف التأنيث قوله زيادة توضيح للاحتراز نحو قناة
وحصاة كما زعمه القاضي زكريا بالتصريح الناظم بجواز امالة ذلك فيما مر من قوله وما
يليه هاء التأنيث حكم ما الهاء عدما وفي التوضيح وانما اميل نحو قناة لان التاء في تقدير
الانفصال التصريف لغة التغير واصطلاحا يطلق على معنيين عملي وهو الذي ذكره
الشارح وعلمي وهو الذي ذكره ابن الحاجب اعني علم باصول تعرف بها احوال ابنية الكلم
التي ليست باعراب قال في النكت هذا الحد يشير الى قول ابن هشام في الزهة موافقا لما

في شرح الكافية مغاير للحال الذي ذكره ابن الحاجب فان هذا احد للتصريف الذي
هو فعل الصرف وذلك حد للتصريف الذي هو علم على العلم ذي القواعد المقررة فلم
يتوارد الحدان على محد وو واحد انتهى ثم ان الناظم اراد بهذا الباب كما قاله القاضي بيان
محل التصريف وعدم محله ومعرفة الزائد من الاصلي لا بيان كيفية التغير والا لذكر فيه
كثيرا مما مر ومما يأتي كابنية اسماء الفاعلين والجمع والتصغير والمنسوب والادغام كما
ذكرها ابن الحاجب وغيرها في علم التصريف واعلم ان المتقدمين لم يميزوا بين
النحو والصرف وعليه سيبويه في الكتاب فانه ذكرهما بلا فصل وتمييز وسماهما معا
علم النحو قال بعض المحققين قولهم علم التصريف لا يدل على انه علم برأسه مغاير لعلم
النحو كما ان قول الفقهاء علم الفرائض لا يؤذن بانه علم برأسه مغاير لعلم الفقه والحاصل
انه كعلم الفرائض جزء من العلم الا انه يفرد بالتصنيف لفرط الاهتمام به قوله الغرض لفظي
كتغيير مثل قول وغزو الى قال وغزا قوله او معنوي كتغيير المفرد الى المثنى والمجموع وتغيير
المصدر الى الفعل والوصف ولهذا التغير احكام كالصحة والاعلال قال ابن الناظم
ومعرفة تلك الاحكام وما يتعلق تسمى علم التصريف قوله وهو البنيء اي من الاسماء
مطلقا ومن الافعال الجامد كعسى وليس فان الفعل الجامد اشبه الحرف في الجمود
واما التصغير في اسم الاشارة والموصول والحذف في سوف والتخفيف في ان وان
ورب والابدال في لعن وغيره فشاذ والممنوع دخول التصريف فيها بقياس قوله
وهو الاسم المتمكن قال ابن هشام ذكر غير الناظم ان التصريف لا يدخل الاسماء الاعجمية
التي عجمتها شخصية كابراهيم واسماعيل فينبغي استثناؤها قال واقول ان الاعجمية
تصغر وتكسر وينسب اليها فاستثناؤها فاسد قوله ومنتهى اسم خمس بدا كابن
الحاجب بذكر ابنية الاسم قبل ابنية الفعل نظرا الى انه اشرف وعكس ابن هشام
في النزهة ووجهه ان التصريف اصل في الفعل فرع في الاسم كما ان الاعراب بعكس

ذلك فيبدأ في كل باب بماله الاصالة فيه وهذه النكتة منه وقال في النزهة فلله در ابن
هشام ما احسن تصرفه في التصنيف قوله وقد يجاوز سبعا بتاء التأنيث وبياء
النسب وعلامة التثنية والجمع كما قال الناظم في شرح الكافية ولكون هذه الزوائد غير
معتد بها لكونها في تقدير الانفصال لا يرد بها على قول الناظم فما سبعا عدا حتى يحتاج الى
استثنائها قوله كقرعبلانة اسم لانثى الفيل قال المحشي في بعض كتب اللغة ان قرعبلانة عظيمة
البطن تشبه الخنفساء قوله كذبذبان هو كثير الكذب يقال هو كاذب وكذاب وكذوب
ومكذبان وكذبذبان قوله والحبك ان ثبت فعلى التداخل اي تداخل اللغتين كما قاله
ابن الحاجب قال الشمني في النكت ورده اليزدي بان التداخل في الكلمتين معهود واما في الكلمة
الواحدة فلا فالاحسن ان يحكم عليه بالشذوذ ثم قال واعلم ان ابن الحاجب تبع في هذا
التخريج ابن جني فانه قال قرئ بعض قراءة الشواذ والسماء ذات الحِبُك ووجهها انه
اراد ان يقرء بكسر الحاء والباء فبعد نطقه بالحاء مكسورة مال الى القراءة المشهورة
فنطق بالباء مضمومة قال الناظم في شرح الكافية وهذا التوجيه لو اعترف به من عزيت
القراءة اليه لدل على عدم الضبط ورداءة التلاوة ومن هذا شأنه لا يعتمد على ما سمع منه
لامكان عروض امثال ذلك له انتهى وفيها توجيه اخر حكاه ابن هشام في النزهة وهو
انه كسر الحاء اتباعا للكسرة ذات ولم يعتد باللام الساكنة لان الساكن حاجز غير حصين
قال وهذا احسن والحبك جمع حبيكة كطريقة وطرق وهي الطريقة في الرمل قوله
وما جاء منه اي من فُعِل في الاسماء وما جزم به في الالفية من استعمال فعل بقلة هو ما جزم
ابو حيان وغيره وحكم ابن الحاجب بسقوطه وجعل الدئل منقولا وحكى ابن هشام
في النزهة القولين من غير ترجيح قوله لدويبة سميت بها قبيلة من كنانة وهي التي ينسب
اليها ابو الاسود الدئلي قوله ورئم للسه لغة في الاست وهو العجز وقد يراد به حلقة
الدبر واصله سته بالتحريك قاله الجوهري قوله وعل للرمل اي لغة فيه حكاه الخليل وهو

التيس الجبلي قوله وهذه اى الاوزان الثلاثة قال الناظم في شرح الكافية قد جرت
عادة النحويين ان لا يذكروا في ابنية الفعل المجرد فعل الامر ولا فعل ما لم يسم فاعله مع ان
مذهب البصريين ان فعل الامر اصل في نفسه اشتق من المصدر ابتداء كاشتقاق الماضي
والمضارع منه ومذهب سيبويه والمازني ان فعل ما لم يسم فاعله ايضا اصل فكان
ينبغي على هذا اذا عدت صيغ الفعل المجرد ان يذكر للرباعي ثلث صيغ الماضي المبني للفاعل
والمبني للمفعول والامر الا انهم استغنوا بالمبني للفاعل عن الاخيرين لجريانهما على سنن مطرد
ولا يلزم من ذلك انتفاء اصالتهما انتهى قال الشيخ في النكت وقصده من سياق هذا الكلام
انه نقل فيه ان مذهب سيبويه ان الفعل المبني للمفعول اصل فعلى هذا اصول الماضي الثلاثي المجرد
اربعة وقد مشى على هذا في الالفية فقال وزد نحو ضمن لكن تعقب بان هذا انما هو معروف
عن الكوفيين والمبرد والذي ذهب اليه اكثر البصريين انه فرع قوله كما ذكر سيبويه قد علمت
انفا ان في النقل عنه خلافا قوله عند بعضهم وتبعهم الناظم قوله كزبرج للسحاب الرقيق
وقيل للسحاب الاحمر وقيل للزينة قوله كقلفع بوزن درهم هو ما يتقلفع ويتشقق من
الطين وما تفرق من الحديد اذا طبع قوله كفطحل قال ابن الناظم هو كما قيل اسم لزمن
خروج نوح من السفينة وقال الجوهري الفطحل زمن لم يخلق الناس فيه قوله كشحطب
بوزن سفرجل كبش له قرنان قوله كقهبلس للافعوان العظيم وللمرأة العظيمة قيل
وللحشفة الذكر ولعظيم الكمرة قوله كخبعثن للشديد وللجمل الضخم قوله كقرطعب للشيء
الحقير قوله او نحوه من تغيير الشكل كما يدل عليه تمثيله له بجحذب وفيما بعد فجخدب بضم الاول
وفتح الثالث مغير من جخدب بضم الثالث وهذا بناء على ما صححه الناظم في تسهيله واختاره
ابن هشام من عدم فعلل بضم الاول وفتح الثالث بل هو مخفف من فعلل بضم الثالث
ومفرع عليه ولذا لم يذكره سيبويه لان كل ما نقل فيه فعلل بفتح الثالث نقل فيه فعلل
بضمه كطحلب وطحلب وجرشع وجرشع وجخدب وجخدب ولكن مشى في الالفية

عليه جمهور

على وجوه فعلل فاللويق بشرح كلامه ان يمثل للنحو بما يكون شاذا قال ابن الناظم وما خرج عن الاوزان المذكورة اما مزيد فيه واما منقوص منه وقد يكون الخارج عنها شاذا كقولهم في الخرفع وهو القطن الفاسد خرفع حكاه ابن جنى وقولهم في الزئبر زئبر او عجيا كرخس وبلخش انتهى قوله اصله علابط وهو الضخم وقيل اللبن الخاثر قوله وجخدب نوع من الجراد وهو الاخضر الطويل الرجلين فتح الاسئلة نشر على غير الترتيب قوله تصاريف الكلمة لفظا او تقديرا كعين قلت وبعت ولا يشكل بثبوت واو كوكب في التصاريف مع انه زائد لانه في تقدير السقوط لطريانه على ما ثبت في اصل الوضع ولذلك يقال الزائد ما سقط في اصل الوضع تحقيقا او تقديرا قوله وقاف فستق قال المكودى هو اسم جمع واحده فستقة اسم ثمرة فارسى معرب قوله كتاء حلتيت هو صمغ الانجذان فوزنه فعليل لا فعليت لانه مكرر ولا عبرة بالمدة الفاصلة قوله وقلا اغدودن الشعر اذا طال وتم قوله لانه لا يصح اسقاط شيء منها فيحكم باصالة المكررين لان اصالة احدهما واجبة تكميلا لاقل الاصول وليس اصالة احدهما باولى من اصالة الاخر قال ابن الناظم وكالسمسم الزلزال قوله بكسر الثالث امر من لملم الكتيبة اى ضمها بعضها وجمع بعضها الى بعض كما قال الشاطبي فاللام الثانية من لملم صالحة للسقوط بدليل صحة لم قوله فالكوفيون الثالث زائد الخ فاصل لملم عندهم لمم ثم ابدل من ثانى الامثال مثل الفاء كراهة توالى الامثال فصار لملم قال ابن الناظم وهذا اولى من ثنائيا مكررا موافقا في المعنى للثلاثى المضاعف كما يقول البصريون في امثاله ككفكفت وكبكبت انتهى ورد بانهم قالوا في مصدره فعللة ولو كان مضاعفا في الاصل لجاء على التفعيل قوله وبقية البصريين اصل يعنى ان حروف لملم عندهم كلها اصول فوزن لملم فعلل سواء صح اسقاط ثالثه ام لا ويجعلون ما صح اسقاط ثالثه ثنائيا مكررا موافقا في المعنى للثلاثى المضاعف لا نه فرع عنه فلا يقولون لملمت ماخوذ من لم بل كل مادة وكذا لا يقولون مثل كفكفت وكبكبت ماخوذ من كف وكب قوله ولم

قصد الواو مطلقا الخ قال الشـ في النكت قد نبه الناظم على شرط مستغنى عنه لتقدم
ما يدل عليه يريد ان قوله واحكم بتاصيل حروف سمسم مغن عن قوله ان لم يقعا كما هما
في يؤيؤ ووعوعا اذ قد علم ان ما شانه كذلك اي وقع مكررا لا يحكم عليه بزيادة واهمل
شرطين لا بد منهما فلو قال بدل ذلك والياء كذا والواو ان لم يقعا مصدرين تسبق
الياء اربعا لكان افيد واحسن انتهى قوله في غير مضارع احترازا عن نحو يدحرج فان الياء
فيه زائدة قوله نحو صيرف وقضيب الاول مثال لزيادة الياء بعد الفاء والثاني بعد العين
قوله لطائر ذي مخلب قوله كورنتل وهو الشر كما قال ابن الناظم وفي القاموس الورنتل
كسمندل الداهية والامر العظيم قوله او الياء قبل اربعة اصول اي في غير مضارع قوله
كيستعور قال ابن الناظم هو شجر بستان به وقال الجوهري اسم موضع عند حرة المدينة وكسا
يجعل على عجز البعير ومن اسماء الدواهي يقال ذهب في اليستعور قوله فقط قال في النكت
كان عليه ان يقول ثلثة فقط كما عبر به في الشافية والنزهة وخرج ما سبق اربعة كاصطبل
وامرزجوش تنبيهان اولهما قال ابن هشام كان ينبغي ان ينص على ان الميم التي اول المشتق
من الفعل كالوصف والمصدر والزمان والمكان زائدة سواء كان بعدها ثلثة اصول
ام اكثر وان الهمزة تقع في اول الفعل مزيدة ولو كان بعدها اكثر من ثلثة اصول انتهى
قلت الاشتقاق هو القاضي العدل الذي لا يدفع حكمه وهذه الضوابط ان تذكر عند
عدم الظفر بالمشتق منه فاذا وجد الاشتقاق فلا يلتفت الى الضابط لعموم قوله فيما مضى
والحرف ان يلزم فاصل البيت يدل عليه قول ابن هشام في بعض كتبه اذا علم الاشتقاق
لم يلتفت الا به وثانيهما كان مقتضى استثناء الناظم نحو يؤيؤ ووعوع بعد تنصيصه
اولا على مسئلة سمسم ان يستثني هنا نحو مرمر قوله او ثلثة لم تحقق اصالتها قال ابن
الناظم وفي قوله تاصلها تحققا تنبيه على ان همزة نحو اولق وهو الجنون في لغة من قال
الق القا فهو مالوق اصل لانه لم يتحقق اصالة الثلاثة التي بعدها بل المتحقق زيادة

الهمزة

شرطين لا بد منهما [ابن هشام]... (margin note:) قوله فاعل الطائر ذي مخلب الجوهري ... [illegible]

الواو بخلاف من قال ولق ولقا فهو مولق وعلى ان ميم مهدد اصل لان احد المثلين زائد ولولا ذلك لقيل مهد بالنقل والادغام قوله اصالة كفى اى منع الاصالة وصرفت عنه يقال اسه الشر اى صرفه عنك قوله نحو عرنيق هو من طير الماء طويل العنق كا همزة النداء قوله والمضارعة قال ابن هشام لم يعد من حروف المضارعة فى الزيادة الا التاء ولا فرق بينها وبين غيرها قوله تتمة قال فى النكت فات الناظم التنبيه على زيادة السين فى الاستفعال انتهى قال القاضى زكريا ولعل فى قول الناظم نحو الاستفعال دون الافتعال او نحوه اشارة اليها قوله كلمه ولم تره قال فى شرح الكافية اقل الزوائد الهاء واللام وقال ابن هشام تمثيل الناظم وابنه وكثير من النحويين للهاء بلمه ولم تره وللام بذلك وتلك مردود لان كلا من هاء السكت ولام البعد كلمة برأسها وليست جزء من غيرها قال القاضى زكريا وانت خبير بان الامر بعد تسليم ان كلامهم مختص بزيادة ما هو جزء من غيرها هين مع ان الاعتراض على المثل ليس من شأن الفحل قوله المشتهرة قال ابن هشام هى صفة للام على تقدير مضاف اى وزيادة اللام المشتهرة فى الاشارة للتنبيه على الالفاظ التى شذت زيادتها فيها نحو عبدل وزيدل قال وليست صفة للاشارة لانها لا توصف بعدم الاشتهار حتى يحتاج الى القيد فولس من طيسل وطيس للكثير من الماء وغيره قوله كحظلت من قولهم حظلت الابل اذا اذاها اكل الحنظل قوله واسبل الزرع بمعنى سنبل قوله وعفرت هو المبالغ من كل شئ قوله وقدموس بالفتح كعصفور القديم قوله فى الشمول يقال شملت الريح شمولا اذا هبت شمالا قوله والحبط يقال حبط بطنه حبطا اذا انتفخ وعظم قوله والدلاصة يقال دلصت الدرع فهى دلاص ودلامص اى براقة همزة الوصل قوله فى القسم اى المحلى هو جمع يمين واد همزته همزة قطع قوله ان يعدوا ال الموصولة ولو جعل ال فى قول الناظم وهمزال اعم من الموصولة والمعرفة بل الزايدة كما صرح به بعض الشراح لاستغنى عن هذا قوله ام لغة فيه

اى في ايمن ومن لغاته ايضا من بضم الميم وفتحها وكسرها ثابت النون ومحذوفها

نحو الحق ان دار الرباب تباعدت او انبت حبل ان قلبك طائر الرباب اسم امرأة

محبوبة وانبت انقطع وحبل اى حبل المودة وان قلبك طائر اى طائر له اى لاجل

بعد دار الرباب الابدال قوله هدات موطيا وهدات يعنى سكنت وموطيا اسم فاعل

حال من التاء او مفعول هدات لانه قد يستعمل متعديا يقال هدات الصبى اذا ضربت

عليه لينام ثم ان الحروف التى تبدل من غيرها ابدالا شائعا هذه التسعة وما عداها فابداله

اما شاذ كقولهم فى اصيلان اصيلال واما مطرد فى لغة قليلة لا حاجة اليها كابدال

الجيم من الياء المشددة فى الوقف نحو فقيمج فى فقيمى ذكره ابن الناظم قوله فابدل الهمزة من واو

وياء لا يختص ذلك بالواو والياء بل الالف كذلك ولذا قال فى الكافية ابدل همزة من

حرف لين اخر بعد الف مزيد والالف من الابدال كالذى نحو صحراء قوله اخرا زاد فى التسهيل

او متصلا به تاء التأنيث عارضة قوله وفى فاعل ما اعل عينا ذا اقتفى قال ابن قاسم

هذا الابدال جار فيما كان على فاعل او فاعلة ولم يكن اسم فاعل كقولهم جائز وهو

البستان وجايزة وهى خشبة تجعل فى وسط السقف وكلام الناظم هنا وفى الكافية لا يشمل

ذلك وقد نبه عليه فى التسهيل قوله كجمع نيفا قال فى النكت فتحه على الحكاية وعبارة الكافية

كذلك ثانى لينين اكتنفا مدا كما فى جمع نيفا قوله بخلاف نحو طواويس فلا تقلب الواو فيه

همزة لبعدها من الطرف الذى هو محل التغيير بواسطة المدة بعدها او لاعتمادها عليها

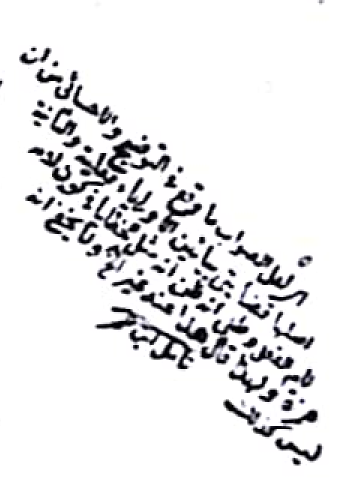
قوله اصلها قضائى هذا اصله القريب واصله البعيد قضايى فقلبت الياء همزة كما فى

قبائل جمع قبيلة فصار قضاءء فقلبت الهمزة الثانية ياء فصار قضائى ففعل به

ماذكره الشارح هذا عند غير الخليل واما عنده فيقول اصله البعيد قضاى ء ثم يقلب كما فى جاء

فرارا من اجتماع همزتين فصار قضائى كما ذكره الشارح قوله وفى مثل هراوة واوا مراعاة للمفرد

كما فى الشافية قوله امثال اصبع بكسر الهمزة وفتح الباء قوله من الام وهو القصد قوله اصله



زاد بهم

اِأْمم بهمزتين مكسورة وساكنة قوله كأَمَّتُه بوزن اعدّه فعل المتكلم اصله أَإِمّه من
أَأْنَنْتُه اى جعلته يئن قوله مطلقا اى اثر ضم او فتح او كسر قوله كأُوم اصله أُأْمم بهمزتين
مضمومة فساكنة .... فنقلت ضمة الميم الاولى الى الهمزة توصلا الى الادغام ثم
ابدلت الهمزة واوا ...... قوله مثال ابلم بضم الهمزة وسكون الموحدة وضم اللام خوص
شجر المقل قوله وأَوُبّ اصله ابب بوزن افلس فنقلت حركة عينه الى فائه توصلا الى الادغام
فصار أَأُبّ ثم ابدلت ثانى الهمزتين واوا قوله جمع اب وهو المرعى قوله كالقرى مثل برش
بضمتين بينهما سكون واصله القرأ بهمزتين فقلبت الاخيرة ياء ثم اعل اعلال يداع
سكنت الياء وابدلت الضمة قبلها كسرة قوله امثلة برثن الخ اى هذه الاربعة امثلة
وهى نشر على ترتيب الالف قوله وزبرج بكسرتين بينهما سكون قوله وقمطر بكسر القاف
وفتح الميم وسكون الطاء قوله القلب والتصحيح فالقلب أَوُمّ والتصحيح أَأُمّ بهمزتين اشبه
همزته بهمزة الاستفهام وهو مضارع ام فعل المتكلم وحده قوله اصله شجوة بكسر الجيم
قلبت الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة ولا اعتداد بالتاء لانها فى تقدير الانفصال ومثلها
الالف والنون الزائدتان فيما يأتى قوله كصام صياما اصله صواما فلما اعلت عينه
فى الفعل بقلبها الفا اعلت فى المصدر بقلبها ياء بعد كسرة حملا على الفعل قوله كلاوذ
وهو لواذا قال الجوهرى لاذ به لوذا ولياذا اى لجأ اليه ويقال لاوذ القوم ملاوذة
ولواذا قوله وتلاه الف اى فى الجمع قوله وديار اصله دوار قلبت الواو ياء لانكسار
ما قبلها ومجيئ الالف بعدها وهكذا فى ثياب قوله وفى فعل بكسر ففتح قوله كهيام فلا
تقلب الياء واوا لخفتها بالحركة والهيام كالجنون من العشق ولداء يأخذ الابل كالحمى قوله
كحيقف فلا تقلب لتحصنها بالادغام قوله كما يقال هيم بضم الهاء كحمر جمع احمر فكسر المضموم
لتصح الياء قوله نهية النهية كغرفة العقل وجمعه نهى كغرف قوله الفى بالفاء اى وجد قوله
كناء بان هو اسم فاعل من بنى اى كثناء من بنى والاضافة لادنى ملابسة قوله بضم الياء

لتحصنها
بدل

قبلها سين مهملة مفتوحة اسم مكان قوله والاصل رميان لانه من رميت ولكن
قلبت الياء واوا وسلمت الضمة قبلها لان الالف والنون لا تكون اضعف حالا من
التاء اللازمة في التحصين من التطرف قوله ككوسى وكيسى قال ابن الناظم فعلوا ذلك
ترديدا بين حمله على مذكره تارة وبين رعاية الزنة اخرى قوله الا الاعلال اى قلب الياء
واوا قوله لشجرة في الجنة تظلها وقد يستعمل مصدر طاب بمعنى الطيبة قوله بخلاف فعلى
وصفا وانما لم يؤثر الاسم بهذا الاعلال لانه اخف فكان احمل للثقل قوله كحزوى بضم الحاء المهملة
اسم موضع قوله الفصيح اى بقول اهل الحجاز قوله مخفف رؤية بالهمزة فقلبت واوا
قوله وقوى بسكون الواو مخفف قوى بالكسر قوله في قولهم رية بضم الراء والادغام
وبه قرأ بعضهم ان كنتم للرؤيا تعبرون قوله ضيون بترك الاعلال مع استيفاء الشروط
وهو اسم للهرة وقيل للذكر منها خاصة قوله هو نهو اصله نهوى ابدلت الياء واوا وادغمت
قوله مخففي جئيل وتوام الاول بجيم مفتوحة فياء ساكنة فهمزة مفتوحة اسم للضبع
والثاني بتاء مفتوحة فواو ساكنة فهمزة مفتوحة اسم الولد يولد معه ولد آخر قوله
ومقتوى محتبغ اى كمقتوى بميم مفتوحة فقاف ساكنة فتاء مفتوحة الخادم قوله
كاغيد وهو الناعم قوله وما اذا كانت العين اى وبخلاف ما اذا كانت العين ياء
فانه يعل وان دل على التفاعل لان الياء اشبه بالالف من الواو قوله كالحوى من الحوة وهو
حمرة الشفة فهو مصدر حوى اذا اسود والاصل حو ولانه من الحوة لقولهم حواء
انثى الاحوى وفي بعض النسخ كالجوى بالجيم وهو حرقة الفؤاد وانما اعل ثان لان
اعلال احدهما واجب والثاني اولى به لكونه في الطرف وهو محل التغيير قوله والحياء
والاصل حيي لقولهم في التثنية حييان قوله والهوى مثال لاجتماع الواو والياء
قوله كالغاية اصله غيية ومثله الاية على الاصح قوله والثاية وهي حجارة صغار يعينها
الراعي عند متاعه فيثوى عندها وسهل اعلال الاول وصحة الثانية عدم وقوع الثانية

تمت

طرفا لتحصنها بتاء التانيث قوله والحيدى يقال حمار حيدى اى يحيد عن ظله اى يميل
عنه لنشاطه قوله والصودى اسم ماء على ما قاله المرادى او واد على ما قاله العصامى قوله
لساكن صح انقل قال ابن قاسم يستثنى منه الهمزة فانه لا ينقل اليها لانها معرضة للاعلال
بقلبها الفا نص عليه في التسهيل قوله على شبهه اى في الوزن قال ابن الحاجب وصح باب
ما افعله لعدم تصرفه وافعل التفضيل محمول عليه قوله عن التباسه بباض اذ لو اعل ابيض
لحذف الفه للاستغناء بتحريك الباء فيتوهم انه اسم فاعل من البضاضة وهو نعومة البشرة
قوله المعقبه القلب اى الذى يعقبه القلب قوله ضاهى مضارعا اى اشبهه في زيادته
لا وزنه او في وزنه لا زيادته قوله من علاماته اى المضارع قوله كتبيع بكسرتين بعدهما
ياء ساكنة مثال لما اشبه المضارع في الزيادة دون الوزن قوله تحلئ بوزن زبرج وهو
القشر الذى على وجه الاديم مما يلى منبت الشعر قوله اصله تبيع فنقلت كسرة الياء الى الباء
الموحدة قبلها قوله ومقام مثال لما اشبه المضارع في الوزن لا الزيادة فان اصله مقوم
كيعلم قوله كابيض واسود اشبها اكرم في الوزن والزيادة الهمزة فلو اعلا لقيل فيهما
اباض واساد فيلتبسان بالفعل قوله غير مضارع اى مضارع المضارع اى مشابهه
قوله ومفعل بكسر الميم وفتح العين قوله ففعل ما ذكر اى حذفت الثانية التى هى
الالف في الافعال والاستفعال قوله والتاء الزم عوض التاء مفعول مقدم لالزم بفتح الزاء امر
او عوض حال وقف عليه بحذف الالف على لغة ربيعة قوله المكسور هاء اى العين كرضى
فان الاجود الاعلال وغير الاجود هو التصحيح كما هو مقتضى كلام الناظم ومقتضى كلام
غيره ان التصحيح فيه شاذ قوله كعصى في جمع عصا والاصل عصوى فقلبت الواو ياء وادغمت
وهذا مثال للاعلال قوله وابو جمع اب باعادة الواو المحذوفة وهذا مثال للتصحيح
قوله وعلو مصدر وعلى مصدر على علوا بالتصحيح قوله وعتى من عتا الشيخ عتيا
اى كبر ومثله قسا قسيا اى قسوة والاصل عتوى وقسوى فاعلا ثم ظاهر كلام الناظم

التسوية بين الاعلال والتصحيح وليس كذلك فان الاعلال في الجمع اكثر والتصحيح
في المفرد اكثر كما صرح به في الكافية قوله وشاع ما بحويتم في نوم قال ابن قاسم قوله شاع
يفيد الكثرة وليس نصا على اطراده وقد نص غيره على اطراده وهو وارد على قول
ابن الحاجب وصيم وقيم شاذ قوله حال منه ذو المتدئ كذا قاله المكودي والشاطبي ولما
كان عامل ذو اللين وهو الابتداء لا يصلح ان يكون عاملا في الحال قال الشاطبي العامل
فيها ابدل قال الاظهري وهذا انما يتمشى على القول بجواز تخالف عامل الحال وصاحبها
والصحيح خلافه ولو جعل حالا من ضمير ابدل العائد الى ذو لكان احسن قوله كاتزر
قال الكرماني في شرح البخاري قول الزمخشري ومن تبعه كابن الحاجب ان اتزر خطأ
مردود بثبوت روايته عن عائشة وهي من فصحاء العرب قوله ا يتزر والاصل ائتزر
فقلبت الهمزة الثانية ياء قوله فذا الذي الهمزة يشير الى قول المكودي ان تمثيل الناظم
بائتكل ظاهر في انه سمع فيه الابدال شذوذا والمسموع من ذلك انما هو اتزر اي لبس
الازار فينبغي ان يكون المثال راجعا الذي الهمز لا للبدل انتهى لكن قال ابن هشام في
التوضيح وشذ قولهم في افتعل من الاكل اتكل انتهى وهذا يدل على انه مسموع قوله
مطبق بفتح الباء الموحدة سميت الحروف المطبقة بها لانطباق اللسان على الحنك
عند النطق بها قوله كاصطفى الخ اصل هذه الامثلة اصطلح واضترب واطتعن
واظتلم ولما اشتغل اجتماع التاء مع الحرف المطبق لما بينهما من مقاربة المخرج ومباينة
الوصف ابدل من التاء طاء قوله وفي مصدره قال ابن قاسم شرطه ان لا يكون لبيان
الهيئة فانها لا تحذف الواو منها قوله ظلت وظلت في ظللت استعمالا لم يخصه في
شرح الكافية بل جعل كل فعل مضاعف على وزن فعل فانه في اسناده الى تاء الضمير
او نونه يستعمل على ثلاثة اوجه وهذا ما ذهب اليه الشلوبين والذي صرح به
سيبويه وغيره انه شاذ وانه لم يرد الا في ظللت ومسست واحسست قال الشاطبي

في النكت

فى النكت ومن ذهب على عدم اطراده ابن عصفور وابو حيان وهو ظاهر كلام
ابن الحاجب قوله وقرن فى اقررن صرح فى الكافية بانه يقاس اعنى الحذف مع كسر
الفاء وفى شرحها بان المضارع كالامر فى ذلك قال واما فتح الفاء من هذين وشبههما
فغير جائز فلا يقاس على ما ورد منه قال ولو قيل فى اغضضن غضن قياسا على قرن
جاز وان لم اره منقولا لان فك المضموم اثقل من فك المكسور واذا كان فك المفتوح
قد فر منه الى الحذف فى قرن المفتوح القاف ففعل ذلك بالمضموم احق بالجواز قوله
ان لا يصدر اولهما صرح بهذا الشرط فى الكافية والتسهيل وقال فى بعض كتبه الا ان
يكون اولهما تاء المضارعة فيدغم بعد مدة او حركة نحو ولا تيمموا تكاد تميز قوله
كمثل ضعف جمع صفة قيل وجه الاظهار فيه وفى اللذين بعده مخالفتها للافعال
فى الوزن والادغام فرع الاظهار فخص بالفعل لفرعيته ويحمل على الفعل ما يوازنه
من الاسم دون ما لم يوازنه قوله وذلل بالذال المعجمة جمع ذلول يقال دابة ذلول
تانيث الذل قاله المكودى قوله وكلل جمع كلة نوع من النبات قوله وما استرق
من الرمل ايضا وموضع القلادة من كل شيء ايضا وان لم يدغم نحو لبب لخفته قوله
لجسس بضم الجيم وتشديد السين المهملة جمع جاس من جس الشيء اذا لمسه او من
جس الخبر اذا فحص عنه قوله كالحمد لله المليك الاجلل قاله ابو النجم العجلى اوله
الواحد الفرد القديم الاول قوله ومنه ادغم الحى الف الوصل فى النكت قال ابن قاسم
وفيه نظر لانه تجلى مضارع واجتلاب همزة الوصل لا يكون فى المضارع والذى ذكره
غيره من النحويين ان ذلك يكون فى الماضى نحو تتبع واما المضارع فلا يجوز فيه الادغام
ان ابتدى به لما يلزم من اجتلاب همزة الوصل وهى لا تكون فى المضارع وان وصل بما
قبله جاز ادغامه بعد متحرك او حرف لين نحو نكاد تميز ولا تيمموا لعدم الاحتياج
فى ذلك الى اجتلاب همزة الوصل انتهى قوله بالنون كما فى بعض النسخ وفى اكثرها بالتاء

والاول اولى ليكون مثالا النوحى مضمر الرفع قوله اى مجزوم من المضارع نحو لم يغض
ولم يغضض قوله بين الفك والادغام الاول لغة اهل الحجاز وبها جاء القرآن غالبا
والثانى لغة تميم وبها جاء ومن يرتد فى المائدة ومن يشاق الله فى الحشر قوله فغض
الطرف من قول جرير فغض الطرف انك من نمير فلا كعبا بلغت ولا كلابا قوله نحو
واحبب الينا ان يكون المقدم من قول عباس بن مرداس وقد مر فى فعلى التعجب قوله
من هاء ولم اى من هاء التنبيه ولم التى هى فعل الامر قوله بضم العين قال الشاطبى
هو احد ما التزم فيه البناء للمفعول فى افصح اللغات ثم قال والفاعل هو الامر والحاجة
واصله عنانى وحكى عن بعض العرب عنيت بحاجتك مبنيا للفاعل قوله ثم
قال ملتفتا الشارح الى ان ضمير احصى وهو فعل ماض راجع الى الناظم لتقدم ضميره
فى قوله عنيت وكان الاصل احصيت الا انه التفت قلت ويجوز رجوعه الى
نظام بل هو اولى لقربه وكذا الضمير فى كما اقتضى والكاف فيه جارة للتشبيه اى
احصى ذلك النظم الخلاصة من الكافية كما انه اقتضى غنى للطالبين بلا تعب والحاصل
ان له وصفين احدهما الاحصاء والاخر الاقتضاء والثانى مشبه به واظهر
من الاول اذ كل من تأمل الالفية لجودة نظمه وغزارة مسائله يعلم انها تغنى الطالبين
بلا تعب كثير واما انه احصى الخلاصة من الكافية فمعلوم باخبار الناظم قوله كما هو
بعض الاقوال فيه وقد تقدم فى الخطبة عن المحققين انه المراد فى مقام الدعاء قوله
وهو الاسم اى اسم المصدر وقال البعض هو المصدر

تمت الحاشية المعلقة على السيوطى
لابن الحاج غير تكميل
١٤٤٦
٢٢ ع